شؤون فلسطينية

١١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المحتويات

الصفحة		
٣	جورج ناصيف	**حتى نحصد سلماً ما زرعناه قتالا**
٩	د. خليل أحمد خليل	**كمال جنبلاط والقضية الفلسطينية**
١٦	محمد عبد الرحمن	**التصور الاسرائيلي للعلاقة بالامبريالية الأميركية، «شريك» لا «تابع»**
٢٩	حلمي سالم	**مظاهر الغزو الثقافي الأميركي والصهيوني لمصر**
٤٥		**ندوة: قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة.** شارك فيها: ماجد أبو شرار، أبو علي مصطفى، ياسر عبد ربه، محمد خليفة، عربي عواد. أدارها: بلال الحسن
٧٨	سميح شبيب	**صفحات من الثقافة الفلسطينية: ١ ــ محمد عزة دروزه، ٢ ــ أكرم زعيتر**
٩٣	غالب هلسا	**الدلالات للبناء النرجسي في «وليد مسعود»**
١١٥	عبد الوهاب وهب الله	**الاستيطان اليهودي في فلسطين في الأدب الصهيوني من خلال رواية «الأمس الأول» لشموئيل يوسف عجنون**

١٢٥	تقارير	**سياسة اسرائيل في السيطرة على موارد المياه العربية**، لندن: مصطفى كركوتي **الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة**، محمود فلاحة
١٣٧	مراجعات	**د. فؤاد زكريا، العرب والنموذج الأميركي**، أحمد المصري **أريه يودافت ويوفال أرنون ــ أوهانا، استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية وسياستها**، مؤنس الرزّاز **يوسف أيوب حداد، «خليل السكاكيني»**، عاصم الجندي
١٤٩	ردود	**قراءة في دراستيْ د. مصطفى جفال والباحثة روز مصلح**، غطاس أبو عيطة
١٥٣	شهريات	**المقاومة الفلسطينية ــ سياسياً**، غسان حسام الدين **المناطق المحتلة**، صلاح عبد الله **القضية الفلسطينية ــ دولياً**، حسان حيدر **اسرائيليات**، م.ع. وحنّه شاهين

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين. للفنان **سليمان منصور**

المدير العام: صبري جريس ✻ **رئيس التحرير**: بلال الحسن

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦٠)، برقياً: مرابحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

حتى نحصد سلمًا ما زرعناه قتالاً

جورج ناصيف

قد يبدو الحديث، الآن، عن «حرب رمضان الفلسطينية»، حديثاً متأخراً، من الزاويتين السياسية والصحافية، ينتسب إلى ماض تجاوزته التطوّرات اللاحقة.

لكن تأمّلاً مدققاً في الموضوع، يكشف لنا أن هذا الإنطباع مخادع وظاهري فالحرب الفلسطينية ـ الإسرائيلية السادسة هي اليوم، في نتائجها المباشرة وانعكاساتها المتعدّدة الجوانب، وفي سلسلة التفاعلات التي أطلقتها، أشد راهنية مما تبدو لدى المقاربة الأولى.

وإذا كان غرضنا، هنا، الإحاطة السياسية بالمواجهة العسكرية، أهدافاً وحصيلة وآفاقاً، واستجلاء طبيعة المرحلة التي افتتحتها، فلا بد، على سبيل المدخل، من استرجاع سريع للعناصر التي شكّلت المناخ الذي تمت المواجهة في ظله.

فلقد جاءت المواجهة في ذروة مناخ إسرائيلي، شهد ثلاثة تطوّرات تغذي بعضها بعضاً:

أولها، إنتصار جلي لتكتّل الليكود، أثر انتخابات كشفت عن الميل المتعاظم، في المجتمع الإسرائيلي، نحو التطرّف والتشدّد اللذين يجسّدهما برنامج التكتّل وشخصية مناحيم بيغن، التوراتية، «النبوية»، ذات النبرة «التاريخية».

وثانيها، نجاح التكتّل الحاكم، في تقديم عرض قوة، يستعيد أجواء «الخوارق» العسكرية، تمثل في تدمير المفاعل النووي العراقي، دونما أكلاف بشرية أو مادية إسرائيلية مقابلة.

أما ثالثها فتصاعد في وتيرة تهديدات بيغن، باجتياح قواعد المقاومة، العسكرية،

وإقدام الجيش الإسرائيلي على عدد من العمليات المتلاحقة، أبرزها الهجمات التي استهدفت الساحل البحري، الممتد من بيروت إلى صور.

كل ذلك، في مقابل مناخ عربي يتّجه نحو مزيد من التخلي عن قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بوصفها القضية المركزية للصراع، سواء عبر كسر بعض الأنظمة للتحريم الذي فرضته قمة بغداد على العلاقة بالنظام الساداتي، أو عبر إبداء التسامح الشديد حيال مسألة التعامل الكتائبي مع العدو الإسرائيلي، والجنوح نحو حل شكلي يراد به طي الموضوع، أكثر مما يراد به حسمه على وجه قاطع؛ الأمر الذي كشفته مداولات لجنة المتابعة العربية.

وفي ظل هذا المناخ، وتلك علاماته الفارقة ليس إلا، بادرت إسرائيل إلى حرب، بالمعنى الفعلي للتعبير، رسمت لها أهدافاً ثلاثة:

١ ـ تدمير العمود الفقري لقوات الثورة الفلسطينية، وتصفية أكبر عدد ممكن من قادتها وكوادرها، معتبرة ذلك سبيلاً وحيداً إلى تحجيمها، وصولاً إلى إخراجها من دائرة التأثير السياسي، في معادلة القوى في المنطقة، مع ما يترتّب على ذلك من توفير الظروف المؤاتية للأطراف الطامعة في تزوير تمثيل الشعب الفلسطيني، واقتناصه، أو فرض خيارات عليه، ليست هي خياراته الوطنية، وما يترتّب على ذلك أيضاً من تجريد الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلّة، من قياداته ومن امتداده الخارجي؛ الأمر الذي ينعكس، حتمًا، على مستوى المواجهة للإحتلال الاسرائيلي. ويكفي هنا استعادة صورة الوضعين العربي والفلسطيني، في السنوات التي تلت مذبحة أيلول (سبتمبر) في الأردن، لالتقاط الغائيات البعيدة لمحاولة العدو الإسرائيلي توجيه ضربة قاصمة لقوات الثورة الفلسطينية.

٢ ـ فرض جو سياسي ضاغط على المقاومة، على المستويين العربي واللبناني الرسمي، يراد منه أن يثمر فتحاً لملف الوجود الفلسطيني، على الساحة اللبنانية، باتجاه تقييد حرية حركة هذا الوجود، على حساب ملف التعامل الكتائبي مع العدو، الذي نجحت الأطراف الوطنية في فرضه، كأولوية حاسمة، على جدول أعمال لجنة المتابعة العربية. ولسنا نكشف سراً، في هذا المجال، إذا قلنا: ان ثمة قابلية ضمنية لدى بعض الأطراف العربية، فضلاً عن بعض الأطراف الرسمية في لبنان، للإنصراف الفوري نحو بحث موضوع الوجود الفلسطيني على الأراضي اللبنانية، بديلاً لكافة الموضوعات الأخرى، فيما لو جاءت حصيلة المواجهة في غير صالح المقاومة.

٣ ـ توليد حالة من الضغط، الجماهيري اللبناني، على المقاومة، تجد أساسها في الظروف البالغة الصعوبة التي يعيشها المواطنون، في مواجهة الطاحونة العسكرية الإسرائيلية، ووسط افتقار شبه مطلق، لأبسط مستلزمات الصمود، كما تجدها في الشعور العفوي بأن حرباً إسرائيلية ـ فلسطينية متمادية، إتساعاً وعنفاً، إنما تفيض عن قدرة

المواطن على الإحتمال، خصوصاً بعد الإرهاق المادي والنفسي، المتولّد عن طول مدة الحرب، وانعدام وجود مؤشرات على نهاية محتملة لها، في أمد قريب.

وعندما نتحدث عن المراهنة الإسرائيلية، على تولّد مثل هذا المناخ المحتقن، فإننا نتحدث، في الوقت نفسه، عن مراهنة مكملة لها، قوامها قدرة أو استعداد بعض الأطراف لاستقبال هذه الحالة، وتوظيفها في اتجاه إحكام الخناق حول عنق المقاومة، وإلزامها على تقديم تنازلات تمس وجودها، وأمنها الوطني.

ولكن واحداً من هذه الأهداف لم يتحقّق. بل لا نقول جديداً، ولا نبتدع من عندنا، إذا أكّدنا أن المواجهة قد انتهت بما يوافق الجميع على اعتباره نصراً فلسطينياً، سياسياً وعسكرياً، في آن، حتى في الأوساط الإسرائيلية نفسها.

فعسكرياً، تبين أن ثمة استحالة مادية لتصفية الجسم العسكري للمقاومة، سواء بفعل نموه أضعافاً مضاعفة، أو بما بات يمتلكه من فعالية عسكرية متطوّرة، أو نظراً لانتشاره على رقعة جغرافية واسعة، تجعل مطاردته أمراً غير ميسور، واحتلال شطر جديد من الجنوب، «مجرد تقديم لساحة المعركة بضعة أمتار إلى الأمام»، كما ذهب أحد المعلّقين إلى القول.

وسياسياً، أثبتت منظمة التحرير، حضوراً، يصعب اعتباره ثانوياً بأي مقياس من المقاييس، وفرضت اعترافاً حاسمًا بنفسها، بوصفها الطرف الآخر في معادلة الصراع في المنطقة، والذي لا يستقيم حل دونه، أو رغمًا عنه.

وعلى قاعدة هذا الحضور بالذات، إضطرّت الولايات المتحدة للتدخّل لممارسة قدر من الضغط على إسرائيل، للقبول بوقف إطلاق النار، وفق بنوده الثلاثة المعروفة.

نقول إنه على قاعدة هذا الحضور بالذات، تم التدخّل الأميركي، لأن ثمة ميلاً لدى البعض، لإسقاط عامل الصمود الفلسطيني، بوصفه عاملاً حاسمًا في إنتاج وقف النار، بمدلولاته البعيدة، والجنوح نحو تفسير يرى أن الولايات المتحدة قد فوجئت «بالخروج» الإسرائيلي على القرار الأميركي القاضي بتجميد الوضع العسكري في المنطقة؛ الأمر الذي يربك توجهها نحو دفع الأنظمة العربية المحافظة لاستمالة منظمة التحرير واحتوائها، فبادرت إلى التدخّل العاجل لضبط أي انفجار إسرائيلي ــ فلسطيني يطيح بمثل هذه الخطة.

وإذا كنا لسنا، هنا، في معرض مناقشة الرأي القائل ان التوجّه الجديد لإدارة الرئيس الأميركي ريغان، يقضي بأيلاء دور متزايد الأهمية للأنظمة العربية المحافظة، مقابل التعويل الكارتري الوحيد الجانب على النظام الساداتي، فإنه يجدر أن نثبت حقيقة، هي أن الهجوم الإسرائيلي قد تم بمعرفة ومباركة أميركية مسبقة، لم يتأخر بيغن عن الجهر بها، مؤكّداً أن الحكومة الإسرائيلية قد اطلعت المبعوث الأميركي، فيليب حبيب، على العملية العسكرية، فلقيت لديه تفهّمًا وتجاوباً.

كما يجدر أن نثبت حقيقة ثانية تقول: إن الفشل الإسرائيلي في تحقيق ضربة خاطفة يجري استثمارها سياسياً، واتساع رقعة ردود الفعل الدولية على الهجوم، كانا وراء الاضطرار الأميركي إلى احتواء الإنفجار، إحتواء يتطلّع إلى تعديل في الخطة، لا اعتراضاً على الاستهدافات الأخيرة التي تقف خلفها.

والواقع، ان المرحلة التي تلت وقف إطلاق النار، والممتدة حتى اليوم، تحمل أبلغ الأدلّة على أن استهدافات الخطة باقية هي ذاتها، بأشكال أشد حذاقة وشمولاً من المواجهة العسكرية الفظّة، مما يجعلنا نتوقّع، مسبقاً، طوراً بالغ الحساسية من أطوار المواجهة الفلسطينية، للأغراض الأميركية ـ الإسرائيلية المركّبة.

فإثر توقّف القتال مباشرة، وبالإستناد إلى واقعة الحضور الفلسطيني المميّز، بدأت الساحة العربية تشهد موجات متعاقبة، من التسريبات وبالونات الاختبار والمشاريع الوهمية، تلتقي جميعها عند رسم السيناريو التالي:

إن الاتصال الذي تم بمنظمة التحرير من قِبل الأمم المتحدة، إنما يشكّل شكلاً من أشكال الاتصال الأميركي الرسمي بالمنظمة، واعترافاً ضمنياً بضرورة إشراكها في أي حل للصراع العربي ـ الإسرائيلي. لكن انتقال الإعتراف الأميركي من طوره المضمر إلى الطور العلني، يقتضي من المنظمة إعلاناً عن قبول القرار ٢٤٢، واعترافاً بحق إسرائيل في الوجود والبقاء؛ الأمر الذي سينجم عنه اعتراف إسرائيلي مقابل بالمنظمة، ينتهي بمفاوضات، تتم بإشراف دولي، وتشترك فيها منظمة التحرير، وبتسوية سياسية تكرّس كياناً فلسطينياً ما.

إذن، «الحوار» غداً، والإعتراف الأميركي بحقائق المنطقة بات ناضجاً، فلا يبقى سوى أن تراجع منظمة التحرير ميثاقها، وتعترف بشرعية الكيان الإسرائيلي، حتى يجد الحل الشامل، «والعادل»، بالتأكيد، طريقه إلى التنفيذ!...

هذا هو السيناريو الذي تروّج له أوساط سياسية وصحافية (بلغت بالبعض حدود تخصيص اعداد برمتها لتتناول موضوع «الحوار» من زواياه المختلفة...) ويجد من يتبنّاه أو يتأهب لتبنّيه.

وإذا كان يصعب على أي متتبّع سياسي ألا يلحظ أن هذا السيناريو يشكّل تكراراً ممجوجاً لسيناريوهات، راجت إثر حرب تشرين الأول (أكتوبر) واستوجب الأمر انقضاء سنوات حتى اقتنع الجميع بخوائها، فإننا نكتفي هنا بكشف ثلاثة أوهام قاتلة يتضمّنها أي تصوّر شبيه بهذا التصوّر:

(أ) وهم الظن أن الولايات المتحدة يمكن أن تقدم على قبول تسوية متوازنة، يشكّل الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية محورها الرئيسي، في ظل موازين القوى العربية ـ الإسرائيلية الراهنة. فالإعتراف بالمنظمة، أو عدمه، ليس وليد قناعة أخلاقية

تتولّد في البيت الأبيض، أو اهتداء «نوراني» إلى ماكان مغلقاً على الادراك والبصر، بل هو نتاج توازن جديد تماماً في معادلة القوى العربية ـ الإسرائيلية، يلزم الولايات المتحدة بالتفتيش عن تسوية متوازنة تضمن المحافظة على وجود الكيان الإسرائيلي ـ لا رعاية توسّعه ـ وعلى الحد الأدنى من المصالح الأميركية في المنطقة ـ لا تجديدها وتثبيتها وتوسيعها ـ وتمر حكمًا، عبر الإعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وما خلا ذلك مثالية، لا صلة لها بالسياسة، أو اشتراك متعمّد في لعبة التعمية الأميركية.

(ب) وهم الظن أن الولايات المتحدة تبحث، أصلاً، عن حل، «عادل» و«متوازن»، للصراع العربي ـ الإسرائيلي، يجنّب المنطقة عَقْداً جديداً من الحروب ـ كما يريد المبشرون البائسون أن نصدّق ـ فيما بات من مكرور القول أن غاية أي مشروع أميركي هي تصفية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لجهة تحكيم إسرائيل بالمنطقة، تحكيمًا مطلقاً هو الكفيل وحده بحراسة دائمة ومتجدّدة لجملة المصالح الأميركية والغربية، وفي طليعتها النفط.

(ج) وهم الظن أن العدو الإسرائيلي ـ وبيغن في السلطة ـ هو في وارد الاستعداد لتسوية من هذا القبيل، يترتّب عليها قيام دولة فلسطينية مستقلة، فيما تتتالى المواقف، ليس عن التشبث بالصيغة التصفوية للحكم الذاتي فحسب، بل عن حق السيادة المطلق على الضفة الغربية وغزة بعد السنوات الخمس الانتقالية!

وإذ نسجّل هذه الأوهام التي تكشف جهلاً فاضحاً بطبيعة الامبريالية الأميركية أولاً، وبطبيعة علاقتها العضوية بالكيان الإسرائيلي، وجهل العوامل التي تتحكّم بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، نؤكّد على نحو قاطع، إستحالة تبلور أي موقف أميركي متوازن، في المدى المنظور، في ظل الاختلال الساحق القائم في موازين القوى راهناً، أو ينطوي على احتمال اعتراف فعلي بالحقوق الوطنية الفلسطينية، أو على استعداد للأخذ بها عند رسم أية تسوية للصراع، علمًا منا أن الغاية الأميركية، ومن يشارك الأميركيين ذلك، من إطلاق مثل هذه الترويجات المخدّرة، هي إحداث انشقاق عربي حول مشروع وهمي، يزيد من التصدّع القائم، وينعكس سلباً على المقاومة الفلسطينية والنظام السوري في آن.

وكل هذا، على طريق تمهيد المنطقة، تدريجياً، لتقبل مشروع تعميم كامب ديفيد، وقد باتت أشد تفسّخاً، وتناحراً، وأقل قدرة على مواجهة أي طور جديد من أطوار الصراع، ولو مواجهة الحد الأدنى.

إن مرحلة دقيقة بدأنا نعيش تباشيرها، اليوم.

فإذا كان مطلوباً، بالأمس، مواجهة التحدّيات بالمزيد من التحالف مع القوى العربية الفاعلة، وبالمزيد من التحالف مع أصدقاء الثورة المعروفين في الساحة الدولية، ومع سائر القوى التي تقف في صف النضال الفلسطيني، فإنه مطلوب اليوم، بشكل أكثر

إلحاحاً، تعزيز النضال الفلسطيني ورفع فاعليته، وتعزيز تحالفات الثورة الفلسطينية عربياً ودولياً مع أصدقائها الحقيقيين، حتى تقود معاركنا المقبلة إلى إلغاء الشروط الأميركية تجاه منظمة التحرير، كما أدّت معركتنا الأخيرة، إلى طرح موضوع الإتصال والبحث بوقف إطلاق النار، بعد أن كان هذا كله مرفوضاً أميركياً من جهة المبدأ.

لقد نجحت البندقية الفلسطينية في فرض تراجع، ولو محدود، على إسرائيل والولايات المتحدة. وبمزيد من القتال والتحالفات والديبلوماسية الذكية، يمكن فرض تراجعات أكبر، على طريق نيل الحقوق الوطنية الفلسطينية بشكل كامل... حتى نحصد سلمًا ما زرعناه قتالاً.

كمال جنبلاط والقضيَّة الفلسطينية

د. خليل أحمد خليل

تبلور وعي القضية الفلسطينية، عند كمال جنبلاط، من خلال حركة القومية العربية المتخذة مختلف أشكال النضال، لأجل الاستقلال والتحرُّر الوطني. ولم يكن يفصل بين القضية والثورة، معتبراً أن القضية الفلسطينية لا يمكن تحقيق محتواها، التحرري والتقدُّمي، إلا بأداة ثورية، هي اعتماد الشعب الفلسطيني المسلَّح على نفسه، وتحالفه العُمقي مع كل حركات التحرر العربية والعالمية؛ ومؤكداً أن الثورة الفلسطينية، حين انطلقت وصمدت وتطورت، إنما آذنت ببلوغ أعلى مراحل القضية، لا سيما انتصارها وتحوُّل الأهداف السياسية إلى أهداف ملموسة ميدانياً. ونحن لا ندّعي، هنا، الإحاطة بوعي كمال جنبلاط القضية الفلسطينية، وإسهامه في النضال الثوري لأجلها، والاستشهاد بطلاً منتصراً على طريقها، ولهذا، فسنكتفي برسم المعالم الكبرى لتعامله مع هذه القضية التي اعتبرها أم القضايا العربية المعاصرة، فكان دائماً يصفها بأنها قضية وطنية، قومية وإنسانية معاً، قضية، اخلاقية وروحية، يلتزم الإنسان الحرُّ بمضمونها أينما وُجد.

ففي مخطوطة له بعنوان: «**الإيمان بالحياة**»، وضعها في أواخر الأربعينات، يُظهر كمال جنبلاط العلاقة الجدلية بين ايمان الانسان بقضيته وايمانه بحياته؛ حيث تغدو قضيّته هي حياته بالذات، ولا مضمون لحياته دون قضيته المُعلنة والمتنامية، في سياق حركات قومية وتقدّمية كبرى. فقد جاء في المخطوطة أنه: «بعد الجولة الأولى من **معركة فلسطين** [١٩٤٧ ــ ١٩٤٨] وبعد فترة النقمة والذهول والارتباك، بدأنا نتلمس الأسباب الظاهرة للكارثة: ١ ــ تآمر الدول الاستعمارية وتآزرها، لفرض وتدعيم سيطرة شركاتها واحتكاراتها في الشرق العربي. **فمعركة فلسطين هي معركة البترول والأسواق التجارية**. ٢ ــ جهل القادة العرب وأنانيتهم وضعفهم وتعاونهم، الخفي والظاهر، مع الرأسمالية الدولية الاستعمارية. فالدول الاستعمارية التي حَذِقت فنون الاستعمار واتقنت مهمة تسيير الجماهير وقيادة الجماعات، زرعت الشرق بعملائها المستترين، وقد نراها في

غدٍ قريب، تُبدِّل قادة الساعة بغيرهم، من الرجال المعارضين، الذين لا يقلّون تعلُّقاً بها، من هؤلاء، وتخاذلاً».

ويرفض كمال جنبلاط حصر أسباب الكارثة العربية في فلسطين بهذين السببين الخطيرين، اللذين يصفهما بأنهما من «الأسباب الظاهرة»، أو الخارجية (الاستعمار وعملاؤه)، فيتعدّاهما إلى أسباب جوهرية خفية للنكبة، تتعلق مباشرة بمكوّنات الاجتماع العربي العام، لا سيما:

(أ) الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتأخر في الدول العربية. (البداوة، الإقطاعية أو الملكية الكبيرة والبرجوازية المالية المسيطرة التي تستغل **الوطنية والقومية**، لبلوغ أهدافها).

(ب) الجهل المطبق؛ **فالمعرفة تحرِّرُ بحد ذاتها**.

(ج) الحس الرجعي الذي يجنح، بالأغلبية، إلى التعصُّب الذميم وانقباض الذات على نفسها، وإلى التواكلية التي تغلب في المجتمعات البدائية.

وانطلاقاً من حصره الأولي للأسباب، الظاهرة والكامنة في الجماعات العربية، يُعلن كمال جنبلاط ان: «خطيئتنا الكبرى هي أننا نتطلع، دائماً، إلى الماضي الذي جعلنا منه صنماً في هيكل الأصنام الذي نتعبَّد ... لن تستطيع الشعوب العربية أن تنهض وتتخلص إذا لم ترتفع، بالأمل وتتوق بالنزعة، إلى ما فوق الأوثان، فوق العنصريات والتكتّلات، فوق الاكتفاء بالماضي وآثاره وبالحضارة الغربية وتقليدها وتجديدها، إلى ما هو أثمن من التراث ومن الفلسفة والفن والعلم، إلى الايمان بالحياة...». ويفسرّ كمال جنبلاط هذا الايمان الحياتي، بأنه: أولاً، **ايمان بالتطور** على إطلاقه (تطور الكون والجهاد والمادة الحّية والانسان والجماعة البشرية بجميع عناصرها المادية والروحية). والايمان بالقضية الفلسطينية، يندرج، عنده، في سياق هذا الايمان الكامل بالحياة، الذي هو إيمان بتطور الانسان وانتصاره. ولهذا بادر كمال جنبلاط في مطلع الخمسينات، إلى الإفصاح عن أساس نضاله السياسي بقوله: «إن كلمة الساعة هي في لبنان (وفي البلدان العربية) وفي كل بلد من بلدان العالم: **علينا أن نكون في مقدمة التطور فنصيرُه ويصيرُ منّا**». واعتبر أن القضية الفلسطينية هي مقدمة التطور القومي العربي، الذي سينهض في الخمسينات والستينات، وان تحرر الانسان العربي واحد لا يتجزأ. فلكي تكون مناضلاً عربياً لابد أن تمرّ بالمطهِّر الفلسطيني؛ ولكي تكون مناضلاً فلسطينياً حقاً عليك أن تكون مناضلاً عربياً كاملاً، وملتزماً إنسانياً صارماً. هذه المسألة، بلورها كمال جنبلاط، بشكل أوضح، في مقالته: «لبنان والعالم العربي»، حيث يعلن، في نهايتها، أنه: ربما يتوجب على لبنان أن يضحّي، ذات يوم، بكل شيء، في سبيل حرية شعبٍ ما، أو في سبيل حرية إنسانٍ واحد». وهكذا، تبلغ المواءمة الجنبلاطية، بين القومية العربيّة والقضية الفلسطينية، وبين لبنان والتزامه الحر حتى التضحية بذاته في سبيل الحرية والثورة التحررية، تبلغ ذروة من التكامل الجدلي لم تشهده السياسة العربية الحديثة من قبل.

فكارثة ١٩٤٨ بما سبقها وبما تمخَّضَ عنها، من مستجدات ومتغّيرات ومتطلبات

كفاحية عليا، شكّلت، على الدوام، مهماز الوعي الثوري والالتزام القومي النظيف، عند كمال جنبلاط. لهذا كان يعاودُها دائماً، كأنه عالمٌ من علماء الأسباب، منهجه في السياسة كمنهج أي عقلاني يربط العلّة بمعلولها (كما تكون، تفكر. وكما تفكرّ، تتصرَّف)؛ والمهم عنده أمران متلازمان: أولهما، كيف وعى الفلسطينيون قضيَّتهم، وما هو الإطار الصالح لترقية هذا الوعي الوطني بالممارسة الثورية؟ وثانيهما، كيف تعامل العرب مع القضية الفلسطينية،وإلى أي حدٍ ستكون، على مدى طويلٍ معياراً لكفاحيتهم وتحرريّتهم، ومرتكزاً أساسياً من مرتكزات توحّدهم أو تضامنهم؟

وهاتان المسألتان تعيدان الجدلية الجنبلاطية إلى مضمونها التقدمي، القائم على اعتبار الجدلّية منهجاً يساعد على استشفاف الواقع تبسيطاً وتوضيحاً، فيسهل على الجماهير وعيه والنضال، لتغييره بما يتناسب مع أهدافها ومصالحها. ولهذا يعاود تعداد الأسباب الظاهرة للكارثة الفلسطينية، منتقلاً من الأبسط الأعم إلى الأعمق الأخص. فيلاحظ، أولاً: «ان كثرة الكلام وقلة الاعداد والاستعداد»، هي السبب الظاهر للنكبة، يليه مباشرة: «استيطان المؤامرات من جانب العرب على بعضهم البعض»، وهذا **الاستبطان التآمري** سببُه، في المنظور الجنبلاطي اختلافُ الأهداف، من جهة، وانعدام وحدة التضامن أو وحدة الموقف من جهة أخرى. وهو يعزو سبب هذه المأساة الفلسطينية المستمرة، حتى نشوء الثورة في ١٩٦٥/١/١، إلى «عدم وجود قيادة عربية مشتركة وموحِّدة للتحرك العام. فكل واحد منهم تقريباً يُجري المعركة لحسابه ولمصلحته، دون أن ينظر، إلى المصلحة العربية العامة أو إلى مصلحة الآخرين، أو ينسجم معهم على الأقل، في تصميم المعركة وتنفيذها». ويضيف كمال جنبلاط سبباً خطيراً، مضافاً إلى الوضع العسكري المركَّب فوق أرض التقسيم، عام ١٩٤٧، هو: «عدم اعتبار الجبهة اللبنانية جبهة أساسية في فك الكماشة، لأجل عزل الصهاينة عن البحر وقطع صلتهم بالعتاد وبالمدد الوارد إليهم. تماماً كما فعل صلاح الدين الأيوبي، فيما قبل، يوم واجه الصليبيين». ويأخذ كمال جنبلاط على القادة العرب منهجهم السياسي. فيصفهم بأنهم: «يعالجون القضايا الدولية بروحية عثمانية ازدواجية إنهزامية متأخرة». ويأخذ عليهم أنهم لم يجمعوا بين النضال العسكري السياسي، والنضال الاقتصادي عامة، والنفطي خاصة، بل سعى بعضهم بعيداً، وراء مصالحه الاقليمية التقسيمية المتساوقة مع سياسة الاستعمار العالمي، ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ويحذّر كمال جنبلاط، العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً، من البكاء على أطلال النكبة، والانحباس في قفص الشعور بالذنب الوطني أو التقصير، داعياً إياهم إلى امرين حاسمين، في الفصل الاستراتيجي بين العرب وأعدائهم:

الأول، «وحدة التصميم والتخطيط والهدف، على نطاقٍ قومي دُولي واسع، أي بتحقيق الوحدة العربية، أو الاتحاد الفدرالي العربي بين بعض الدول العربية على الأقل...».

أما الثاني، فهو: «انتهاج الاشتراكية، نهجاً وتأسيساً، في الحقل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي».

وكانت موضوعية كمال جنبلاط وعقلانيته السياسية تدعوانه، باستمرار، إلى مقارنة الوضع اليهودي، بالوضع العربي عامة والفلسطيني خاصةً، مقارنة علمية دقيقة، محاولاً أن يبين «لماذا انتصر اليهود» و«لماذا انكسر العرب»؛ متسائلاً: «كيف يمكن للمحراث التوراتي أن يتغلّب على الجرّارة الآلية، وهل يستطيع هذا المجتمع القبلي والرأسمالي **أو التجرلي** (المركنتيلي) ان يظفر على المزارع التعاونية...»، مختتماً التساؤل بدعوة كفاحية رفيعة: «المهم أيها الاخوان هو تبديل الروحية الشعبية المتخاذلة أو الجاهلة، بروحيّة نضاليّة واعيةٍ لأهدافها ولنهجها ولمصيرها... وكل روحية شعبية هي مرتبطة بالنظام الماثل القائم، فإن تبدَّل هذا النظام تغيَّرت هذه الروحية وهذه المواجهة». ثم يعلن **بتواضعه** النضالي: «لو كان لبنان إشتراكياً لكان وحده أقوى من اسرائيل»، ملاحظاً أن معركة العرب مع إسرائيل «تجري الآن في الجزيرة العربية» نظراً لأهمية الضغط الاقتصادي، الضغط النفطي والمالي، وأثره على الغرب. ولابد للفلسطينيين من تعزيز الكيان الوطني الفلسطيني وتثبيته، على صعيد الأمم المتحدة، ككيان مستقل له جيشه وقواه النضاليّة المدرَّبة؛ وهو كذلك يدعوهم إلى انتهاج «سياسة صلاح الدين» منبّهاً إياهم إلى أن «المعركة ليست سهلة. فالغرب في النهاية سيتضامن للدفاع عن مركزه في العالم، وقد نكون على **حافة حرب القارات**». وعلينا أن نكون حذرين، حكماء، في ما نقوم به وفي ما نقوله، و«طاقة الغرب وأميركا، تظل طاقة اقتصادية وعسكرية وعلمية هائلة».

أما موقف كمال جنبلاط من النقيض **الفلسطيني** (**الصهيونية**)، فيعلنه في دراسة بعنوان: «نحن والصهيونية»، واصفاً إيّاها بأنها: «قومية مستأثره مادية، عدائية، حقود». ويوضح ذلك بقوله: «لعل من أبرز هدايا الصهيونية للعالم هي هذه الأفكار الخاطئة، عن القومية المادية المستأثرة العدائية الحقود. لقد كان لليهود يدٌ كبرى في تطوير النظام الرأسمالي، في الغرب، إلى ما آل إليه من استئثار داخلي وتنظيم طبقي للمجتمع، وتوسع خارجي وتجرُّد عن كل قيمة مناقبية». ثم هو يحذر، من أي اقتداء بالمثال الصهيوني هذا، مناشداً العرب والفلسطينيين بقوله: «علينا أن لا نجعل الإثم الكنعاني يتحول إلى الاثم الصهيوني، وأن لا نبني، قومية صهيونية مماثلة لقوميتهم الصهيونية تلك».

وفي دراسة عنوانها: «رأينا في إلغاء حق الفيتو»، يوضح كمال جنبلاط مخاطر هذا «الاختيار غير الديمقراطي» المنافي للفكرة الديمقراطية الشعبية، مبيّناً كيف تستفيد منه إسرائيل، وكيف تتضرَّرُ منه القضية الفلسطينية: «أما في كافة الاعتداءات التي قام بها شُذَّاذ الآفاق، على حدود ومصالح الدول العربية، فكان حق النقض، على الدوام، المانع لاتخاذ أي تدبير زجري بحق اسرائيل المعتدية». وكان كمال جنبلاط قد ذهب في ذكرى اغتيال كيندي، إلى تقويم السياسة الأميركية، آنذاك، تجاه القضية الفلسطينية؛ سيما وأن الولايات المتحدة هي التي تستعمل حق النقض، لصالح إسرائيل، في مجلس الأمن الدُولي، وهي التي تزوّدها بما يلزمها، في حروبها على القضية الفلسطينية. فيقول بهذا الصدد: «وفي طليعة قضايا الاستعمار، تأتي، طبعاً، مشكلة فلسطين العربية والدولة الصهيونية، التي أقامها الاستعمار في أرض عربية وفي وطن عربي، وفرضها بقوة المساندة والسلاح والأساطيل والمال، في عملية اغتصاب وقرصنة وإجرام دُولي، قلَّ أن

شهد مثلها التاريخ، بعد أن تم طرد مليون ونصف المليون، من العـرب، من ديارهم ووطنهم الذي عمروه منذ فجر التاريخ...

«ونرى في الرسائل التي تبادلها الرئيس كيندي مع الرؤساء العرب، وخاصة مع الرئيس عبدالناصر، محاولة جدِّية لتفهم هذه المشكلة على وجهها الصحيح، وقد أجابه الرئيس العربي بصراحةٍ لامثيل لها، أيضاً، في تاريخ الديبلوماسية، وكان الأملُ بدأ يشقُ طريقه إلى قلوب العرب، بأن يتمكن الرئيس كينـدي من أن يقف ــ من حيث المبدأ وبوصفه رجل مبدأ وزعيم دولة كبرى ــ مع اخواننا الفلسطينيين ومع العالم العربي، في السعي إلى إعادة الحق إلى نصابه، بعد أن ساهم الرئيس ترومان، مع من تبنى ذلك من حكومات الشرق والغرب ذاته، في تنفيذ مخطط المؤامرة الكبرى التي كان وعدُ بلفور بدايتها وغايتها ولحمتها وسُديتها. وكان قرار جمعية الأمم المتحدة الأخير، القاضي بإعادة سكان فلسطين الأصليين العرب إلى بلادهم وديارهم، هذا القرار الذي ساهمت أميركا في إقراره، قبل اغتيال الرئيس كيندي بقليل، كان دليلاً على أن الرأي العام الأميركي ورأي رئيس الولايات المتحدة بالذات، بدآ يتحسسّان بالرياح الجديدة التي تهبّ في المشرق، وبحق العرب الصريح ببلادهم، وبخفة السياسة التي تقوم على التعلّق باسرائيل وتكرّس وضعها بالقوة والمال من جهة، وعلى مجانبةِ العرب وما يمثلونه، من قوة معنوية وشعبية ومادية نامية ومتزايدة، من جهة أخرى.

ومنذ المؤامرة الاستعمارية، المنطلقة من تحويل مجرى نهر الاردن تعزيزاً لدور إسرائيل في الشرق الأوسط، أدرك كمال جنبلاط الأخطار التي ستحدق بالمنطقة، وراح يترصَّدُ، منذ ما قبل حرب ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الإعداد الصهيوني، لمعركة دائمة، ضد القضية العربية، وجوهرها القضية الفلسطينية، فاكتشف، مثلاً، أن قوام الرهان الصهيوني، ضمن رهانات عديدة، يبدأ من تغلب العصبية الصهيونيـة وتفوّقهـا على العصبية العربية أو الشوكة القومية. فأورد في سياق تحليله المطّول لأسباب نكسة ٥ حزيران (يونيو) ونتائجها، رأياً نشرته «الأوبزرفر» البريطانية جاء فيه: «ان العصبية العربية التي تبدو، في الظاهر وفي مدى الصخب والضجيج، متماسكة قوية منفصلة وفاعلة في النفوس، ليست عميقة التعقُّل الفكري والاستبطان العاطفي، كالعصبية الاسرائيلية. ولذا، على حد زعمهم، يكفي أن تُضربَ، مراراً وتكراراً، القوة السياسية والعسكريـة للشعوب العربية، بالعدوان المستمر، لكي تتمزق هذه العصبية، وتتفكك أو تخور وتنهار؛ وإذ ذاكَ يتمُّ لاسرائيل **مُصالحة العرب، بغير عناء، والتوسع في أرضهم** والتوغل سياسياً واقتصادياً وتقنياً وثقافياً، في بلادهم». ومنذ ١٥ عاماً كان كمال جنبلاط، في سياق بحثه عن طريقة قويمة لمواجهة هذا العدوان الصهيوني المستمر، يبحث ويتساءل عن **دور الفلسطينيين في هذا الصراع**. فيلاحظ الحصار المضروب عربياً حول هذا الدور: فالاردن «لايزال يرفض الاعتراف، منذ سنة ١٩٤٨، بالكيان الفلسطيني والنشاط الفلسطيني المستقل ــ فيما عدا جهود منظمة التحرير الفلسطينية **والعمل الفدائي** الأخير ــ وهو أغرب مظاهر هذه القضية العجيبة». ويعلن في بيانه ما بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧: الفلسطينيون، أضحوا في العالم العربي، أصحاب قضية لايؤذن لهم، في جميع الدول

العربية تقريباً، بتمثيلها وبالدفاع عنها وبتشخيص مثالاتها. وقد استُخدِمت القضية الفلسطينية، من قِبَلِ مُعظم السياسيين الانتهازيين والرجعيين والمتواطئين، لأغراض سياسية داخلية في كل بلد عربي، لاستثارة الشعور القومي، وتغطية لما يعانيه الشعب العربي، من تخلُّف وتسلُّط وحرمان.

وفي رؤية استشفافية لمستقبل الفتح الفلسطيني. كان كمال جنبلاط الثوري يحلم. فيقول: «وكم كنا نصبو، في هذه الأيام وبعد النكسة بقليل، على نحو أشد مما كنا نتخيله في الماضي، أن تقوم جماعات من اخواننا الفلسطينيين بالمئات وبالألوف وعشرات الألوف وتحاول اجتياز الحدود بشكل سلمي لا عنفي، أو تُرَدَّ على أعقابها أو تُعتقل، ثم تعاود من جديد ذلك، دائماً وأبداً، عَبْر بضع المئات من الكيلومترات التي تؤلف، حدود الدولة اليهودية وأن تتحمل الأذى، بابتسام، والعذاب، بالشجاعة المعنوية، على الطريقة التي كان يتبعها المهاتما غاندي في الهند...». وقد لبَّى الفلسطينيّون نداء كمال جنبلاط، لكن مسلَّحين، بما تيسرَّ، لمواجهة ما واجهه الفيتكونغ ــ على حد تعبيره ــ من «جحيم نيران القوات الأميركية التي تنصَّبُ عليهم، من البحر ومن الجوّ ومن البر، في سعير أبناء الشياطين». ويسأل كمال جنبلاط الاخوان الفلسطينيين عن شعار العودة مشيراً إلى أنه «لا معنى له إذا كانت العودة ستحصل بقوة الجيوش العربية مجتمعة... وهل تجتمع، ومتى يكونُ ذلك؟» ويجيب: إنني أعلم الظروف الأليمة التي يعيش فيها اخواننا العرب الفلسطينيون، ولكنهم مسؤولون، على قدر ما نحن أيضاً مسؤولون. ثم يضيف مُفسِحاً في الأمل المشترك، له ولهم: «إن إعادة اعتبار العمل السياسي المنظم، كأداة فُضلى في النضال، هي ضرورة للتخلص من الأنظمة العسكرية والحكم المتخلف التي تسيطر على العالم العربي».

وفي السبعينات، وبعد غياب عبدالناصر وانتقال ثقل الكفاح الوطني والنضال العربي إلى الساحة اللبنانية، التي تحوّلت من واجهة عربية إلى ساحة للمواجهة العربية مع إسرائيل، أصبحت الثورة الفلسطينية، ممثَّلة بالعمل الفدائي، هي المحرِّك الأساسي، بنظر كمال جنبلاط، للقضية الفلسطينية، فطوَّر، بين السبعينات والثمانينات، نظرية وممارسة «**الثورة المشتركة**» القائمة على وحدة السياسة والقتال (الديمقراطية والبندقية، أو الديمقراطية القوية، المنظَّمة). وكان كمال جنبلاط في طليعة الكاشفين الناقدين لازدواجية سلوك السلطات اللبنانية تجاه العمل الفدائي، وارتباطها بالسياسة الأميركية (نظرية شارل حلو: الحياد بين العرب واسرائيل، ثم الانحياز لاسرائيل ضد العرب). وكان موقفه، منذ عام ١٩٦٩، يتجلى في مطالبته الدائمة بفصل «قضية الفدائيين عن أية سياسة داخلية في البلاد سوى مصلحة لبنان العليا، في ظهوره بمظهر المشاركة العربية التي تجلَّت إلى حدٍ مقبول في سياسة عهد الشيخ بشارة الخوري والعهد الاستقلالي الأول، والابتعاد بلبنان عن سياسة الانحياز الأجنبي، وعن المحاولات الداخلية الرامية إلى إبقاء السلطة في غير الأيدي، الديمقراطية التمثيلية، التي يجب أن تتسلّمها وتقودها. فيجب أن لا يضيع علينا، في الداخل [...]، أن المطلوب، هو واحد، هو **منع اللعب بالوحدة الوطنية الشعبية**».

أما مستقبل القضية الفلسطينية، فقد رآه كمال جنبلاط بعين التاريخ والثورة. فهو يقول، في مقابلة مع مجلة «قضايا معاصرة»: «إذا عدنا إلى التاريخ نرى أن هذا الشاطىء يمتص، بسهولة، جميع القادمين اليه. امتص أقواماً عديدة عَبْر التاريخ. امتص من تبقى، مثلاً، من البيزنطيين ومن الصليبيين، إلى آخره، استعربوا بسهولة، فاليهود قادمون على الاستعراب، في النهاية. بدونها لا يستطيعون أن يواجهوا مصائرهم في الشرق. فهذا ما سيحصل في الحقيقة. طبعاً، في عملية الاستعراب هذه يكونون قد أعطوا للتراث العربي ما يجب أن يعطوه، من علم، من تراث خاص في الحضارة العالمية، أي أن يغنوا ويغتنوا بفضل الإنصهار الذي أشرتُ إليه، لأن التعاطي يكون، على أساس وطني فلسطيني، ضمن الدولة التاريخية التي أشرتُ إليها. أما في لبنان، فالمشكلة لها وجه آخر، فهي مشكلة طائفية، إنعزالية، ميتة قبل الولادة». وكان كمال جنبلاط يعلنُ دائماً انتماء القضية الفلسطينية إلى العروبة التحررية، الواضحة الأهداف، النقيَّة في مقاصدها، الدينامية في تحركها، المنبثقة من الأرض والتاريخ العربيين وحدهما؛ وكان يرفضُ ارتباطها بالقوى الملتزمة بالتعصب الطائفي، وبوحي النفوذ الأجنبي أو أحلافه ومشاريعه. فالعروبة التحررية هي سند القضية الفلسطينية، وما عداها إنما هو: «خدعة للشعوب وملهاةٌ لآمالها وتحريف لتوقها...». فنراه يخاطب جمال عبدالناصر، في ذكرى وفاته، بقوله: «من هذه المواجهة السليمة للعروبة تبيَّنَ أن **قضية شعب فلسطين والوطن المغتصب، هي عصب القومية العربية ونبضُها الحسَّاس**، وشاحِذُ طاقاتها ودافعُ توّحُدِها وواجهتُها على العالم، فيما عدا واقع هذه الاطلالة على الحضارة العربية الشرقية ومدخلها إلى تراثنا القديم والمتجدّد...».

ولقد تابع كمال جنبلاط مسيرة الصمود والتحرير من خلال تجربة شعبية عربية فريدة من نوعها، تجربة الثورة المشتركة لمواجهة الصهيونية، في ظروف بالغة التعقيد والصعوبة، كافحها واستشهد في غمارها. كما واجه، في مطلع عام ١٩٧٥، خيوط المؤامرة على القضية الفلسطينية، بموقف سياسي نضالي عظيم: سنظل نضرب على هذا السدّان بمطرقة القومية العربية والشعور الاسلامي والمصلحة المشتركة إلى أن ينقلب هذا السدان إلى جمرة حمراء تضيىء ليالي محنتنا العسيرة وتستثير الوعي المنشود وتجمع الجهود والطاقات لتحقيق النصر الكامل للعرب وتعيد حقهم بأرضهم كاملاً غير منقوص.

وفي ١٩٧٦، في آخر اجتماعات الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية، أعلن: «أن فلسطين لا يُحرِّرها، في النهاية، إلا أبناؤها... فهم طليعة كل مواجهة، لاستعادة الوطن السليب. وهم أحق من سواهم بدفع ضريبة الدم والفداء، ولو كان الشعب العربي، في جميع أقطاره، يريد أن لا يتميّز واحدهم عن الآخر في الكفاح، لأجل هذه القضية القومية الواحدة المشتركة... ولو تضامنت القوى العربية، معنوياً وسياسياً وعسكرياً، على الحدود الفاصلة لفلسطين المحتلة، وتسلّل المجاهدون الفلسطينيون إلى بلادهم لينشطوا فيها، ويبادروا الثورة الداخلية وحرب العصابات، بينما تقف الجيوش العربية المحتشدة لصد كل اعتداء، لكان من السهل تحويل فلسطين، من الداخل، إلى جزائر أو فيتنام جديدة لا ينتهي التمرد الكاسح فيها، إلا بانتهاء دولة اسرائيل.

التصور الاسرائيلي للعلاقة بالامبريالية الأميركية
«شريك» لا «تابع»

محمد عبدالرحمن

إسرائيل والمصالح الأميركية

تثبت تطورات الأحداث، في منطقة الشرق الأوسط، أن اسرائيل تشكل أداة رئيسية للولايات المتحدة لتأمين «مصالحها الحيوية» على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وفي منطقة الخليج الغنية بالنفط. وهي تُعتبر لذلك «كنزاً استراتيجياً» للولايات المتحدة، سواء في مجال السيطرة على المنطقة ومواردها، أم في مجال «التصدي» لما يسمى «النفوذ» السوفياتي في الشرق الأوسط.

وقد تمحورت العلاقات الأميركية ــ الإسرائيلية في المنطقة، حول هدف أساسي يحقق مصالح متبادلة. فمقابل تصدي إسرائيل لإرادة الشعوب العربية، في الاستقلال والتقدم وتحقيق تطلعاتها القومية، تلتزم الولايات المتحدة بتوفير كل أشكال الدعم والمساندة للمحافظة على «أمن إسرائيل»، وبقائها القوة الوحيدة القادرة على القيام بوظيفتها الامبريالية. ومع بروز أهمية النفط للإقتصاد العالمي، وتركز معظم الاحتياطي النفطي العالمي في منطقة الشرق الأوسط والخليج؛ وبعد الأحداث المتلاحقة التي طرأت على المنطقة، خاصة سقوط الشاه في ايران، وثورة أفغانستان، بدأت الادارة الأميركية في البحث عن مخططات وبدائل لحماية «مصالحها الحيوية» والتصدي لما تسميه «النفوذ السوفياتي» المتزايد والخطير في المنطقة.

وإذا كانت الولايات المتحدة لم تشارك إسرائيل في تنفيذ مخططاتها خارج إطار منطقة الشرق الأوسط، بسبب وجود أدوات أُخرى (شاه ايران) وبسبب الظروف السياسية، فإن إسرائيل تشكل الآن، أهم القوى الاقليمية المؤهلة للقيام بدور هام في الدفاع عن مصالح الغرب النفطية في منطقة الخليج، والمشاركة في إطار الحلف الاقليمي المقترح للتصدي «للنفوذ السوفياتي» في المنطقة. من هنا تنبع قوة الموقف الاسرائيلي «المساوم» لتعزيز مكانة إسرائيل، وإطلاق يدها في المنطقة وخارجها.

إسرائيل والنهج الأميركي الجديد

لقد اهتمت الادارات الأميركية السابقة، بوضع أولويات لسياساتها في المنطقة والعالم، وكانت تعطي أهمية متوازنة لمشاكل المنطقة، في ترتيب سلم تلك الأولويات، مما حافظ على تخطي التعقيدات السياسية القائمة بين حلفاء الولايات المتحدة، وضمن دور إسرائيل المميز والخاص، في إطار تلك السياسات. إلّا أن الادارة الجديدة، وبسبب التطورات الأخيرة، ومن أجل تأمين المصالح الغربية أولاً، أرادت تجاوز واقع النزاع العربي ــ الاسرائيلي، بدعوة دول المنطقة لتجميد هذا النزاع لصالح التصدي «للنفوذ السوفياتي» الذي ترى فيه المشكلة الرئيسية في الشرق الأوسط. ويتلخص هذا النهج الجديد، الذي حمله إلى دول المنطقة، في نيسان (ابريل) الماضي، الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي، باتباع سياسة تعتمد على ركائز ثلاث:

«١ ــ صد التوسع السوفياتي المباشر وغير المباشر...

«٢ ــ اخضاع المنطقة لعملية فرز، يتم بموجبها وضع خط فاصل بين حلفاء الولايات المتحدة من جهة وبين اتباع الاتحاد السوفياتي في العالم العربي من جهة أخرى...

«٣ ــ مكافأة أصدقاء الولايات المتحدة، ومعاقبة عملاء الخصم السوفياتي ورسله...»[١].

ويتحقق الاستقطاب وفق هذا النهج الأميركي الجديد، بواسطة سياسة تقوم على الثواب والعقاب، الثواب لأصدقاء الولايات المتحدة ومؤيديها. فمصر وإسرائيل والسعودية ستحصل على متطلباتها من المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية. أما الدول التي تعارض السياسة الأميركية في المنطقة، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية، فسوف تتلقى أشد العقوبات على مواقفها، بموافقة مباشرة وغير مباشرة من الأميركيين.

ومهما يكن من أمر المخططات الأميركية، والتشكيلات التي تفكر في بلورتها، فإن موقع ومكانة إسرائيل في إطار هذه المخططات، وكيفية اندماجها ضمن الحلف الاقليمي العتيد، يبقى محور الاهتمام الواسع لدى المستويات الاسرائيلية المختلفة. فالإسرائيليون يخشون تراجع دورهم في المنطقة لصالح «الحلفاء الآخرين» للولايات المتحدة، خاصة أن هؤلاء الحلفاء لا يقيمون معها علاقات سليمة ويناصبونها العداء. وإن تسليح هذه الدول بالأسلحة الحديثة المتطورة، وفق مقتضيات النهج الأميركي الجديد، يهدد «أمن إسرائيل»، لا بل «الوجود» الاسرائيلي كله. من هنا برزت عند الاسرائيليين، خاصة دعاة أرض ــ إسرائيل الكاملة من تكتل ليكود الحاكم، إتجاهات لمعارضة ترتيب سلم الأولويات الأميركي في المنطقة، لأنه يلغي المكانة «الخاصة» لإسرائيل، كقيمة استراتيجية، موالية للغرب، يمكن الاعتماد عليها.

وإذا كان من غير المسموح لنا، أن نقع في فخ بعض الادعاءات التي تقول: ان هناك خلافات إسرائيلية ــ أميركية حول بعض المواضيع، بسبب الترابط العضوي والمثبت تاريخياً، بين سياسات وأهداف كلا الطرفين، فإننا بالمقابل، لا بد أن نتلمس دافع «المساومة» التي تتبعها السياسة الاسرائيلية، عندما تشعر بحاجة البيت الأبيض المتزايدة لجهودها وإمكانياتها، في مواجهة الأخطار غير العادية التي تهدد مصالح الغرب في المنطقة. ويعكس هذا الأمر، رغبة إسرائيلية دائمة في توسيع هامش حرية العمل لتحقيق مصالح إضافية ومكاسب خاصة. ويخشى الاسرائيليون كذلك، في هذا المجال، ظهور شركاء آخرين للولايات المتحدة، غير إسرائيل، مما يُلغي جزءاً من المهام التي تقوم بها، الأمر الذي يبعدها عن واجهة الأحداث، إلى حد ما. ويمكن أن نميز في هذا السياق أيضاً «الطموح» الاسرائيلي في تحسين شروط «التبعية» التي تحكم العلاقة الاسرائيلية ــ الأميركية، والرغبة في تحويلها إلى «شراكة» في المصالح والأهداف.

ومن واقع كل هذه الاعتبارات، ومن أجل تعزيز مكانة إسرائيل في إطار أية توجهات أميركية في المنطقة، خلال سعي الادارة الجديدة لإعادة بلورة مخططاتها وسياساتها، على الصعيدين العالمي والاقليمي؛ ظهرت في إسرائيل اتجاهات معارضة لترتيب سلم الأولويات الأميركية المقترحة، لأنها في جوهرها، حسب المفهوم الاسرائيلي، تُضعف مكانة إسرائيل، وتُدخلها في «منافسة» مع أصدقاء الغرب الآخرين، حول إثبات قيمة إسرائيل الاستراتيجية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

«مصالح مشتركة» أم «مصالح خاصة»؟

ويوصف توجه الادارة الأميركية الجديدة، في إسرائيل، بأنه يعطي اهتماماً أقل للمركّبات التاريخية ــ التي حكمت العلاقات الاسرائيلية ــ الأميركية خلال الفترة الماضية، ومنذ إنشاء الكيان الصهيوني ــ حيث تطرح أفكارها بصورة مباشرة وعلنية. فشعور الإلتزام الأدبي والأخلاقي تجاه إسرائيل، والمكانة الخاصة لها لكونها الدولة «الديمقراطية» الوحيدة في الشرق، لن تبقى صالحة للتعامل خلال الفترة القادمة. بل لا بد من تحديد مركّبات جديدة، أكثر وضوحاً وتحديداً وتفرض التزامات متبادلة. فإسرائيل «كنز استراتيجي» للغرب، وهي تقوم بدور فعّال في المحافظة على «المصالح الحيوية» للولايات المتحدة. وهذا يفرض عليها أن تنسق خططها وجهودها وفق مقتضيات وأولويات السياسة الأميركية. على أن تلتزم الولايات المتحدة، مقابل ذلك بضمان أمن إسرائيل، وبالمحافظة على أن يكون لها «التفوق النوعي بالسلاح اللازم لدفاعها»[٢]، حسب تأكيدات الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي.

ورغم هذه التطمينات الأميركية، ينظر الاسرائيليون إلى هذه التعابير الجديدة، بشيء

من عدم الارتياح، خاصة أنها تُستخدم لأول مرة، ولم تشهد مثلها أية فترة رئاسة أميركية سابقة، مع أن إسرائيل لعبت دوراً كبيراً في الدفاع عن مصالح الغرب في السابق. فتعبير «كنز استراتيجي» مثلاً، يعني في مضمونه «تبعية» للسياسة الأميركية، دون الأخذ بالإعتبار، ما يسميه الاسرائيليون «المصالح الاسرائيلية»، خاصة الأمنية منها. والتفسير المقبول عندهم لهذا المصطلح هو ما حدده إسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي حيث قال: إن إسرائيل بالنسبة لأميركا هي عامل، غاية في الأهمية في المنطقة، من ناحية المصالح الاستراتيجية الأميركية. بمعنى، أنه في إطار النزاع الشامل بين الكتلتين الشرقية والغربية، هناك قوى ومصادر تساعد كلا الكتلتين. وترى الولايات المتحدة في دولة إسرائيل، بقوتها العسكرية والتكنولوجية، عاملاً مهماً «يشكل عائقاً أمام التغلغل السوفياتي في هذه المنطقة»[٣]. وهذا برأي شامير ليس كنزاً استراتيجياً بل هو «تزواج بالمصالح» وهو: «مفيد لنا حيث تتفق مصالحنا القومية مع مصالح الغرب، مما يضطر الغرب، وخاصة الولايات المتحدة لمساعدتنا»[٤].

وهذا باختصار، «طموح» بعيد الأثر تتطلع إليه القيادة الاسرائيلية في تشكل علاقاتها مع الولايات المتحدة. بل ان مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع، ذهب أبعد من ذلك حين أعلن، أثناء اشتداد ما سمي «بأزمة الصواريخ» في لبنان، ان إسرائيل لا تنسق نشاطها، في لبنان، مع الولايات المتحدة، لأن إسرائيل «دولة ذات سيادة وتتصرف وفق مصالحها»[٥]. فالروابط الأميركية ــ الاسرائيلية، بنظر الاسرائيليين، تحكمها علاقات «مساواة» ومصالح متبادلة. وإسرائيل كما يقول مناحيم بيغن، رئيس وزرائها، هي قوة كبيرة في الشرق الأوسط تمنع توسع الشيوعية، وهذا هو أساس التحالف بينها وبين الولايات المتحدة. ثم يضيف: «نحن نساعد الأميركيين، في مجال أمنهم القومي، وهم يساعدوننا. وهناك اتفاق في وجهات نظر ومواقف كلتا الحكومتين. وإن كانت تحدث أحياناً بعض الخلافات»[٦]. ويأتي تأكيد بيغن، هنا، لحدوث بعض الخلافات بين الدولتين، ليصب في طاحونة التوجه الاسرائيلي، نحو تأكيد العلاقات «المتوازنة» بين الطرفين.

وحقيقة الأمر، ان السياسة الاسرائيلية، وظفت مواقف وتصريحات المسؤولين الأميركيين، بشأن توجهات الادارة الجديدة[٧]، لتخدم توجهاتها بوجود «مصالح مبتادلة»، ولتثبيت مواقف سياسة مشتركة لعدد من القضايا. وفي هذا السياق، جرى التأكيد المشترك على الإلتزام باستمرار نهج كامب ديفيد، ورفض طرح أية مبادرة أوروبية للشرق الأوسط، وتأييد الموقف الاسرائيلي، بشأن تشكيل قوة الإشراف في سيناء، بعدم طرح الموضوع أمام الأمم المتحدة. وإعادة تقييم الموقف الأميركي تجاه الوجود السوري في لبنان، واعتبار هذا الوجود لا يخدم السلام، إضافة إلى التزام الادارة الأميركية باستئناف

مفاوضات الحكم الذاتي بأسرع وقت بناء على طلب إسرائيل، وذلك لاستباق تطورات الأحداث، التي يمكن أن تطرأ بعد الإنسحاب الاسرائيلي من سيناء، والمقرر في نيسان (ابريل) ١٩٨٢.

صفقة الأواكس، وتأكيد «المصالح الخاصة»

واستمراراً لهذا النهج، في تأكيد «المصالح الخاصة» لكل من إسرائيل والولايات المتحدة، أثارت إسرائيل «ضجة» مفتعلة حول تزويد واشنطن، للدول العربية الصديقة لها بالأسلحة المتطورة؛ خاصة صفقة طائرات الإنذار المبكر (أواكس) والمعدات الإضافية لطائرات ف ــ ١٥، مع العربية السعودية. وقد اتبعت إسرائيل حيال هذا الموضوع، منهجين:

الأول، الإنتقاد الشديد لإبرام مثل هذه الصفقة، لأنها تعرض «أمن إسرائيل» للخطر، وتجعلها مكشوفة أمام الدول العربية. ولأن العربية السعودية تعارض اتفاقيات كامب ديفيد ، ولا تعترف بإسرائيل. ولم يتورّع بيغن، من توجيه أقسى الإنتقادات ضد السعودية وحكامها، عشية زيارة فيليب حبيب المبعوث الأميركي إلى الرياض، للتوسط بما سمي «أزمة الصواريخ» السورية، في محاولة لإفشال مهمته هناك، حتى لا تتعزز أكثر مكانة السعودية بنظر الأميركيين؛ الأمر الذي ينعكس إيجاباً على قرار الكونغرس الأميركي بشأن صفقة الطائرات.

أما الثاني، فهو التسليم بإتمام الصفقة ــ والقرار الحاسم يبقى أميركياً بالطبع ــ من خلال الإعلان، ان هذه هي «مصلحة أميركية»، تماماً كما أن من حق إسرائيل أن تتصرف وفق «مصالحها الخاصة». فقرار إرسال الأسلحة للسعودية، حسب تعبير إسحق شامير، هو قرار أميركي «وليس قراراً إسرائيلياً. والحكومة الاسرائيلية لا توجه سياسة الولايات المتحدة»[٨]. ويضيف شامير في هذا الصدد، محدداً موقف إسرائيل، أنه أبلغ الأميركيين: إن دولة إسرائيل، وقبل أي شيء آخر، يجب أن تكون قوية وقادرة بالإعتماد على جيشها وقوتها الذاتية، وعلى قوتها الاقتصادية، وليس على مساعدة الولايات المتحدة. وإن لكل دولة في العالم «مصالحها الخاصة». ولا شك أن الدول الصغيرة، كما هو حال دولة إسرائيل «معنية بالحصول على أكبر عدد ممكن من الدول، خاصة عندما يتكون وضع يكون فيه توافق بين مصالحنا ومصالح الدول الكبرى»[٩]. وأكد أن إسرائيل لن ترفض المساعدة الأميركية، التي تُضاعف من قوتها عندما يكون هناك توافق بين المصالح المشتركة.

وحقيقة الأمر، ان هذا الأسلوب الاسرائيلي في الإعلان «الصاخب» عن المعارضة للصفقة السعودية، جاء ليخدم أغراض إسرائيل في تحسين شروط «المساومة» على قيمة

التعويضات المفروض تقديمها من جانب واشنطن، سواء كانت هذه لخدمة «المصالح المشتركة» أو «المصالح الخاصة». وتشمل التعويضات قروضاً وهبات مالية ضخمة، وشحن معدات متطورة من السلاح الأميركي، ومساعدة الصناعة العسكرية الاسرائيلية لفتح أسواق جديدة أمامها، خاصة في دول أميركا الجنوبية، والمساعدة في «تطوير أنواع جديدة من الأسلحة، ومنها طائرة لافي ودبابة مركباه»(١٠). وقد نقلت الأوساط الاسرائيلية معلومات، عن المباحثات التي أجراها وزير الخارجية الاسرائيلي في واشنطن، أثناء زيارته لها في شباط (فبراير) ١٩٨١، حيث قالت: إن الطرفين بحثا مشروعاً لوضع دبابات وذخيرة ومعدات عسكرية أميركية في إسرائيل دون أن تقوم هذه بشرائها. ويستند هذا المشروع على اعتبارين، عسكري ومالي. وسيكون هذا السلاح، الذي سيحتفظ به الجيش الاسرائيلي، صالحاً بصورة دائمة «كي تتمكن الولايات المتحدة من استخدامه، في حالة اضطرارها، لتنفيذ عملية عسكرية في الخليج»(١١). وتستطيع إسرائيل استخدامه في حالة طوارىء خاصة، شبيهة بتلك التي استخدم فيها القطار الجوي الأميركي، الذي نقل الأسلحة إلى إسرائيل أثناء حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣. وستحصل إسرائيل كذلك على «نفقات صيانة هذه الأسلحة، والاحتفاظ بها»(١٢).

وقد لخص مناحيم بيغن موقف إسرائيل، بالنسبة لطبيعة العلاقة التي يريد الاسرائيليون أن تحكم علاقاتهم مع الولايات المتحدة، أثناء تقديمة تقريراً أمام الكنيست يوم ١١/٥/١٩٨١، في ذروة أزمة الصواريخ السورية؛ حيث شدد على علاقات «المساواة» وأعلن رفضه لدور «التبعية» قائلاً: هناك تفاهم بين الدولتين حول خمس نقاط هي:

«١ ــ الدولتان والامتان حليفتان. وعندما زارنا وزير الخارجية الأميركي أبلغناه عدم انطباق مصطلح دولة تابعة علينا، وقلنا له، كما نفهم نحن أصدقاء وحلفاء... (١٣). وقد أكد بيغن أن الولايات المتحدة وافقت(١٤)، على لسان وزير خارجيتها، على هذا المفهوم للعلاقة، عندما تحدث هيغ أمام رئيس دولة إسرائيل، وأشار إلى وجود تحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

«٢ ــ النقطة الثانية، التي نتفاهم عليها، هي الدور الذي تقوم به سوريا في لبنان. فالولايات المتحدة ترى الأمر بالضبط كما تراه إسرائيل. فسوريا لم تعد قوة لإحلال السلام، ولا قوة للتهدئة.

«٣ ــ أما بالنسبة للموقف من المنظمات [الفدائية] فإن التفاهم بيننا كامل.

«٤ ــ معارضة مطلقة للمنظمات [الفدائية] أينما وجدت.

«٥ ــ معارضة انتشار الامبريالية السوفياتية في كافة أنحاء العالم. خاصة في الشرق الأوسط»(١٤).

ويفهم من النقاط التي حددهابيغن، إضافة إلى تأكيده على وجود مصالح «مشتركة» وأخرى «خاصة» لكل طرف، ان إسرائيل تضع سلم أولويات يختلف عن سلم الأولويات التي تضعها السياسة الأميركية الجديدة في المنطقة.

إسرائيل «شريك وحيد»

ومن موقع القلق على دور الشراكة، يبدي الاسرائيليون معارضتهم للحلف الاقليمي، المقترح وفق الظروف السياسية الحالية. فإذا كانت إسرائيل كنزاً استراتيجياً، بسبب نوعية جيشها ومكانته وطابع النظام فيها، حسب التقييم الأميركي، فالعربية السعودية هي أيضاً «كنز حيوي» للولايات المتحدة، بسبب ثرواتها النفطية وامتدادها الجيو ــ غرافي ومواردها المالية. وهذا يُدخل إسرائيل في «تنافس مع العربية السعودية بالحصول على تأييد الولايات المتحدة بسبب العداء بين إسرائيل والسعودية»(١٥).

فمشاركة الدول العربية بالحلف الاقليمي، مع ما يستدعيه ذلك من تقديم الأسلحة المتطورة، ينعكس على إسرائيل بأخطار متعددة. «١ ــ ففي إطار النظام المعادي للسوفيات الذي يشمل الدول المؤيدة للغرب، في الشرق الأوسط، سيُلغى الوضع الخاص لإسرائيل كحليف للولايات المتحدة في المنطقة... ٢ ــ وإلغاء الوضع الخاص سيأتي إثر بناء العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة، ومصر والسعودية... ٣ ــ ونظراً لأن العرب، باستثناء مصر، لا يرون التهديد السوفياتي، وإنما إسرائيل كخطر أساسي، فمن المحتمل أن تؤدي الرغبة بتجنيدهم في إطار النظام الأميركي إلى دفع واشنطن للحسم في تفضيل العرب على إسرائيل...»(١٦).

وفي الوقت نفسه، فكلما تعمق التعاون العسكري بين الدول العربية «المعتدلة» والولايات المتحدة، يمكن الافتراض أن تأثير هذه الدول، سيكون أقوى على تشكيل السياسات الأميركية «تجاه حل النزاع العربي ــ الاسرائيلي بصورة مريحة أكثر للمصلحة الأميركية»(١٧). وبرأي الاسرائيليين، ان عدم ربط صفقات الأسلحة باعتدال مواقف الدول العربية السياسية بشأن المسألة الفلسطينية، سيضع السعودية والأردن في مواقف «أكثر تطرفاً». وهم يتساءلون، في هذا السياق، من يعرف «ماذا ستفعل مصر بكل هذا السلاح والجيش المتطورين، في حالة تغيير النظام المصري»(١٨)؟ أي، إن محور الشكوك التي يثيرها الاسرائيليون، تتركز حول تحصين هذا الحلف المقترح، ضد التطورات السلبية للعداء بين إسرائيل والدول العربية. فكيف سيتبلور هذا الحلف الاقليمي بين دول لا يوجد تمثيل سياسي بينها، وتناصب بعضها العداء؟ وهنا يقذفون بالكرة إلى الملعب الأميركي لإزالة هذه العقبات السياسية في الدول العربية «الصديقة» للولايات المتحدة، على اعتبار أن تلك الدول غير صادقة في حقيقة مواقفها المؤيدة للسياسة

الأميركية. وهذا ما أشار إليه مردخاي تسيبوري حين قال: الواضح لإسرائيل والولايات المتحدة أيضاً، أن السعودية لن تكون «ركيزة ضد الإنتشار السوفياتي في المنطقة. ويبدو للدولتين أنه إذا زودت الولايات المتحدة السعودية بالطائرات، فإنها ستُستخدم ضد إسرائيل فقط»(١٩).

لكن الواضح، رغم كل الاعتبارات، ان الاسرائيليين لا يمكنهم عملياً الإعتراض على الخطوات الأميركية، إذا قررت واشنطن الإستمرار في مخططاتها، ولكنهم في الوقت نفسه سيعملون وفق مصالحهم، بقدر ما يسمح بذلك هامش المناورة المتاح لهم. وقد اعترفت الأوساط الاسرائيلية المطلعة بهذه الحقيقة، بصورة غير مباشرة، حين أعلنت عشية جولة الكسندر هيغ، الأخيرة في المنطقة، أنه: إزاء اهتمام الولايات المتحدة بإعطاء دور أكبر لبعض الدول العربية، فإن واضعي السياسة في إسرائيل سيضطرون إلى ترجمة «أهمية إسرائيل الاستراتيجية، إلى لغة عملية في نظر الأميركيين، وذلك من أجل إزالة التهديدات الناتجة عن حقيقة نظرة عداء المملكة السعودية لإسرائيل»(٢٠).

والسؤال الذي يُطرح هنا، ماذا يعني أن تترجم إسرائيل أهميتها الاستراتيجية إلى لغة عملية؟ إن ذلك يعني، ببساطة، إصرار إسرائيل على بقائها «الشريك الوحيد» لتنفيذ المخططات الأميركية وحماية مصالحها؛ إن أي مشاركة أُخرى يجب أن تخضع إلى شروط سياسية تضمن بقاء إسرائيل، وتعترف بتفوقها الدائم في المنطقة.

خلاف أم تعارض؟

ما هي حقيقة الموقف الاسرائيلي، إزاء المفهوم الأميركي الجديد المستند على قاعدة بناء نظام اقليمي للدفاع عن المصالح الغربية وفق ترتيب سلم أولويات يخضع كل التناقضات الاقليمية، لصالح التنافس الرئيسي المتمثل بما يسمى «التوسع السوفياتي» في المنطقة؟

المعروف أن السياسة الاسرائيلية تزعم دائماً أن النزاع العربي ــ الاسرائيلي ليس هو مصدر الخطر الحقيقي في المنطقة على مصالح الغرب. وهو لا يشكل أي عائق أمام ضمان استمرار تدفق النفط إلى الدول الصناعية المتقدمة. وأنه يجب توجيه الجهود للتصدي «للخطر الشيوعي» الذي يهدد المنطقة. وقد أوضح اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، حقيقة الموقف الاسرائيلي الجديد، عندما قال: إن الاسرائيليين قلقون من حقيقة «عدم تصدرهم لقائمة الأولويات الأميركية في كل ما يتعلق بشؤون الشرق الأوسط»(٢١). ورغم أن رابين يطالب المسؤولين الاسرائيليين بتفهم الحاجة الأميركية لتقوية الجيش السعودي، بشرط ألّا يشكل ذلك خطراً فعلياً على إسرائيل، إلّا أنه يدعو واشنطن لتقديم تعهدات لها باستمرار دعم اتفاقيات كامب دايفيد، كأساس لاستمرار مسيرة السلام مع مصر. لأنه بدون شك، ان السعودية والأردن تطالبان «بتغييرات في

نهج الولايات المتحدة لمسار السلام، كشرط لهما للإنتظام في الاستراتيجية [الأميركية] الجديدة»[٢٢].

والمسألة هنا، كما يوضحها اسحق شامير، ليست في عدم وجود اتفاق بين إسرائيل والولايات المتحدة، لكن «بحكم واقعنا، نرى مشكلة الشرق الأوسط أهم المشكلات وأكثرها حيوية. مع ذلك، لا تعمل حكومة الولايات المتحدة على تأجيل معالجة هذه المسألة، لكنها تنظر إليها من زاوية المصالح الاستراتيجية العالمية»[٢٣]. وفي الإطار نفسه، أبدى مناحيم بيغن حرصه على المصالح الغربية، مشدداً على أهمية الشرق الأوسط من الناحية الاستراتيجية، ومشيراً إلى المشاكل التي تواجهها، ورافضاً بصورة غير مباشرة، ترتيب سلم الأولويات للإدارة الأميركية الجديدة. فالمنطقة تعاني من «غليان مستمر. حيث يمكن الإشارة، في هذا الصدد، إلى الحرب العراقية ــ الإيرانية، والتوتر بين الأردن وسوريا، والنشاطات الليبية التي تلقى الدعم من جانب الإتحاد السوفياتي. لذا يجب أن تكون منطقة الشرق الأوسط محور اهتمام العالم»[٢٤]. واكد بيغن أن إسرائيل ستوضح موقفها هذا؛ وإذا لم يقبل رأيها، فهذا لا يعني أنها لن تبقى على قيد الحياة، بل «ستستعد للدفاع عن نفسها، كما قامت بذلك حتى الآن»[٢٥]. ورغم أن بيغن لم يذكر الجهة التي ستوضح لها إسرائيل موقفها، إلّا أن الواضح، أنه يقصد الولايات المتحدة مباشرة.

والخلاف على ترتيب سلم الأولويات الأميركية، لا يعود إلى تناقض في المواقف، وإنما هو تعارض شكلي، من موقع المساومة على مكانة إسرائيل وبقائها القوة الوحيدة المتفوقة في إطار الاستراتيجية الأميركية في المنطقة. فالولايات المتحدة، من جانبها، تبحث لها عن «كنوز استراتيجية» أُخرى من الدول العربية الصديقة، تستند عليها لتحقيق مخططاتها؛ وهذا يتطلب تسليح هذه الدول لتقوم بالدور المطلوب منها.

وهذا الأمر لا يتعارض، من وجهة النظر الأميركية، مع بقاء إسرائيل «أقوى حليف للولايات المتحدة في الشرق الأوسط». بل ان الرئيس ريغان، أكد ما هو أكثر من ذلك، فإسرائيل ستحصل على «موقع الشريك الاستراتيجي». وقد جاءت غالبية التطمينات الأميركية هذه، خلال زيارة الكسندر هيغ للشرق الأوسط، في نيسان (ابريل) الماضي؛ حيث أوضح أن إحدى أسس السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، هي أن «تتمتع إسرائيل بتفوق نوعي»، وتعهَّد باستمرار بقائها متفوقة في الشرق الأوسط. وأضاف هيغ: إن إسرائيل قوية وتستطيع «أداء دور حيوي جداً، في الدفاع عن المصالح الاستراتيجية المشتركة بينها وبين الولايات المتحدة، ضد التهديد السوفياتي». كما أكد، أن بقاء إسرائيل قوية، يجعلها قادرة على أداء هذا الدور «وان العلاقات بين الدولتين هي أكثر من مجرد التزام، فإسرائيل حليفة، وازدهارها وقوتها جزء من المصلحة القومية الأميركية»[٢٦].

ضمانات أم تحالف دفاعي

وفي إطار البدائل التي يطرحها الأميركيون على الاسرائيليين، كي يطمئنوا إلى النوايا الأميركية تجاههم، في إطار المخططات الأميركية لمنطقة الشرق الأوسط، هناك خيار

بين أمرين. إما الإستمرار في تقديم الضمانات لأمن إسرائيل، وهو الأمر الذي اعتمدت عليه السياسة الاسرائيلية منذ إنشاء الكيان الصهيوني حتى الآن، وإما توقيع حلف دفاعي بين الطرفين على غرار المعاهدات الموقعة بين الولايات المتحدة والعديد من دول العالم. ويقيّم الاسرائيليون مزايا وعيوب التحالف الدفاعي كما يلي:

المزايا: (أ) قوة ردع: يؤمّن التحالف الدفاعي تدخّل القوات الأميركية في كل نزاع عنيف في المنطقة حسب طلب إسرائيل. وتوجد لهذه الحقيقة تأثير كبير جداً على عملية اتخاذ القرار، لدى أية دولة تريد مهاجمة إسرائيل. (ب) الإطمئنان: وجود معاهدة توفر الإطمئنان والهدوء للجمهور الاسرائيلي، الذي يثق بقوة الجيش الاسرائيلي، لكنه يخشى القوة العربية الآخذة بالنمو. وستخلق حالة الهدوء هذه مناخاً إقتصادياً مريحاً للإستثمارات الخارجية؛ كما أنها ستخفف من أعباء ميزانيات الأمن. (ج) مرونة: سيتوفر قدر أكبر من المرونة لصانعي القرار على المستوى السياسي، أثناء المفاوضات على السلام، مع الدول العربية الأخرى، غير مصر، من خلال اعتمادهم على قوة الولايات المتحدة. (د) تكديس السلاح: قد تستفيد إسرائيل من تكديس السلاح الحديث والمتطور على أراضيها، خاصة إذا كانت المعاهدة على غرار معاهدة حلف الناتو، التي تسمح بوضع رؤوس نووية لدى الأعضاء، ولا يحق للولايات المتحدة سحبها إلّا بموافقة متبادلة فقط.

العيوب: (أ) صورة سلبية: سيضع الحلف الدفاعي إسرائيل في إطار الدول التابعة تبعية مطلقة، خاصة في نظر دول العالم الثالث التي تحاول إسرائيل الحصول على صداقتها. (ب) الإرتباط: سوف ينتج عن التحالف إرتباط وتبعية، ليس على الصعيد العسكري فقط، وإنما على الصعيد السياسي أيضاً. وهذا قد يلجم قدرة إسرائيل على الرد. لأن العملية ليست آحادية الجانب، كما يقول سيمحه دينتس سفير إسرائيل السابق في واشنطن. فعندما تقبل إسرائيل بحماية طرف آخر، فلا بد أن تعطيه تعهداً بعدم الرد على بعض الهجمات غير النظامية لأنها لا تشكل خطراً، في حين تكون إسرائيل «بحاجة لضرب قواعد الفدائيين. وفي مثل هذا الوضع يمكن أن نعيش في مرحلة جمود عسكري»[٢٧]. (ج) تقييد حرية المناورة: سيكون من حق الولايات المتحدة منع حرية حركة إسرائيل، عندما تكون هذه بحاجة إلى التحرك. وهذا سيكون على حساب قدرة إسرائيل الذاتية. أي على حساب «الحدود الآمنة»، وعلى حساب التعاظم العسكري المعتمد على الإكتفاء الذاتي. لأنه بسبب القيمة الكبيرة لنفط الشرق الأوسط، ورغبة الولايات المتحدة بالحفاظ على علاقات جيدة مع العالم العربي، ستضغط واشنطن على إسرائيل [في حالة التحالف] كي تدفع ثمن مصالحها مع العرب. وأقل ثمن ستدفعه إسرائيل هو «التنازل» عن مصالحها الحيوية. (د) موقف أخلاقي: تحصل إسرائيل حتى الآن على تأييد كامل من الولايات المتحدة، بدون عقد تحالف دفاعي. وعقد مثل هذا التحالف، سيظهر إسرائيل لدى الرأي العام الأميركي بصورة «الدولة العبء» وليس «الدولة المكسب» كما هو الوضع الحالي. وسيكون لهذه الحقيقة تأثير سلبي على النظرة الحماسية التي يحملها مئتا مليون مواطن أميركي في الولايات المتحدة تجاه إسرائيل.

ومن خلال استعراض المزايا والمساوىء لاحتمال إقامة حلف دفاعي بين إسرائيل

والولايات المتحدة، يصل الاسرائيليون إلى نتيجة عدم تفضيل الإرتباط بمثل هذا التحالف، في هذا الوقت على الأقل، لأن هذا سابق لأوانه. فإسرائيل «لم تنخرط بعد في حدودها النهائية وفي وضعها النهائي، ضمن قاعدة الشرق الأوسط. ولا يمكن توقيع الحلف قبل تحقيق الحدود الآمنة لإسرائيل بالتوقيع على اتفاقيات سلمية مع العرب»(٢٨). وقد حدد يوسي ساريد، عضو الكنيست الاسرائيلي، إمكانية واحدة لإقامة حلف بين الولايات المتحدة وإسرائيل في المستقبل، عندما يكون هذا الحلف مبنياً على «محور كامل» في الشرق الأوسط. أي ليس مصر وإسرائيل فقط، لأن هذا لا يكفي من ناحية المصالح الأميركية. لذلك فالمحور المطلوب أكبر وأوسع بكثير، حيث تكون قاعدته المشتركة أكثر صلابة. فالذي يتحدث عن حلف دفاعي مع الولايات المتحدة، يجب أن يتحدث في الوقت نفسه عن «توسيع قاعدة التفاهم بين إسرائيل وجاراتها»(٢٩).

والشروط التي يضعها الاسرائيليون، لتحقيق هذا الحلف المستند على قاعدة سياسية في الشرق الأوسط، تتمحور في أمرين: ١ ــ أن لا يأتي هذا الحلف بديلاً عن تزويد إسرائيل بالسلاح اللازم لها، من جانب الولايات المتحدة. ٢ ــ أن لا يحد، ذلك الحلف، من حرية حركة إسرائيل الدفاعية.

ومن أجل تأمين الحصانة السياسية لإسرائيل في المنطقة، إزاء أي تحالف دفاعي إقليمي، يشترط الاسرائيليون خلق الظروف السياسية التالية: (أ) إنخراط إسرائيل في الإنتشار الأميركي الشامل في المنطقة (ب) وتجسيد فرضية أن إسرائيل ثروة استراتيجية للولايات المتحدة . (ج) توفير مناعة لإسرائيل حيال أي عمل عربي ضدها.

ومن الواضح، أن السبب الذي من أجله تعرض إسرائيل هذه الشروط، هو بالذات [السبب] الذي يمنع الولايات المتحدة من قبوله. لأن إسرائيل تعرف حقيقة التعقيدات السياسية القائمة في المنطقة، ومادام النزاع العربي ــ الاسرائيلي قائماً «لا توجد أية إمكانية لدمج إسرائيل في التشكيل الدفاعي»(٣٠).

إستنتاجات

ومن خلال استعراض ما تقدم يمكننا استنتاج ما يلي:

١ ــ تبقى إسرائيل الركيزة الأساسية لمخططات الولايات المتحدة في المنطقة، رغم ظهور بعض التعارضات بين الدولتين بسبب الظروف السياسية التي تسود منطقة الشرق الأوسط. ويوضح البروفسور نداف سفران، الخبير في شؤون الشرق الأوسط، هذه الحقيقة، إذ يقول: قد يبدو لإسرائيل أنها ليست شريكاً فعّالاً في الإجراءات الأميركية المرتبطة بمعالجة أحداث إيران وأفغانستان. إلّا أن إسرائيل تبقى، بالنسبة للولايات المتحدة، «نوعاً من القلعة الأخيرة التي تمنح الأمن للقيادة الأميركية، عندما تفقد أوراقها لدى حلفائها في القطاع الإسلامي، ويديرون لها ظهر المجن»(٣١).

٢ ــ وواقع «التحالف» و«الشراكة»، بين إسرائيل والولايات المتحدة، لا ينفي حدوث بعض التعارضات، عندما يتعلق الأمر بتغيير بعض التكتيكات، للوصول إلى

الأهداف. فحجم التحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تواجه «مصالح الغرب» في المنطقة، دفعت الادارة الأميركية الجديدة إلى إدخال تغييرات على تكتيك وشكل التحالفات. وهي، من خلال امتلاكها لمعطيات أوسع، تستطيع النظر إلى الأمور من خلال بعد أشمل لمصالحها، في ظروف التشابك القائمة بين مختلف أصدقائها في المنطقة. الأمر الذي يتطلب من إسرائيل لعب دور «الشريك الساكن»، حتى يمكن توسيع دائرة المشاركين. ومن جانبها، تسعى السياسة الاسرائيلية إلى تحويل وضع «الشريك الساكن» إلى «شريك نشط» على قاعدة اعتراف الادارة الأميركية بمكانة إسرائيل، وقدرتها على القيام بدور المدافع الوحيد عن المصالح الأميركية في المنطقة.

٣ ــ ونجح الاسرائيليون، لأول مرة منذ إنشاء الكيان الصهيوني، في انتزاع تعاريف ومحددات جديدة لطبيعة العلاقات، بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وهكذا أصبح الطرفان، يتحدثان عن «مصالح مشتركة» وعن علاقات «التحالف» و«التزاوج بالمصالح» وعلاقات «المساواة». وهذا كله يسمح بتوسيع هامش المناورة لإسرائيل في ممارسة سياسة خاصة بها، إلى حد معين، في منطقة الشرق الأوسط. وقد استغلت إسرائيل هذا الهامش، وكذلك فترة بداية استلام الادارة الأميركية الجديدة لمهامها في البيت الأبيض، إضافة إلى الاعتبارات الاسرائيلية الداخلية (الانتخابات البرلمانية)، لتصعيد توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط في توقيت غير مريح للإدارة الأميركية، التي مازالت تبحث في صياغة مخططاتها الجديدة في المنطقة. وجاء افتعال ما سمي «بأزمة الصواريخ» كإشارة واضحة لمعارضة إسرائيل لسلم الأولويات الأميركي لأنه لايتوافق مع «المصالح الاسرائيلية» ويُعرِّض أمنها للخطر. وكان قصف المفاعل النووي العراقي بمثابة إعلان قاطع، ان هذه الفكرة غير قابلة للتنفيذ إسرائيلياً.

٤ ــ ويبدو أن الادارة الأميركية، اضطرت «مكرهة» لتأجيل فكرة إنشاء نظام الدفاع الاقليمي، وأنها اقتنعت بالفكرة الاسرائيلية التي تقول: إنه طالما استمر «بركان النزاع العربي ــ الاسرائيلي وامتداداته قائماً، لايمكن الوصول إلى نظام إقليمي للدفاع عن المصالح الغربية»[٣٢]. وفي هذا الإطار، استطاعت إسرائيل أن تشد أنظار العالم إلى التطورات في الشرق الأوسط. وخلال أقل من شهرين، كرست الادارة الأميركية جهودها «لتهدئة» الأوضاع في المنطقة، عبر اتصالات ومشاورات مستمرة مع إسرائيل. وأرسلت وزارة الخارجية مندوبين لهذا الغرض. الأول هو روبرت ماكفرن، الذي جاء لبحث استمرار تزويد إسرائيل بطائرات ف. ١٦، والإعلان مجدداً عن تفهم الادارة الأميركية «لمصالح» و«أمن» إسرائيل. والثاني هو السيد فيليب حبيب، الممثل الشخصي للرئيس ريغان، الذي يعتزم، كما يشاع الإستمرار في مهمته وتطويرها لوضع أسس وملامح مبادرة أميركية جديدة، لحل النزاع في الشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف، إنطلاقاً من الأزمة اللبنانية.

والمعنى العملي لهذه التطورات، ان الادارة الأميركية تعترف بضرورة الإهتمام بمعالجة مشاكل الشرق الأوسط، كمقدمة أساسية، لبناء النظام الاقليمي المطلوب، وليس

قبل ذلك. ونظراً لأن السياسة الأميركية الجديدة تحمل في جوهرها طابعاً تأزيمياً، هذا من ناحية، وأن الحكومة الاسرائيلية تريد حسم كثير من القضايا، قبل موعد الإنسحاب الكامل من سيناء، في نيسان (ابريل) القادم من ناحية أُخرى؛ فإن منطقة الشرق الأوسط ستشهد تطورات حاسمة، خلال الأشهر القادمة، ربما ستترك بصماتها وتأثيراتها على إمتداد سنوات عدة قادمة.

---

(١) حفاي ايشد، **دافار**، ١٩٨١/٤/٨.
(٢) **دافار**، ١٩٨١/٢/٦.
(٣) **ر.إ.إ.**، العدد ٢٢٩١، ١٣ و١٩٨١/٣/١٤، ص ٧.
(٤) **المصدر نفسه**.
(٥) **دافار**، ١٩٨١/٥/١١.
(٦) **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٥/٢٧.
(٧) زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨١/٤/٧.
(٨) **ر.إ.إ.**، العدد ٢٢٩١، ١٣ و١٩٨١/٣/١٤، ص ١١.
(٩) **المصدر نفسه**.
(١٠) **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/٢/٢١.
(١١) مردخاي بركائي، **دافار**، ١٩٨١/٢/٩.
(١٢) **المصدر نفسه**.
(١٣) **ر.إ.إ.**، العدد ٢٣٣٧، ١١ و١٩٨١/٥/١٢، ص ١١.
(١٤) **المصدر نفسه**.
(١٥) عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨١/٣/٦.
(١٦) الياهو سلفطر، **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٤/٢١.
(١٧) يوئيل ماركوس، **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٤/٣٠.
(١٨) **المصدر نفسه**.
(١٩) **هآرتس**، ١٩٨١/٣/٢٦.
(٢٠) عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨١/٣/٦.
(٢١) **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/٤/٣.
(٢٢) **المصدر نفسه**.
(٢٣) **ر.إ.إ.**، العدد ٢٢٧٧، ٢٤ و١٩٨١/٢/٢٥، ص ٥.
(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٧.
(٢٥) **المصدر نفسه**.
(٢٦) **المصدر نفسه**، العدد ٢٣١٠، ٥ و١٩٨١/٤/٧، ص ٦.
(٢٧) **المصدر نفسه**، العدد ٢٠٦٨، ٢٩ و١٩٨٠/٥/٣٠، ص ١٣.
(٢٨) **المصدر نفسه**، العدد ٢٠٦٧، ٢٨ و١٩٨٠/٥/٢٩، ص ١١.
(٢٩) **المصدر نفسه**.
(٣٠) متتياهو بيلد، **هآرتس**، ١٩٨١/٣/١٩.
(٣١) ملحق **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٠/١/١٨.
(٣٢) **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/٦/١٩، نقلاً عن مراسلها في واشنطن.

مظاهر الغزو الثقافي الأميركي والصهيوني لمصر

حلمي سالم

الغزو الثقافي الامبريالي والصهيوني، لمصر خاصة، لم ينبت في خلاء ولم ينزل من السماء، ولكن مهدت له الأرض ظروف موضوعية وفكرية سابقة على توقيع المعاهدة المنفردة بين النظام المصري والعدو الصهيوني، أبرزها الثقافة العنصرية والتعصبية، ومخططات الفتن الطائفية، والفكر الرجعي المعادي للتقدم وللانسان، والتغلغل الثقافي الأميركي الطويل المدى في منطقتنا، عبر الجامعات والكتب والسينما والتلفاز وكل وسائل الاتصال والاعلام؛ الذي حدده واضعو استراتيجية الولايات المتحدة في العالم الثالث، وفي الوطن العربي خاصة، بهدف محدد هو تيئيس الإنسان وقهره داخلياً، من خلال تقديم نموذج للحياة يبدو الوصول إليه مستحيلاً، في سياق من تصوير الحضارة الغربية الرأسمالية الامبريالية، كقوة جبارة من الجنون المطبق محاولة التفكير في مقاومتها أو مناهضتها[1]. ومن ثم، فإن مظاهر ذلك الغزو الثقافي الامبريالي والصهيوني، لا تقتصر على تلك المظاهر المباشرة، التي سترد الاشارة اليها، من محاولات التبادل الثقافي والعلمي، بل حفلت بمظاهر غير مباشرة عديدة، لا تصدر عن «عملية الغزو الثقافي» في شكلها الخارجي، ولكنها تصبّ في مجراها النهائي وتخدم أغراضها البعيدة، بما تؤديه من دور في تخريب العقل العربي المصري وتفريغه، حتى يصبح أرضاً صالحة لإستقبال الغزو الاستعماري الصهيوني.

هجرة العقول العربية

وعلى ضوء هذا، ننظر إلى ظاهرة هجرة العقول العربية إلى الغرب بأعداد هائلة، فإذا كان الاستعمار القديم ينهض على سرقة الثروات الطبيعية في بلادنا، فإن الاستعمار الحديث والراهن يسعى إلى سرقة الثروة البشرية، فكلما لمع عالم أو طبيب أو مهندس أو مفكر، إمتدت يد الإغراء لتنقله من بلادنا ليعمل في الغرب «وفي الوقت الذي يشكو فيه الريف المصري، مثلاً، من نقص فادح في الأطباء، نجد أن انكلترا تستوعب آلافاً من الأطباء المصريين الذين تخرجوا فيها أو الذين تخرجوا في جامعات مصرية ورحلوا بعد

ذلك لإكمال دراساتهم العليا ثم استقروا هناك ولم يعودوا»[٢]. وبذا تكون قد حلت تجارة الأدمغة محل تجارة الزنوج، ولكن بأشكال أكثر إغراءً، فهي لا تتم عن طريق الترهيب الوحشي، وإنما عن طريق الترغيب بعقود مغرية وإمكانيات كبرى للبحث العلمي. وهي تجارة تساهم بأفكار البلدان الفقيرة، في زيادة غنى البلاد الغنية التي تدعي أنها تريد مساعدة هذه البلاد الفقيرة[٣].

إجهاض العقول بالداخل

وإذا كانت «هجرة العقول» إلى الخارج وجهاً من وجوه تفريغ العقل الوطني، فإن «إجهاض العقول في الداخل» يعدّ وجهاً بارزاً آخر، تكتمل به صورة الثورة المضادة (الاستعمارية) للعقل الوطني، ليسهل ــ من ثمّ ــ احتلاله كلياً، فيسهل احتلال الوطن. ولقد كانت ظاهرة «إجهاض العقول» الوطنية موضع التفات من جانب الدكتور حسن حنفي، أستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة، فقد نبّه إلى مخاطر الاستعمار الثقافي، الذي يعود فيه الاستعمار من الباب الخلفي بعد أن تفرح الشعوب بمظاهر الاستقلال السياسي، وببدايات الاقتصاد الوطني. وهو هنا يشير إلى ظاهرة «التغريب» في مجتمعاتنا العربية، أي تبعية المثقفين للغرب وتقليدهم له، ليس فقط في المظاهر الخارجية من لباس وأسلوب حياة ولغة، بل في قوالبهم الذهنية واتجاهاتهم الحضارية والتبشير بمآثر الحضارة الغربية، من خلال الإرساليات الدينية أو مراكز الثقافة التابعة للسفارات الأجنبية[٤].

ثم إن الأمر لم يقتصر على الاغتراب والتغريب الخارجي، بل تطور إلى حصار داخلي. فلقد تحول الأمر من هذا الاستعمار الثقافي المباشر، الذي يقوم على الدعاية والإعلام، إلى «استعمار وطني» يقوم على محاصرة مواطن الإبداع، داخل الشعوب في مراكز الأبحاث والمعاهد العلمية والجامعات الوطنية، وفي الجمعيات العلمية والمنتديات الأدبية والدوائر الثقافية بوجه عام[٥].

ويرى الدكتور حنفي أن الهدف من إجهاض العقول هو «السيطرة على إمكانيات الإبداع لدى الشعوب ذات التاريخ العريق، وإدخالها في النطاق الحضاري للغرب والتقليد لنظمه، وتبني قيمه ومثله، ولا إبداع حيث التقليد، ولا خلق حيث التبعية. وبالتالي تستمر الشعوب التاريخية في النقل عن الغرب، خاصة إذا كان الغرب سريع الإنتاج ولا تستطيع الشعوب التاريخية اللحاق به ترجمة أو نقلاً، قراءة أو تمثُّلاً، وبالتالي تظل لاهثة حتى يتعبها العدو، فتقف عاجزة وتصاب بعقدة النقص، وتتحول إلى شعوب تابعة إلى الأبد، من الدرجة الثانية أو الثالثة، مهمتها النقل والاستيعاب دون الخلق والابداع. ثم يتحول ذلك الوضع إلى تأكيد ملموس للنظرية العنصرية بأن الغرب وحده هوالخالق، وما سواه من الشعوب، بالرغم من جذورها التاريخية، ليس أمامها إلا التقليد. فإذا ما أصرت القوى الوطنية الإبداعية في الشعوب، «المتحررة حديثاً» والمتخلفة دائماً، على ان تكون خالقة، فليس أمامها إلا تقليد نمط الغرب، أي إذا أرادت أن تبدع فليس أمامها إلا تقليد المبدعين»[٦].

تجيير التعليم

والغزو الثقافي الامبريالي والصهيوني، لا يتم إلا بتوفُّر ركائز داخلية رجعية في قلب الوطن، تسهّل له جسور التسلل والتسرب، وتعبِّد له الأرض للانتشار والاستشراء. ومن ثم فقد كانت عملية تعديل المناهج والكتب المدرسية إحدى عمليات تعبيد الأرض للغزو الثقافي. ففي آب (أغسطس) ١٩٧٩ شنت صحف وأجهزة الإعلام الرسمية المصرية حملة واسعة ومكثفة حول ما أسمته «الثورة التعليمية»، ووضعت وزارة التربية والتعليم، بالاشتراك مع المجالس القومية المتخصصة، مشروعاً باسم «ورقة تطوير التعليم». وقد كشفت جريدة «هيرالد تريبيون» الهدف القريب والمباشر لورقة تطوير التعليم هذه، في حديث أجراه توماس ليمان مع مستشاري المواد الدراسية في وزارة التربية والتعليم المصرية، وهم المشرفون والمنفذون لكل تغيير في المناهج والكتب الدراسية منذ عام ١٩٧٣، أي منذ اتفاقيات فك الاشتباك التي نصت على وقف حملات الدعاية والكراهية المتبادلة، «لتهيئة أطفال المدارس لمعاهدة السلام»، واستبعدت، بناءً على ذلك، كل إدانة «لإسرائيل» وكل هجوم على الصهيونية وكل دعوة إلى الصراع المسلح، بين مصر وإسرائيل.

يقول أحد المستشارين بوزارة التربية والتعليم المصرية: «كانت الأحداث تسير في واقع الأمر نحو هذا الاتجاه منذ ١٩٧١، عندما أعلن السادات، في أول خطاب له، انه سيبحث إمكانية السلام مع اسرائيل. وقد استبعدت مصر واسرائيل، في اتفاقيات فك الاشتباك عام ١٩٧٥، إستخدام القوة في حل المنازعات، واتفقتا على وقف الدعاية العدائية المتبادلة». ثم يقول، وهو يشير إلى الكتب الدراسية على مكتبه: «لقد أنجزنا بالفعل التغييرات المطلوبة، وقبل ذلك كانت معالجتنا للأمور تختلف لأننا كنا مهزومين، وكذلك رئيسنا يختلف»[٧]. ويقدم هذا المستشار التعليمي مثالاً على ما يقول، فيذكر أنه وضع نصاً في الصف السادس الابتدائي، حول المعالم الرئيسية للتاريخ المصري منذ عبد الناصر عام ١٩٥٢، يعزو الهزيمة المصرية، في عام ١٩٦٧ إلى سوء تصرفات عبد الناصر وأعوانه. والنص يقول: ان اسرائيل إستغلت نقاط الضعف ولكنه لا يصف الاسرائيليين بالأعداء ولا يلومهم على فعلهم!!

أما مستشار الدين الاسلامي واللغة العربية، فيقدم نموذجاً آخر لمعالجة موضوعات التعبير اللغوي والمحفوظات، فيقول: «إن التمرينات اللغوية في الماضي كانت تهدف إلى غرس روح الكفاح والانتقام في نفوس الشباب المصري ضد اسرائيل، وذلك بالتركيز على أحداث محددة مثل ضرب مدرسة بحر البقر وقتل ٣٠ طفلاً، أو ضرب مصنع الحديد بأبي زعبل. ولكننا ثأرنا لأنفسنا في حرب تشرين الأول (اكتوبر) وانتهى الموضوع، لذلك طهّرنا المناهج والكتب من مثل هذه التمارين!!»[٨].

إختراق البحث العلمي

وقد جاءت عملية «تعديل المناهج الدراسية» ضمن سياق شامل اشتمل كذلك على «تحوير وتحريف في كتابة التاريخ المصري الحديث» بما «يبيّض» وجوه من سوّد وجوههم التاريخ الوطني المصري، وعلى استبعاد تلاوة الآيات القرآنية المتعلقة باليهود، وحذفها من

المناهج الدراسية ومن الاذاعة والصحف والتلفاز. مما يذكرنا بما أقدمت عليه اسرائيل بعد العدوان عام ١٩٦٧ مباشرة، في الأراضي المحتلة وفي غزة والضفة الغربية، من تغيير المناهج والكتب، وحذف كل مايمتّ بصلة إلى القومية أو الوطنية أو التاريخ القومي والوطني، كما حذفت منها الآيات القرآنية التي تتحدث عن الجهاد والقتال[٩].

وجرت، وما تزال، محاولات عديدة للتنسيق بين الأجهزة المصرية والأميركية والاسرائيلية لاختراق مجال البحث العلمي، سواء في الجامعات أو مراكز الدراسات ،لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الباحثين المتخصصين إلى جانب الفكر المعادي لشخصيتنا وقوميتنا، بعد إجراء تحليل وتصنيف لهؤلاء الباحثين المتخصصين. ووضعت برامج لتبادل الزيارات وإجراء البحوث المشتركة بين الخبراء المصريين والاسرائيليين، بدعوى «التعاون العلمي والثقافي» الذي نصّت عليه المعاهدة المصرية الاسرائيلية في ملحقها الخاص بالمجال الثقافي، وبدأت إجراءات تنفيذية لتحقيق هذا الهدف، فوصلت وفود من الجامعيين الاسرائيليين إلى مصر للقيام ببحوث مشتركة مع الباحثين المصريين[١٠].

وقد طلب الرئيس السادات تشكيل لجنة للاتصال بإسرائيل، والحصول على أحدث الوسائل العلمية التي توصلوا إليها في الري والزراعة. وذكر أنه سوف تخصص مساحة خمسة آلاف فدان لإجراء تجارب مشتركة في الزراعة. وكانت الأوساط العلمية الإسرائيلية قد وصفت زيارة الدكتور محمود داود وزير الزراعة والري إلى اسرائيل، بأنها «أنجح رحلة قام بها مسؤول مصري إلى اسرائيل»[١١].

وذكرت مجلة روز اليوسف القاهرية أن البروفسور بامنتا، رئيس قسم الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية ــ وهو أستاذ اللغة العربية وآدابها في الجامعة ــ طلب تزويد اسرائيل بعدد من المدرسين المصريين لتدريس اللغة العربية في مدارسها، بدءاً من الصف السابع الاعدادي، بعد أن تقرر الأخذ بنظام تدريس اللغة العربية بواسطة مدرسين عرب[١٢].

وكان الدكتور حسين فوزي الذي زار اسرائيل، وألقى فيها عدة محاضرات، نفى فيها عروبة مصر وهاجم تراثها القومي والوطني، ومجد دعوة السلام مع الكيان الصهيوي، قد منح من جامعة تل ـ أبيب، الدكتوراه الفخرية يوم الاثنين في الثامن من حزيران (يونيو) ١٩٨٠. وقد بررت الجامعة منحه هذه الدكتوراه الفخرية بأنه «كان حريصاً على الدفاع عن حرية الرأي، وكان له دور في التعريف بالحضارات»[١٣]. وكان قد سافر إلى تل ــ أبيب لإلقاء عدد من المحاضرات، بدعوة من معهد آسين الأميركي للدراسات الانسانية[١٤].

وتوالت الزيارات المتبادلة، العلمية والثقافية، بين مصر واسرائيل، فتلقى الفنان التشكيلي صلاح طاهر دعوة رسمية، من محافظ تل ــ أبيب، لإقامة معرض للوحاته في كل من تل ــ أبيب وحيفا والقدس. وتعاقدت وزارة التربية والتعليم المصرية مع معلمة اسرائيلية لتدريس التاريخ لأطفال مدارس فكتوريا الخاصة بمصر، وهي المدارس ذات التاريخ

العريق في تخريج دفعات متتالية من اليهود. وكان عمر الشريف واحداً من متخرجيها، وقد تعاون ــ في عدة أعمال سينمائية معادية ــ مع العدو الامبريالي والصهيوني، وهو مدرج ضمن المقاطعة العربية.

كما أعلن في القاهرة أنه قد شكلت لجنة، من رؤساء وأساتذة، الجامعات بالحزب الوطني الحاكم، لإعداد ورقة عمل حول تطوير التعليم حسب توجيهات الرئيس السادات، وهو تطوير يستهدف تغيير وضع اسرائيل في مناهج التعليم[١٥]. ونشرت الصحف المصرية أن اتفاقاً، للتعاون البحري العلمي بين جامعتي حيفا والاسكندرية، قد تم التوصل إليه، بجهود الدكتور حسين فوزي. وهو يتضمن التنسيق بين الجامعتين، وتبادل المشورة والمعلومات والقيام بأبحاث مشتركة على طول الساحلين: المصري، و«الاسرائيلي»[١٦].

وتحدثت الصحف الصهيونية عن قيام تبادل علمي مصري ــ اسرائيلي، في مجال الأبحاث المشتركة حول الصحراء، وتخصيص صندوق برأسمال مشترك لهذا الغرض. وقد صرح الدكتور حسن حمدي إبراهيم، نائب رئيس جامعة القاهرة وأحد أعضاء الوفد المصري، بأنه يرحب باقتراح السيد يوسف تيكواع، رئيس جامعة بن غوريون ــ حالياً، ومندوب اسرائيل في الأمم المتحدة سابقاً ــ حول إنشاء صندوق مشترك، رأسماله مئة مليون دولار، للقيام بأبحاث مشتركة حول الصحراء، وقال: انه وجه دعوة لرئيس الجامعة الصهيونية لزيارة القاهرة. كما ذكر أن السادات قد أعلن عن مشروع، مدّته خمس سنوات، لري سدس مساحة مصر، وقال: ان التكنولوجيا الاسرائيلية يمكن ان تساهم في هذا المشروع الضخم[١٧].

وفي توصيتها إلى جميع دول عدم الانحياز، بإخراج وكالة أنباء الشرق الأوسط من الاتحاد، كشفت الأمانة العامة لاتحاد وكالات الأنباء العربية عن انتهاج تلك الوكالة سياسة إعلامية تخدم السياسة التوسعية للعدو الصهيوني، وقيامها بالاتصال بعدد من دول الاتحاد، بهدف تفتيت وحدته وإنشاء تجمع بديل تحت اسم «وكالة الأنباء المتعددة الجنسيات»، وذلك بالتعاون مع إحدى المؤسسات الأميركية المعروفة[١٨].

كما كان السادات قد افتتح يوم السابع من تموز (يوليو) ١٩٨٠، مؤتمر «المجلس العربي الأميركي للتبادل الثقافي والاقتصادي» في فندق «فلسطين» في الاسكندرية، حيث ناقش المؤتمر «التحديات الاقتصادية للسلام» واشترك فيه، إلى جانب توماس فولي رئيس لجنة الزراعة بمجلس النواب الأميركي، جون إيفانز حاكم ولاية «إيداهو الأميركية» وعدد من اساتذة الجامعات الأميركية كمستشارين[١٩].

والاهتمام بالتعاون في القطاع الزراعي ليس وليد صدفة عابرة، بل هو يعبر عن منظور «صهيوني» محدد، بصدد العلاقات المصرية الاسرائيلية في قطاع الزراعة، الذي ينطلق من ان امتزاج الأيدي العاملة والقوة البشرية الزراعية المصرية بالخبرة التكنولوجية الاسرائيلية المتقدمة، يمكنه ان يحقق نتائج باهرة. ففي كتاب «عند ما يأتي

السلام»، الذي صدر في أعقاب زيارة الرئيس المصري للقدس، يقول شاليف فربير، رئيس أكاديمية وايزمان العلمية بإسرائيل، وأحد الذين شاركوا في إعداد الكتاب: إن أكثر القطاعات العربية استفادة من تجربة اسرائيل في البحث العلمي هو قطاع الزراعة[٢٠].

الغزو عبر الطفيليين

في العدد الثالث من كراسات لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، يطرح كاتبو العدد السباق التاريخي الذي يجري فيه الصراع الثقافي بين الغزو الامبريالي والصهيوني، من جهة، والثقافة الوطنية والقومية من جهة ثانية، فيرون أنه في أعقاب ١٩٥٢ كان الثقل الاستعماري قد انتقل من أوروبا إلى الولايات المتحدة إذ شهدت مجالات الثقافة الوطنية في مصر نشاطاً محموماً للجامعة الأميركية ومؤسسة فرانكلين والنقطة الرابعة، كما نشطت المنظمة العالمية لحرية الثقافة، ودور المخابرات الأميركية في تمويل هذه المؤسسات دور معروف، كشفت عنه الصحف الأميركية ذاتها في الستينات، حتى بلغ الصدام مداه، في منتصف الستينات، بين المؤسسات الاستعمارية، من جانب، والمؤسسات الوطنية التحررية، من جانب آخر[٢١]. فمع تغيير الأوضاع الداخلية في مصر لصالح الطبقة الطفيلية الجديدة، اختلّت موازين القوى الاجتماعية. في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، وانبثقت تركيبة اجتماعية جديدة تقوم على النشاط الطفيلي، الذي لا يرتبط بأي عمل حقيقي، مما جعل الأرض مهيأة لغزوة ثقافية أخرى. ومثلما لا تتيح هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للقدرات الوطنية ان تنمو وتنتج، ومثلما فتحت الأبواب، على مصراعيها لرؤوس الأموال الأجنبية وللشركات متعددة الجنسية والبنوك الأجنبية، يحدث الشيء نفسه على الصعيد الثقافي الجديد، وخاصة في غيبة فرص التعبير عن الرأي الآخر.

وليس من قبيل المصادفة ان تكون الأقلام التي دافعت بحرارة عن فرانكلين والمنظمة العالمية لحرية الثقافة والمختار وثقافة السوبرمان وتخريب التاريخ الوطني، هي نفسها وأشباهها التي تشارك حالياً في خدمة الغزو الثقافي، القادم مع المؤسسات التابعة لأعداء الفكر القومي والتقدمي[٢٢].

التصور الاسرائيلي

ولكن ما هو التصور الاسرائيلي لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات الثقافية بين مصر وإسرائيل؟

إن أدق إجابة، على هذا السؤال، يجسدها كتاب «عندما يأتي السلام» الذي صدر في اسرائيل عام ١٩٧٨. وقد أشرف على إصداره هاريفين، أستاذ العلوم السياسية والمدير السابق لمعهد شيلوح (دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا)، واشترك فيه تسعة كتاب من وزارة التعليم والخارجية والجامعة. فلقد فصّلت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ملامح التصور الاسرائيلي للعلاقات الثقافية، عبر ذلك الكتاب، الذي ترى مقدمته أنه من الضروري مراجعة البرامج التعليمية العربية، مراجعة شاملة، واكتشاف ماذا يدرّس في مدارس الدول العربية عن اسرائيل واليهود. وان لجنة مختصة ينبغي ان تقرر ما هي المواد التي يجب ان تحذف من البرامج المقررة، وما هي البرامج التي ينبغي

إضافتها[٢٣]. والكتاب يلخّص الأسس التي يتحرك عليها الفكر الصهيوني، في العلاقة مع مصر،وفي التسرب إلى الواقع الوجداني والعقلي العربي، حيث ان العنصر الثقافي يحتل مكاناً أساسياً في بناء الثقة بين اسرائيل وجيرانها. فطالما ظلت المواقف تتألف من مفاهيم سلبية، فإن ذلك يظل عاملاً ضاغطاً على حركة القادة السياسيين. والملاحظ ــ كما تقول مقدمة الكتاب ــ أن الثقافة السائدة في كثير من الدول العربية تسودها مفاهيم سلبية، فيما يتعلق بإسرائيل واليهود. ومن ثم فإن الكتاب يقرّر ان أية تسوية تهدف لوضع حد للصراع يجب ان تتضمن «خطة تفصيلية لتبديد هذه المفاهيم السلبية وتنمية مواقف إيجابية مكانها تنمي المواقف الإيجابية وتفتح الحدود، لحركة تبادل المعلومات الثقافية والعلوم. تلك الخطة التفصيلية تتضمن: إعادة النظر في برامج التعليم، العناية بدور وسائل الإعلام، إعادة كتابة التاريخ ومراجعة التراث الإسلامي والصورة السلبية الواردة فيه عن اليهود، إبراز تفوق اسرائيل الثقافي والعلمي، وبرامج مشتركة في مجال البحث العلمي للاستفادة من التفوق الاسرائيلي[٢٤].

كما يرى الكتاب ضرورة مراجعة التاريخ والحقائق التي تقدم للأجيال العربية بعمق وذكاء، قبل كتابة الكتب المدرسية الجديدة، بحيث تعطي تفسيراً مقبولاً وغير عدواني، من خلال إزالة الأوصاف العدائية من البرامج الدراسية والكتب المدرسية. وقد تكونت ــ لهذا الغرض ــ لجنة مصرية اسرائيلية تعقد اجتماعاتها في القاهرة «لتصحيح» الكتب المصرية، فيما يختص بتعليم التاريخ الحديث، عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الخامسة في الملحق الثالث من اتفاقية كامب ديفيد، والتي تقضي بأن «يعمل الفرقاء على تشجيع التفاهم والتسامح، ويمتنعون في سبيل ذلك عن أية دعاية عدائية، الواحد تجاه الآخر»[٢٥].

ويقول اليسار شموئيل مدير عام وزارة التعليم وهو واحد من المشاركين في الكتاب: إن السلام سوف يؤثر بالضرورة على التعليم، وعندما يتم تعديل برامج التعليم سوف يساهم ذلك في تعميق روابط السلام، وتشكيل المفاهيم الاجتماعية والثقافية التي تدعم العلاقات بين الدول والحكومات. وان فتح الحدود لا يؤدي فقط إلى تدفق السياح والبضائع، ولكنه أيضاً يفسح المجال لحركة متنامية، للأفكار والتغييرات الثقافية. ويشير إلى أهمية الدراسات السيكولوجية الأميركية حول انتزاع الاتجاهات العدوانية من ذهن ووجدان المواطن المصري، مؤكداً ان دوراً هاماً يمكن ان يلعب، من خلال المسرح والموسيقى والسينما، في هذا السبيل، إذ يرى أن الناطقين بالعربية في اسرائيل يمكنهم التوجه إلى الدول المجاورة لمشاهدة الأعمال المسرحية بلغتها الأصلية، بينما يستطيع أصحاب الذوق الغربي من العرب أن يحضروا لمشاهدة الأوركسترا وفرق الكونشيرتو، بأمل ان يجد المبدعون العرب حلولاً لبعض المشاكل التي يواجهونها في واقعهم الثقافي والاجتماعي.

ولست أظن ان اللهجة الاستعلائية العنصرية خافية في هذا التحليل،الذي ينطلق من «تخلف العرب» المادي والثقافي، وتقدم «اسرائيل»، بحيث يجد العربي ــ في هذا

التحليل ــ ارتقاء معارفه، من ناحية، وحلاً لمشاكله المادية، الاجتماعية والاقتصادية من ناحية ثانية، في اسرائيل. ونلمس في هذا التصور «الاسرائيلي» للعلاقات الثقافية أن هناك تركيزاً محورياً على «المفتاح الثقافي: الوجداني والعقلي» لعملية الغزو الامبريالي الصهيوني الكاملة، ذلك أن احتلال «العقول والقلوب» هو الطريق الأساسي لاحتلال الأرض والاقتصاد والوطن. فمخططي الاستراتيجية الصهيونية يدركون أن احتلال الأرض أو الاقتصاد يظل هزيلاً ناقصاً، طالما هناك عقول وقلوب وتراثات مستقلة ناهضة مناوئة، ومن ثم فإن غزو الروح هو الوسيلة وهو الغرض، في آن معاً، لتحقيق الحلم الصهيوني التوسعي العنصري. كما نلمس أن ملامح ذلك التصور الاسرائيلي للمسألة الثقافية هي ما أخذت المؤسسات الرسمية المصرية، الثقافية والعلمية والاجتماعية، بتنفيذه تنفيذاً دقيقاً في سائر ميادين الحياة الثقافية والعلمية، فضلاً عن السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى ضوء ذلك كله، يمكننا أن ننظر إلى أن ذلك العدد الذي لا يحصى من المؤسسات ومراكز البحث العلمي، الأجنبية والمشتركة، والتي لا تخضع لأية رقابة من قبل الدولة. فهي تقوم بعمل أبحاث متناثرة في قطاعات مختلفة، بلا تنسيق أو ترابط ظاهري؛ فإذا ما جمعت كلها، تعطي مدلولات لا يعلم الجانب المصري عنها شيئاً.

ملامح النشاط الأجنبي

وتوضح لجنة الدفاع عن الثقافة القومية أن المتأمل لحركة النشاط الثقافي الأجنبي ــ الامبريالي والصهيوني ــ لن تفوته جملة ملاحظات هامة:

أولها: أن النشاط الأجنبي يركز حركته على محاور معينة من مثل: مراكز البحث العلمي وخاصة الاجتماعي، الرأي العام المصري والإعلام، القوى العاملة والثقافة العمالية، هجرة العمالة المصرية إلى الخارج وعلى تنظيم الأسرة، كمجال للبحوث الاجتماعية. وقد ضربت اللجنة مثالاً واضحاً على ذلك: فقد حضر إلى مصر عام ١٩٧٣ أحد الدارسين المسجلين في جامعة هارفارد، في إجازة لمدة عام التحق خلاله كطالب منتظم في الجامعة الأميركية، وهو متخصص في اللغة العربية. وقام هذا الدارس بعمل بحث عن سلامة موسى، فكان مما يلفت النظر في بحثه، تركيزه على تقسيم المجتمع المصري، في القرن التاسع عشر، إلى قبطي ومسلم. ورغم أن المشرف (المصري) قام بحذف كل ما يتعلق بهذا الاتجاه من عناصر في البحث، إلا أنه فوجىء بالكتاب، (الذي صدر عن الجامعة الأميركية) متضمناً البحث المشار إليه والذي يؤكد تأكيداً شديداً على التفرقة العنصرية بين المسلمين والأقباط.

ومما يسترعي الانتباه هنا، أن هذا الموضوع نفسه كان ضمن خطة أبحاث «مركز الأبحاث المصرية الأميركية للعام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠» وبعنوان، «العقلية المصرية: اتجاه سلامة موسى» وكان يقوم به أحد الدارسين في المركز والمسجل في جامعة متشيغن.

وثانيهما: ان هناك ترابطاً مباشراً بين منح السلام وبرنامج التنمية والتكنولوجيا، الذي أصبح، بعد ذلك، مركز بحوث التنمية والتخطيط والتكنولوجيا وبين بعض المشروعات

الخاصة في مجال تنظيم الأسرة، ومركز النيل للإعلام، على الرغم مما قد يبدو بينها من تباين ظاهري. فمنح السلام هي عبارة عن ١٤٠٠ منحة، قيمتها ستون مليون دولار، قدمتها الحكومة الأميركية للحكومة المصرية، يخص قطاع الجامعات منها ٩٠٠ منحة، مدة كل منها سنتان فقط، بمعدل ٣٠٠ منحة كل عام. والهدف من هذه المنح هو إعداد الكوادر المصرية، عالية التخصص والتدريب، في ظل برامج متكاملة لفهم مشاكل المجتمع المصري. وهي ليست تهدف، بالضرورة إلى الحصول على درجات علمية، ولذا فهي غالباً ما تكون منحاً للتدريب وجمع المادة العلمية، والقيام ببعض البحوث أو ببعض المهمات العلمية لأعضاء هيئة التدريس، لتحقيق أكبر قدر من الارتباط بالمجتمع الثقافي الأميركي.

مركز بحوث التنمية والتكنولوجيا: فقد أنشىء طبقاً لإتفاق بين جامعة القاهرة ومعهد ماساتشوستس الأميركي للتخطيط التكنولوجي، على تقديم المعونة الفنية والعلمية لهذا المركز، حتى يكون قادراً على حل المشكلات العامة. وقد حدد المركز لنفسه خمسة أهداف، أخطرها الهدف الخامس الذي يرمي إلى «خلق إطار منظم للتعاون مع الهيئات العلمية ومراكز البحث المماثلة في العالم لإحداث تدفق من المعلومات والأساليب التكنولوجية المتطورة وطاقات البحث التطبيقي، وتيسير نقلها إلى الواقع المصري وتكييفها مع متطلبات التنمية».

أما تمويل هذا المركز، فتقدمه هيئة المعونة الأميركية وهي «هيئة معروفة دولياً بعلاقاتها القوية مع المخابرات المركزية الأميركية، وتحظى بسمعة سيئة في بلدان العالم الثالث». وهي تنفق عن سعة، على الباحثين، لتحقيق تأثير نفسي واقتصادي خاص في الباحثين، وخاصة الشبان منهم، حتى يرتبطوا بها بشكل مطرّد، ويتعودوا على أساليب البحث المشترك وفوائده بصرف النظر عن النتائج(٢٦).

مركز النيل للإعلام: وقد قام عام ١٩٧٨، بالاتفاق بين هيئة الاستعلامات المصرية ومؤسسة هانز سايدل الألمانية الغربية، التي تعتبر المؤسسة الثقافية للحزب الديمقراطي الاجتماعي المسيحي الألماني، ومقرها بافاريا بألمانيا الغربية، وقد وقع الاتفاق عن الجانب المصري السيد مرسي سعد الدين، رئيس هيئة الإستعلامات المصرية السابق، وقد كان من أوائل المرشحين لشغل منصب أول سفير مصري لدى اسرائيل.

وقد أوضحت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية أهداف هذا المركز ــ وهي واردة في نشرات التعريف به ــ حيث يهدف إلى: توعية وتدريب وإعداد القادة والكوادر، من بين رجال الاعلام الداخلي بالهيئة العامة للاستعلامات، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالاضافة إلى القطاعات التي يتصل عملها بخطط ومتطلبات التنمية. كما يهدف إلى: تدريب القادة والقاعدة العريضة على «الأسلوب العلمي للتفكير»، وتعريف المواطن بحقوقه لتمكينه من المشاركة السياسية الإيجابية. والمركز يزاول نشاطه ــ كما تقول نشراته ــ عن طريق عقد ندوات دولية ودورات تدريبية لكافة القطاعات القيادية في مصر، وكذا الصغار الحرفيين والتجار وقادة الرأي العام.

ففي مجال التثقيف السياسي، تقوم دورات المركز على التعريف بمفهوم ومقومات الدولة العصرية والأحزاب السياسية وتاريخها في مصر، وبناء عقيدة «التغيير نحو السلام»، وأسس التعامل مع «الجماعات المتطرفة»، وكذلك التعريف بالنظام السياسي والمؤسسات الدستورية في المانيا الاتحادية. ويتولى نشر سلسلة من المطبوعات تبدأ بمجلة المركز، وسلسلة «كتيبات قومية» تنشر موضوعات سياسية تبدو هادئة إلا أنها كشفت عن أهدافها بنشر كتاب عن «الاتحاد السوفييتي والشرق الأوسط» شنت فيه هجوماً مضاداً على الاتحاد السوفييتي وعلى الفكر الاشتراكي عامة.

ويهتم المركز وبصفة خاصة خلال برامج التدريب، ببث نمط الحياة الألمانية الغربية وأساليبها العقلية والسلوكية، وبتثبيت الأفكار السياسية السائدة في مصر حالياً؛ كما يهتم بالمتدربين لجهة الجماعات صاحبة «الأفكار المتطرفة» وهو اصطلاح راج في وسائل الاعلام الرسمية المصرية في الفترات الأخيرة، يقصد به التشهير «بالفكر المعارض» ــ سواء كان الفكر الماركسي أو فكر الإخوان المسلمين ــ باعتباره نزعاً عصابياً مريضاً وآفة سيكولوجية في المجتمع يجب التخلص منها، لصالح المجتمع ككل.

وقد قدمت هانز سايدل لتمويل المركز، أربعة ملايين مارك ألماني، لإنشاء مقر رئيسي للمركز بالقاهرة وثلاثة فروع في كل من شبين الكوم (المنوفية) والاسماعيلية وأسوان، بالاضافة إلى تقديم «الخدمة» إلى أربعين مكتباً للهيئة المصرية العامة للاستعلامات في مختلف أنحاء البلاد. ولا يقتصر النشاط الألماني الغربي في المجالين الثقافي والإعلامي، على مركز النيل للإعلام، فهناك مؤسسة ناومان لتدريب الكوادر الإعلامية ومعالجة مشكلات التنمية، ومؤسسة فريدريسن ايبرت التي تعاقدت مع مؤسسة الثقافة العمالية المصرية على «تثقيف الطبقة العاملة المصرية»[٢٧].

المخطط واحد

ان هذه النشاطات واحدة الهدف، ألا وهو «تنمية الكوادر»، وذلك لإعداد نوعية معينة من التكنوقراط المصريين المرتبطين بالعقلية الغربية. وقد يلاحظ التشابه الشديد بين أهداف المراكز الإعلامية وأهداف بعض الأبحاث العلمية التي يبدأ بها دارسو مركز الدراسات الأميركية، إذ ان هذه جميعاً تهتم «بتاريخ الأحزاب السياسية، وأسس التعامل مع الجماعات المتطرفة، ومقومات الدولة العصرية، ومشاكل المجتمع الريفي».

وإذا كنا نعلم ان من أحد أساليب المخابرات الأميركية، في العالم الثالث، هو انتشارها وتسرّبها عبر «قنوات» ووسائط مختلفة، وعبر ما يسمى في المخابرات «بالساتر»، أي من خلال مراكز الأبحاث والمشروعات المشتركة، وعبر تجنيد العلماء والمفكرين ورجال الجامعات، أمكننا أن نربط بين كل ذلك وبين «المشروع الامبريالي، الصهيوني» في منطقتنا العربية بعامة وفي مصر بخاصة. وهكذا، فإن المانيا الغربية تستفيد أقصى الاستفادة من عدم الانتباه السائد حول دورها في العالم الثالث لخدمة المصالح الرأسمالية العالمية والاستعمار الجديد، بأشكاله المختلفة، مستلهمة في ذلك الكثير من خبرة الدول

الاستعمارية القديمة والحديثة، بالنسبة لاستعمال الثقافة كأسلوب للنفاذ إلى شعوب العالم الثالث[٢٨].

الأرض جاهزة

والواقع أن تمهيد الأرض للغزو الثقافي الامبريالي والصهيوني، كان قد قُطعت فيه أشواط عديدة، قبل إبرام معاهدة الصلح رسمياً. فمنذ عام ١٩٧١، ومع بدء طرح شعار مرحلة بناء الديمقراطية، كان قد بدأ هجوم، شامل وعنيف، يهدف إلى هدم الجهاز الايديولوجي السابق على أيار (مايو) ١٩٧١، بإدخال أفكار مغايرة، وبتغير الأشخاص السابقين في وسائط الاعلام، وطردهم إلى خارج المؤسسات الثقافية والاعلامية. وتم إشراك قسم مهم من المثقفين المصريين في نشاط «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية» وفي الجامعات والمؤسسات الأميركية خاصة، وذلك لاستقطاب شخصيات ذات تأثير في الرأي العام، مع توفير الامتيازات الملائمة لهم وإقناعهم بالمشاركة المباشرة في «تحديث مصر» اعتماداً على التاريخ الطويل، في الاعتماد على الأساليب الغربية في التعليم المصري. كما تم توثيق التعاون مع مراكز البحوث المصرية. وكانت أسوأ صورة من صور ذلك التعاون، حينما تم نقل مجموعة الأعمال التي نفذها مركز الدراسات الاجتماعية والجنائية منذ إنشائه في إمبابة في القاهرة، إلى قسم علوم الإنسان في الجامعة الأميركية عام ١٩٧٥، بقصد المحافظة عليها من الاندثار أو الضياع[٢٩].

ومن ثم، فقد كانت المحنة الثقافية، التي تشهدها مصر الرسمية حالياً، هي الإطار الشامل الذي انتشرت في سياقه سرطانات الغزو الثقافي، بحيث يمكن القول: أن هذه المحنة ليست مجرد غزوة إمبريالية صهيونية فحسب، بل هي بنية ثقافية أيديولوجية داخلية، أفرزتها وتفرزها الهياكل السياسية والاقتصادية السائدة. هذه البنية الثقافية والأيديولوجية، هي التي تمهِّد السبيل لاستقبال الثقافة الامبريالية والصهيونية؛ كما ورد في المذكرة التي قدمها الدكتور محمود أمين العالم للمؤتمر الاستثنائي، لوزراء الثقافة العرب، الذي انعقد في دمشق، يومي ٢٨ و٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٨٠، لبحث الأوضاع الثقافية في الوطن العربي والغزوة الصهيونية لمصر وللوطن العربي.

وكر الحرية الأسود

والواقع أن التسلل الامبريالي الصهيوني الثقافي، لا يعتمد في إنجاز أغراضه في العقل العربي، والمصري خاصة، على الرجعية المصرية ومؤسساتها الحكومية فحسب، بل هو يعتمد كذلك على «الرجعية العربية» في النفاذ إلى عقر دار الفكر العربي بمصر، لتصفيته داخلياً عبر «أشكال» متنوعة قد لا ترى للوهلة الأولى بالعين المجردة. وفي هذا السياق، نتذكر واحداً من تلك «الأشكال المقنعة» للتفريغ العقلي والوجداني والسياسي، والذي أثار بعض العواصف عام ١٩٧٨، في الأوساط الثقافية والفكرية المصرية.

فتحت شعار «يا أحرار العالم اتحدوا» نشرت جريدة «الجمهورية» الرسمية وجريدة «الأحرار» (لسان حال حزب الأحرار الاشتراكيين المتحالف مع السلطة الحاكمة) سلسلةً من الإعلانات مدفوعة الأجر، تبشر الشعب المصري بإنشاء «مؤسسة الحرية الدولية»

للنشر وبناء الانسان الحر، والتي ستهتم بإرساء قيم الديمقراطية والنشأة الدينية للأجيال، وستصدر جريدة يومية كبرى باسم «الحرية» ومجلة أسبوعية وكتباً وأفلاماً سينمائية وتلفازية، كما ستقوم بنشاط سياحي وإعلامي واستثماري. كما أنها ستكرس كافة إمكانياتها إعلامياً وقضائياً للدفاع عن صاحب الرأي الحر إذا تعرض للاضطهاد في أية دولة، وستقوم بتقديم الدعم المالي والأدبي، للأفراد ولدور الصحف ووسائل النشر والانتاج السينمائي والتلفازي، التي تتعاون من أجل تحقيق أهداف المؤسسة. وجاء في إعلانها التأسيسي، أن المؤسسة تعتبر نفسها وليدة لثورة التصحيح والانفتاح، وأنها سوف تدفع تعويضاً كاملاً لمن يتعرض للتأميم أو المصادرة كما أنها تأمل لمصر الحياة الديمقراطية وإنشاء الأحزاب وعودة العلاقات بين مصر ودول العالم الحر والولايات المتحدة الأميركية. كما جاء في الإعلان أن تكاليف المراحل الأولى لمشروعاتها تبلغ ٥٠٠ مليون دولار تصل في مرحلة النشاط الدولي إلى ٢٠٠٠ مليون دولار بصفة مبدئية(٣٠).

والمتأمل في اسم هذه المؤسسة، وفي أسس وظروف انشائها سيكتشف أنها لا تعدو أن تكون نقابة للملاك، تدافع عنهم وتعوضهم وتدعمهم مالياً، أفراداً ومؤسسات، وان ذلك الاتفاق التام بين أهداف المؤسسة الإعلامية وسياسة الأنظمة الرجعية يؤكد على طابع الدور الذي تلعبه هذه الأنظمة، بالاشتراك مع النظام المصري، في مقاومة الفكر الديمقراطي، استجابة للأهداف الاستعمارية في عالمنا العربي.

مواكبة إذاعية

ولم تتوان أجهزة الاعلام المصرية الرسمية، في أداء دورها المرسوم، في تزيين عملية السلام مع العدو الاسرائيلي، وفي المعاونة على «احتلال العقل المصري». وساهمت الإذاعة والتلفاز المصريين، بقسط وافر في تمرير الوضع الجديد. ففي الإذاعة، عقدت رئيسة الإذاعة آنئذ (صفية المهندس) إجتماعاً شاملاً، في نيسان (ابريل) ١٩٧٩، وضعت فيه الخطة العامة لدور الإذاعة في عهد السلام، وكانت سامية صادق (مديرة البرنامج العام) أول من انتهى من وضع خطتها «لمواكبة مرحلة السلام وتناول السلام من مختلف الوجوه وفقاً لطبيعة كل برنامج ونوعية الجماهير. فيعود برنامج «صوت الجماهير» ليقدم لقاءات يومية مع الناس، وبرنامج «من الصحافة إلى الميكروفون» يقدم ما تكتبه الصحف والمجلات عن السلام، وبرنامج «أحباب السلام» يقدم نصوص وتصريحات المسؤولين التي تؤيد وتبارك السلام، وبرنامج «دعاة السلام»، وهو برنامج درامي أسبوعي في ربع ساعة، يقدِّم عبر العصور المختلفة دور الزعماء الذين دعوا للسلام»(٣١).

الأميركي الخارق

وكان التلفاز المصري، سباقاً ورائداً، فهو ــ منذ وقت بعيد ــ لا يكف، عبر مسلسلاته الأميركية، عن تقديم الحلقات التي تزين وتدعو لمشاهدة النموذج الأميركي في الحياة، عبر الطموح الفردي، وتأكيد النزوع البراغماتي (المنفعي)، وإعطاء صورة زاهية للديمقراطية الأميركية وللتقدم العلمي والتكنولوجي «الخارق» كما يحدث في حلقات «المرأة

الخارقة» وفي حلقات «رجل الستة ملايين دولار» التي عرضها التلفاز اللبناني في شباط (فبراير) ١٩٨١، والتي تشكل مثالاً على تسريب التدمير العقلي والوجداني، للمواطن المصري، خاصة والعربي بوجه عام.

فالرجل «السوبرمان»، المصنوع على يد «العبقرية الأميركية» لكي يحقق المعجزات، يكشف بقدراته الخارقة محاولة عصابة من الأشرار لتدمير طائرة يقودها الأمير ساكاري، ولي عهد دولة «كوتان» الغنية، بناء على تآمر رئيس وزرائها لكي «يخلو له الجو» بعد موت حاكمها الحالي، ويستطيع اقتناص السلطة والحكم. وهذا الرجل «السوبرمان» الذي يفوق الريح سرعة، ويناطح الجبل صلابة، ويتجاوز الآلات الجبارة قوة، يقوم بواحدة من «مآثره العظيمة»، فينقذ الأمير العربي ويعيده «بالسلامة» إلى بلده فيظهر بذلك ان أميركا هي حاميتنا وواقيتنا من مؤامرات بعضنا البعض، كمتخلفين تسحرهم شهوة الحكم والسلطان.

على أن الأمير ساكاري ــ العربي ــ ولي عهد إمارة كوتان الغنية، الذي يتلقى تدريبه على قيادة الطائرات الحربية، في إحدى القواعد الأميركية، يجاوره في مقاعد الدراسة دافيد، الطيار «الاسرائيلي» الذي يتعرض للموت مرتين، من أجل عيون ولي عهد كوتان وحماية حياته. وبالرغم من التوتر بين ولي العهد ودافيد، لا يتورع الأخير ــ «الانساني المتحضر» ــ عن تعريض حياته لخطر ماحق، من أجل اكتشاف السر الذي يتهدد حياة الأمير العربي. فيظهر بهذا ان الأميركيين والاسرائيليين هم وحدهم «القادرون» على حماية أمن العرب، والدفاع عن حياتهم وثرواتهم من مؤامرات الأشرار.

وتنتهي الحلقة بعناق دافيد وساكاري، بعد عناق ساكاري والحامي الأميركي عناق الأخوة «ورفاق السلاح» الذين وحدتهم المحنة، وقربت بين صفوفهم صعوبات المعركة(٣٢).

أدب إحسان عبد القدوس

ولم يقتصر الترويج لفكرة «اليهودي الانسان» الذي يلتقي «إنسانياً» مع «أخيه» الانسان العربي والمصري على الإذاعة والتلفاز، بل إن الأدب قد شارك في محاولة تسريب هذه الفكرة «إلى عقل ووجدان المواطن المصري». فقد دأب إحسان عبد القدوس على الكتابة بإتجاه «تطويع العقل العربي والمواطن العربي في مصر، لتقبُّل التطبيع المصري الاسرائيلي سياسياً وثقافياً، محسِّناً لصورة اليهودي في الأدب، متحركاً لتبادل الحوار والنقاش، من منطلق يحاول أن يصنع أرضية مشتركة تربط بين المثقفين المصريين والاسرائيليين»(٣٣). إذ بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) كتب عبد القدوس قصته «أين صديقتي اليهودية»، وهي تنطوي على انطباعات الكاتب وذكرياته في عالم اليهود، كما يروي ذكريات رحلته إلى القدس، عام ١٩٤٥، وزيارته للوكالة الصهيونية، ويتحدث عن تأثير صديقاته وأصدقائه اليهود في تكوين ثقافته الأدبية وأدبه وعلاقاته الانسانية، ويركز على عمله مع اليهود في مصر وصداقته لهم، ويعبِّر عن حنينه إلى أصدقائه القدامى، ويدافع عن الأدب اليهودي، ذلك الأدب العنصري الذي يشوّه صورة العربي ويقوم بمهمة غسل دماغ العالم وإخضاعه للفكرة الصهيونية العنصرية المتعصبة.

ومغازلات إحسان عبد القدوس لليهود، في قصصه قديمة، بدأت منذ الخمسينات، وهي تتأسس على نسج علاقات حب، بين الشخصيات اليهودية والمصرية، وعلى قيام الحروب العربية الاسرائيلية بإفساد هذه العلاقات الغرامية «الانسانية»، مع التأكيد على قدم الصداقة المصرية الاسرائيلية وثباتها، بالرغم من النزاعات والحروب[٣٤]. ولعلنا نتذكر جميعاً، قصته «بعيداً عن الأرض» التي كتبها عام ١٩٥١، عن علاقة حب بين فتاة صهيونية إرهابية، من منظمة الأراغون وبين فدائي مصري مقاتل في فلسطين عام ١٩٤٨، يترك كل منهما أُرض فلسطين، بعد الحرب وقيام «اسرائيل» ليلتقيا، في علاقة حب، في أميركا. وقد أنتجت هذه القصة سينمائياً ــ بعد قليل من التحوير المناسب ــ اثر المبادرة المصرية وبدء عملية التطبيع المصري الاسرائيلي[٣٥].

الصراع حضاري

كل ذلك، يتسق مع الترويج الجديد لفكرة أن الصراع بين مصر والعرب من جهة وبين «اسرائيل» من جهة صار «صراعاً حضارياً» شاملاً، تلك الفكرة التي كرِّست لها سائر وسائل الإعلام الرسمية،وهذا توفيق الملط، أمين لجنة الثقافة والإعلام والسياحة بمجلس الشعب وعضو اللجنة التأسيسية للحزب الوطني، يقول: ان اتفاقية السلام، في المقام الأول، تعني ان نتجه لتحقيق الرخاء الاقتصادي لشعبنا الذي ظل يعاني ويلات الحروب أكثر من ثلاثين عاماً مضت! وأعني أن نتجه إلى الانتاج بصفة رئيسية لأننا ما زلنا نعاني من المشكلة الاقتصادية التي هي بيت الداء. وفي مرحلة تالية تبدأ نظرتنا للأدب والفن، حيث سندخل مع اسرائيل في صراع حضـاري، والفن والأدب لا يمكن فصلهما عن الحضارة. كما يجب ان نعد أنفسنا، في المرحلة القادمة، لمعركة أقوى وأكبر، هي معركة البناء بكل أشكاله، بناء الانسان المصري الذي مزقته الحروب الاسرائيلية فنحن نعلم أن الشعوب تتمزق حضارياً بعد كل حرب تدخلها، فما بالنا والانسان المصري قد عانى معاناة شديدة منذ عشرات السنين[٣٦].

وفي هذا السياق الحضاري نفسه يتوقع الدكتور زكي نجيب محمود ان ينشط الفكر والابداع الأدبيين بنشاط أوجه الحياة المختلفة، التي ستزدهر في «مصر السلام» بعد انتهاء الحروب مع اسرائيل، تلك الحروب التي إمتصت شطراً كبيراً من جهودنا وشبابنا وأموالنا[٣٧].

وهذا «المنطلق الحضاري» ذاته، هو الذي انطلق منه توفيق الحكيم وحسين فوزي وغيرهما فيما دعوا إليه من دعاوي، إقليمية انعزالية، تهدف في صلبها إلى تبرير الخط السلطوي، وتفسير التحالف المصري الاسرائيلي تفسيرات تاريخيـة بحيث قام تـوفيق الحكيم، وما زال يقوم، بدور المنظِّر الفلسفي لفصم مصر عن العالم العربي، وتقليص دورها العربي في هذه المنطقة، وخاصة في المشرق العربي فيتطابق ذلك الدور مع المخطط الصهيوني الذي تستهدفه اسرائيل وحليفها الغربي الأميركي؛ إذ في أعقاب زيارة القدس مباشرة، كان الحكيم أول من طالب بإسقاط قضية فلسطين، وعقد صلح منفرد بين مصر واسرائيل[٣٨]. وفي الفترة ما بين ١٩٧٨/٣/٣ حتى ١٩٧٨/٥/١٢، قاد توفيق الحكيم

دعوة على صفحات الأهرام إلى «حياد» مصر، بين العرب من جهة واسرائيل من جهة أخرى، وهي «دعوة تتضمن تحقيق صلح منفرد من ناحية، وتتضمن خروج مصر من الصراع العربي الاسرائيلي من ناحية ثانية، وتتضمن انعزال مصر في أرضها الاقليمية من ناحية ثالثة»(٣٩).

ووصل توفيق الحكيم إلى ذروة دعوته الانعزالية في برقيته التي بعث بها إلى رئيس الجمهورية، والتي نشرتها الصحف الرسمية الثلاث، بتاريخ ١٩٧٩/٥/٧ وفيها يقول: «تحية لموقفكم الراسخ أمام الأقزام، لقد أفزعهم صلح الفئتين«المتحضرتين»بعد اطمئنانهم إلى ضعف مصر لتذل تحت أقدامهم، مالهم وجهلهم سوى المقاطعة والتخريب، وخوفهم من قوة مصر بعد الصلح، لأنهم يريدونها منهكة القوى بالحروب لتستنجد بهم وتتملقهم فيحتقرونها. فإلى الأمام نحو الكرامة والحضارة. وخطوة من المتحضرين نقابلها بخطوتين، ولن ترجع مصر مع المتخلفين إلى الوراء. فالتقدم دائماً والمجد لمصر المتحضرة». وهذا الموقف عاد فردده قائلاً «إن التعاون بين «الأكفاء» لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج سيئة، والدليل على ذلك، أن بعض المتفوقين من المصريين يسافرون إلى بلاد متقدمة، ويحققون فيها تقدماً علمياً مذهلاً. ان التحضر والتقدم سرعان ما يتجه إلى التعاون والتنافس المثمر أكثر مما يتجه إلى التخريب، والدولة التي تخرب الآخرين هي دولة متخلفة، والدولة التي تنافس الآخرين بشرف هي دولة متقدمة»(٤٠).

وعلى أساس ما تقدم، يلتقي منطق توفيق الحكيم ومنطق عتاة الفكر الصهيوني فالحكيم يقسم المنطقة إلى معسكرين: معسكر الاسرائيليين المتحضرين، ومعسكر العرب المتخلفين، ويجعل حضارة مصر مرهونة باقترابها من الاسرائيليين وانفصالها عن العرب. ومصر وفقاً لدعواه، تتجه نحو الكرامة والحضارة بمدى ما تتجه إلى اسرائيل، وترتد إلى التخلف والمتخلفين بمدى ما شدها العرب إلى الوراء(٤١). وهو بهذا يروّج لمقولة الصهيونية التي تُعلي الحضارة الصهيونية المزعومة على الحضارة العربية، ويعقد السيادة في المنطقة لإسرائيل ويرسخ في أعماق الشخصية المصرية العربية الشعور بالدونية وبأسطورة التفوق الاسرائيلي، ليتطابق في ذلك كل التطابق مع المخطط الثقافي الامبريالي الصهيوني الرامي إلى تدمير العقل العربي.

---

(١) د. حسن فتح الباب، «سيد خميس ــ الواقع الثقافي في مصر»، **١٠ سنوات بعد عبد الناصر**، بيروت، ١٩٨٠.

(٢) رجاء النقاش، «ثلاثة وجوه للاستعمار الثقافي»، **دراسات عربية**،(بيروت)،تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٤.

(٣) **المصدر نفسه**، كلود جوليان، الامبراطورية الأميركية، ترجمة ناجي أبوخليل وفؤاد شاهين.

(٤) د. حسن حنفي «إجهاض العقول» **الفكر المعاصر** (القاهرة)، العدد الثاني، بلا تاريخ.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) **المصدر نفسه**.

(٧) د. حسن فتح الباب، «سيد خميس ــ الواقع...»، **مصدر سبق ذكره**.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) **إلى الأمام** (بيروت)، ٩ شباط (فبراير) ١٩٨٠.

(١٢) **الشرق الأوسط**، ١٩٨٠/١١/٣.

(١٣) **التضامن**، حزيران (يونيو) ١٩٨٠.
(١٤) **٢٣ يوليو** (القاهرة)، العدد ٣٥، ٢٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩.
(١٥) **المصدر نفسه**، العدد ٢٦، ٢٧ آب (اغسطس) ١٩٧٩.
(١٦) التضامن، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٣٨، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠.
(١٧) **فلسطين الثورة** (بيروت)، ٢٩/٥/١٩٧٩.
(١٨) **المصدر نفسه**.
(١٩) التضامن، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٣٧، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠.
(٢٠) لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، **النشاط الثقافي الأجنبي في مصر**، التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، العدد الثالث.
(٢١) **المصدر نفسه**.
(٢٢) **المصدر نفسه**.
(٢٣) **المصدر نفسه**.
(٢٤) **المصدر نفسه**.
(٢٥) مراد كامل، «الاختراق الثقافي للعقلية المصرية»، **اليسار العربي**، العدد ٢٠، حزيران (يونيو) ١٩٨٠.
(٢٦) «النشاط الثقافي...»، **مصدر سبق ذكره**.
(٢٧) **المصدر نفسه**.
(٢٨) «التضامن»، **مصدر سبق ذكره** العدد ٣٧.
(٢٩) مراد كامل، «الاختراق الثقافي...» **مصدر سبق ذكره**.
(٣٠) «التضامن»، **مصدر سبق ذكره**. العدد ٢٢، آب (اغسطس) ١٩٧٨.
(٣١) **روز اليوسف** (القاهرة)، ٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٩.
(٣٣) أحمد محمد عطية، «أدب الثورة المضادة»، **عبد الناصر وما بعد**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.
(٣٢) «دعاية مجانية للعدو الصهيوني»، **نضال الشعب**، ١٤/٢/١٩٨١.
(٣٤) **المصدر نفسه**.
(٣٥) إحسان عبد القدوس، **أين صديقتي اليهودية؛ الهزيمة كان اسمها فاطمة**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥؛ **لا تتركوني هنا وحدي**، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩.
(٣٦) «ماذا قال المفكرون والفنانون والمثقفون عن مصر السلام»، روز اليوسف، **مصدر سبق ذكره**. ٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٩.
(٣٧) **المصدر نفسه**.
(٣٨) لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، «حوار آخر مع الحكيم عن العرب والصهيونية»، **دفاعاً عن الثقافة القومية**، العدد الأول، حزيران (يونيو) ١٩٧٩.
(٣٩) **المصدر نفسه**.
(٤٠) توفيق الحكيم، «لماذا أرسلت برقيتي إلى السادات»، **الأخبار** (القاهرة)، ٩/٥/١٩٧٩.
(٤١) «حوار آخر مع الحكيم»، **مصدر سبق ذكره**.

قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة

أدار الندوة: **بلال الحسن**
أعدها للنشر: **جورج ناصيف**

عُقدت هذه الندوة في «مركز الأبحاث الفلسطينية» صباح يوم ١٩٨١/٧/٣، ودار الحوار فيها بناءً على ورقة عمل أعدتها «شؤون فلسطينية»، تتضمن ثمانية أسئلة حول مختلف قضايا «النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة». وقد تمت أثناء انعقاد الندوة مناقشة خمس من القضايا المطروحة، أما الأسئلة الثلاثة الأخيرة فقد تولى المشاركون في الندوة الاجابة عنها كتابة.

شارك في الندوة: ماجد أبو شرار، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أبو علي مصطفى، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ياسر عبد ربه، نائب الأمين للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، محمد خليفة، ممثل الصاعقة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عربي عواد مسؤول التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية.

ننشر في هذا العدد القسم الأول من الندوة الذي يتضمن الاجابة على الأسئلة الثلاثة المتعلقة بالوضع العام، وقضايا الوحدة الوطنية، وقضايا العلاقات مع النظام الاردني، على أن ننشر في العدد المقبل القسم الثاني الذي يجيب على قضايا العمل النقابي والعسكري والأسرى، والاستيطان، وقضية انشاء حزب شيوعي موحد.

المشاركون(*):

- **ماجد أبو شرار**
- **أبو علي مصطفى**
- **ياسر عبد ربه**
- **محمد خليفة**
- **عربي عواد**

(*) اعتذر عن المشاركة في الندوة عبد الرحيم أحمد، أمين عام جبهة التحرير العربية، بسبب وجوده خارج بيروت.

بلال الحسن: نرحب بكم باسم مركز الأبحاث ومجلة «شؤون فلسطينية»، ونشكركم على تلبية دعوتنا لمناقشة قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونعتقد أن لا خلاف على الاطلاق بأن النضال الفلسطيني في المناطق المحتلة، هو من أهم القضايا التي يجب أن تستحوذ على اهتمامكم. واسمحوا لنا أن نبدأ هذا الحوار بالقول، ان نضال الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة، ومبادرات الجماهير في الداخل ومبادرات القيادات السياسية في الداخل؛ ما تزال متقدمة، على مدى اهتمام المنظمات الفدائية، وعلى درجة فعالية هذه المنظمات. بمعنى آخر، ان كثيراً من المنظمات وبعضها موجود هنا، يهتم بوضع تنظيمه في الداخل ويرسم سياساته وتكتيكاته، بناءً على طموحات هذا التنظيم ومستوى علاقاته بالجماهير، وبالقوى السياسية والفدائية الأخرى.

ونتيجة لهذه الذاتية، تضيع أحياناً الاهتمامات العامة، أويكتفى باصدار بيانات سياسية حولها في حين تترك مسؤولية الفعل والتقرير النهائي للآخرين.

مثلاً، التنظيم في الداخل يعمل منفرداً، التنظيم في الداخل ينسج تحالفات ثنائية حسب مصالحه ودرجة قوته، دون كبير اكتراث للتحالفات العامة المطلوبة، التنظيم في الداخل يخطط لمعاركه النقابية منفرداً، بقصد السيطرة لا بقصد بناء نقابة فعالة يشارك فيها الجميع، التنظيم في الداخل يهتم بأسراه، لا بالأسرى ككل. وهذه عينات يمكن تلخصيها بالقول: عملنا في الداخل يفتقر إلى وحدة القيادة التي توازي على الأقل وحدة القيادة المتمثلة في اطار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهذا وضع خطر، تتجلى خطورته خصوصاً حين نواجه وضعاً سياسياً قد تنقسم حوله الآراء والمواقف. والذي يجري حتى الآن أن جماهير الداخل هي التي تلتف بوعي منها حول سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، وليس العكس، أي أن هذا الالتفاف حول المنظمة لم ينبع نتيجة لنفوذ الفصائل الفدائية في أوساط الجماهير.

نرغب أولاً أن نستمع إلى آرائكم حول هذه الملاحظات، هل توافقون عليها، أم ترون أن هناك صورة واقعية أخرى، وننتقل بعد ذلك للحديث عن مجالات العمل الوطني في الداخل واحدة واحدة.

١ ــ تحالفات الداخل

ماجد أبو شرار: بداية، لا يجوز اطلاقاً أن نفصل بين الداخـلي والخارجي. فمعظم التحركات التي تتم في الداخل على الصعيد السياسي، وسائر الأصعدة الأخرى، إنما تشكل انعكاساً لسياسة كل تنظيم من التنظيمات في الخارج، كما أن طبيعة العلاقة بين القوى الوطنية في الداخل تشكل انعكاساً هي الأخرى لطبيعة العلاقة بين هذه القوى في الخارج.

من هنا لا بد أن ننظر إلى الخارج بهاجس تمتين العلاقة في ما بين الفصائل وتنقيتها من الشوائب، وصولاً إلى البرامج المشتركة التي ستساعد القوى في الداخل على أن تنسج فيما بينها علاقة أكثر قوة وثباتاً وتقدماً. وليس صحيحاً على الاطلاق، أن التنظيمات في

الداخل، تعمل بشكل منفرد. إن الصيغة الجبهوية، بشكلها الضعيف القائم الآن في الخارج، والمتمثلة باللجنة التنفيذية، تخلف انعكاسات على طبيعة العلاقة داخل الأرض المحتلة، وإن كانت هذه العلاقة بحاجة إلى قنوات لابد من تثبيتها، حتى نستطيع أن نقيم تفاعلاً أكثر ثباتاً بين الخارج والداخل، ونتفادى أن يكون الانفراد بالعمل الوطني في الداخل، هو السمة السائدة للنضال. فمثلاً، مازلنا نناضل منذ سنوات لإنشاء مكتب للأرض المحتلة، يختلف عن مكتب الأرض المحتلة الذي أنشأته اللجنة التنفيذية، والذي يتولى بشكل اساسي مهام عملية الصمود. المقصود بمكتب الأرض المحتلة، الذي يفترض أن يضم ممثلين عن كافة الفصائل، وتلحق به غرفة عمل سياسية وغرفة أخرى عسكرية، أن يتولى مهام التنسيق، واصدار التوجيهات السياسية، والبت بشأن التحالفات داخل الأرض المحتلة، سواءً في الانتخابات النقابية أوغيرها. وأذكر أن مكتب الأرض المحتلة في حركة «فتح» قد عقد مؤخراً عدة اجتماعات مع الاخوة في الجبهة الشعبية، وفي الجبهة الديمقراطية، ونحن في صدد استكمال الاجتماعات مع باقي الاخوة في فصائل المقاومة، في محاولة للتوصل إلى انشاء هذا المكتب.

على صعيد التحالفات، ورد في ورقة العمل المقدمة منكم، أن هناك تحالفات ثنائية، تحكمها مصالح ومدى قوة التنظيمين المتحالفين، دونما اهتمام بالتحالفات العامة المطلوبة. صحيح أن هذا يحدث أحياناً ولكنه ليس القاعدة. ففي الانتخابات الأخيرة لمجلس الطلبة في جامعة النجاح، جرى ترشيح قائمة وحدة وطنية فلسطينية، تشكل انعكاساً للقوائم التي تتشكل خارج الأرض المحتلة، وإن كانت هذه القائمة لم يحالفها النجاح، حيث تفوقت عليها قائمة المتدينين، وفي جامعة بيرزيت، جرى ترشيح قائمة واحدة ايضاً. على أي حال، أعتقد، أن طبيعة العلاقة داخل الأرض المحتلة مازالت بحاجة إلى عملية دفع، وإلى مزيد من الاهتمام الذي لن يتحقق إلا من خلال انشاء مكتب فاعل للأرض المحتلة في خارج الوطن المحتل، يتولى بحث كافة القضايا بالتشاور مع القيادات الوطنية داخل الأرض المحتلة، ويتخذ بالتالي القرارات المناسبة التي تضمن نهوض عمل وطني فلسطيني يقف بشكل أكثر فعالية في وجه الاحتلال الاسرائيلي ويقاوم مخططات كامب ديفيد، ومخططات النظام الاردني، الذي ما زال يملك تأثيراً داخل الأرض المحتلة.

أما مسألة وحدة القيادة في الداخل، فهذه مسألة تشهد تقدماً حيناً، وتراجعاً أحياناً اخرى. ولعل أرقى أشكال وحدة القيادة داخل الأرض المحتلة، قد تحقق عند انشاء «الجبهة الوطنية الفلسطينية» التي تمثلت فيها جميع الفصائل الوطنية وجميع القوى والفعاليات الوطنية المناضلة ضد الاحتلال داخل الأرض المحتلة، وهي التي استطاعت أن تقود ولسنوات طويلة، بفعالية عالية، نضالات شعبنا داخل الوطن المحتل، إلى أن تمكن العدو من كشف هذه القيادة، ونجح في توجيه ضربة لها، سواء بابعاد بعض أعضاء قيادتها، أوبفرض الاقامات الجبرية والعقوبات على البعض الآخر. وتلت ذلك فترة جمود وخلافات حول طبيعة الجبهة الوطنية.

لقد تمحور الخلاف حول قضية أساسية عنوانها: ماهي مهمة الجبهة الوطنية

داخل الأرض المحتلة. وهل هي بديل لمنظة التحرير الفلسطينية أم هي ذراع لها في الداخل؟ وما هي طبيعة القوى التي تمثلها هذهالجبهة؟ والواقع أن الأمر يختلف إلى حد كبير عن ذلك. فالسؤال هو، هل نشكل جبهة وطنية داخل الأرض المحتلة محكومة بقضايا الوحدة الوطنية وقوانينها خارج الأرض المحتلة؟ أي بمعنى آخر، من هي القوى التي تمثل، وما حجم كل قوة من القوى داخل الجبهة الوطنية؟ كل هذا دفع البعض إلى محاربة الجبهة الوطنية، متهماً اياها بأنها لا تمثل القوى داخل الأرض المحتلة تمثيلاً حقيقياً. وثمة قوى اخرى حاولت أن توحي بأن الشيوعيين يسيطرون على الجبهة الوطنية، الأمر الذي اتخذوا منه مبرراً لمهاجمة الجبهة.

والحقيقة أن الجبهة الوطنية كانت تمثل جميع القوى الوطنية التي تؤمن ببرامج منظمة التحرير الفلسطينية وتناضل من أجل تحقيقها. ولم يكن صدفة أن المجلس الوطني في دورته الأخيرة أكد على أهميـة اعادة بناء الجبهة الوطنية، تلك التي استعيض عنها في السنوات الأخيرة بلجنة التوجيه الوطني التي تأسست في مطلع العام ١٩٧٨، لمواجهة التحرك الاسرائيلي ــ المصري ــ الأميركي في اعقاب زيارة الرئيس أنور السادات للقدس، والتي ضمت رؤساء البلديات والفعاليات الاقتصادية والسياسية، واستطاعت أن تستقطب الشارع الفلسطيني، وأن تشكل لجاناً فرعية للتوجيه الوطني شملت جميع مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، ومازالت هذه اللجان تتولى حتى الآن مهمة القيادة اليومية للنضال داخل الأرض المحتلة. ولكن تبقى مهمة اعادة بناء الجبهة الوطنية، مهمة ملحة لا بد من العمل على استكمال الجهود على طريقها، مستفيدين من العقبات التي واجهناها خلال فترة عملنا السابقة.

ياسر عبد ربه: في الواقع، ان السؤال الذي طرح علينا، لا يعالج مجرد اشكاليات العلاقة والعمل اليومي، بقدر ما يطرح، في تقديري، مسألة أساسية بالنسبة لمجمل نضال الحركة الوطنية الفلسطينية. هذه المسألة ينبغي النظر اليها كالتالي:

إن تجمعات شعبنا الفلسطيني، سواء في داخل الوطن المحتل أوخارجه، تعيش في ظل ظروف سياسية واجتماعية متباينة. وقد تشكل هذا الأمر على امتداد فترة زمنية طويلة، منذ نكبة العام ١٩٤٨. وبالرغم من أن شعبنا يعيش بأغلبيته في الضفتين موزعاً تحت الاحتلال أو الشتات، فإنه يتحد، من الناحية السياسية، على قاعدة البـرنامـج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي اطارها. إن هذا الجانب الذي يعبر عن تزايد وحدة شعبنا ووحدة نضاله، يقابله من الجانب الآخر تباين وتنوع في الظروف، وفي مهمات النضال الخاصة بكل تجمع فلسطيني. من هذا المنطلق، لا يمكن معالجة العلاقة بالقوى أو التنظيمات المناضلة داخل الأرض المحتلة، كما تتم مناقشة العلاقة مع منظمة صور أو منظمة صيدا بالنسبة لمركز قيادي يتواجد في بيروت. إن الخط العام هو خط متفق عليه موحد في اطار منظمة التحرير، ولكن من المستحيل، ليس فقط من الناحية العملية، بل وأيضاً بسبب ظروف ومهام النضال المتصل ضد الاحتلال، بالنسبة لشعبنا في المناطق المحتلة، أن يتواجد مركز قيادي في الخارج يتولى مسؤولية التوجيه اليومي التكتيكي

والتفصيلي لهذا النضال داخل الأرض المحتلة. إنه لأمر طبيعي جداً، أن تكون مهمة توجيه النضال، ورسم تكتيكاته، هي مهمة تقع على عاتق هذا التنظيم أو ذاك داخل الأرض المحتلة. فهذا واجبه وهذا دوره الرئيسي. من هذا المنطلق، أريد أن أقول انه لا معنى للقول ان التنظيم في الداخل يعمل منفرداً، وكأن ذلك يشكل تهمة، أو نقصاً في العمل الوطني. وعندما أقول «منفرداً»، فلا أقصد بذلك أنه ينتهج سياسة عامة تتعارض مع سياسة التنظيم في الخارج، بل أقصد بأنه يمتلك الحرية، كل الحرية، في أن يرسم تكتيكاته ومهام نضاله اليومية في اطار السياسة العامة التي توحد التنظيم وعمله على الصعيد الفلسطيني ككل.

هذا هو الأمر الأول الذي رغبت في الاشارة اليه. أما الأمر الثاني فهو أن المشكلات التي تواجه العلاقات بين القوى الوطنية الفلسطينية داخل المناطق المحتلة، بعضها موضوعي، وبعضها تنبغي معالجته بمساعدة واسهام من قبل التنظيمات المتواجدة في الخارج، ومن قبل قيادة المنظمة. بمعنى آخر، ما هو موضوعي، سواء ما كان يتمثل في التباينات الفكرية أو السياسية، أو اختلاف نسبة القوى في هذا الموقع أوذاك في الداخل عن نسبة القوى ذاتها في الخارج، ذلك شيء، والصراع الذي ينطلق من اعتبارات ذاتية محضة وضيقة شيء آخر. وهو ما ينبغي لمنظمة التحرير ولكل القوى الوطنية الفلسطينية أن تتضامن في الخارج من أجل المساهمة في تضييق رقعته. وهنا لا أعفي أحداً من هذه المسؤولية على الاطلاق.

وثمة نقطة ثالثة أود الاشارة اليها. ان الموقف من الجبهة الوطنية الفلسطينية في الداخل، كان ينطلق من المنطلق نفسه الذي المحت إليه. هل نريد جبهة وطنية تقود وتوجه مجموع النضال الوطني في المناطق المحتلة، تأخذ بعين الاعتبار ظروفها، أوضاعها، استعداد الجماهير، وضع العدو، نسبة القوى الراهنة وكيفية تطويرها، أم نريد جبهة وطنية، تكون مجرد أداة تنفيذية للتعليمات الواردة من الخارج؟ في اعتقادي، انه أمر غير مبرر وغير مشروع اطلاقاً، أن تسود لدى بعض الأوساط الوطنية الفلسطينية خشية من أن تصبح الجبهة الوطنية في الداخل مركزاً مستقلاً أو مناوئاً لمنظمة التحرير. على العكس من ذلك تماماً، فالجبهة الوطنية تضم ممثلين عن جميع القوى المتواجدة في مختلف تجمعات شعبنا الفلسطيني، كمنظمات وكشخصيات وطنية مستقلة. والجبهة الوطنية بعد العام ١٩٧٣، وعلى امتداد السنوات التي عملت فيها بشكل منتظم، كانت تشكل القوة الرئيسية التي رفعت لواء منظمة التحرير وأكدت على أن مقياس الوطنية في المناطق المحتلة، هو الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي وحيد لمجموع الشعب الفلسطيني. وأولئك الذين كانوا خارج الجبهة الوطنية أوبعضهم على الأقل، هم الذين كانوا يحاولون أن يفتعلوا مراكز قيادية بديلة أو منافسة للمنظمة. ومن المفارقات أن هؤلاء هم الذين يحرص البعض على استبقاء العلاقات قائمة معهم، بدعوى أنه في غيابهم، لا يمكن أن تكون الجبهة الوطنية شاملة في تمثيلها لمختلف تجمعاتنا الفلسطينية.

ليست المشكلة، في تقديري، في أن هذا التنظيم يسيطر أولا يسيطر على الجبهة الوطنية. فيوم كانت الجبهة قائمة، لم يكن لأي تنظيم الأغلبية العددية داخلها، على

مستوى القيادة. وكان الباب مفتوحاً أمام كل القوى وكل الاتجاهات دون استثناء، شريطة أن تلتزم ببرنامج الجبهة الوطنية الذي يشكل الاعتراف بالمنظمة والعمل تحت لوائها بنده المحوري.

إن المشكلة، هي في أن اتجاهات في العمل الفلسطيني تريد أن تجعل من أي عمل وطني وحدوي داخل المناطق المحتلة، عملاً يخدم الأغراض التكتيكية، ليس للنضال الوطني الفلسطيني ومهماته في المناطق المحتلة، بل لاعتبارات سياسية يراها هذا الطرف أوذاك، هذه الجهة أوتلك في الخارج. وهذا أمر لايجعل الجبهة الوطنية قيادة لحركة وطنية جماهيرية، بقدر ما يحولها إلى مجموعة وكلاء سياسيين.

ولذا، أقول انه لم تكن هناك من مشكلة سياسية. فآخر برنامج عرضته الجبهة الوطنية في العام ١٩٧٩، أكد على أن الجبهة هي ذراع المنظمة وتلتزم ببرنامجها. هنا نشأ خلافان:

خلاف أول، مرده ادعاء البعض بأنه لاينبغي للجبهة أن تكون الذراع الوحيدة لمنظمة التحرير بل أن يكون هناك عدة أذرع للمنظمة في المناطق المحتلة، بما في ذلك القوى والعناصر التي لاتلتزم في سياستها العملية اليومية بسياسة منظمة التحرير وخطها الوطني، بل وتعمل من أجل ايجاد مركز بديل لها..

وخلاف ثان، مرده ادعاء آخر بأنه يجب ألا يكون للجبهة برنامج خاص، مشتق من البرنامج السياسي للمنظمة. والحق، أن هذا أمر غير منطقي، على الاطلاق. فالجبهة الوطنية تنطلق من الأهداف السياسية العامة التي ترسمها منظمة التحرير ومجلسها الوطني وبرنامجها السياسي، لتصوغ منها برنامجها التفصيلي الخاص للنضال، ومهماته وأشكال تعبئة وتنظيم الجماهير وقيادتها ضد الاحتلال داخل المناطق المحتلة.

ما اريد التأكيد عليه، وهو ما انتهى إليه الأخ ماجد، هو ضرورة أن نعمل على اعادة بناء الجبهة الوطنية. ونحن، في هذا المجال، لاننطلق من الصفر، فهناك علاقات كفاحية وأشكال من التعاون والتضامن النضالي قائمة داخل المناطق المحتلة. وفي تقديري أنها أرقى بكثير من تلك الأشكال والعلاقات القائمة خارج المناطق المحتلة، رغم ما يظهر هنا أوهناك من مظاهر الصراع أوالخلاف، والتي تدار بشكل عام بطريقة ديمقراطية، أرقى من تلك التي تحكم العلاقات خارج الأرض المحتلة.

إن التنسيق قائم، والتضامن قائم، والوحدة السياسية تتم بشكل أفضل. ولكن المهمة تبقى قائمة، وينبغي استكمالها وتطوير هذه العلاقات نحو اعادة بناء جبهة وطنية فلسطينية تضم جميع القوى الفاعلة المتواجدة في ساحة النضال الوطني، شرط التزام هذه القوى ببرنامج منظمة التحرير أساساً، وبالبرنامج الذي وضعته الجبهة الوطنية. ومشكلة الالتزام ببرنامج منظمة التحرير، ليست مشكلة القوى التي شكلت الجبهة الوطنية في السابق، بل هي مشكلة القوى التي يقال بأنه قد تم عزلها من المشاركة في الجبهة الوطنية في السابق.

أبو علي مصطفى: بداية، أود أن اسجل تقديري للاخوة في «شؤون فلسطينية» لمبادرتهم إلى جمعنا في هذه الندوة، للتداول في موضوع من أشد موضوعاتنا الوطنية أهمية، ألا وهو نضالات شعبنا في الوطن المحتمل.

في التساؤلات المطروحة في هذه الورقة، اوافق تماماً على ما قاله الأخ ماجد، من أنه ليس بوسعنا أن نفصل بشكل ميكانيكي ما بين عملنا في داخل الأرض المحتلة وعملنا في الخارج. فمهما بدا من التخوم السياسية والجغرافية بين وضعنا في الخارج ووضع شعبنا في الداخل، إلا أن ذلك لا ينفي أننا نعاني من قضية واحدة، ونحمل على عاتقنا مسؤولية مجابهة موحدة. وتدليلاً على الترابط ما بين الخارج والداخل، استدرك فأذكر ممثلين بارزين كمحطتين في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني الحديث، توكيداً على النقطة التي أشار اليها الأخ ماجد حول ترابط نضالنا، وتبادل انعكاساته سلباً وايجاباً فيما بين الداخل والخارج.

كلنا نذكر مستوى فعالية الثورة الفلسطينية وجماهيرنا في داخل الأرض المحتلة، في سنوات ١٩٦٧ و١٩٦٨ و١٩٦٩ وحتى منتصف ١٩٧٠. لكن الحدث الكبير الذي نهض سداً في وجه هذا المد الوطني، تمثل في مجازر ايلول (١٩٧٠)، وانعكاسات مجازر ايلول. لقد كانت تلك انتكاسة، حقيقة،أدت إلى وضع يعاني حالة احباط وتيئيس في داخل المناطق المحتلة.

ومثال آخر أسوقه بالاتجاه الايجابي، هومعركة آذار ١٩٧٨ (في جنوب لبنان) تلك المعركة انعكست على شكل حالة انتفاضة عارمة شملت كل الأراضي المحتلة، وكل قطاعات شعبنا، بحيث لم تستطع أن تتنبأ كل القوى بأنها يمكن أن تحدث بمثل هذا الزخم والفعل.

إذن، هناك ترابط فيما بين وضعنا في الخارج ووضعنا في الداخل، دون أن نغفل حجم التخوم التي نراها في واقعنا، واقعنا الديمغرافي، واقعنا الجغرافي، واقعنا السياسي، وفي تباين المهمات التي تنطلق بالأساس من برنامج واحد، وهذا يجعلنا نتمعن أكثر في سبب نشوء هذه التساؤلات المشروعة (التي أشارت اليها ورقة الندوة)، ولا يمكن لهذه التساؤلات أن تكون مقتصرة فقط على ندوة كهذه، بل يمكن أن تطرح داخل كل تنظيم بذاته، لأنها مستخرجة من واقع، وليست من الغيب.

جواباً على هذه التساؤلات، أعتقد أن هناك نقطة جوهرية، يجب أن نتناولها، ليس فقط في هذه الندوة، وإنما في جهد مشترك لنناضل من أجل التغلب عليها: إن الثغرة الكبيرة لا تقوم في الداخل، لا في منظماتنا ولا في قياداتنا ولا في جماهيرنا. ان الثغرة هي في مجمل أوضاع قيادة الثورة في الخارج. ثغرة في النهج العام، وفي كيفية فهم الوحدة الوطنية. ونحن نستطيع أن نتحاور عشرات الساعات، ونعقد يومياً لقاءات مكثفة ثنائية وثلاثية ورباعية وجماعية دون أن نتوصل إلى صيغ تنسيقية كافية. فبماذا نفسر هذا النهج؟ بماذا نفسر أنه، بعد ١٥ عاماً على انقضاء نكسة حزيران، مازلنا في كل مجلس

وطني نقف لنتحدث عن موضوعات الوحدة الوطنية دون أن ننجح في تجسيدها؟ اليس السبب هو النهج، النهج الذي يحكم التعاطي على الساحة الفلسطينية، وما يترتب عليه من انعكاسات واشكالات في الداخل متخلفة عما أقريناه بأنفسنا؟

من منا لم يرتح غاية الراحة للبرنامج الذي أقر في المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عشر، وخاصة في شقه التنظيمي؟ كلنا سجلنا يومذاك موقفاً موحداً ينطلق من قناعة بأن هذه الخطوط العامة يمكن أن تشكل مدخلاً صحيحاً لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، على أسس سليمة. لكننا عدنا في المجلس الوطني الخامس عشر لنشكو مجدداً، دون أن نقف بشكل جدي لنرسم منهجية صحيحة للقرارات والعلاقات. وغياب هذه الوقفة هو جوهر العلة في مسألة الوحدة الوطنية.

نحن نفهم أن الوحدة الوطنية ينبغي أن تقوم على قاعدة الفهم المشترك، وعلى قاعدة الاستقلال السياسي والأيديولوجي والتنظيمي، أما ما هو مختلف عليه سياسياً، فنحن لا ننشد أن تتم الوحدة السياسية حوله لا في الخارج ولا في الداخل. المهم أن ترسو الأمور في الخارج والداخل على قواعد سليمة ترسمها قيادة منظمة التحرير بكافة اطرها السياسية والعسكرية والتنظيمية والمالية والادارية.

لنتناول مثالاً واحداً: الأسرى. من الجانب الوطني الانساني، يجب ألا يتميز الشهيد عن الشهيد، ولا الأسير عن الأسير، ولكن في منتصف العام ١٩٨٠ فقط، جرى الاتفاق على أن تتبنى مؤسساتنا كل الاسرى في الثورة الفلسطينية: إن التنظيمات تعاني من هذه المسألة، حيث أن الأسير هو مناضل في الثورة الفلسطينية في النهاية، بغض النظر عن انتمائه، النظري أو السياسي. هذا التأخير في اتخاذ القرار مؤلم، ومع ذلك لن نيأس وسنبقى نناضل من أجل التخلص من هذه الشوائب والسلبيات، لكن شريطة أن يكون هناك اعداد جدي لانتهاج مسلك أكثر صدقاً واستعداداً لنقل ما نطرحه نظرياً على الورق، إلى حيز الواقع العملي.

أما فيما يتعلق بموضوع الوحدة الوطنية، والتجارب التي مرت بها في داخل الأرض المحتلة، فنحن نذكر البيان الذي صدر في آب العام ١٩٧٣، وكان برنامجاً متقدماً وافقت عليه القوى الأساسية الفاعلة في داخل الأراضي المحتلة. لكن المكاسب الفئوية، كما ذكر رفيقي ياسر، تتغلب على النهج العام السليم، وتجري التشطيبات حيث تشاء وفي الوقت الذي تشاء.

وأذكر أنه في خلال العام ١٩٧٤ وردت على المجلس الوطني المنعقد في القاهرة، رسالة من الداخل تتحدث بمنحى سياسي، بغض النظر على اتفاقنا أو اختلافنا مع مضمونه، فحرص المجلس الوطني على التقاطها وتلاوتها من على منصة المجلس الوطني، واعتبار الجبهة الوطنية الفلسطينية على أنها ذراع منظمة التحرير الفاعل في الأراضي المحتلة. بالمقابل نأتي لنناضل من أجل تطبيق ما أقره المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عشر في أحد بنوده حول مسألة الجبهة الوطنية، فيجري تجاهل هذه المؤسسة التي اقيمت

في داخل الأراضي المحتلة استجابة لقرار المجلس الوطني الفلسطيني نفسه، ويجري الاستغراق في النقاش حول تعريفها: هل هي ذراع للمنظمة، أم أنها أحد أذرع المنظمة؟، كل ذلك التفافاً حول هذه المؤسسة وتملصاً من القرار.

وعندما تصل النقاشات إلى حدود فرض اشتراطات تمس بنية تشكيل الجبهة الوطنية كالاصرار على دخول رموز مختلف عليها إلى قيادة الجبهة الوطنية، كشرط لرفع التحفظ عنها، عندها يصبح من حقنا ان نقول أن هناك سياسة غير مقبولة، وتمس ما تم انجازه على هذا الصعيد.

ومن جانب آخر، حصل نقاش حول مدى تمثيل الجبهة لعامة القوى الفلسطينية، حيث اعتبر البعض أن هذا التمثيل لا يشمل جميع القوى المتواجدة على ساحة العمل الفلسطيني. إذا كان هذا النقاش مشروعاً، فإن مشروعية النقاش يجب أن تشمل أيضاً ما جرت صياغته على قاعدة برنامج العمل للثورة الفلسطينية الذي أقر في المجلس الوطني الرابع عشر، وفيه تأكيد على ضرورة احياء الجبهة الوطنية.

أما بالنسبة لصياغة برنامج عمل الجبهة الوطنية في الداخل، فوفقاً لما ذكره الرفيق ياسر، فإننا حين نضع البرنامج العام للثورة الفلسطينية، يجب أن نعطي حيزاً واسعاً للجبهة الوطنية في الداخل حتى تضع برنامجها التفصيلي. ففي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين،على سبيل المثال، يتولى المؤتمر وضع البرنامج العام، فيما قيادة الأرض المحتلة هي التي تضع برنامجها الخاص، وهذا لا يشكل خروجاً على برنامج الجبهة العام، وإنما هو تطبيق للسياسة على الأرض الواقع، يرسم لها التفاصيل. لكل ذلك، فإننا لا نفهم الاعتراضات التي أبديت حول برنامج عمل الجبهة الوطنية، والتي قالت انه يشكل خروجاً على برنامج المجلس الوطني الفلسطيني، أوخروجاً على الاصول التنظيمية، إننا نرى أن هذا الاعتراض جرى لأسباب سياسية وخلفيات حكمت المواقف في هذا الصدد.

لنسترشد ببعض الأمثلة، حول مدى القوة التي يمكن أن نمثلها في الارتقاء بمستوى نضالاتنا في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، ومواجهة كافة القوى التي تؤدي اغراضاً في نهاية الأمر لمصلحة الاحتلال، سواءً كانت من ازلام النظام الاردني ومجاميعه، أومن القوى اليمينية الدينية التي بدأت تنشط في داخل الأراضي المحتلة بما يؤثر على برنامج الثورة الفلسطينية ويعطل أعمالها في بعض المواقع، والتي قامت بأعمال تخريبية معروفة لدينا جميعاً وخاصة في قطاع غزة على سبيل المثال، أوفي مواجهة المهمات المرسومة في البرنامج العام.

إن مثال قائمة كلية النجاح يعبر خير تعبير. لقد كانت هناك محاولة من قبل القوى الدينية للفوز بكامل القائمة في كلية النجاح. وعندما شكلت القوى الوطنية لائحة موحدة استطاعت أن تحدث اختراقاً في القائمة، فيما كنا نجد أنفسنا، في مواقع أخرى، أمام اختراقات مناوئة، بفعل عدم توصل القوى الوطنية إلى اتفاق فيما بينها.

وهنا أود أن أذكر نقطة من المفيد أن تبقى مطروحة للنقاش في ميادين الثورة

الفلسطينية. لو أرسينا قواعد سليمة فيما يتعلق بالمعارك التي نخوضها ضد بعضنا في ميادين العمل النقابي والاتحادات الشعبية في الخارج، لكنا تجاوزنا مثل هذا الأمر أيضاً في داخل الأرض المحتلة. والقاعدة السليمة التي أقصدها هي قاعدة التمثيل النسبي. وبسبب عدم تطبيق هذه القاعدة في الخارج، نجد أنفسنا في الداخل أمام شتات من المواقف يؤثر أحياناً على متانة القوى الوطنية، ويعطي فرصة للقوى اليمينية والرجعية للنجاح في بعض المؤسسات الفلسطينية.

ونحن، بالمناسبة، نقدر كثيراً خطوة انشاء لجنة التوجيه الوطني، التي دعيت بلجنة الارشاد بعد مؤتمر بيت حنينا، على أثر اعلان اتفاقيات كامب ديفيد. ولكننا، كجبهة شعبية، لم نأخذ لجنة التوجيه الوطني بوصفها بديلاً للجبهة الوطنية، وإنما كاطار أعرض تستند اليه الجبهة الوطنية لتوسيع دائرة نضالاتها في مواجهة مشروع الحكم الذاتي. يجب أن تبقى الجبهة الوطنية هي القيادة، التي تشكل كافة المؤسسات في داخل الأراضي المحتلة، ثم تنشر اللجان الجبهوية في كافة المواقع. بمعنى آخر، ليس مقبولاً أن تبقى جبهة وطنية في داخل الضفة الغربية دون أن تكون لها امتدادات في قطاع غزة على سبيل المثال، أو لا تكون الها لجنتها في نابلس والقدس وبيت لحم وسائر المناطق.

هذه هي الصيغة الأرقى التي نستطيع من خلالها أن نطور نضالاتنا في داخل الأراضي المحتلة. إننا نتفهم أن هناك أسباباً موضوعية، وليس فقط ذاتية، تعيق تطوير الجبهة الوطنية، منها اقدام العدو على أعمال قمعية وصلت إلى حد القمع الدموي بالنسبة لرموز الجبهة، كبسام الشكعة وكريم خلف، فضلاً عن طرد محمد ملحم وفهد القواسمة من أجل اضعاف فعالية الجبهة الوطنية.

أما فيما يتعلق، ارتباطاً بالسؤال نفسه بالصراعات السياسية بين الفصائل، وخاصة المشاركة في الجبهة الوطنية، فنحن نتفهم أيضاً أن يكون هناك خلاف حول قضايا عديدة، لكننا لا نفهم أن يكون لهذه الخلافات الاولوية على نقاط الاتفاق. لنتفق على أن يكون هناك ضوابط لهذه الخلافات، أن تبقى مندرجة تحت باب التناقضات الثانوية، ويبقى التناقض الأساسي مع العدو.

محمد خليفة: لا أشعر في الواقع أن هناك تناقضاً في حديث رفاقنا، بل هناك تكامل مع بعض التباين في وجهات النظر.

أريد أن اعلق أولاً على جملة وردت في ورقة العمل، تقول ان الذي يجري حتى الآن هو أن جماهير الداخل هي التي تلتقي بوعي منها حول فصائل المقاومة. إن الجماهير تلتف بوعي نتيجة تنظيم الفصائل لها، ونتيجة التزام الفصائل بالموقف السياسي لمنظمة التحرير، وتعبئة الجماهير على هذا الأساس. وهذا الواقع يتناقض مع النتيجة التي وصل إليها الأخ بلال في ورقة العمل.

أما بشأن العمل في الداخل والعمل في الخارج، فأنا أعتقد أن هناك تكاملاً بين

العملين، ولكل عمل ظروفه وأساليبه وأدواته التي تتباين كلياً أوجزئياً. إن المشكلة الحقيقية التي تنعكس على الداخل تأتي من الممارسات الخاطئة ــ وأصر على هذا ــ انها حصيلة تدخل الخارج وأثره على الداخل. لقد كنت أصر دائماً ودون انقطاع في المجالس الوطنية، على أننا نقرر الكثير الكثير من القضايا، ولكننا لا نلتزم بالتنفيذ بشكل جدي. في الداخل، نحن موجودون جميعاً كفصائل. وضمن الظروف التي يعيشها شعبنا في الأرض المحتلة، وضمن النضالات المطلوبة، أعتقد أننا اطلاقاً لن نكون إلا في جبهة وطنية موحدة وتعمل بشكل موحد. في الداخل لا توجد مكاسب بقدر ما توجد تضحيات، ومواقف تحد مع العدو، بينما نحن هنا في ظروف أفضل بكثير من ظروفهم هم، وبالتالي فإن عدم الالتزام في خارج الوطن المحتل ــ للأسف ــ ينعكس على الفصائل في الداخل وعلى سلوكهم. وأحياناً أصل إلى حد القول لنا جميعاً: ارفعوا أيديكم عن الداخل، واتركوهم ليعملوا من خلال واقعهم، ولن يكونوا اطلاقاً إلا في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، ملتزمين بقراراتها المتفق عليها شكلاً والمختلف عليها تنفيذاً، بسبب عدم التزام هذه الفصائل، بينما هم سيكونون ملتزمين. وسينشطون في اتجاه واحد، ويعملون في اطار واحد. هذه هي القضية الأساسية التي يجب أن نعالج فيها مشكلة الداخل. إلى أي مدى نحن نلتزم بقرارات مجالسنا الوطنية وننفذها، بينما أنا واثق أن التزام الداخل سيكون أقوى، وهم صادقون وواضحون في التزامهم بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد، وبرفضهم للحكم الذاتي. وعندما يحدث الخلاف يحدث هنا في الخارج، ثم نعود لنصدره نحن إلى الداخل، حيث تبدأ المشكلات.

عربي عواد: أولاً اكرر تقديري لمجلة «شؤون فلسطينية» لعقد هذه الندوة حول قضايا النضال الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن هذا النضال أخذ يلعب في السنوات الأخيرة دوراً هاماً في دعم الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير بوجه عام، من خلال تصاعد النضال في الأرض المحتلة ضد الاحتلال، وضد مختلف المؤامرات على قضية الشعب الفلسطيني.

من الطبيعي، أن تحدث هذه الظاهرة (ظاهرة التباين بين الداخل والخارج)، لأن جماهيرنا هناك تواجه وجهاً لوجه كل مخططات الاحتلال في مجال التهويد، ونهب الأرض، أو اجراءات القمع، وأيضاً المخططات السياسية الهادفة لتصفية القضية الوطنية الفلسطينية. ولذلك ليس من الصدفة أن تقوم الحركة الوطنية هناك بمبادرات في مجال هذا النضال. فمثلاً، في مواجهة مشاريع الاحتلال لافتعال قيادة بديلة عن منظمة التحرير واستغلال مجازر ايلول، وكذلك محاولات النظام في الاردن بعد طرح مشروع المملكة المتحدة. كانت القوى الوطنية في الداخل هي التي بادرت إلى انشاء الجبهة الوطنية في الأرض المحتلة لتضم كل القوى التي تجند طاقات شعبنا للتصدي لمؤامرة الادارة المدنية، حيث أطلق الاحتلال مشروعاً لتشكيل حركة سياسية تكون أداة لتنفيذ مشروع الادارة المدنية. ولمواجهة نشاط الحكم في الأردن لإقامة المملكة المتحدة. وعلى الأثر، اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني الحادي عشر الذي عقد في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ قراراً

بتشكيل جبهة وطنية متحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبفضل الجهود التي بذلت، تشكلت الجبهة الوطنية وأعلنت برنامجها في منتصف آب (اغسطس) العام ١٩٧٣.

أريد أن اضيف مثالاً آخر، هو المبادرة، في مواجهة كامب ديفيد والحكم الذاتي، إلى تشكيل «لجنة التوجيه الوطني» التي، انبثقت في غمرة النضالات ضد كامب ديفيد وضد مشروع الحكم الذاتي ــ الاداري، من خلال مؤتمرات متعددة كان أحدها المؤتمر الذي انعقد في بيت حنينا فضلاً عن مؤتمرات شعبية في بيت لحم ونابلس وبيرزيت وغزة. وهذه اللجنة جاءت ممثلة لقوى ومنظمات جماهيرية عريضة، وحددت مهمة لها متابعة النضال ضد كامب ديفيد والحكم الذاتي ــ الاداري.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة منها مسألة الانتخابات البلدية التي جرت العام ١٩٧٦ حيث أدركت الجماهير والقوى الوطنية أن هناك محاولة من الاحتلال لاستغلال الانتخابات بهدف اختلاق قيادة بديلة لـم.ت.ف.، مستغلاً في ذلك الحرب التي استعرت في لبنان ضد الثورة الفلسطينية. هنا أيضاً أدركت القوى الوطنية أن الاسلوب الصحيح لمواجهة هذه المؤامرة، هو المشاركة في الانتخابات، وتحويلها إلى معركة وطنية ضد مشروع الادارة المدنية الذي كان يطرحه شمعون بيرس يومذاك. حددت الجبهة الوطنية الفلسطينية موقفها انطلاقاً من ادراكها لأهمية المشاركة في الانتخابات، كوسيلة لإحباط المؤامرة الاحتلالية، وهذا ما حدث. لقد ثبت أن هذه المبادرة صحيحة، لأن الانتخابات تمخضت عن مجالس بلدية بأغلبيتها الساحقة تحت لواء منظمة التحرير، بحيث باتت مواقع للنضال الوطني الفلسطيني، بدليل الحملات المسعورة التي شنت ضدها. وليس من قبيل المصادفة مؤامرة اغتيال رؤساء البلديات الثلاثة بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم الطويل. وكذلك ابعاد فهد القواسمة ومحمد ملحم.

إن أشكال النضال التي رسمت في الداخل، ونفذت، كانت بمبادرة من القوى الوطنية ومن الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني. وهي التي نظمت الاضرابات، وكانت تشرف عليها يومياً، باعتراف أجهزة الاعلام والسلطات الصهيونية نفسها، وهي التي اتخذت قرار الاستقالة الجماعية للمجالس البلدية، بوجه قرار ابعاد بسام الشكعة. بينما حدث في الخارج شيء من البلبلة، وعدم الوضوح كاد أن ينعكس في الأرض المحتلة، لولا تداركه في اللحظة الأخيرة باتخاذ موقف من قيادة منظمة التحرير يؤيد خطوة الاستقالات التي أقدمت عليها المجالس البلدية، وبالتالي كانت هناك الاستقالة الجماعية التي اجبرت سلطات الاحتلال على التراجع عن قرارها بابعاد بسام الشكعة، وعلى اعادته إلى منصبه كرئيس لبلدية نابلس.

أريد في ذلك أن اؤكد أنه، بالرغم من قناعتنا بالترابط والوحدة القائمين بين نضال شعبنا الفلسطيني في مختلف مواقعه، غير أن هناك في هذا الموقع كما ذكر الرفيق ياسر أوضاعاً خاصة تتطلب أشكالاً تنظيمية ونضالية، تلائم الظرف القائم. وبالفعل، فإن جماهيرنا وحركتها ابتكرت أشكالاً نضالية متنوعة. كما أن مستوى التنظيم الذي بلغته،

هومستوى متقدم، سواء في مجال المنظمات الجماهيرية أوالأندية أوالجمعيات. حتى أنه في مجال لجان العمل التطوعي باتت لدينا الآن ٧٥ لجنة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي شكل من أشكال التنظيم الذي يجمع الشباب. ولذلك ليست ظاهرة سلبية أن تكون هناك مبادرات من الداخل، بل هي مسألة ايجابية ولا تتعارض مع وحدة النضال الفلسطيني، بل هي بالعكس تأكيد وتعزيز واغناء لهذا النضال.

بالنسبة لأشكال الجبهة، نشأت الجبهة الوطنية الفلسطينية فعلاً وطرحت برنامجاً واضحاً ضد الاحتلال ومشاريعه التصفوية، مؤكدة على وحدانية الشعب الفلسطيني وعلى كونها جزءاً لا يتجزأ من منظمة التحرير، الأمر المنصوص عليه في برنامجها الذي أعلن في منتصف آب العام ١٩٧٣.

وفعلاً، أخذت الجبهة طريقها في قيادة النضال، الأمر الذي تجلى في السنوات ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦.

ولكن تراجعاً حدث في نشاط الجبهة الوطنية. ما هو سببه؟ هل بسبب وجود جبهة للشيوعيين مسيطرة، كما يقال؟ إن الواقع يقول غير ذلك.

السبب انه نشأ، اتجاه يتعارض مع النهج العام للنضال الفلسطيني، ويتجه نحو نسج الخيوط مع دول عربية يمينية ورجعية.

الجبهة الوطنية كانت في نشاطها تنبه وتكشف هذا الاتجاه. ولذلك جرى الضغط باتجاه اضعافها. بعد كامب ديفيد، برز للجميع خطر مشاريع التصفية. لذلك نهضت الجبهة مجدداً وأعلنت برنامجاً لها. ولكنه ووجه بمعارضة مردها ليس حجم تمثيل هذا التنظيم أوذاك، بل البرنامج نفسه. إن الاعتراض جرى على البرنامج تحديداً، ولاسيما في البند الذي كان يدعو إلى قطع كل أشكال الحوار مع الامبريالية الأميركية. هذا هو السبب الحقيقي. والواقع أن الجبهة الوطنية، كما لجنة التوجيه الوطني، التزمتا بهذا الاتجاه، وقاطعتا جولات المبعوثين الأميركيين.

هناك قوى في الأرض المحتلة لها موقف متردد في مواجهة الاحتلال ومشاريعه. هذه القوى هي التي كانت تقوم بالاتصالات، من هنا نشأ الحديث عن أن الجبهة الوطنية ليست هي الذراع الوحيد أوالممثل الوحيد لمنظمة التحرير في الداخل، بل ان هناك قوى أخرى، والمعني بها هذه القوى بالذات. وهذه مسألة بصراحة خطيرة، لأن هذه القوى رغم اعلانها لفظاً أنها مع منظمة التحرير غير أنها من الناحية الفعلية تسعى لإيجاد بديل لمنظمة التحرير يكون مستعداً للتعاطي مع المخططات التي تطرحها الامبريالية الأميركية، كما أن لها خيوطاً مع الحكم في الاردن فضلاً عن أنها لم تقطع خيوطها مع الاحتلال نفسه، في اطار المساومة والمهادنة.

لذلك، فإن الطريق إلى تعزيز وتنشيط الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني هو في الأساس في تبني موقف سياسي حازم واضح حيال المخططات المطروحة الآن ضد شعبنا،

سواء تمثلت بالحكم الذاتي أوما يسمى «بالخيار الاردني». أما بالنسبة للخلافات القائمة، فهي فعلاً في تقديري ذات طبيعة ثانوية.

وأود أن أختتم في القضية المشار اليها، بالحديث عن مخاطر عدم وجود قيادة موحدة في الداخل. إن هذه المسألة يجب أن تكون واضحة. فجماهيرنا في الأرض المحتلة وقواها الوطنية على مستوى عالٍ من الحساسية والوعي السياسي. فهي رفضت وتصدت لكل مخططات الاحتلال، منذ اليوم الأول، عندما طرح مشروع الكيان الفلسطيني، في ظل الاحتلال،في حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧، ويجب أن ننوه هنا بالدور الذي لعبته الحركة النضالية لجماهيرنا وقواها المنظمة في الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني، في سد الطريق أمام مؤامرة الحكم الذاتي التي لا يزال خطرها ماثلاً. لذلك لا مجال للتخوف، في هذا المجال، بالنسبة لمصير أوموقف جماهيرنا وقيادتها الوطنية في الأرض المحتلة.

بلال الحسن: على ضوء ما ورد من مداخلات اسمحوا لنا ببعض الملاحظات توسيعاً للنقاش، والماحاً إلى بعض الآراء المطروحة في الساحة الفلسطينية، والتي ربما لم تجد من يعبر عنها هنا في هذا اللقاء. لا شك في أن الجبهة الوطنية في الداخل كانت خطوة كبيرة إلى الأمام، وقد لمست آثارها، فلسطينياً وعربياً وعالمياً. لكن السؤال يجب أن ينصب حول عمر الثورة الفلسطينية وعلاقته بالجبهة. نحن ثورة عمرها ستة عشر عاماً، في حين ما زالت الجبهة الوطنية جبهة تقوم حول الموقف السياسي وحده، دون أن تنجح في تطوير عملها باتجاه استنباط صيغ تنظيمية أوتنفيذية. هذه نقطة جديرة بالدراسة من قبل القيادة الفلسطينية. كيف نطور عمل الجبهة لتتجاوز الالتقاء حول الخط السياسي إلى الالتقاء حول برامج عمل مرحلية أويومية.

والنقطة الثانية أوردها الأخ ياسر. قال انه ليس عيباً أن تكون هناك خطط منفردة للمنظمات، مع وجود توجه سياسي عام ملتزم بالخط السياسي. هذا صحيح، ولكن لماذا يقتصر اللقاء على البرنامج السياسي، ونعجز عن اللقاء حول أية خطة تفصيلية تمس مجموع النضالات في الضفة الغربية؟. نستنبط من هذه النقطة أنه شيء طبيعي أن يهتم كل تنظيم بمصير مناضلية أكثر من مناضلي تنظيم آخر. لأنه يعرفهم معرفة شخصية ويعرف عائلاتهم، ويعرف مسؤولياتهم، هذا شيء طبيعي. لكن ماذا عن المواطن الفلسطيني الذي يناضل من خارج التنظيمات، وهذه حالة شائعة جداً في الأراضي المحتلة، بدءاً من الأطفال الذين يرشقون جنود الاحتلال بالحجارة، إلى الذين تنسف بيوتهم، إلى الذي يأوي بالصدفة فدائياً، فينسف بيته أويطرد من منطقته دون أن يكون منتمياً إلى أي تنظيم معين. من يعتني به؟ يفترض بالقيادة التي تمارس مهمات يومية وتخطيطات يومية، أن تتولى ذلك، الأمر الغائب حتى الآن.

هناك مشكلة أخرى تتعلق بوضع الضفة الغربية الذي يفرض مزيجاً من النضال العلني والنضال السري. الجبهة الوطنية اتخذت، حتى الآن، هي وكل استنباطاتها التنظيمية، طابع النضال العلني.

لكن ليس هناك، على ما أعلم، جبهة أوممثلين سريين يمثلون هذه الجبهة لمتابعة متقتضيات النضال السري في الداخل. ما أريد أن أشير اليه من هذه الملاحظات هو أن اللقاء الجبهوي السياسي جيد، لكن هناك تطويرات للقاء الجبهوي، نحن بعيدون عنها في الداخل، وفي الخارج، مع أنه يفترض بممثلي هذا اللقاء أن يتولوا حل مثل هذه المسائل.

ياسر عبدربه: توضيحاً لما قلته، أنا كنت أتحدث عن العلاقات بين الداخل والخارج من منطلق الأخذ بعين الاعتبار أشكال التنوع والتباين.

فيما يتعلق بالملاحظات التي طرحت، من الواضح أن للثورة الفلسطينية في خارج الوطن المحتل دوراً أساسياً في اسناد النضال الوطني في الداخل. ويمكن، على قاعدة المهمات المشتركة لمجموع القوى الوطنية داخل الأرض المحتلة، أن يتم تنظيم العلاقة بين القوى الوطنية خارج الأرض المحتلة.

أورد مثلاً بارزاً هنا. قبل عدة سنوات، شكلت لجنة في الخارج تضم ممثلي مختلف القوى الوطنية المناضلة داخل الأرض المحتلة، وظيفتها اسناد النضال داخل الأرض المحتلة، ليس من خلال الاقتصار على أن يسند كل تنظيم فرعه في الداخل، بل من خلال التعامل مع المهمات المشتركة، التي تعني مختلف القوى الوطنية المناضلة في الداخل، بدءاً من اسناد المؤسسات والمنظمات الجماهيرية والبلديات التي تشكل اطاراً موحداً ودعمها بمختلف الأشكال، إلى اسناد النضال الجماهيري، وخاصة المعتقلين والاسرى، ومواجهة القمع الاسرائيلي، من غرامات ونسف بيوت الخ... وانتهاء بأشكال النضال ــ الدعائي ــ السياسي للقيام بحملات تضامن عربية أوعالمية مع النضال الجاري في المناطق المحتلة. هذه كلها مهمات مشتركة يمكن للخارج إذا قام بها بفعالية، أن يقدم الدعم والاسناد الفعال المطلوب منه للنضال الوطني الموحد داخل المناطق المحتلة.

من المؤسف أن هذه اللجنة التي عملت لفترة محددة في اطار منظمة التحرير، جرت محاولات لتحطيمها، واستخدمت في سبيل ذلك ذرائع من نمط أن هذه اللجنة تكثر من الاختلاف داخلها ولا تتفق! من الأفضل أن نختلف داخل هذه اللجنة بدلاً من أن تختلف خارجها. وفي تقديري، أن المنطلق هو منطلق فئوي ضيق لا منطلق التعامل مع النضال الوطني، بمؤسساته وهيئاته المشتركة والموحدة داخل المناطق المحتلة، عبر مؤسسات وهيئات موحدة أيضاً خارج المناطق المحتلة. هذه القضية أكد عليها المجلس الوطني الفلسطيني الأخير، ومازالت تحتاج إلى جهد منا جميعاً من أجل اعادة تثبيتها عملياً. هذه هي النقطة الاولى.

أما النقطة الثانية فهي أن العلاقات بين القوى الوطنية داخل المناطق المحتلة، ورغم بروز خلافات ثانوية هنا أوهناك، هي علاقات أرقى بكثير مما هي خارجها. واؤكد مرة أخرى على هذه المسألة، لسبب بسيط يعود أساساً إلى مزاج الحركة الجماهيرية الضاغط والمؤثر، هذه الحركة التي عزلت بشكل كامل كل من أراد الخروج عن الاجماع الوطني

الفلسطيني في كل مراحل النضال تحت الاحتلال من جهة، ومن جهة ثانية كانت تركز بحسها السليم باستمرار على ما هو رئيسي وتتجنب ما هو ثانوي. وحتى العناصر التي يمكن أن نسميها ممثلي البرجوازية الوطنية داخل المناطق المحتلة، هي من حيث استعدادها النضالي ومن حيث مواقفها السياسية، أكثر حزماً وجرأة، وأكثر تأثراً بمزاج الحركة الجماهيرية من العناصر التي تنتمي إلى الطبقة نفسها خارج المناطق المحتلة. هذه العوامل كلها تشكل الضمان الرئيسي، أو هي شكلت في الماضي، الضمان الرئيسي لنضالنا داخل المناطق المحتلة.

بالتأكيد لسنا نعيش الوضع الأمثل. فعندما نتحدث عن جبهة وطنية ــ وهنا اؤكد على ما قاله الأخ أبو علي ــ فنحن لا نعتبر لجنة التوجيه الوطني بديلاً أو نقيضاً لها. ولكن الجبهة الوطنية ليست مجرد هيئة للتنسيق السياسي من أعلى، وليس هذا هو مفهومنا لها. الجبهة الوطنية يفترض أن تضم ممثلي مختلف الفئات والقوى الوطنية على مستوى القاعدة الجماهيرية العريضة، وأن يكون التمثيل السياسي في قيادتها تتويجاً لهذا الوضع.

ان الاستجابة لذلك، في صفوف الجماهير الفلسطينية، استجابة واسعة جداً. والتناقضات التي نرى لها نماذج في الخارج، غير قائمة في الداخل بالطريقة نفسها أو على المستوى نفسه. لكن المشكلة ــ العقبة التي لا تزال تعترض السير في هذا الطريق، هي الموقف السياسي الذي ما زال يعطل اعادة بناء وبعث الجبهة في المناطق المحتلة، رغم أن محاولات عديدة قد جرت لإيجاد أشكال من التنسيق الوطني على مختلف المستويات. فلجنة التوجيه الوطني، مثلاً، لم تكن لجنة مركزية من أعلى فقط، بل شكلت لجاناً فرعية للتوجيه الوطني في المدن وفي بعض المخيمات في المناطق المحتلة. وكان من الممكن، وما زال، لهذه العملية أن تتواصل وتتسع أكثر فأكثر. فالاستعداد، من الناحيتين الموضوعية والذاتية داخل المناطق المحتلة لتطوير صيغ العلاقات الوطنية في اطار الجبهة أو لجنة التوجيه قائم، ولكن المشكلة في حقيقة الأمر تكمن في العراقيل التي تأتي من الخارج. وهنا لا أنفي وجود عقبات ومشكلات تنبع من الداخل، ولكن ليست هي الأساس.

هذا لا يعني اطلاقاً بأننا ننطلق من الصفر. فهناك مؤسسات وطنية موحدة داخل المناطق المحتلة. هناك مبادرات لتشكيل لجان موحدة، مثلاً للدفاع عن المعتقلين داخل المناطق المحتلة، تضم ممثلي مختلف القوى الوطنية. هناك مبادرات لتشكيل هيئات ومؤسسات داخل المناطق المحتلة لتعالج مثلاً قضايا المطلب الواحد، من نمط مواجهة الاستيطان، أو نسف البيوت، أو الاعتقالات الجماعية وسواها. لكن يبقى أننا، إذا أردنا أن نتقدم إلى الأمام في هذا الاتجاه الذي تحدثنا عنه، فنحن مطالبون بتحويل القرار السياسي الصادر عن المجلس الوطني، إلى واقع عملي بشأن تشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية، واعتمادها كذراع لمنظمة التحرير وكقيادة وطنية للنضال في المناطق المحتلة، وليس هناك من تناقض بين هذين الأمرين. والأمر الآخر هو أن نأخذ دورنا الذي يعود لنا في الخارج، والذي لم نتولاه بشكل تام الآن. فأشكال التنسيق الثنائية مع الاخوة في فتح

أو الجبهة الشعبية، أو التنظيم الشيوعي، أو الصاعقة أو سائر الفصائل، لا تغني عن اطار مشترك لمعالجة وحل ما هو مشترك من مهام النضال الوطني الموحد في المناطق المحتلة.

٢ ــ الوحدة الوطنية

بلال الحسن: الشعور العام السائد أن الوحدة الوطنية في الداخل (بين الفصائل بالذات) هي الآن أضعف منها في الأعوام ٧٣ و٧٤ و٧٥. ويعود ذلك في اعتقادنا إلى سببين:

الأول: عدم تفهم بعض الفصائل للمزاج الجماهيري العام. فنظروا إلى قوتهم التنظيمية واعتبروها مقياساً لتحديد قوتهم الجماهيرية. فحين تشكلت الجبهة الوطنية في الداخل، كان للشيوعيين دور بارز فيها، ولكن الشيوعيين تعجلوا، وبدأوا يتحدثون عن سيطرتهم الكاملة على الجبهة، الأمر الذي دفع بعض المنظمات وبعض القيادات الجماهيرية إلى محاولة اثبات عكس ذلك، وأثر هذا في النتيجة على متانة التحالفات الداخلية.

الثاني: إن لدى بعض المنظمات طموحات ذاتية تعمل بوتيرة سريعة، ويؤدي ذلك أحياناً إلى صراعات مبكرة، يمكن للصبر الثوري، إن وجد، أن يتخطاها بالحوار.

والسؤال: ما هي آفاق ووسائل تحسين الوحدة الوطنية بين الفصائل في الداخل؟

ماجد أبو شرار: اكاد أشعر بأننا تحدثنا عن الجبهة الوطنية داخل الأرض المحتلة، وكأنها باتت هدفاً، وليست وسيلة لخدمة هدف تصعيد النضال.

الجبهة الوطنية، هي محصلة عملية النهوض السياسي والعسكري في مرحلة النضال الفلسطيني في الفترة من ١٩٧٣ لغاية ١٩٧٦. هذه الفترة شهدت عملية نهوض سياسي وعسكري بالغي الأهمية داخل الأرض المحتلة وخارجها.

ففي هذه الفترة، حدثت الانتفاضة التي بدأت العام ١٩٧٤ واستمرت لفترة، وحدثت أيضاً عملية التحرك السياسي الفلسطيني الذي دخل الساحة العالمية بشكل كثيف بعد العام ١٩٧٤، ثم حرب السنتين في لبنان ١٩٧٥ و١٩٧٦ ، لتحمل النضال داخل الأرض المحتلة مسؤولية أساسية في ردف النضال المحاصر والمطلوب سحقه خارج الوطن المحتل.

من هنا، أتت الجبهة الوطنية لتقود النضال بشكل عملي وفعلي في هذه المرحلة. وهي بذلك تشكل محصلة الوضع، أو محصلة صلابة وحدة الموقف الفلسطيني في تلك المرحلة وخصوصاً في العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦ لمواجهة الخطر، والصمود في وجهه، ثم الخروج من دائرة الخطر.

كل هذا أعطى مداً كبيراً للنضال داخل الأرض المحتلة. ولا شك أن ما تلا ذلك في الفترة ما بين ١٩٧٧ و١٩٧٩ ، وهي التي نعتبرها فترة تراجع، قد انعكس بشكل كاسح

على الوضع داخل الأرض المحتلة. فمعروف أن مؤتمر الرياض الذي عقد العام ١٩٧٦، وهو الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان، فرض على الساحة الفلسطينية جملة تراجعات، ما زالت تعاني منها حتى الآن، مما أدى إلى انعكاسات سلبية على الوضع داخل الأرض المحتلة، سواءً على صعيد العمل العسكري أوعلى صعيد العلاقة ضمن اطار الوحدة الوطنية. ثم يجب ألا ننسى أن العام ١٩٧٨، قد شهد اقتتالاً فلسطينياً بالغ الخطورة، هنا في لبنان، ترك انعكاسات كبيرة جداً على الوضع داخل الأرض المحتلة.

هذه الفترة، تلتها فترة زيارة السادات للقدس وكامب ديفيد، حيث برزت ضرورة وجود قيادة يومية للنضال الوطني الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، وكان من الصعب العودة إلى صيغة الجبهة الوطنية لعدة أسباب. أهم تلك الأسباب أنه نظراً لأن اطار الجبهة قد اتخذ وجهاً تقدمياً، فقد وجدت في العالم العربي قوى أساسية لها امتدادات في الساحة الفلسطينية. تأخذ موقفاً واضحاً وجدياً ضد الجبهة الوطنية.

ثم أنه حدثت بعض الممارسات التي حملت هذه الجبهة أكثر مما يجب أن تحتمل. وكما ورد في ورقة العمل فقد حصلت محاولات سواء من بعض الأخوة في الحزب الشيوعي الاردني أومن الاخوة في الساحة الفلسطينية لتصوير الجبهة وكأنها جبهة يسيطر عليها الشيوعيون. مما وفرّ سلاحاً للقوى المعادية للجبهة، لكي تقف في وجهها وتناهضها.إلى ذلك، يجب أن لانسقط الأثر السيّىء والسلبي الذي سببته عملية كشف العدو الاسرائيلي لقيادة الجبهة الوطنية واستدعاء الحاكم العسكري الاسرائيلي لكافة قيادات الجبهة وانذارهم بايقاف تحركهم.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى يبقى السؤال: كيف نعيد بناء الجبهة الوطنية، سواء على صعيد البرنامج أوعلى صعيد الاطر التنظيمية؟ إني أعتقد أن عملية اعادة بناء الجبهة الوطنية داخل الأرض المحتلة، وبالرغم من القرار الصادر عن الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني بالتأكيد على أهمية اعادة بنائها، ما زالت تواجه عقبات جدية، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: وجود لجنة التوجيه الوطني التي بات يتفرع عنها عدد كبير جداً من اللجان المحلية على امتداد الضفة والقطاع. وصحيح أننا جميعاً هنا لانريد للجنة التوجيه الوطني أن تكون بديلاً للجبهة الوطنية، ولكنها على صعيد الواقع هي الآن بديل للجبهة الوطنية، وستبقى هذا البديل لفترة قادمة يتوقف طولها أوقصرها على مدى نجاحنا في الساحة الفلسطينية، في الخروج من دائرة التردد التي يعيشها الآن الوضع السياسي الفلسطيني إلى وضع أكثر جدية، مما سينعكس بالتأكيد على مسألة اعادة انشاء الجبهة في داخل الأرض المحتلة.

ثانياً: لابد أن يكون هناك اطار ما، وقد لايكون اللجنة التنفيذية، قادر على أن يتخذ قراراً بتشكيل هذه الجبهة الوطنية. ولعل الاطار الأصلح لذلك هو اطار القيادة الفلسطينية، ضمن الاطار الأضيق، اطار الامناء العامين لأنه ليس من السهل أن تأخذ

قراراً بانشاء جبهة وطنية في الداخل، تكشف قيادتها بعد اسبوع أواسبوعين. فلا بد أن تقوم القيادة الفلسطينية، وتحديداً اطار الامناء العامين، باعادة تشكيل الجبهة الوطنية الجديدة لضمان السرية ولضمان الجدية أيضاً.

ثالثاً: لابد أيضاً للقوى ذات الوزن الأكبر داخل الأرض المحتلة أن تكون أكثر اقتناعاً من غيرها بجدوى العودة إلى الجبهة الوطنية في داخل الوطن المحتل، ومستعدة بالتالي لتجيير الكثير من النشاطات الحالية التي تمت ضمن أقنية جديدة نشأت في غياب الجبهة الوطنية، لتعود وتعمل مرة أخرى ضمن اطار الجبهة الوطنيـة داخل الأرض المحتلة.

إذا تجاهلنا هذه النقاط، أعتقد أننا سنقع في محظور اعادة بناء اطار جديد لن يعيش لفترة طويلة، ولن يقوم بنشاطات جدية.

أما بشأن مسألة برنامج وأطر هذه الجبهة الوطنية، على قاعدة ان الجبهة الوطنية، هي ذراع منظمة التحرير داخل الأرض المحتلة، والقائـدة اليوميـة لنضالات شعبنـا وجماهيرنا، فلا شك أنه لاخلاف على أنه من حق الجبهة الوطنية أن تستنبط تكتيكاتها النضالية اليومية، وأن تضع برامجها التي تعالج القضايا المحلية المتعلقة بادارة عملية الصراع اليومي على قاعدة الالتزام ببرامج منظمة التحرير. وهذا سيؤدي بالنتيجة إلى أن نستفيد من تجربة لجنة التوجيه الوطني التي استطاعت لفترة بسيطة أن تخلق اطراً فرعية يزيد عددها عن أربعين اطاراً. لابد للجبهة الوطنية من أن تخلق اطرها، وإن كانت هذه الاطر في رأيي موجودة، وهي النقابات والاتحـادات والهياكـل التنظيمية للقـوى السياسية الموجودة داخل الأرض المحتلة، والتي إذا انخرطت داخل صفوف الجبهة، فإن اطرها واتحاداتها ونقاباتها ستكون عبارة عن أداة تنظيمية في يد الجبهة الوطنية القادرة على الاستمرار في قيادة النضال.

من هنا، أعود واكرر أنه لايجوز أن نعتقد أننا على أبواب اعادة تشكيل الجبهة الوطنية. هناك صعوبات حقيقة ما زالت تقف في وجه اعادة تشكيلها ولابد من عملية نضال جدية، وضغوط جدية، لخلق الظروف المؤاتية لإعادة تشكيل الجبهة.

ولعل الحديث عن مسألة الوحدة الوطنية في الداخل، أمر بالغ الأهمية، لأنها تشكل احدى الخطوات التي يجب أن تسبق عملية اعادة بناء الجبهة الوطنية. لأن الجبهة هي محصلة، وليست اطاراً وطنياً يتجاوز الواقع، إنها انعكاس لهذا الواقع. فلا زالت هناك صعوبات جدية حقيقية، كما قال أخي أبوعلي مصطفى، وذلك بالرغم من قرارات المجلس الوطني في دورته الرابعة عشرة. ولعل المعاناة التي عشناها في الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني حول مسألة الوحدة الوطنية، تشكل انعكاساً لحقيقة العلاقة السائدة في الساحة الفلسطينية.

صحيح أن اللجنة التنفيذية اطار يجمع، وأن الاتحادات والنقابات الشعبية اطر أخرى تجمع، ولكن ما زالت هناك أطر أسـاسية تفـرق ولاتجمع: الاطـر الاعلاميـة،

السياسية، العسكرية، كل هذه الاطر ليست موحدة، وبالتالي فلا يجوز أن ننام على وسادة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

فإذا كنا عاجزين عن تحقيق الحد المطلوب من الوحدة الوطنية بالرغم من مرور ١٥ سنة على النضال المشترك، فكيف نطالب بتشكيل جبهة وطنية داخل الأرض المحتلة، قادرة على أن تقود النضالات اليومية وتحدد التكتيكات، وتضع خططاً للنضال داخل الوطن المحتل؟ المشكلة بالأساس عندنا، هنا. فبالرغم من حرصنا على تميز الداخل، وحرصنا على أن يستنبط وسائله النضالية اليومية، وبالرغم من حرصنا على أن يكون حجم انعكاسات سلبياتنا عليه ضمن أقل قدر ممكن، ولكن الأساس يبقى هنا. عندما نبني هنا وحدة وطنية سليمة، وهي غير موجودة، عندما نخلق أطرنا التنظيمية السليمة، وهي حتى الآن غير موجودة، عندما نوحد قواتنا العسكرية، وهي حتى الآن غير موحدة، عندما نوحد أعلامنا، وهو حتى الآن غير موحد، عندما نوحد عملية التوجيه الوطني، وهي غير موحدة حتى الآن، نستطيع هنا أن نقول ان انعكاس ذلك هو خلق جبهة وطنية حقيقية داخل الأرض المحتلة، ستقفز بنضال شعبنا وجماهيرنا قفزات جدية وحقيقية إلى الأمام.

بلال الحسن: اسمحوا لي بتقديم ملاحظتين، أنا أريد أن اشير إلى رأي شائع فلسطينياً، يقول، خلافاً لرأي الأخ ماجد: ان الشيوعيين في الضفة الغربية كان لهم الدور الأساسي في ابراز فكرة أنهم المسيطرون على الجبهة، وذلك بجملة من التصريحات والمواقف لجأوا اليها، وأن هذه التصريحات هي التي أثارت ردود فعل استدعت، عند بعض القوى وعند التنظيمات، القول بضرورة اعادة النظر بتكوين الجبهة، لتشكل التعبير الطبيعي عن الواقع في العمل الفدائي في الضفة الغربية والمناطق المحتلة. وهذا رأي موجود فلْنتداول فيه، لأنه شائع في العديد من الأوساط.

والملاحظة الثانية تتناول تكتيك عمل الجبهة. صحيح ان الجبهة تمثل برنامج الحد الأدنى المتفق عليه بين فصائل متعددة. ولكن كما أشار الأخ ماجد، هناك امتدادات عربية رجعية قوية، في أوساط الضفة وفي أوساط المناطق المحتلة، بعضها للاردن، وبعضها للنظام المصري بحكم العلاقة التاريخية.

إن بعض القوى الفلسطينية، داخل الجبهة، تميل لتكتيك الجبهة وما هو متفق عليه وفقط. وهناك قوى فلسطينية أخرى تقول: هذا صحيح، ويجب أن نضيف إليه تكتيكاً آخر يقول بتحييد من لا يدخل معنا في اطار العمل الجماهيري. من نستطيع الآن، من اتباع النظام الاردني، أن نحيد موقفه فهذا مكسب لصالحنا. من نستطيع الآن تحييد موقفه من بعض القوى اليمينية التي لا توافق على برنامج منظمة التحرير وعلى وجود قوى يسارية في الجبهة الوطنية، فتحييد موقفه هو مكسب لنا. هذا التكتيك رفضته فصائل أساسية، في الجبهة الوطنية، وأدى إلى بروز بعض الخلاف.

أبو علي مصطفى: فيما يتعلق بتبرير الموقف من الجبهة الوطنية، بالحديث عن «السيطرة

الشيوعية»، أعتقد أن في ذلك تبسيطاً للمسألة التي تكمن فيها حقيقة الخلاف حول موضوعات الجبهة الوطنية. إن التلف في الرأس وليس في الأذرع والأطراف الخ... التلف يحدث فوق، وبالتالي ينعكس على الاطراف. لذلك فإن الموضوع ليس، في حقيقة الأمر، «السيطرة الشيوعية»، وإن كان رفاقنا في التنظيم الشيوعي الفلسطيني، قد ارتاحوا، في فترة من الفترات، إلى هذه اللغة التي اعتبرتهم العمود الفقري للجبهة الوطنية الفلسطينية، فصدرت بعض التعابير، المكتوبة والشفوية، عنهم تأييداً لذلك، ولكن ليست هذه هي حقيقة المسألة في الموقف من الجبهة الوطنية.

وهناك مسألة أخرى، تتصل بموضوع تشكيل الجبهة الوطنية، لن نغوص الآن في مناقشة ما رافق الاعلان عن قيام الجبهة، لكننا نود أن نؤكد أن التشكيل جاء تعبيراً عن حقيقة وزن القـــوى، داخل الأراضي المحتلة، الأمر الذي لم يرض البعض. لا شك أن هناك وقفة جدية مطلوبة، أما الثغرات التي شابت مسألة الاعلان الأخير عن الجبهة الوطنية، والمناقشة في برنامجها، رغم أن برنامج ١٩٧٦ كما برنامج ١٩٧٩، ينسجمان تمام الانسجام مع كل النقاشات التي تدور داخل الاطر الفلسطينية. طبعاً، هناك بند، في البرنامج الذي طرح في العام ١٩٧٩، جاء أكثر وضوحاً، في برنامج الداخل، مما صدر بشأنه في المجلس الوطني: مسألة العلاقة مع النظام الاردني. لقد كان البرنامج أكثر وضوحاً في تعيين كيفية ادارة هذه العلاقة، بينما صدر، عن المجلس الوطني الرابع عشر، قرار يقول بتنظيم هذه العلاقة على أسس معينة. أما فيما يتصل بمسألة تحييد بعض القوى، فأنا لم أسمع بالمناسبة، أن هناك تنظيماً فلسطينياً واحداً اتخذ موقفـاً معارضـاً لامكانيـة الاستفادة من تذبذب بعض القوى السياسية أو الاجتماعية أو حتى الأفراد الراغبين في الانتساب إلى الموقف الوطني، ولو تطفلاً في مواجهة دعوة الحكم الذاتي.

وأعرف من المؤتمرات الوطنية، التي تمت في مختلف المناطق، والتي توجت في مؤتمر بيت حنينا، أنه كان يشارك فيها العديد من أنصار النظام الاردني، على أساس الموقف ضد دعوة الحكم الذاتي. لم تكن هناك مواقف متشنجة، أو رافضة لدخولهم، مع تقديرنا واحتياطاتنا المسبقة لطبيعة اتجاهاتهم السياسية، وتحذيرنا من امكانية استخدامهم لهذه التكوينات أو التشكيلات لمصلحة النظام الاردني. ومن خلال الحوارات الخفية التي كانت دائرة، في الساحة الفلسطينية ومع أطراف الجبهة الوطنية، لم أسمع موقفاً كان يدفع باتجاه التشنج، بل بالعكس، كان الجميع يدفعون باتجاه جمع كل الطاقات التي من الممكن أن تنسجم مع الموقف المطلوب. وما أدى عملياً إلى تحييد العناصر المشار اليها، أو تحييد بعضهم، هو ضغط الحركة الجماهيرية في الداخل، وليس أي تنازل سياسي يقدَّم لهم من الخارج.

بلال الحسن: إذاً... ما هو المخرج بشأن الاتفاق المطلـوب حول مـوضوع الجبهـة الوطنية؟

محمد خليفة: الأخ ماجد طرح مدخل الاتفاق من خلال الأمناء العامين، بينما هم في رأيي سبب التعقيد، لأنه ليس لديهم قناعة موحدة بشأن الجبهة الوطنية، فبعضهم يقول:

ان الجبهة الوطنية هي ذراع لمنظمة التحرير، والبعض الآخر يقول: انها ليست الذراع الوحيد، ولذلك فإن نقطة البداية هي في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لحسم الجدل حول هذه المسألة، والوصول مع كافة الفصائل إلى قناعة موحدة، أو الدعوة لرفع أيدي الجميع عن العمل في الداخل، والقول لهم: نظموا أنفسكم في جبهة وحددوا أطرها واسلوب عملها، واطلبوا الدعم الذي تحتاجونه، ونحن على استعداد لتلبيته. فأنا أتوجه بسؤال إلى الأخ ماجد: من خلال معايشته لهذا الموضوع، إلى أي مدى يمكن اقناع كل الفصائل بالتزام موقف موحد من قضية الجبهة الوطنية بالداخل؟.

ماجد أبو شرار: صحيح أن اللجنة التنفيذية هي صاحبة التوصية، ولا أقول القرار، أما بشأن القضايا ذات الأهمية الخاصة، التي تحتاج إلى اجماع، فقد طرحت موضوع الامناء العامين لأننا فشلنا في مجلسنا الوطني الأخير في تمثيل كافة الفصائل داخل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

عربي عواد: من الواضح أننا كلنا متفقون على أهمية ودور الجبهة الوطنية في الأرض المحتلة، وهذا أصلاً مثبت في مقررات المجالس الوطنية. ولكن هناك فعلاً عقبات، في وجه نشاطها، وفي وجه النشاط الوطني بوجه عام. في مقدمة هذه العقبات سياسة القمع التي يمارسها الاحتلال ضد أي نشاط وأي تنظيم وطني، خاصة إذا كان ذا طابع سري. ولكن أود أن أطرح مسألة أخرى: هل هناك تناقض بين الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني؟، أو أن هذه بديل تلك؟ الواقع أن التجربة هي التي أعطتنا الجواب. إن لجنة التوجيه الوطني كما ذكر نشأت في غمرة التصدي لكامب ديفيد، وفرضت علانيتها منذ البداية، وأقامت لها امتدادات في أنحاء الأرض المحتلة. وبالرغم من كل اجراءات الحظر، لا زالت مستمرة. ولكن لجنة التوجيه الوطني نشأت العام ١٩٧٨، والجبهة الوطنية اعيد نشاطها العام ١٩٧٩، بمعنى أنه في هذا الجو، جو التصدي لمؤامرة كامب ديفيد، كان واضحاً أنه، إلى جانب لجنة التوجيه الوطني، لا بد من صيغة الجبهة الوطنية، لكن الاحتلال قام بالتصدي لها، وهذه عقبة هامة ولا بد من العمل لتذليلها، بالتوصل إلى صيغ مرنة تحافظ على بقائها، ولا تمكن سلطات الاحتلال من أن تسدد اليها الضربات. أما قضية النهج السياسي والقوى البشرية، وما يقال عن أن للشيوعيين دوراً كبيراً جداً، فتلك مسألة أود أن أقول بشأنها التالي:

أولاً، أود أن ابين فعلاً، أن الشيوعيين موجودون، وليس هذا مخفياً على أحد. وهم موجودون في الساحة الفلسطينية منذ عشرات السنين، لكن فعلاً هناك أمر، وهو أنه في الأرض المحتلة خلال الأربع عشرة سنة الماضية ، حدثت تغييرات في البنية الاجتماعية عززت دور الطبقة العاملة وتعبيراتها السياسية، واضفت على الحركة كلها الطابع التقدمي، الأمر الذي وجه ضربة موجعة إلى نفوذ كبار الملاكين، فرفعوا راية «بعبع الشيوعية»، وشاركتهم القوى الرجعية والامبريالية في المنطقة. وأريد أن أعيد إلى الأذهان أنه بعد انتخابات عام ١٩٧٦ للبلديات ادعت الاذاعة البريطانية (ب.ب.سي)» أن الشيوعيين قد حصلوا على ٧٥ في المائة من المقاعد، أي أنهم هم أنفسهم (القوى الرجعية

والامبريالية) الذين يحاولون اثارة «بعبع الشيوعية» انسجاماً مع المخطط الامبريالي الذي يدعي أن المهمة الأساسية الآن هي مواجهة السوفيات والخطر الشيوعي. ولكن هناك ظاهرة ينبغي أن تكون واضحة، وهذه الظاهرة تقول أن ثمة نهجاً تقدمياً موجوداً في الساحة الفلسطينية.

وللمسألة أيضاً وجه هام آخر يجب الاشارة إليه ونحن نتحدث عن الوحدة الوطنية في الداخل، وعن العلاقة بين الداخل والخارج. وهو ضرورة أن ينعكس وزن القوى المناضلة في الأرض المحتلة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، حتى يتم تجسيد الوحدة بين الداخل والخارج. وبصراحة أقول: انه إذا كان هناك حديث عن تضخيم دور الشيوعيين، فهناك محاولة لاستبعادهم كلياً، وكأنهم ليسوا قوة موجودة في النضال الفلسطيني. وهذه مسألة تسيء في تقديري للوحدة الوطنية بوجه عام، وتسيء للنضال في الأرض المحتلة بوجه خاص.

ياسر عبد ربه: عندي نقطة اضافية تتعلق بالوحدة الوطنية في الداخل. في الواقع، أن المشكلة بشأن الوحدة الوطنية وتطويرها في الداخل، لا تكمن في أن هناك طرفاً ما يسيطر، واطرافاً أخرى تريد أن تضخم من وزنها ودورها. المشكلة في تقديري أن هناك محاولة قسرية لمنع التحولات الموضوعية التي حدثت داخل المناطق المحتلة ــ وكما ذكر الأخ عواد ــ من أن تنعكس على البنية السياسية للحركة الوطنية والجبهة الوطنية في الداخل. فقد جرى تبدل نوعي في البنية الاجتماعية لشعبنا الفلسطيني داخل المناطق المحتلة، وذلك يعود لأسباب موضوعية، على رأسها السياسة الكولونيالية الاسرائيلية، الدمج الاقتصادي والاستيلاء على الأرض، الأمر الذي أدى إلى تفتيت البنية التقليدية للمجتمع الفلسطيني في الداخل، واعادة تشكلها من جديد. ولم يتم هذا بارادة ذاتية من الاحتلال، بل على العكس من ذلك، فالاحتلال رغم أنه اتبع سياسة الالحاق الكولونيالي للمناطق المحتلة، الا انه كان يجهد من ناحية أخرى، بشتى الطرق، للابقاء على وزن القوى التقليدية بل وتوسيع نفوذها، وآخرها المحاولات التي شهدناها لانشاء ما يسمى برابطة القرى في عدد من مناطق الأرض المحتلة. لكن التحول الموضوعي يبقى أقوى من كل المحاولات والمناورات التي تجري سواءً من قبل الاحتلال، أومن قبل الرجعية العربية. هذا الأمر أدى إلى أن تتحول الطبقة العاملة إلى طبقة الأغلبية في صفوف الشعب الفلسطيني. إن العمال الفلسطينيين يشكلون الآن ما يوازي تقريباً ٦٠ بالمئة من مجموع السكان العاملين في النشاط الاقتصادي. وقد أدى ذلك إلى انخراط فئات واسعة من الشباب والمثقفين من الفلاحين في صفوف الطبقة العاملة الفلسطينية، والصراع ضد الاحتلال نفسه. ثم ان دور القوى الوطنية والتقدمية الفلسطينية في داخل المناطق المحتلة ساهم أيضاً في رفع مستوى وعي وتنظيم هذه الطبقة، ونهوضها بدور طليعي في قيادة النضال الوطني في المناطق المحتلة.

وهذه الحقيقة، يتعين على بعض القوى الوطنية الفلسطينية أن تنظر اليها بشكل موضوعي، أن لا تقاومها، ان لا تخترع العقبات الذاتية والحجج المفتعلة أمامها. وقد تجلى هذا الأمر، أيضاً، من خلال تنامي اتجاه الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة نحو العمل المنظم، حيث بدأت الحركة الجماهيرية، تتخلى تدريجياً عن أساليب النضال العفوية وتنصرف إلى تأسيس النقابات والمنظمات الجماهيرية والمؤسسات والاتحادات والنوادي.

وهـــذا التطـور يجب أن يدفع حتى حده الأقصى، وهذا هو الدور الذي من خلاله تستطيع القوى الوطنية الفلسطينية أن تساهم فعلاً في تطوير الوحدة الوطنية لشعبنا في الداخل بكل فئاته الوطنية، ولمواجهة الاحتلال بجبهة متحدة.

وليس أمراً اعتباطياً أو جاء بمحض الصدفة، أن الرجعية التي مثلت تاريخياً ركيزة الاستعمار أو التعاون مع الصهيونية والرجعيـة الاردنية، أخذت تفقد نفوذها بشكل شبه كامل بين صفوف شعبنا الفلسطيني داخل منظماته. إن من يعارض تيار التاريخ هو الذي يريد أن يعطي لهذه القوى اقداماً من خشب، وهو الذي يتجاهل هذا التحول الذي جرى في المناطق المحتلة، ويتجاهل ان مهمة تنظيم الحركة الجماهيـرية في المنـاطق المحتلة وتوسيع اطرها المنظمة، هي المهمة الرئيسية في الظرف الراهن إلى جانب مهمات النضال الأخرى، وهو الذي يعرقل بناء وحدة وطنية على أسس سليمة. وفي هذا الاطار، نحن نؤيد بالتأكيد مشاركة مختلف القوى التي تسهم في هذا النضال مساهمة فعالة، بما فيها التنظيم الشيوعي ليس في الداخل فقط، بل وأيضاً في مؤسسات منظمة التحريـر في الخارج.

والمـسألة الرئيسية ليست محصورة في نزعات المبالغة حول دور هذا التنظيم أو ذاك. فربما تكون هذه النزعات قد برزت في تصريح هنا أو في قول هناك، أو في معركة انتخابية لنقابة ما، أو مؤسسة ما في داخل المناطق المحتلة. هذا صحيح. إلا أن المسألة في جوهرها، مرة أخرى، هي مسألة عدم رؤية التحولات التي جرت ورفض الاعتراف بها.

٣ ــ العلاقات مع النظام الأردني

بلال الحسن: ما يعنينا من هذه المسألة هو انعكاس الخلافات حولها على الوضع النضالي في المناطق المحتلة. ونلاحظ هنا:

أولاً: إن بعض المنظمات التي توافق على مبدأ الحوار، وترفض اسلوبه وتكتيكه فقط، لا تذهب في نقاشها حتى النهاية. فتطرح القضية، وتطرح المطالب، وكأن هناك طرفاً فلسطينياً مفاوضاً فقط، مع تجاهل كبير لطروحات النظام الاردني.

ونتج عن ذلك أن الحملة على الحوار استمرت حتى بعد توقف الحوار، وأوحى ذلك أن الحملة هي المطلوبة لذاتها.

ثانياً: نلاحظ أيضاً أن هناك فارقاً كبيراً بين لغة الحملة على الحوار قبل المجلس الوطني، وأثناء المجلس. لقد تغيرت اللغة تماماً في المجلس، وأمكن الخروج بقرار جماعي حول أسس الاستمرار في الحوار بسبب هذا التغير. فلماذا كانت الحملة الاتهامية إذاً؟

وعلى ضوء ذلك، كيف ترون تأثيرات استمرار الحوار مع الاردن على الوضع في المناطق المحتلة؟

أود أن أقول كتوضيح للسؤال المكتوب أمامكم، أنه قبل المجلس الوطني الفلسطيني الأخير (الخامس عشر)، نشرت مجموعة من المقابلات الصحفية، وكتبت بعض صحف

المقاومة مجموعة من المقالات، وكلها تدور حول العلاقات الفلسطينية ــ الاردنية. حين قرأنا المقابلات والمقالات بالاسلوب الحاد الذي صيغت به، توقعنا أن المجلس الوطني سيشهد مذبحة سياسية حول هذا الموضوع، ولكن الذي جرى كان عكس ذلك. وبدلاً من الاسلوب الحاد في المناقشة، استمعنا إلى مناقشات هادئة، تمسك أصحابها بنفس أفكارهم المعارضة للحوار مع النظام الاردني، ولكن باسلوب رفاقي، سمح في النهاية باتخاذ قرار شبه اجماعي حول كيفية معالجة هذا الموضوع وشروط الاستمرار فيه أووقفه.وانطلاقاً من ذلك يُطرح موضوع الحملات الاعلامية التي نتبادلها وتأثيرها على علاقتنا بمواطنينا في الداخل، وعلى علاقات أعضاء منظماتنا في الداخل فيما بينهم، وعلى علاقاتنا برؤساء البلديات. وأنا أشعر أنه يوجد هنا خلل في طريقة طرحنا للقضايا ينعكس سلباً على جماهيرنا في الداخل.

أبو علي مصطفى: أرى أن السؤال الذي بين أيدينا شيء، وما يطرحه الأخ بلال الآن شيء آخر.

بلال الحسن: لا. فالسؤال نفسه مطروح للمناقشة، لكن أنا أضفت ملاحظة توضيحية حوله.

ماجد أبو شرار: لا شك أن العلاقات الفلسطينية ــ الاردنية، أخذت بعد انطلاقة الثورة الفلسطينية، شكل التناقض الحاد. فالنظام الاردني هو النظام العربي الوحيد الذي يطمح حتى الآن، إلى اسقاط تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، أومشاركتها فيه على الأقل.

أجل، إن الذي يطمح إلى اسقاط تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني أو مشاركتها فيه، هو النظام الاردني. إنه النظام الذي يضع عراقيل جدية في وجه تصعيد النضال داخل الأرض المحتلة، وهو ليس وحده في هذا النهج ولكنه الأشد فاعلية. النظام الاردني أيضاً، هو النظام العربي الوحيد الذي لايزال يمتلك قواعد سياسية داخل الأرض المحتلة، يستطيع أن يحركها، ويستطيع أن يوجهها وفقاً لمصلحته السياسية، في كل مرحلة من مراحل الصراع. إذاً نحن ننظر إلى مطلق علاقة مع النظام الاردني على أنها علاقة تكتيكية يجب أن يكون هدفنا منها، نحن الفلسطينيين، هو خدمة ادارة عملية الصراع لمصلحتنا. ويجب أن لانشك للحظة واحدة أن النظام الاردني بدوره يفهم العلاقة على غير هذه الطريقة.

أما بشأن الحوار مع النظام الاردني، فلا شك أن عودة المقاومة الفلسطينية لتأخذ قواعدها وامكاناتها، داخل الضفة الشرقية لنهر الاردن، هي هدف نضالي يستحق أن نبذل من أجل تحقيقه نضالاً يومياً حقيقياً. ولعل الحوار هو أحد أساليب هذا النضال. وعلى هذا الأساس، قرر المجلس الوطني في دورة انعقاده الرابعة عشرة فتح الحوار مع الاردن، ضمن ضوابط وضعها المجلس يومذاك. ولم يتحفظ على هذا القرار سوى الاخوة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وخلال الفترة ما بين انعقاد الدورة الرابعة عشرة والدورة الخامسة عشر، تمت عملية حوار، أعتقد أن الأخ ياسر عبد ربه شارك في بعضها مع أركان النظام الاردني. خلال هذه الحوارات رفض النظام الاردني الموافقة على أي شكل من أشكال التسهيلات الجدية لمنظمة التحرير لتعزيز امكانياتها النضالية باتجاه الأرض المحتلة. رفض الطرف الاردني خلال هذه الحوارات أيضاً أن يعطي الجانب الفلسطيني، الحق في التحدث عن مطلق فلسطيني يعيش في الضفة الشرقية من نهر الاردن، معتبراً أن هؤلاء مواطنون اردنيون. وحتى عند مناقشة مسألة المعتقلين في السجون الاردنية، كان الجواب أن هؤلاء اردنيون يطبق بحقهم القانون الاردني. ولا شك أن الهدف النهائي لهذا المسلك هو اضعاف مواقع منظمة التحرير داخل الأرض المحتلة. وهو أمر منطقي ومنسجم تماماً مع الاستراتيجية الاردنية التي تسعى، بالمحصلة، إلى ضرب تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، واستعادة الهيمنة على الشعب الفلسطيني وعلى أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، إذا أمكن ذلك. ونستطيع القول اننا في المجلس الوطني الأخير لم نفوض اللجنة التنفيذية بما فوضناها به في الدورة الرابعة عشرة فقد حمل مجلسنا الأخير الطرف الاردني مسؤولية فشل الحوار، كما تعهد المجلس بتقديم الدعم للقوى الوطنية الاردنية في نضالها لمنع النظام من الانخراط في صفقة التسوية وكامب ديفيد. إلى جانب ذلك، فوّض المجلس الوطني اللجنة التنفيذية حرية استخدام كافة الأساليب النضالية من أجل ضمان الحصول على تسهيلات للثورة الفلسطينية من خلال الضفة الشرقية لنهر الاردن. ورغم ذلك، يجب أن لا نقع في الخطأ ونعتقد للحظة واحدة، أن هذا النظام يمكن أن يكون مخلصاً في اعطاء تسهيلات لمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، لأن هدفه في النهاية هو استيعاب الموقف السياسي الفلسطيني، والهيمنة بالتالي على منظمة التحرير واسقاط دورها. وهنا لا زلت أذكر وفداً كنت أحد أعضائه العام ١٩٧٣ خلال حرب تشرين الأول (اكتوبر). ذهب الوفد إلى الاردن ليطلب من الحكومة الاردنية الموافقة على مرور ١٠٠ فدائي إلى الضفة الغربية. جلسنا مع رئيس الوزراء يومذاك زيد الرفاعي خمس ساعات دون أن يسمح لنا بتمرير فدائي واحد، لقد رفض الاردن ذلك فيما العالم العربي يقاتل اسرائيل، فكيف يقبل الاردن أن يعطينا مطلق تسهيلات تعزز موقعنا التنافسي معه داخل الضفة الغربية في الأحوال العادية؟ هذه قضية يجب أن نعيها، وأن نبني سياساتنا على أساسها. إن العلاقة مع النظام الاردني هي علاقة تناقض أساسي حول مسألة مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

بلال الحسن: توجد لدي ملاحظة أرجو أن نحظى بالاجابة عليها. الذين تولوا الحوار مع النظام الاردني وصلوا إلى نتيجة تقول بضرورة وقف هذا الحوار، وقد سجل ذلك رسمياً في تقرير اللجنة التنفيذية أمام المجلس الوطني الأخير. ومع معرفة الفصائل الفدائية بوقف الحوار مع النظام الاردني، استمرت حملة المنظمات الاعلامية ضد الحوار وضد الأطراف التي تتولاه، وهذا يثير تساؤلاً ملحاً: لماذا استمرت الحملة الاعلامية وما هي الغاية منها؟ أنا أقول ان هذه الحملة الاعلامية أدت إلى اضعاف معنويات جماهيرنا في الداخل، بل اقول أن الهدف الرئيسي لهذه الحملة الاعلامية، هو اهتمام كل تنظيم برفع

درجة الحشد والتعبئة داخل صفوفه، واثبات صحة موقفه الرسمي المعلن، وليس المعالجة الواقعية لمسألة الحوار مع النظام الأردني، الذي توقف عملياً. وهذه العناية بتعبئة التنظيم وحشده تمت دون كبير اهتمام بتأثير الحملة الاعلامية على وضع جماهيرنا في المناطق المحتلة.

محمد خليفة: يجب أن لا نعزل الموقف في هذا الموضوع عن الظروف التي يتخذ فيها القرار، فمن خلال موضوعة الحوار ومتابعته، كان هناك هدف واضح وصريح يتمثل في عدم ترك النظام الاردني يلتحق بركب كامب ديفيد، عن طريق الحوار بودٍ حيناً وبضغط أحياناً.

ففي مرحلة الحملة على الحوار، كانت هناك معطيات ومؤشرات تؤكد على أن الملك حسين سيلتحق بكامب ديفيد، ولا بد من ايقاف الحوار، أي استخدام الضغط عوض الحوار السياسي في هذا الموضوع. هذه هي النقطة الاولى: يجب ألا نعزل الموقف عن الظروف السياسية التي تحيط به.

أما الجانب الثاني الذي أود التحدث عنه، فهو الحوار نفسه. إن الحوار لم يتوقف حتى الآن، الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً، حيث أن النظام الاردني ما زال مصراً على ابلاغ جميع الأطراف الدولية والعربية أنه لن يسمح بدخول فدائي واحد إلى الاردن. اذن موقف نظام الاردن تجاه منظمة التحرير ومستقبلها ودورها موقف مبدئي وثابت، وبالتالي لا بد وأن يكون لنا مواقف مبدئية وثابتة، رغم أننا نحتاج في بعض الأحيان إلى اجراء بعض الحوارات.

وبالنسبة للعلاقة بين م.ت.ف. والنظام في الأردن، أذكر أن مسألة العلاقة طرحت على بساط البحث اثر مؤتمر الرباط، الذي اضطر الملك حسين خلاله إلى الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، والمسؤولة عن مصير الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال بما فيها الضفة الغربية.

لكن الاردن لم يغادر موقف التأييد اللفظي، ولم يبادر إلى اتخاذ أية اجراءات عملية، إلى أن جاءت مقررات مؤتمر القمة التاسع في ١٩٧٨ حيث اتخذ موقفاً مناهضاً لكامب ديفيد، تشكلت على اثره اللجنة الفلسطينية ــ الاردنية المشتركة.

وفي تقديري أن الجانب الفلسطيني الذي يمثل منظمة التحرير لم يتخذ الموقف الصلب للاستفادة من هذا الوضع، بمعنى أنه لم ينتزع الحد الأقصى من امكانيات العمل في الاردن، كحرية العمل السياسي على الأقل، واطلاق سراح المعتقلين الذين لا يزالون بالعشرات في سجون الحكم في الاردن.

أما فيما يتعلق باللجنة الفلسطينية ــ الاردنية المشتركة، فمهمتها أن تتولى دعم الصمود في الأرض المحتلة. ونحن نعرف أن هذه المسألة على غاية من الأهمية، لأن هناك سياسة اسرائيلية تقوم على تدمير مؤسساتنا الوطنية والاقتصادية في الأرض المحتلة كالمجالس البلدية وغيرها.

فمن خلال اللجنة المشتركة، يمكن تقديم الدعم، وقد قدم فعلاً إلى بعض هذه المؤسسات والهيئات الوطنية. لكن الواقع يشير إلى أنه على امتداد السنوات الثلاث الماضية، استطاع الجانب الاردني أن يستفيد منها استفادة كبيرة، حيث استغلها لتعزيز مواقع أعوانه بهدف التدخل في شؤون الهيئات والمؤسسات الوطنية، من جانب مكتب الأرض المحتلة التابع للحكم في الاردن، والمسألة الثانية هي أنه يتعين على الطرف الفلسطيني المفاوض أن يضم إليه ممثلين لهم معرفة بما يجري في الأرض المحتلة.وأيضاً ينبغي أن يكون هناك مثلاً برنامج للتنمية الزراعية والصناعية، تستند إليه اللجنة المشتركة في عملها، وبالطبع ينبغي توجيه قسم أساسي من المساعدات لدعم القوى الوطنية التي لها دور بارز في مواجهة الاحتلال.

هذه مهمات اقرت في المجلس الوطني والمطلوب التقيد بها، والعمل بموجبها.

أبو علي مصطفى: حتى لا نكرر أنفسنا في اعادة تسجيل موقفنا من مسألة الحوار والعلاقة مع النظام الاردني، من المناسب أن نطرح بعض الأسئلة بجدية بدون اعطاء تبريرات لأنفسنا في كيفية ايجاد مخرج للهروب من المأزق الذي اوقعت قيادة منظمة التحرير نفسها فيه، خلال مجريات العلاقة.

وبالرغم من أن التكتيك مفهوم ومشروع، ويجد تبريره في أن أية علاقة بين قوتين متناقضتين تناقضاً تناحرياً لا تقوم إلّا على أساس التكتيك، غير أنه يتعين على أية قيادة سياسية أن تحسب درجات الفائدة من هذا التكتيك، وفقاً لتصور الطرف الآخر. بمعنى آخر، ألا نعتبر أنفسنا نحن الأذكياء القادرون على التكتكة، في حين أن النظام الاردني لا يمارس الأمر نفسه في علاقته معنا. أنا أعتقد أنه كان من المناسب أن نقف وقفة مدققة لنحدد ما هي الفوائد التي يجنيها النظام من علاقته بنا، حتى نستطيع على أساسها أن نحاكم النتائج؟ إن الذي حصل أننا تجنبنا الوقوف أمام هذه النقطة بشكل مدقق معتبرين أن وضع الاشتراطات في برنامج المجلس الوطني الفلسطيني أمر يكفي وحده ليشكل الضوابط المطلوبة.

وليسمح لي الرفيق محمد خليفة أن أختلف معه في تقدير أننا كنا نحن في صدد البحث عن وسائل للحيلولة دون التحاق النظام الاردني بكامب ديفيد. أنا لا أعتقد أن العلاقة بمنظمة التحرير او القرار العربي هما اللذان حالا دون التحاق النظام الاردني بكامب ديفيد. هناك اعتبارات موضوعية لا يستطيع النظام الاردني أن يغادرها بقرار ذاتي حتى يذهب إلى كامب ديفيد. هذه الاعتبارات هي التي جعلت النظام الاردني يتخذ قراراً سياسياً ذاتياً ألا يكون شريكاً في كامب ديفيد. وحتى السياسة الأميركية أعلنت على لسان مسؤوليها، بمن فيهم برجنسكي أنها تتفهم هذا الموقف للنظام الاردني، أي بمعنى آخر انها تتفهم السياسة الانتظارية للنظام الاردني. انه ينتظر أن تنضج الظروف التي تؤهله ليكون شريكاً مؤملاً في كامب ديفيد ينتظر موقف اسرائيل من مسألة تقديم حصة للنظام الاردني في التسوية، ينتظر الموقف الأميركي الراغب في انجاز التسوية خطوة خطوة دون دفع كل المنطقة إلى حالة تفجر كبيرة لا تحتملها السياسة الأميركية، ينتظر

انهاء «العقبة الفلسطينية» القائمة على الساحة اللبنانية. ان تصفية هذه العقبة يشكل ممهداً للنظام الاردني ليسقط الموقف السوري الوطني المناهض لكامب ديفيد، والذي يشكل، بحكم التجاور القائم مع الاردن، قيداً عليه يمنعه من أن يكون محرراً من هذا الاعتبار السياسي والجغرافي والمعنوي والمادي عند اتخاذ قراره السياسي. كل هذه الأسباب هي التي جعلت نظام الاردن يتخذ قراراً مسايراً يخدم تكتيكه الخاص، بعدم الذهاب إلى كامب ديفيد.

فلقد جاء قرار قمة بغداد الذي وافقت عليه جميع الأنظمة العربية، ليعطي النظام الاردني هذا الغطاء سياسياً واقتصادياً، وليلزم قيادة منظمة التحرير بأن تجعل من النظام الاردني شريكاً في القرار الوطني الفلسطيني تحت ذريعة انفاق «أموال الصمود». هذه هي دوافع القرار العربي الذي اتخذ في بغداد. ان دوافعه ليست دعم الشعب الفلسطيني. فما دامت هذه الأنظمة العربية قد اتخذت قراراً باعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، إذن فلماذا تقدم في قمة بغداد على اعتباره شريكنا في توزيع الـ ١٥٠ مليون دولار؟ لقد جاء القرار على هذه الصورة لأنه محكوم بخلفية سياسية، محددة، بهدف خلق الممر للوصول إلى حالة تسمح للنظام الاردني بالالتفاف على قرار الرباط (١٩٧٤) نفسه. على هذا الأساس، نعتبر أن التكتيك الذي اتبعته قيادة منظمة التحرير سابقاً وحالياً، تكتيكاً خاسراً.

ويجب أن نسجل هنا أن مستوى نشاطات جماعة النظام الاردني في الأراضي المحتلة، بعد العلاقة التي تمت مع النظام الاردني، جاءت أعلى مما كانت عليه قبل العام ١٩٧٧.

لقد استفاد النظام الاردني من التغطية التي تمت لعناصره داخل الأراضي المحتلة، بحيث بات ممكناً لهؤلاء أن يعلنوا: لماذا نكون متهمين بالعلاقة مع النظام الاردني، بينما قيادة منظمة التحرير نفسها تنسج علاقة مع النظام الاردني؟ إن قيادة م.ت.ف.، لم تجرؤ على اعلان موقف واحد، لا في الصحافة ولا في الاعلام ولا في التصريحات رداً على «الارادة الملكية» التي صدرت في منتصف تشرين في العام ١٩٨٠ والتي قضت بتشكيل لجنة اردنية وزارية مسؤولة عن شؤون الأراضي المحتلة. ولقد مورس الصمت تجاه هذا القرار. فلماذا؟

أما حول دعم صمود اهالينا في المناطق المحتلة، فنحن نرى أنه من الممكن البحث عن أساليب خاصة لتوفير مثل هذا الدعم، إذا ما وضعت أسس لتوفير متطلبات الصمود، على أسس وبرمجة كحماية الأرض وتطوير الزراعة وحماية الصناعة من الابتلاع، وحماية التعليم والثقافة الوطنية، وسوى ذلك من القضايا التي من الممكن أن تكون فعلاً مهمات تتحمل مسؤوليتها قيادة الثورة بشكل جماعي.

ولا أعتقد أننا سنواجه حواجز غير قابلة للتخطي وتمنع وصول دعمنا إلى شعبنا في الأراضي المحتلة. إذا ما توقفت قناة المرور ما بين قيادة منظمة التحرير والنظام الاردني.

واستذكر هنا بعض الأمثلة للتدليل على التحايل في القرار، فيما يتعلق بدعم شعبنا الفلسطيني في الأرض المحتلة. مثلاً مشروع ابراهيم أبوستة في قطاع غزة. أنا لا أفهم أن تدعيم هذا المشروع بآلاف الدنانير، بريء بالمعنى السياسي، بينما يجري التضييق على مؤسسات وطنية، كمجلس اتحاد طلبة بير زيت أو بيت لحم أو الخ..

وأنا لا أفهم أن يأتي بسام الشكعة أوأي رئيس بلـدية وطني إلى عمان فيمضي أياماً وأسابيع حتى تصرف المساعدة المخصصة للبلدية، في حين يأتي رئيس بلدية آخر، فيتناول المساعدة فوراً، وبلا ابطاء. لا أفهم أن يتم ذلك من دون دوافع سياسية.

وأعتقد في النهاية، أنه من أجل مستقبل نضال شعبنا، وحماية قرارنا الـوطني الفلسطيني، لانرى أن هناك سبباً مشروعاً لبقاء مثل هذه العلاقة، سواءً سميت حواراً أوعلاقة لجان مشتركة، خصوصاً وأن الوضع الاسرائيلي الجديد بعد فوز الليكود في الانتخابات، قد يتيح للنظام الاردني أن يناور لفترة أطول مما كانت عليـه مناوراتـه السابقة.

محمد خليفة: أريد أن أوضح، انني حين أشرت إلى أن دافع منظمة التحرير في ادارة الحوار مع النظام الاردني هوفرملة موقف النظام من كامب ديفيد، لم أعتبر أن هذا هوالعامل الوحيد في هذا المجال. أنا أتفق في العوامل الأخرى مع أبوعلي مصطفى، ولا أهمل طبعاً دور منظمة التحرير، إنما أريد أن أضيف نقطة بالمقابل، وهي أننا أقمنا حواراً مع النظام الاردني وأهملنا دعم القوى الوطنية الاردنية في نضالها، وهذه ثغرة وقعت فيها منظمة التحرير.

ياسر عبد ربه: من المعروف لدينا جميعاً أن اتفاقية كامب ديفيد وضعت الرجعية العربية بما فيها الحكم الاردني في مأزق. ودورنا كان ولايزال ينطلق من استثمار هذا المأزق بهدف تعميقه، وليس الافراج عنه. من هذا المنطلق، عالجنا قضية الحوار مع الاردن، خصوصاً بعد اتفاقيات كامب ديفيد. ولم يكن لدينا، نحن على الأقل، أية أوهام حول الأهداف السياسيـة البعيدة للحكم الاردني تجـاه اعادة الحـاق المناطق المحتلـة به، أوأهدافه بشأن دور منظمة التحرير في تمثيل الشعب الفلسطيني وخاصة في المناطق المحتلة. المسألة لم تكن هنا على الاطلاق، المسألة كانت تتلخص، وكما يقول السؤال ولكن بطريقة معكوسة، في أننا انطلقنا من معالجة دور وموقف الطرف الفلسطيني، سواء في الحوار السياسي أوفي اطار اللجنة المشتركة. بمعنى آخر نحن كنا نريد على الأقل تصحيح اسلوب عمل الطرف الفلسطيني في هذا الحوار، بما يمكن من قطع الطريق على محاولات الحكم الاردني لاستغلال هذا الحوار من أجل تعزيز نفوذه داخل المناطق المحتلة.

ولقد اعتبرنا هذه المسألة مهمة نضالية لها مترتباتها سواء داخل المناطق المحتلة أوفي الاردن، أوحتى على الصعيد العربي. المشكلة كانت ولازالت تكمن في دور وموقف الطرف الفلسطيني في كيفية معالجة هذه العلاقة، وليست المشكلة في ادراك أوعدم ادراك حقيقة نوايا واهداف الطرف الاردني الراهنة والبعيدة المدى. ومن هذا المنطلق عولجت

هذه القضية قبل المجلس الوطني، ومن هذا المنطلق نفسه عولجت داخل المجلس الوطني. وفي تقديري أن المعالجة التي جرت داخل المجلس الوطني كانت من حيث الجوهر، أكثر تقدماً من تلك المعالجات العامة التي كانت قد تمت خارجه لأنها تناولت بشكل ملموس ومفصل تجربة العلاقة خلال الفترة الماضية، سواء العلاقة السياسية أو العلاقة في اطار اللجنة المشتركة. وقد وضعنا في المجلس الوطني أسساً نعتقد أنها لا تزال صالحة، من أجل اعادة تصحيح هذه العلاقة، وخصوصاً فيما يتعلق بعمل اللجنة المشتركة. نحن نعرف أن مهمة هذه اللجنة هي دعم الصمود، بمعنى أنها يجب أن تضع أمامها وظيفة رئيسية تتلخص في مقاومة سياسة واجراءات الاحتلال للاستيلاء على الأرض وللتوسع، وبالاضافة إلى ذلك، دعم المؤسسات والهيئات الوطنية بشكل عام. إن السياسة التي كانت تعتمد من قبل اللجنة السابقة، كانت تفتقر عموماً إلى مثل هذا الأساس. ففيما يتعلق بالاستيطان وافراغ الأرض مثلاً، كان الدعم يوجه إلى كبار الملاك والمزارعين داخل المناطق المحتلة، بينما لم يصب المزارعين الصغار أصحاب الملكيات المحدودة أي دعم في حين أن هؤلاء هم الأكثر تضرراً من سياسة الاحتلال الاقتصادية والاستيطانية. وفي مواجهة هذا السلوك، جرى التأكيد على أنه ينبغي تصحيح هذه السياسة بتوجيه الدعم لإقامة تعاونيات زراعية لصغار المزارعين وتوسيع وتشجيع هذه التعاونيات على أوسع نطاق من أجل استثمارالأرض، وعدم هجرتها إلى سوق العمل الاسرائيلي.

ثمة مثال آخر يتعلق بموضوع الهجرة.

ان اعداداً هائلة من المثقفين والمهنيين الفلسطينيين يهاجرون سنوياً من المناطق المحتلة. وان دور لجنة دعم الصمود يجب ألا يكون توجيه الدعم لهذه الشخصية أوتلك، لهذه المؤسسة الوهمية أوتلك، بل لتطوير الصناعات الوطنية، تطوير دور المؤسسات والنقابات والاتحادات الوطنية، تطوير مشاريع الاسكان التي تشرف عليها البلديات ايجاد فرص عمل جديدة لاستيعاب المثقفين والمهنيين داخل الأرض المحتلة وتدعيم صمودهم. وينطبق الأمر نفسه على الصناعات الوطنية، وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي، بالاضافة إلى دعم النقابات والمؤسسات والاتحادات بشكل متوازن، وعلى أساس دورها في النضال ضد الاحتلال كمقياس رئيسي. هذا هوالاتجاه الذي أكد عليه المجلس الوطني الأخير، بعد نقاش حاد، وأرسى اسسه التفصيلية. المشكلة هي أن سياسة الحكم الاردني تتعاكس معنا، وذلك لا ينبغي الاستسلام له بحيث يؤدي إلى استنكاف الطرف الفلسطيني عن تولي واجبه في هذا المضمار.

أما بشأن اللجنة المشتركة، فنحن، منذ قمة بغداد، طالبنا ولا زلنا نطالب، وأكدنا على ذلك في المجلس الوطني الأخير، بالتطبيق الفعلي للقرار العربي بوحدانية تمثيل منظمة التحرير، بمعنى أن منظمة التحرير يجب أن تكون المسؤولة وحدها عن هذه الأموال، وعلى الطرف الاردني أن يقدم التسهيلات، لا ان يكون شريكاً مع المنظمة على قدم المساواة، وفي احيان اخرى يتقدم على دور المنظمة فيما يتعلق بدعم الصمود.

هذا هو الأساس الذي لا زلنا نعتمده. وقد تم التأكيد في المجلس

الوطني الأخير على ضرورة اعادة تشكيل الطرف الفلسطيني في لجنة دعم الصمود. ولا زال هذا القرار ينتظر التنفيذ. أما بشأن الحوار السياسي، فالمشكلة لا زالت قائمة، بمعنى أن موقف الحكم الاردني حيال اتفاقيات كامب ديفيد التي لم تعطه أي دور، هو عدم التورط في هذه الصفقة، ولكن ذلك يشكل جانباً واحداً من الأمر. أما الجانب الثاني فهو أنه يتعين على الحكم الاردني، حتى يحول موقفه تجاه كامب ديفيد إلى سياسة ايجابية، تقديم كل أشكال المساعدة والدعم لمنظمة التحرير. ومن واجب منظمة التحرير في هذه الحالة أن تكشف باستمرار النتائج التي توصلت اليها في اطار هذا الحوار السياسي، أن تجمع بين الحوار وبين مواصلة النضال ضد مماطلة الحكم الاردني فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير، وخاصة تجاه شعبنا في المناطق المحتلة. ولكن المؤسف أنه في مجرى هذا الحوار، كان دور منظمة التحرير وحيد الجانب فقط. هذه القضية هي التي توقف أمامها المجلس الوطني ليضع أسس الحوار بشكل مفصل.

إن المشكلة التي نواجهها، خاصة داخل الاردن، تتمثل في أن أعداداً كبيرة من المناضلين في اطار منظمة التحرير، من أعضاء المجلس الوطني ومن بين القوى الوطنية الأخرى، لا يلعبون دورهم على صعيد اللجنة المشتركة لدعم الصمود، ولا حتى على صعيد ابداء ارائهم فيما يتعلق بالحوار السياسي، وكيفية ادارته، وكيفية مواجهة مناورات الحكم الاردني الخاصة بمطالب وحقوق منظمة التحرير.

هذه القضية تعني قطاعاً واسعاً من شعبنا، وخاصة شعبنا داخل الاردن. وتجاهل هذا الأمر يؤدي فعلاً إلى أن ينظر شعبنا داخل الاردن الى تلك العلاقات نظرة سلبية. اكرر، ليس لدينا أي وهم حول النوايا السياسية البعيدة الأمد للحكم الاردني. لكن ذلك لا يعني أن نحدد النوايا دون ان يكون لدينا دور نضالي سياسي تكتيكي راهن لمواجهة هذه النوايا وتطويقها، ومن أجل منع تحققها على المدى البعيد.

بلال الحسن: هل توجد ملاحظات أخرى حول هذه المسألة؟

ماجد أبو شرار: سأتناول موضوع اللجنة المشتركة، التي لم أتطرق اليها في مداخلتي الاولى. هذه اللجنة، هدفها الأساسي هو دعم صمود شعبنا داخل الأرض المحتلة. وهي بالتأكيد أيضاً ليست افضل الأقنية لايصال هذا الدعم. لكن هذه هي القناة الممكنة حتى الآن، وبالاضافة الى ما طلب المجلس الوطني الفلسطيني من هذه اللجنة أن تقوم به، أود أن اضيف إلى أن الاردن، قد عمد منذ بدأ العمل بهذه اللجنة، إلى محاولة التملص من الكثير من التزاماته تجاه البلديات، تجاه الموظفين، تجاه الجمعيات، تجاه الكثير من المؤسسات، وتجيير المبالغ التي اعتاد أن يرصدها في ميزانيته السنوية إلى ميزانية اللجنة المشتركة.

ولا شك أيضاً، أن الاردن، احيا مكتب الأرض المحتلة في عمان ــ مكتب الاردن ــ بحيث بات له تأثير أكثر من أي وقت مضى على أهلنا داخل الأرض المحتلة. بالمقابل يجب أن لا نسقط من الاعتبار أن اللجنة استطاعت أن تقدم خدمات لأهلنا في داخل الأرض

المحتلة لا يجوز اطلاقاً تجاهلها، كرصد مبالغ لدعم البلديات، ومشاريع الاسكان، ومشاريع المياه، ومشاريع التصنيع وغيرها، ومن ضمن هذه المشاريع انشاء مصنع للحمضيات في قطاع غزة مثلاً. كما اتخذت اللجنة مؤخراً قراراً بدفع رواتب شهرية للموظفين الذين يتقاضون راتباً واحداً داخل الضفة الغربية، فضلاً عن اجراءات لتثبيت صمود الخريجين داخل الأرض المحتلة. هذه القضايا يجب ألا نغفلها، ولا شك أن العدو أيضاً لا يغفلها، بدليل أنه اتخذ مؤخراً قراراً بمنع كافة مشاريع الاسكان، وخصوصاً في منطقة القدس. ولكن عندما نسجل هذه المشاريع، فنحن أيضاً نسجل أننا بقدر ما نستفيد من هذه اللجنة، فإن حجم استفادة النظام الاردني أكبر من استفادتنا. لكننا، في النهاية، نحقق هدفاً وطنياً. وهو دعم صمود أهلنا داخل الأرض المحتلة.

كما يجب أن نطور عمل اللجنة. ولكن يجب أن نضع الضوابط أمامها بأن نعيد تشكيل الوفد حسب توصية المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة، وأن نحاول تقنين حجم استفادة الاردن منها، وننـاضـل لالغاء الدور الاردني في هذه اللجنة واعادته إلى ما كان عليه قبل قمة بغداد، وهو دور تنسيقي صرف. فقبل قمة بغداد، لم يكن للاردن أي حق في أن يتدخل في رصد أي مبلغ من مبالغ دعم صمود أهلنا داخل الأرض المحتلة.

وتبقى ملاحظة أخيرة: ان قمة بغداد رصدت ١٥٠ مليون دولار لدعم صمود أهلنا داخل الأرض المحتلة، وقد طلبت اللجنة من قمة عمان الأخيرة رفع المبلغ إلى حوالي ٤٦٠ مليون دولار. وحتى الآن، لم يتم رفع هذا المبلغ. ولا شك أن هذا المبلغ لا يفي إلا بجزء ضئيل جداً من حاجات اهلنا، الأمر الذي يتطلب من اللجنة التنفيذية أن تمارس ضغوطاً على الدول النفطية خصوصاً لمضاعفة حجم الدعم لأهلنا داخل الأرض المحتلة.

صفحات من الثقافة الفلسطينية

١ ــ محمد عزة دروزه، تسعون عاماً من الكفاح
٢ ــ أكرم زعيتر، معارض... وديبلوماسي وبحّاثة

سميح شبيب

١ ــ محمد عزة دروزه

نشرت صحيفة «**المصباح**» الثقافية، في عددها رقم ٣٨، الصادر بتاريخ ٨ أيار (مايو) ١٩٨١، خبراً مقتضباً عن عزم «**دار الكلمة**» إصدار مذكرات **محمد عزة دروزه**، في اثني عشر مجلّداً. ولقد أثار هذا الخبر المقتضب اهتمام قلة قليلة من الباحثين المختصّين، فيما مر الخبر مرور الكرام على جموع القراء والكتّاب والصحفيين، حتى أن بعضهم تساءل عن صاحب هذه المذكرات المنوي إصدارها... كما لم تول الصحف الفلسطينية، رئيسية وغير رئيسية، أية أهمية لهذا الخبر.

ويتساءل المرء: لماذا هذا الانقطاع الخطير بين الأقلام الفلسطينية المناضلة الكبيرة، وبين الجيل الفلسطيني الجديد من كتّاب وصحفيين وقراء؟ ! وهل كان دور هذه الأسماء الكبيرة هامشياً؟ ! أم أن مبررات اتصالها بفكرنا وحركتنا السياسية الراهنة مقطوعة؟ ! أم هنالك خلل ما في ربط الواقع بجذوره، تطلّعاً للمستقبل؟ !

محمد عزة دروزه اسم كبير، ليس في حقل الكتابة فحسب، بل انه اسم وطني كبير على صعيد النضال الوطني، منذ فجر الحركة العربية الحديثة، وبدايات الكفاح السياسي والمسلّح ضد الصهيونية والإنتداب. وليس مبالغة القول بأن سيرته السياسية والعلمية، على أهميتها، لا تزال من الأمور المغفلة في حياتنا الثقافية والسياسية.

النشأة

ولد **محمد عزة دروزه** في نابلس، في نهاية حزيران (يونيو) ١٨٨٨. وكان يعتقد ان اسم عائلته مشتق من عمل بعض أفرادها في الخياطة. والده **عبد الهادي بن درويش دروزه**، وهو من أبناء العائلات المتوسطة الحال التي عمل أفرادها في التجارة الصغيرة، وفي العمل اليدوي أو الخياطة.

تُنشر هذه المادة، في الوقت نفسه، في مجلة **المصير الديمقراطي**.

درس دروزه المرحلة الابتدائية، في مدرسة الرشدية، ثم انهى المرحلة الإعدادية، في نابلس، عام ١٩٠٦. وبعدها بدأ حياته العملية موظفاً في دائرة البرق والبريد العثمانية، حيث أمضى عامين فيها، ثم تنقّل في عدد من المهام، كان أولها وكيلاً لمديرية بيسان، ثم مأموراً لبريد نابلس، فوكيلاً لمديرية نابلس، فرئيساً لبيع الطوابع في بيروت، فمأموراً متجوّلاً، فمفتشاً على مراكز البرق والبريد المدنية، في سيناء، ابان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ــ ١٩١٨). ثم شغل وظيفة سكرتير الديوان في المديرية العامة في بيروت، حتى نهاية الدولة العثمانية.

وأتاحت له ظروف عمله، في البريد، الإطّلاع على العديد من الصحف التي ترد إلى تلك الدائرة، وكان أبرزها: **المؤيد، الاهرام، المقطم، المنار، الهلال، المقتطف**. وقد انتسب **دروزه** إلى «**جمعية الإتحاد والترقّي**» في نابلس، ولكنه سرعان ما تركها، بعد أن تكشّفت له نواياها الشوفينية التركية، حيث ساهم مع بعض رفاقه في تأسيس فرع لحزب «**الائتلاف والحرية**»، الذي كان مركزه في الأستانة، وكان برنامجه يقوم على معارضة السياسة الشوفينية «**لجمعية الإتحاد والترقّي**» التركية. وقد كان **دروزه** سكرتيراً لفرع الحزب في نابلس. وبالإضافة لنشاطه السياسي، فقد أسهم في تأسيس «**الجمعية العلمية العربية**»، في نابلس، سنة ١٩١١. وكانت تهدف إلى تنشيط التعليم في فلسطين باللغة العربية، بعد أن أخذت الحكومة التركية تطبّق التعليم باللغة التركية في المدارس الرسمية، وذلك في سياق عملية التتريك. كما أسهم، في المرحلة ذاتها، في التوعية والتنبيه لخطورة حيازة اليهود للأراضي. ولعل أبرز حادثة سياسية في حياة **دروزه**، في تلك المرحلة، هي انتسابه لجمعية «**العربية الفتاة**» السرية. وذلك بعد لقائه بالدكتور **أحمد قدري**، سنة ١٩١٦.

أما على الصعيد العلمي، فلم يتمكّن **دروزه** من متابعة تحصيله العلمي خارج فلسطين، لتردّي الحالة الإقتصادية لعائلته. إلا أن حبه للمعرفة والإطّلاع دفعه للمطالعة، فكانت متنوعة، شملت فروعاً عدة. وكان **دروزه** شغوفاً بمطالعة الكتب المترجمة، وبشكل خاص كتب **غوستاف لوبون** و**سبنسر**. وبدأ حياته الصحفية مبكراً. فنشر عدداً من المقالات، بلغت زهاء العشرين في جريدة «**الحقيقة**»، في بيروت، والتي كان صاحبها **كمال عباس**. وكان ذلك عقب إعلان الدستور العثماني، حيث تركّزت مقالاته الأولى حول الموضوعات الأخلاقية والإجتماعية.

كما نشر، في سنة ١٩١١، في بيروت، اولى رواياته. وكانت سياسية، بعنوان «**وفود النعمان**»، وحاول من خلالها تصوير الواقع الذي كان ماثلاً آنذاك. وفي سنة ١٩١٣ ألّف رواية «**السمسار**»، وكانت أقرب إلى المسرحية منها إلى الرواية. وفيها حاول فضح أساليب الصهاينة في شراء الأراضي الفلسطينية، وتنبيه الفلاحين لمخاطر بيع الأراضي. وقد مُثّلت هذه المسرحية في بعض مدارس فلسطين، إلا أنها لم تنشر، ومخطوطتها مفقودة.

النشاط السياسي والعلمي بين ١٩١٨ ــ ١٩٤٨

كان لدخول **الأمير فيصل** دمشق، سنة ١٩١٨، أثر حاسم على رجالات الحركة العربية، حيث تمّ تشكيل أول حكومة عربية، شارك فيها رجالات القومية العربية.

ولما انعقد المؤتمر السوري العام[١] بدمشق، شارك **دروزه** فيه مندوباً عن نابلس، وتمّ

اختياره سكرتيراً للمؤتمر. وبعد أن أصبح المؤتمر مجلساً تأسيسياً، أسهم **دروزه** في وضع مشروع «الدستور السوري». وقد شغل **دروزه**، ابان العهد الفيصلي بدمشق، عضوية «**الهيئة المركزية لجمعية العربية الفتاة**»*. ثم تولى أعمال السكرتارية فيها، وكان صلة الوصل بين الجمعية من جهة، و**الأمير فيصل** من جهة ثانية، وبين الجمعية والقوى السياسية من جهة أخرى. ونتيجة لضيق نطاق العمل التنظيمي لجمعية «**العربية الفتاة**»، تأسس **حزب الاستقلال العربي**، في دمشق، عام ١٩١٩[٢]، كواجهة سياسية للجمعية. وكان **دروزه** عضواً مؤسساً فيه، إضافة لنشاطه وبعض رفاقه من الفلسطينيين في تأسيس «**الجمعية العربية الفلسطينية**»، كجهاز عمل خاص بالنضال الفلسطيني، له علاقاته مع الحركة الوطنية الفلسطينية، لمقاومة تصريح بلفور والمخططات الصهيونية.

وبعد زيارة **فيصل** لفرنسا، وإعلان ما عرف باتفاق **فيصل ــ كليمنصو**، عارض **دروزه** وبعض رفاقه في «**العربية الفتاة**» هذا الإتفاق، ودافع عن معارضته تلك داخل الهيئة المركزية «**للعربية الفتاة**». التي تقدّمت بمذكرة خطية إلى فيصل، صاغها **دروزه**، فوافق **فيصل** على هذه المذكرة، كما وافق على إعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، وأصدر قراراً بذلك. وقد تلا **عزة دروزه** هذا القرار على الجماهير المحتشدة أمام مبنى البلدية بدمشق، في الثامن من آذار (مارس) ١٩٢٠، عن شرفة البلدية[٣].

أثـار هذا القرار فرنسا فأسرعت في تنفيذ مخططها ودفعت بقواتها باتجاه دمشق. وتمكّنت من إسقاط الحكم الفيصلي، في الرابع والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٢٠. وبعد ذلك «انفرط عقد رجالات القومية العربية»، وعاد **دروزه** إلى نابلس، ليمارس ما كان يقوم به، قبل ذهابه إلى دمشق، كسكرتير **للجمعية الإسلامية ــ المسيحية**، بعد أن أصبح اسمهـا **الجمعية الوطنية**، وظل يمارس مهامه فيها حتى سنة ١٩٣٢، إضافة لعضويتـه في المؤتمرات الفلسطينية، فكان عضواً في لجنتها التنفيذية، من سنة ١٩٢١ وحتى سنة ١٩٣٢.

ولم تخب تطلعاته القومية، وسرعان ما ظهرت، مجدداً، بمشاركته في **المؤتمر العربي القومي**، الذي انعقد في القدس، سنة ١٩٣٠، والذي انبثق عنه **الميثاق القومي**[٤].

وعندما تعذّر الإستمرار في **المؤتمر العربي القومي**، بعد وفاة **فيصل**، ساهم ورفاقه من القوميين في فلسطين، في تأسيس **حزب الاستقلال العربي**[٥]. وقد شغل **دروزه** فيه عضوية الهيئة المركزية. وقد أسهمت نشاطات الحزب، ودعوته لسياسة اللاتعاون مع سلطات الإنتداب البريطاني، في قيام المظاهرات غير المرخّصة، والمعادية لـلإنتداب في فلسطين، سنة ١٩٣٣، في القدس والمدن الفلسطينية الأخرى. وشارك **دروزه** في هذه المظاهرات، وأصيب في رأسه بضربة هراوة، ومن ثم اعتقل وحوكم، ولكن لم يصدر حكم بحقه. وفي أوائل سنة ١٩٣٦، ساهم **دروزه** بنشاط كبير، في التحريض على الإضراب العام

---

* وكانت مؤلفة من: شكري القوتلي، ياسين الهاشمي، محمد دروزه، أحمد مريود، د. أحمد قدري، رفيق التميمي، وسعيد حيدر.

والإعداد له، كما أسهم في الدعوة لقيام «**اللجنة العربية العليا**»* بقيادة الاضراب، والنضال من أجل وقف الهجرة وبيع الأراضي، وقيام حكومة وطنية. ولّما تعاظم الإضراب، وبدأت الأعمال العسكرية ضد الانتداب والحركة الصهيونية، لجأت سلطات الانتداب إلى اعتقال بعض الزعماء الفلسطينيين، وكان **دروزه** أحدهم. وقد سجن في صرفند ثلاثة أشهر، خرج بعدها مشاركاً في «**اللجنة العربية العليا**»، وأدلى بشهادته السياسية أمام اللجنة الملكية البريطانية سنة ١٩٣٧(٦).

وحين أصدرت هذه اللجنة توصياتها بتقسيم فلسطين، في ١٩٣٧/٧/٧، كان **دروزه** في طليعة الرافضين لهذهالتوصيات... وشارك في الاعداد لعقد مؤتمر عربي عام، انعقد في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ في بلودان، لمناقشة موضوع تقسيم فلسطين. وكان **دروزه** سكرتيراً عاماً للمؤتمر. وقد ألقى فيه كلمة فلسطين، ثم سافر إلى بغداد، بناء على قرار من المؤتمر، بهدف إنشاء لجنة للدفاع عن فلسطين. وقد تأسست هذه اللجنة، برئاسة **سعيد ثابت**، النائب في البرلمان العراقي آنذاك. وبينما كان **دروزه** في بغداد، انفجرت الثورة المسلّحة في فلسطين، مجدداً، واعتقلت السلطات البريطانية زعماء فلسطينيين عدة، في حين تمكّن **الحاج أمين الحسيني** من الخروج من القدس، مُفلتاً من الإعتقال، إلى لبنان.

واستحالت عودة **دروزه** إلى فلسطين، فغادر بغداد إلى دمشق، حيث مكث فيها، ومنها اتصل بالحاج أمين، وتعاون معه، وأصبح مشرفاً على إدارة وتموين وتمويل الثورة في فلسطين، وإمدادها بالسلاح. وظل يقوم بهذه المهمة حتى منتصف سنة ١٩٣٩، حيث تمّ اعتقاله من قبل السلطات الفرنسية، بضغط من الحكومة البريطانية. وقد مثل أمام محكمة عسكرية، وحوكم بتهمة إمداد الثورة الفلسطينية بالسلاح، فحكم بغرامة مالية قدرها خمسون ألف فرنك فرنسي، وبالسجن لمدة خمس سنوات، قضى، الأشهر الأربعة الأولى منها، في **سجن المزّة**، فضلاً عن اثني عشر شهراً في **سجن قلعة دمشق**. وفي أواخر سنة ١٩٤٠ تمّ الإفراج عنه، بعد هزيمة فرنسا. وفي شهر أيار (مايو) ١٩٤١، غادر **دروزه** دمشق قبل أن تدخلها القوات الديغولية وتأخذ في اعتقال الوطنيين. وتوجّه إلى تركيا، حيث قضى فيها خمسين شهراً. وبعدها ذهب، مبعداً، إلى ايدين، في الأناضول، بعد أن وصلت للحكومة التركية تقارير إنكليزية ضده.

وبعد أن نالت سوريا استقلالها، في أواخر سنة ١٩٤٥، عاد **دروزه** إلى دمشق، سنة ١٩٤٦. وقد تمّ تشكيل **الهيئة العربية العليا** آنذاك، بعد أن اعترفت **جامعة الدول العربية** بها ككيان سياسي فلسطيني، وكان دروزه عضواً فيها. لكنه سرعان ما تركها، «لأنه

---

* وكانت مؤلفة من: الحاج أمين الحسيني (رئيساً)، راغب النشاشيبي (حزب الدفاع)، عوني عبدالهادي (حزب الاستقلال العربي)، وكان سكرتيراً للجنة، جمال الحسيني (الحزب العربي الفلسطيني)، عبد اللطيف صلاح (حزب الكتلة الوطنية)، حسين الخالدي (حزب الاصلاح)، يعقوب الغصين (مؤتمر الشباب)، يعقوب فراج (ممثلاً للطائفة الأرثوذكسية)، الفرد روك (ممثلاً للطائفة الكاثوليكية).

لم يرتح لإسلوب العمل فيها». وفي خريف ١٩٤٨، اشتد المرض على **دروزه**، فنقل إلى مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، وأجريت له عملية جراحية، خرج بعدها منهك القوى، ضعيف الجسد. وقد صادف وجوده في المستشفى محاولة اغتيال **الملك عبد الله** في الاردن، فاتّهم بها. لكن السلطات الاردنية برأته، بعد أن ثبت لها وجوده في مستشفى الجامعة الاميركية في بيروت، وقت المحاولة.

دروزه الكاتب: في غمرة العمل السياسي المضني، كان **دروزه** يقتنص أوقات الفراغ، للكتابة والتأليف والترجمة. وقد ترجم عن الفرنسية «**دروس التربية» لكومبيره**، سنة ١٩٢٧، حيث نشر كملحق لمجلة التربية، التي كانت تصدر في بغداد، ويرأس تحريرها **ساطع الحصري**. ثم نشر هذا الملحق ككتاب مستقل يقع في ٢٢٢ صفحة.

وفي سنة ١٩٢٥، نشر **دروزه** كتاباً بعنوان «**مختصر تاريخ العرب والإسلام**». وقد طبع هذا الكتاب ثلاث طبعات متتالية، في السنوات ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨. وكان يدرس في فلسطين والاردن. ودرّس **دروزه** علمي الأخلاق والإجتماع في مدرسة النجاح بنابلس.

ثم صار **دروزه** مديراً لمدرسة النجاح الوطنية في الفترة ما بين ١٩٢٢ــ١٩٢٧، ثم مأموراً لأوقاف نابلس الاسلامية في فلسطين من سنة ١٩٢٨ حتى سنة ١٩٣٢، ثم مديراً عاماً للأوقاف الإسلامية، من سنة ١٩٣٣ حتى سنة ١٩٣٧.

وفي سنة ١٩٣٢، نشر كتاب «**دروس التاريخ العربي**»، وجرى تدريسه في المرحلة الابتدائية. وقد طبع هذا الكتاب ثماني طبعات، ودُرِّس في فلسطين والاردن والعراق. وفي الفترة نفسها، ألّف **دروزه** كتابي «**دروس التاريخ المتوسط والحديث**»، و «**دروس التاريخ القديم**»، وكانا يدرّسان في المرحلة المتوسطة. هذا بالإضافة لمقالاته في جريدة «**الحياة**»[٧] ومجلة «**العرب**» في فلسطين و«**الكشاف**» في بيروت و «**المرأة الجديدة**» و «**الزهراء**» في القاهرة.

واستفاد **دروزه** من فترة سجنه بدمشق، فجهد في التأليف، وحفظ القرآن. وقد كتب خلال فترة سجنه ثلاثة كتب هي:

- **عصر النبي** (صلعم) **وبيئته قبل البعثة**.
- **سيرة الرسول**.
- **الدستور القرآني في شؤون الحياة**.

حيث نشرت الكتاب الأول، دار اليقظة بدمشق، سنة ١٩٤٦، وهو يقع في ٥١٧ صفحة، ثم أعيدت طباعته سنة ١٩٦٤.

وفي السنة ذاتها، ١٩٤٦، نشرت مطبعة ودار الكشّاف في بيروت كتاب «**تركية الحديثة**»، وكان يقع في ٣٥٥ صفحة. وعن الدار نفسها، وفي العام نفسه، نشر **دروزه** كتابه «**بواعث الحرب العالمية الأولى**»، وكان يقع في ١٤٩ صفحة.

أما كتاب «**سيرة الرسول**»، فقد طبع في القاهرة سنة ١٩٤٩، ونشرته المكتبة

التجارية، وتضمّن ٧١٠ صفحات، ثم أعادت دار إحياء الكتب في القاهرة طباعته، سنة ١٩٦٥. وفي القاهرة، أيضاً، أصدرت دار إحياء الكتب العربية كتاب «**الدستور القرآني في شؤون الحياة**»، وجاء في ٦٠٤ صفحات.

النشاط السياسي والثقافي بعد الهجرة، ١٩٤٨ ــ ١٩٧٥

فقدت الحركة السياسية الفلسطينية أحد أهم مقومات قوتها ووجودها، بضياع الوطن. وقد ظهر ذلك، جلياً، على القيادات السياسية الفلسطينية، وبشكل خاص على الذين لم ينخرطوا في السياسات العربية وأنظمتها، آنذاك. فبعد ما حل بفلسطين وشعبها، من احتلال وتشريد، خبا النشاط السياسي **لدروزه**، فلم يلحظ له أي نشاط في الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢. ومع قيام ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ في مصر، وإعلان وجهها السياسي والفكري والقومي والوحدوي، دبّ النشاط في **دروزه**، ورفيقه **معين الماضي**، وهو أحد القوميين الفلسطينيين القدماء، واتجها إلى تبني آراء ثورة ٢٣ تموز (يوليو)، فكتب **دروزه** العديد من الرسائل إلى الرؤساء والملوك العرب، يدعوهم فيها للوحدة مع مصر. كما اقترح ذلك، أيضاً، على **شكري القوتلي**، الرئيس السوري آنذاك، وشجّعه على أن تكون نواة الوحدة بين مصر وسوريا. وقد شارك **دروزه** في وضع اللوائح للوحدة. وسره قيامها، سنة ١٩٥٨، واعتبرها بداية للوحدة العربية الشاملة، وطريقا لتحرير فلسطين. لكن آماله تبدّدت بعد الإنفصال في أيلول (سبتمبر) ١٩٦١. ولكن قيام **منظمة التحرير الفلسطينية**، كان له وقع جديد في نفس**دروزه**، فبادر لتأييد قيامها، وشارك في عضوية الدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني في القدس في أيار (مايو) ١٩٦٤[٨]. وعندما ظهرت حركة **فتح** ونشط جناحها العسكري «**العاصفة**»، اتصل **دروزه** ببعض قياديها، وشجّعهم على العمل. ونشط في إنشاء «**جمعية رعاية أُسر الشهداء**». وقد شكّلت هذه الجمعية رئة للتنفس والنشاط التنظيمي والسياسي، بعد أن تمكّن **دروزه** من خلال اتصالاته بالمسؤولين السوريين، من الحصول على ترخيص لهذه الجمعية. وبعد هزيمة ١٩٦٧، نشطت الجمعية نشاطاً كبيراً في الدول العربية، فجمعت التبرّعات، وأمدّت الثورة بالمال، وواست عائلات الشهداء والجرحى.

هذا النشاط السياسي المحدود نسبياً، بعد نزوح سنة ١٩٤٨، فرضته ظروف فقدان الوطن. إلا أن هذه المحدودية في النشاط السياسي، ترافقت مع نشاط **دروزه** الثقافي والتأليفي الواسع. فنشر كتاب «**القرآن واليهود**»، سنة ١٩٤٩، وجاء في ١٦٠ صفحة.

وفي السنة التالية، نشر كرّاساً بعنوان «**القرآن والمرأة**»، مؤلفاً من ٦٤ صفحة، ونشرته المكتبة العصرية في صيدا. وفي العام ذاته، نشرت المكتبة نفسها كرّاساً آخر **لدروزه** بعنوان «**القرآن والضمان الإجتماعي**»، جاء في ٣٤ صفحة. وفي عام ١٩٥١، نشرت المكتبة العصرية في صيدا كتابه «**حول الحركة العربية الحديثة**»، وعدد أجزائه ستة. وقد بلغت صفحاته ١٣٣١ صفحة. وفي العام ١٩٥١، أيضاً، نشر **دروزه** كتابه «**القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**» في جزأين، عن المكتبة العصرية في صيدا، ويقع في ٨٠٧ صفحات.

وفي سنة ١٩٥٧، نشرت مطبعة ومكتبة النهضة، في مصر، كتاب «**بني إسرائيل من أسفارهم**»، ويقع في ٣٣٤ صفحة. وقد أعادت اللجنة القومية للتأليف والنشر في الجمهورية

العربية المتحدة طباعته في ثلاثة أجزاء. وقد طوّر **دروزه** كتابه هذا، وأضاف إليه، وأصدره بعنوان «**بني إسرائيل واليهود وأحوالهم وأخلاقهم من أسفارهم ومن القرآن**». وقد صدر في صيدا عن المطبعة العصرية، سنة ١٩٦٩، في ٥٦٠ صفحة.

كما لبّى **دروزه** دعوة دار اليقظة بدمشق، فكتب كتاباً موجزاً بعنوان «**مأساة فلسطين**»، وشغل ١٣٢ صفحة. ونشر سنة ١٩٦٠، بمناسبة الذكرى الثانية عشرة للنكبة. وفي السنة نفسها، نشرت الهيئة العربية العليا في القاهرة كتاباً له بعنوان «**جهاد الفلسطينيين**»، وبلغت صفحاته ١٠٦ صفحات. كما نشرت له لجنة التأليف والنشر القومية في الجمهورية العربية المتحدة كتاباً بعنوان «**عروبة مصر قبل الإسلام وبعده**» سنة ١٩٦٠، وأعادت المكتبة العصرية طباعته في صيدا سنة ١٩٦٣، في ٢٠٠ صفحة. وفي العام ذاته أتمّت المكتبة نفسها، طباعة أجزاء كتاب «**تاريخ الجنس العربي في مختلف الأطوار والأدوار والأقطار**»، حيث بدأت طباعته في سنة ١٩٥٨، وجاء في ثمانية أجزاء، تقع في ٢٨٦٠ صفحة، ولا تزال أجزاؤه الثلاثة الأخيرة مخطوطة قيد الإنجاز.

وعلى صعيد الفكر الديني، نشرت له دار إحياء الكتب العربية بمصر، كتاب «**التفسير الحديث**» الذي تضمّن تفسير القرآن. وجاء هذا الكتاب في إثني عشر مجلداً، بلغت صفحاتها ٣٥٧٦ صفحة، واستغرقت طباعتها ثلاث سنوات، من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣. كما أتمّت، في السنة نفسها ١٩٦٣، دار اليقظة بدمشق طباعة كتاب «**العرب والعروبة في حقبة التغلّب التركي**»، حيث بدأت طباعته في سنة ١٩٦١، وجاء في ثلاثة أجزاء، تقع في ٢٠٤٢ صفحة.

وفي سنة ١٩٦٦، صدر له كتابه «**الإسلام والإشتراكية**»، عن المكتبة العصرية بصيدا، وجاء في ٢٥٠ صفحة. وفي سنة ١٩٦٩ نشرت مكتبة أطلس بدمشق كتاب «**الجذور القديمة لسلوك وأخلاق وأحداث بني إسرائيل واليهود**»، وجاء في ١٠٠ صفحة.

وفي سنة ١٩٧٠، نشرت مجلة «**الوعي**» ملحقاً خاصاً بعنوان «**قصة الغزوة الصهيونية**»، وجاء في ٧٠ صفحة من تحرير **دروزه**. أما كتابه «**نشأة الحركة العربية الحديثة**»، فقد نشر سنة ١٩٧٢ في المكتبة العصرية بصيدا، وجاء في ٥١٢ صفحة. وفي العام نفسه، طبع كتابه «**القرآن والمبشّرون**»، بإشراف المكتب الإسلامي بدمشق، ويقع في ٤٦٨ صفحة. وفي سنة ١٩٧٣، نشر **دروزه** كتابه «**القرآن والملحدون**»، وهو عبارة عن رد مطوّل على كتاب **د. صادق جلال العظم**: «**نقد الفكر الديني**». ويقع كتاب **دروزه** هذا في ٤٣٠ صفحة، وهو من منشورات المكتب الإسلامي. وفي العام ذاته، نشر كتابه «**قضية فلسطين والوحدة العربية، من وحي النكبة ومعالجتها**». وقد نشرته المكتبة العصرية في صيدا، وجاء في ٥١٢ صفحة. وغداة حرب ١٩٧٣، كتب **دروزه** كتاباً من وحيها، أسماه «**الجهاد في سبيل الله في القرآن والحديث**»، نشرته دار اليقظة بدمشق سنة ١٩٧٥، وبلغت صفحاته ٤٣٢ صفحة.

وبذلك يكون تراث **دروزه** الفكري المطبوع، والنافذ في معظمه حتى سنة ١٩٧٥، هو ٣٥ كتاباً، وعدد صفحاتها ٢١,٥٠٠ صفحة، إضافة إلى الأحاديث الإذاعية البالغ عددها نحو ٥٠

حديثاً، والتي تناولت أموراً سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية شتى، وأذاعتها إذاعتا مكة ودمشق، في الأعوام من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧، وما زالت مخطوطاتها عند صاحبها. هذا غير مذكرات التراجم المدوّنة، والبالغ عدد صفحاتها ١٣,٠٠٠ صفحة، وهي تتناول المسائل العربية والعالمية، وانطباعات **دروزه** عن رجالات فلسطين والعرب. وما زال **دروزه** يقوم بالإعداد لنشرها في مجلّدات بعنوان «**تسعون عاماً في الحياة**»، وبعضها، الآن، تحت الطبع.

هذا وقد شغل **دروزه** عضوية «**المجلس الأعلى للفنون والآداب**» في القاهرة، سنة ١٩٦١، وانتخب مقرراً للجنة التاريخية فيه، إلا أن حالته الصحية حالت دون الإستمرار في هذه العضوية، فانتخب، في العام نفسه، عضواً مراسلاً في مجمع اللغة العربية في القاهرة.

كلمة أخيرة

وأمام هذا الزخم العظيم من النشاط السياسي والعلمي، لسنا بحاجة للتأكيد بأن ما سبق لا يشكّل أكثر من سرد للعناوين الرئيسية التي تحرّكت عليها نشاطات **محمد عزة دروزه**. ولا نبالغ إذا قلنا بأن نشاطه هذا هو مشروع للعديد من الدراسات الجادة النزيهة، والبعيدة عن إطلاق الأحكام المسبقة أو المتسرّعة... والتي تتطلّب ــ في ما تتطلب ــ الإطلاع الدقيق على التراث الثقافي والعلمي **لدروزه**، وطرح التساؤلات الموضوعية حوله، والإجابة وفقاً لمعطيات هذا التراث، وإطاراته الإجتماعية ــ الإقتصادية التي أنتجته، علماً بأن هنالك تساؤلات عديدة، سياسية وثقافية، يطرحها هذا التراث السياسي والثقافي الموسوعي، المتعدّد الجوانب... من الدين إلى القومية، إلى الإستشراق، والتاريخ، والتربيـة، والسياسـة، والانتروبولوجيا، والأدب واللغة.

وبعد، فإن هذا المقال لا يدّعي بأنه استطاع أن يقدّم أكثر من إشارات وعناوين عريضة لحياة مناضل ومفكّر، حافلة وغنية.

---

(١) محمد عزة دروزه، **حول الحركة العربيـة الحديثة**، صيدا: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٥١، الجزء الأول، ص ١٠٥ ــ ١١١.

(٢) دروزه، **المصدر نفسه**، ص ٨٧.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ١٢٥.

(٤) عبد الوهاب الكيالي، **وثائق المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٨ ــ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسـة الـدراسات الفلسطينيـة، ١٩٧٩، نص الميثـاق، ص ٢٥٣ ــ ٢٥٥.

(٥) سميح شبيب، **حزب الاستقلال العربي في فلسطين ١٩٣٢ ــ ١٩٣٣**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٨١، الفصلين الثاني والثالث.

(٦) جميل الشقيري، **مجموعة شهادات العرب في فلسطين أمام اللجنة الملكية البريطانيـة مع خلاصة قرار اللجنة الملكية للدعاية**، دمشق: مطبعة الإعتدال، ١٩٣٨، ص ٨٣ ــ ٨٥.

(٧) سميح شبيب، «جريدة الحياة عمر قصير وتأثير كبير»، **شؤون فلسطينية**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، العدد ١١٢، ص ٦٠ ــ ٧٦.

(٨) راشـد حميد، **مقـررات المجلس الـوطني الفلسطيني**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٥، ص ٧٠.

٢ ــ أكرم زعيتر

حياته ونشاطاته السياسية

ولد أكرم زعيتر، في مدينة نابلس سنة ١٩٠٩، من عائلة عرفت بالعلم وبدورها السياسي البارز. فوالده الشيخ عمر زعيتر كان رئيساً لبلدية نابلس.

درس أكرم في نابلس، وفيها أنهى دراسته الثانوية، وتخرّج من كلية النجاح، كما درس التربية، وأنهى دراسته لدبلوم المعلّمين. ثم تابع دراسته في الجامعة الأميركية في بيروت، ليلتحق بعدها بكلية الحقوق في القدس، حيث تخرّج منها بعد دراسة القانون. وعمل في حقل التدريس الثانوي، لكنه سرعان ما استقال من عمله هذا بعد هبة البرّاق سنة ١٩٢٩، وكان وقتئذ مدرّساً في عكا، ليتفرّغ للعمل الوطني. وقد رأس تحرير جريدة «مرآة الشرق» التي أخذت، في فترة رئاسته لتحريرها، طابع التحريض ضد الإنتداب والصهيونية. مما حدا بسلطات الإنتداب إلى إلقاء القبض عليه، وإيداعه السجن، ثم تقديمه للمحاكمة، أمام حاكم القدس (كيث روش) في ١٩٣٠/٤/١١، حيث حكم عليه بالسجن، ثم بالنفي إلى نابلس لمدة سنة.

عاد زعيتر إلى نابلس، إلا أنه لم ينقطع عن الكتابة، وكان يراسل الصحف الفلسطينية، كاليرموك والكرمل والشورى والجامعة العربية، متناولاً الشؤون السياسية العامة. كما سُمِحَ له، في فترة نفيه هذه، بتقديم امتحاناته في كلية الحقوق في القدس. وقد جاء هذا السماح مشروطاً بعدة شروط، منها ملازمة نفرين من البوليس له، حتى في أوقات ادائه الإمتحان، ومنعه من الاتصالات بسياسيين أو غير سياسيين. كما تم منعه من زيارة أصدقائه، فقام بأداء امتحاناته وفقاً لهذه الشروط، حيث نشرت جريدة الشورى في ١٩٣٠/٧/٢٦ مقالاً تحت عنوان: «لطائف الإنتداب»، تندّرت فيه على شروط الإنتداب التي فرضت على زعيتر لتقديم امتحاناته في القدس.

كما قاد زعيتر حركة الإضراب في نابلس في ١٩٣٠/٥/١٧ تضامناً مع مسلمي الهند في يوم فلسطين. وفي يوم إعدام الشهداء الثلاثة محمد جمجوم وعطا الزير، وفؤاد حجازي، أشرف زعيتر على حركة التظاهرات والإضرابات في نابلس، وكان محرّكها الأساسي. وقد كتب في هذه المناسبة، مقالاً في جريدة اليرموك بتاريخ ١٩٣٠/٦/١٧، حيّا فيه الأبطال الثلاثة. ومما جاء فيه: «هاتوا الأكاليل هاتوها، وانثروا الرياحين انثروها. أما الزهور فحمراء بيضاء، حمرة الدماء وبياض الإخلاص. أيها الظالمون، إن مع اليوم غداً، الدهر قلب... لن ننسى فؤاداً ومحمداً والعطاء. يا بلادي لا تحزني، لا تهني. اصبري وجاهدي. كافحي، ونافحي. لك المجد. لك الشرف. لك العلاء. عاشت ذكرى الشهداء، وكلنا للوطن...».

وفي عام النفي، كتب زعيتر مقالاً مطوّلاً نشر في جريدة اليرموك، في ثلاث حلقات، وكان بعنوان: «صيحة للمخلصين، ودعوة للجهاد» (١)، دعا فيه لإنقاذ الوطن، وضرورة قيام جامعة عربية، تدرأ الخطر عن فلسطين. وتعرض فيه لمسألة الأراضي، وضرورة النهوض بالإعلام والدعاية الداخلية، لفضح دور الإنتداب والمخطط الصهيوني الرامي لسلب الوطن. وبعد انتهاء فترة الإبعاد، عاد زعيتر إلى القدس، وتولى رئاسة تحرير جريدة «الحياة» المقدسية. وقد أخذت «الحياة»، أثناء تولّيه رئاسة تحريرها، طابعاً قومياً واضحاً، وعالجت العديد من القضايا البارزة يومذاك، وفي مقدّمتها قضية الاستقلال الوطني، والقضايا القومية عموماً. كما انتقدت التشكيلات السياسية الفلسطينية التي كانت قائمة، وحددت موقفها من مسألة النضال الإجتماعي والإقتصادي، مما أثار السلطات البريطانية، فقامت، في الثالث من أيلول (سبتمبر) ١٩٣١، بدعوة زعيتر للمثول أمام المحكمة مجدّداً، وتحدد يوم السابع من أيلول (سبتمبر) ١٩٣١ موعداً لمحاكمته، وللتحقيق معه بشأن أربع مقالات كان قد نشرها في «الحياة» موقعة باسمه الصريح (٢).

وبعد المحاكمة توقّفت «الحياة» عن الصدور، مما أثار الصحافة الفلسطينية آنذاك، فتداعى أهلها لعقد مؤتمر لهم في يافا في ١٨ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣١، لدراسة ما حل «بالحياة» وبرئيس تحريرها أكرم زعيتر، والمخاطر التي تتهدّد الصحافة الوطنية الفلسطينية، أصدروا في ختامه بياناً جاء فيه: «يقرّر المؤتمر بصورة خاصة، استنكاره توسّل السلطات أخيراً بقانون منع الجرائم لكم أفواه الصحافة، وتقييد حريتها. وشروعها بتطبيقه على الصحافيين العرب، كما جرى أخيراً أثناء محاكمة الأستاذ أكرم أفندي زعيتر محرر جريدة 'الحياة' ، ويرى المؤتمر ان هذا العمل سابقة خطيرة في تاريخ الصحافة، ليس في فلسطين فحسب، بل في العالم أجمع. ويعتبر أن الإلتجاء، في الإنتقام من الصحافة، إلى قانون شاذ كهذا، إنما هو اعتراف من الحكومة بإفلاس سياستها، وتوسّلها، بوسائل شاذة إستثنائية، لخنق حرية الفكر المقدّسة» (٣).

واثر هذه المحاكمة عاد زعيتر إلى نابلس، مدرّساً في كلية النجاح، حيث أسهم بتأسيس «جمعية العناية بالمساجين العرب». وكان أحد شروط الإنتساب إلى هذه الجمعية، أن يكون العضو المرشّح قد اعتقل، وأودع السجن بتهمة مناهضة الإستعمار. وقد تولّت هذه الجمعية الإهتمام بشؤون المعتقلين السياسيين، بعد أحداث ١٩٢٩ ــ ١٩٣١. وكتب زعيتر، العديد من المقالات للدفاع عن حرية المساجين، في جرائد: «الدفاع»، «الجامعة الإسلامية»، «الجامعة العربية»، و«الصراط المستقيم».

ووسط هذه الارهاصات العديدة، واثر انعقاد المؤتمر العربي القومي في أواسط كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣١ في منزل عوني عبد الهادي، تداعى القوميون العرب في فلسطين لتأسيس كيان سياسي لهم. وقد أجمعوا على تسميته «بحزب الاستقلال العربي»، تيمّناً باسم الحزب القومي في دمشق، ابان العهد الفيصلي. وقد كان زعيتر، من المؤسسين لهذا الحزب وعضواً في هيئته المركزية، وشارك في جميع نشاطاته بحيوية فائقة، خطيباً في مهرجاناته، وكاتباً في مجلة «العرب»، وعضواً في تحركاته ونشاطاته السياسية. وامتاز

زعيتر بجرأته في الطرح السياسي، وحسم الأمور. ولعل ما حدث في مهرجان نابلس، لمناسبة قدوم اللنبي في ١٩ نيسان (أبريل) ١٩٣٣، يدلّل، بوضوح، على مدى جرأة زعيتر في مواجهة الأمور. فقد حدث في هذا المهرجان أن دخل إلى مكان الإجتماع ضابطان، من إدارة الأمن العام، يرافقهما نفر من البوليس واقتحموا الإجتماع وجلسوا وسط الجمهور وهم بلباسهم العسكري. ولم تشأ كشافة خالد بن الوليد وقائدها ممدوح السخن، وهم المشرفون على ترتيب الإجتماع، أن يصطدموا بهم. وعندما حان موعد افتتاح الحفلة، رغب عجاج نويهض في فضّها، اعتراضاً على حضور البوليس، بينما كان رأي أكرم زعيتر البدء بالمهرجان، والتكلّم بما ينسجم مع خط الحزب السياسي. وتفاقمت الخلافات بين أعضاء هيئة الحزب المركزية حول هذه النقطة، إلى أن حسمها أكرم زعيتر بكلمة مرتجلة قال فيها: «أيها السادة الكرام أهلاً بكم، الشكر الجزيل لأنكم لبيتم دعوتنا إلى هذا الإجتماع الذي نعقده استنكاراً لمجيء اللورد اللنبي وزير المستعمرات. وعلي الآن أن أشرح لكم سبب تأخير الإجتماع، إنه حضور هذين الضابطين ومعهما نفر من البوليس. أرسلتهما السلطة ليسمعا أقوالنا، فاستنكرنا ذلك. لكننا انتهينا إلى أن في بقائهما فائدة، هي أن ينقلا للسلطة كل ما نقول، وأن يترجما هذا السخط الذي نكنّه لها. يا رجال الأمن كونوا صادقين فيما تنقلون، قولوا للسلطة إننا قوم أخذنا على أنفسنا أن نجهر بحق، قولوا لها إن هذا الشعب ناقم عليها، غاضب عليها ساخط عليها، يكرهها ويستنكر أفاعيلها، إنه يطلب الحرية، إنه ينشد الاستقلال» (٤).

كما شارك زعيتر في المؤتمر التأسيسي «لعصبة العمل القومي»، الذي انعقد في قرنايل بلبنان، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٣٣، وحضره شباب من سوريا، وفلسطين، ولبنان. واتخذ هذا الإجتماع طابعاً سرياً، حيث بحث المؤتمرون فيه واقع العرب وأحوالهم، ووقفوا عند نقاط ضعف الأمة العربية وقوتها، ووجدوا ان السبيل الوحيد لنهضتها يكمن في استقلالها استقلالاً مطلقاً، وإنجاز الوحدة العربّية الشاملة. وقد تميّز البيان التأسيسي «لعصبة العمل القومي» بطابعه النقـدي والتحليلي، وببحثـه في الوسائل الكفيلة بنهضة الأمة العربية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً (٥).

وقد عرف عبدالرزّاق الدندشي كزعيم للعصبة، وكان د. رشدي الجابي رئيساً للمؤتمر بالإنتخاب، ونائباه ناجي معروف من العراق، وأكرم زعيتر من فلسطين*. وقد عُهد إلى زعيتر في نهاية المؤتمر بتلاوة محاضر المؤتمر، وصياغة بيانه التأسيسي. ويعتبر هذا البيان من أجمل الأدبيات القومية العربية، وأشدّها وضوحاً في الثلث الأول من هذا القرن.

وبعد انتهاء المؤتمر، توفي الملك فيصل، فأوفد زعيتر لتمثيل حزب الاستقلال في تأبين الملك. وقد وصل إلى بغداد، وشارك في التأبين بكلمة عاطفية جاء فيها:

---

* نصت المادة الثامنة من قانون حزب الاستقلال العربي بأنه ليس لأعضاء هيئة الحزب وهيئات فروعه، أن ينتسبوا إلى حزب سياسي آخر إلا بإذن من هيئات الحزب، وبذلك فقد سمح لزعيتر بالإنتساب لـ «عصبة العمل القومي»، وهو يشغل في الوقت نفسه، عضوية الهيئة المركزية لحزب الاستقلال العربي.

«يعقد العرب على عراقهم آملاً، ومنه يرتقبون خلاصاً. ورجاء العرب الأكبر أن ينهض العراق بالقضية العربية حكومة وشعباً، وأن تكون الوحدة العربية من سياسة الدولة. وان فلسطين لترى في الغازي مناط الأمل، وتعتقد بأن شبل الأسد لن يتخلى عن ركن من أركان عرينه».

وفي بغداد، طلب ياسين الهاشمي من زعيتر البقاء، ليعمل في حقل التوجيه القومي في الثانويات، فلبى الطلب. وهناك أسس مع بعض القوميين «نادي المثنى» و«الجوّال القومي». وبعد أن تلقى العديد من الرسائل من اخوانه العاملين في الحقل الوطني ما لبث زعيتر أن عاد إلى أرض الوطن، في وقت بدأت فيه الروح الوطنية تأخذ أشكالاً جديدة، تجاوزت التحريض والمظاهرات والإستنكارات. فتفجّرت ثورة عز الدين القسام المسلّحة، واستشهد القسام، مع بعض رفاقه في معركة مسلّحة مع قوات الإنتداب. وسرعان ما قام زعيتر بتوزيع بيان للصحف، قامت بإبرازه في ١٩٣٥/١١/٢١، وكان بعنوان: «دعوة الأحزاب والزعماء والهيئات إلى الإشتراك في جنازة الشهداء». وقد كان زعيتر في عداد الوفد الذي شارك في تشييع الشيخ عز الدين ورفاقه، والذي كان مؤلّفاً من: «عادل زعيتر، أكرم زعيتر، راشد أبوغزاله، بشير الشيخ ياسين، الحاج فوزي الخياط، فريد الحبش، صبحي الخضرا ورشيد الحاج ابراهيم».

وتمت الصلاة على الشهداء، في مسجد النصر في حيفا، ثم حملت النعوش على الأكف، وسط تظاهرة صاخبة، وصفها زعيتر في مقال له في جريدة «الجامعة الإسلامية» بقوله: «هل رأيت اليم الصخاب، الجائش الفوار، المتلاطم الأمواج الموار، المرغي الزبد الهدّار؟ هل رأت البراكين المضطربة تقذف الحمم والنار؟ هل سمعت الرعود العاصفة تجلجل؟ هل أحسست بالعواصف العاصفة تتدافع؟ هل رأيت الأتون المستعر المتلظي، المتأجّج الوهّاج؟».

وأنهى مقاله مناجياً القسّام: «لقد سمعتك قبل اليوم خطيباً مفوّهاً تتكىء على السيف، وتهدر من على المنبر. وسمعتك اليوم خطيباً تتكىء على الأعناق، ولا منبر تقف عليه. ولكنك، والله، اليوم أخطب منك حياً»(٦).

واستجابة لمتطلّبات الواقع الفلسطيني، اثر حركة القسّام، وما رافقها وما تلاها من أجواء شعبية، دعا زعيتر إلى تشكيل اللجان القومية، في فلسطين. وكانت اللجنة القومية في نابلس، أولى هذه اللجان، وتولىّ زعيتر أمانة سرها. وبعد أن انتشرت اللجان القومية في أنحاء فلسطين، وانبثق عنها تحالف للأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية، تمّت الدعوة إلى الإضراب العام الذي استمر زهاء ستة أشهر، وكان الإرهاص البارز لثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩، حيث دعت اللجنة القومية، في نابلس، الجماهير إلى حمل السلاح والانتقال بالثورة إلى مقاتلة الانكليز والصهيونيين. واثر ذلك، اعتقل زعيتر، وارسل إلى معتقل عوجا الحفير. وكان ذلك أول معتقل في ثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩. ثم أمر مستر هوت حاكم لواء نابلس آنذاك، والذي عرف فيما بعد باللورد كارادون، بنقله إلى معتقل صرفند، حيث قضى زهاء ستة أشهر، ثم أطلق سراحه. فلجأ إلى دمشق مفتتحاً بذلك غربته، عن

الوطن، التي دامت أربعة عشر عاماً، كان خلالها يشارك في الثورة من الخارج. وقد تنقّل زعيتر بين دمشق وبغداد، حيث عمل في بغداد مفتّشاً للمعارف، ثم مسؤولاً عن التوجيه القومي في وزارة المعارف، فأستاذاً في دار المعلمين العليا، وذلك بطلب من سامي شوكت وزير معارف العراق آنذاك. واشترك زعيتر في نشاط ثورة رشيد عالي الكيلاني، ولما أخفقت، لجأ إلى بادية الشام، ثم إلى حلب. وما لبث أن غادرها إلى الأناضول، بعد دخول الديغوليين إلى سوريا. وهناك فرضت عليه الإقامة الجبرية.

وفي عام ١٩٤٥، اعلن استقلال سوريا، فعاد زعيتر إليها، وعمل مستشاراً لشكري القوتلي، رئيس الجمهورية آنذاك، ثم مستشاراً للوفد السوري في جامعة الدول العربية. وفي عام ١٩٤٧ ترأّس وفداً عربياً إلى أميركا اللاتينية، لعرض القضية الفلسطينية، حيث اتصل زعيتر بساسة هذه الدول ثم ألّف كتاباً حول هذه الجولة أسماه: «مهمة في قارة».

وعندما أعلن قيام حكومة فلسطين عام ١٩٤٩ كان زعيتر وزيراً للمعارف فيها. فكانت عودته إلى الوطن عام ١٩٥١، حيث سُمِحَ له بالعودة. وفي القدس شغل أمانة سر الندوة الإسلامية في دوراتها الثلاث (١٩٥٩ــ١٩٦٢). إذ انتقل بعدها لتمثيل المملكة الاردنية الهاشمية، في الدورة السادسة عشرة للأمم المتحدة عام ١٩٦٢. ثم عينّ سفيراً للاردن في سوريا عام ١٩٦٣. وبقي في هذا المنصب زهاء عام حيث عينّ بعد ذلك سفيراً للاردن في طهران، ثم في كابول بأفغانستان. وفي عام ١٩٦٦، عينّ وزيراً للخارجية الاردنية، وفي عام ١٩٦٧، عينّ زعيتر «عيّناً» في مجلس الأعيان الأردني. وفي ١٩٦٧/٦/١٥، وزيراً للبلاط الهاشمي، حتى أُعيد تعيينه سفيراً للأردن في لبنان عام١٩٧١، ثم في اليونان حتى عام ١٩٧٥.

نشاطاته العلمية

شغل زعيتر عضوية نادي القلم ببغداد، من سنة ١٩٣٩ وحتى سنة ١٩٤١. وفي عام ١٩٥٦ اختير عضواً في لجنة تيسير الحروف العربية، التي انبثقت عن الإدارة الثقافية في الجامعة العربية، ومقرها مجمع اللغة العربية في القاهرة. كما اختير عضواً في اللجنة الأردنية للتعريب والترجمة والنشر. وبعد أن تم إنشاء مجمع اللغة العربية في الأردن، اختير زعيتر كعضو شرف فيه.

وفي عام ١٩٦٩، شغل زعيتر عضوية اللجنة القانونية الأردنية، بعد أن انتخبه مجلس الأعيان الأردني لهذه العضوية. ثم ترأّس المركز الثقافي الإسلامي في بيروت، منذ عام ١٩٧٥، ولا يزال.

يعرف زعيتر اللغة التركية، ويجيد الانكليزية. كما يتميّز بقدرته الخطابية، فقد عرفته منابر فلسطين والبلدان العربية، خطيباً مفوّهاً. وقد وصفه الشاعر جورج صيدح بقوله: «شهدت مواقف أكرم الخطابية، فعرفت فيه خطيباً مصقعاً، فصيح اللسان، بليغ البيان، لا ينضب معينه، مهما تكاثر عليه الوارد، ولا يخطىء مهما تباعد المرمى»[٧].

مؤلّفاته

أكرم زعيتر غزير الإنتاج. فقد قدم لنحو مئة كتاب ونقدها، وله زهاء مئة مقال نشرها، بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨١، في جريدة الشرق الأوسط اللندنية، وفي مجلة العربي الكويتية، وفي الدستور الأردنية، وفي القدس البيروتية. كما أن له مؤلّفات عديدة، منها ما نشر ومنها ما هو قيد الإعداد. لأكرم عدا المقالات والتقديمات، عشر كتب منشورة هي:

مؤلّفات زعيتر المنشورة

١ ــ **تاريخنا**، بغداد، ١٩٣٥، وقد نشره بالإشتراك مع درويش المقدادي.

٢ ــ **المطالعة العربية** (جزآن)، ١٩٣٩، بالإشتراك مع محمد ناصر، وعبد الرزّاق محيي الدين وعز الدين آل ياسين.

٣ ــ **التاريخ للصفوف الإبتدائية**، ١٩٤٠، بالإشتراك مع علي الشرقي وصدقي حمدي.

٤ ــ **التاريخ الحديث**، ١٩٤٠، بالإشتراك مع د. مجيد خدوري.

٥ ــ **مهمة في قارة**، بيروت: دار الحياة، ١٩٥٠، وهو عبارة عن رحلة الوفد الفلسطيني إلى أميركا اللاتينية في سبيل فلسطين

٦ ــ **رسالة في الإتحاد**، بيروت: المكتب التجاري ١٩٥٤، بالإشتراك مع كامل مروة وساطع الحصري.

٧ ــ **القضية الفلسطينية**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٨، وقد نقله د. موسى الخوري إلى الانكليزية عام ١٩٥٨، كما نقله أكبر هاشمي إلى الفارسية عام ١٩٦٥، كما ترجمه د. شمس إلى اللغة الاردية.

٨ ــ **الحكم أمانة**، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٧٩.

٩ ــ **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.

١٠ ــ **يوميات أكرم زعيتر ١٩٣٥ ــ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.

مؤلّفات قيد الإعداد

كما أن لأكرم عدداً مماثلاً تقريباً من المؤلّفات غير المنشورة، هي:

١ ــ **ومضات قومية**.

٢ ــ **شعراء شهداء** (أحمد الشهابي، سلوم، الجزائري، حداد الأرمنازي، عقل الزهراوي، وهم الذين أعدمهم جمال باشا).

٣ ــ **الشاعر الفارس، الأمير عادل أرسلان.**

٤ ــ **السابقون**، مجموعة خطب ومقالات في رثاء خمسين شخصية عربية عرفها المؤلّف أمثال: فيصل الأول، محمد الخامس، ابراهيم هنانو، رشيد رضا، خليل السكاكيني، ساطع الحصري، علال الفاسي، عوني عبد الهادي، نبيه وعادل العظمة، عبد الرزّاق الدندشي، رياض الصلح، أحمد عزة الأعظمي، ياسين الهاشمي، صبحي الخضرا.

٥ ــ **العرب والمحور في الحرب العالمية الثانية** (مذكرات).

٦ ــ **ثورة الجيش العراقي ١٩٤١.**

٧ ــ **محاضرات في الأدب والاجتماع.**

٨ ــ **مختارات أكرم زعيتر.**

٩ ــ **مذكرات حول:** ــ مؤتمر الخرطوم ١٩٧٦.

ــ الأفغان قبل الإنقلاب.

ــ الشريف حسين بن علي، زعيم الثورة العربية.

١٠ ــ **الملك فيصل الأول.**

١١ ــ **العروبة في مصر بين الاشراق والتحدي.**

هذا ولا يزال زعيتر يحتفظ بيومياته مجموعة في دفاتر خاصة، تشمل كافة التفصيلات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، منذ بدء نشاطه السياسي حتى الوقت الراهن، إضافة لوثائق نادرة تتعلّق بالقضية الفلسطينية خاصة، وبالقضايا العربية عامة.

---

(١) نشرت في جريدة **اليرموك** على ثلاث حلقات في ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٠، أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٠، والعاشر من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٠.

(٢) وهي: «اليوم الدامي، لماذا نضرب...»، **الحياة** (القدس)، ٢٢ آب (اغسطس) ١٩٣١، العدد ٣٨٢.
«الكرامة الغامضة»، **المصدر نفسه**، ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٣١، العدد ٣٨٣.
«سياسة البطش لا تجدي»، **المصدر نفسه**، ٢٦ آب (أغسطس)، العدد ٣٨٤.
«أشرف الأمثلة ــ شاي دوم»، **المصدر نفسه**، ٢٧ آب (أغسطس)، العدد ٣٨٥.

(٣) جريدة الجامعة العربية (القدس)، ١٩٣٢/٣/١٩، ص ٣.

(٤) أكرم زعيتر، **الدفتر الرابع**، أوراق غير منشورة، ص ٦٠.
بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي، دمشق: المطبعة العصرية، ١٩٣٣.

(٦) أكرم زعيتر، **الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ ــ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ٣٢ و ٣٣.

(٧) يعقوب العودات، **من أعلام الفكر والأدب في فلسطين**، عمان ١٩٧٦، ص ١٦١ ــ ١٦٣.

الدلالات للبناء النرجسي في «وليد مسعود»

غالب هلسا

كيف اختفى وليد، ولماذا؟

وليد مسعود فلسطيني يعيش في بغداد منذ عام ١٩٤٩. وهو يعمل موظفاً في البنك العربي في بغداد. ومن خلال عمله في البنك، يتّقن العمليات المالية، وأساليب الكسب المريح والسريع، فيصبح ثرياً. ولكنه، بسبب كونه ثورياً، يهوى، بشكل خاص، ذبح عشرات الصهاينة. ولأنه ذو تكوين ثقافي متميّز (فيلسوف، يلغي الماركسية ويضع فلسفة بديلة) يظل ثرياً، فقط، لا ثرياً جداً.

وحين يتهم أحد وليداً بأنه برجوازي يفحمه وليد، كما فعل مع الشيوعي كاظم:

«لم تعرف يوماً قرص الجوع، ولم تعرف هجمة البرد عندما يهاجمك الشتاء وليس لديك سوى دشداشة واحدة، دشداشة قطنية مرقّعة واحدة تكاد لا تغطي خصيتيك...».

وكاظم، مثل كل الشيوعيين في روايات جبرا ابراهيم جبرا، يحرّكه كره الناس والحقد عليهم حسداً:

«ما تفوّهت يوماً بكلمة، ما كتبت يوماً كلمة صادرة عن حب لشيء، أو انتصافاً لأحد. ما تفوّهت ولا كتبت إلا عن حقد كثير الإلتواءات والعقد في نفسك، حقد تجاه كل شيء، تجاه كل أحد. هل تظن أن هناك أي عمل كبير يصدر إلا عن حب؟».

والفارق بين وليد الذي يحب الفقراء، ويريد أن يجعلهم كلهم أغنياء، وكاظم الشيوعي، كبير جداً. أنظروا إلى الشيوعي، عندما يلتقي بعامل، ماذا يفعل:

«وعلى حين غرة، من بين عشرات الأيدي العابرة، امتدّت يد واستقرّت في كفه قبل أن يستبين صاحبها الذي هتف به: يا هلا بعمي كاظم، يا هلا».

«فسحب كاظم كفه من القبضة الصلبة الباردة بسرعة، وقال: ــ مهدي؟ شلونك؟».

ونكتشف أن مهدي عاملاً «بقسم المكاين»، والفضل في إيجاد عمل له يعود إلى وليد.

يمتلىء الشيوعي كاظم إحساساً بالقذارة، لأن العامل لمس يده. فما كاد يبتعد «حتى أخرج كاظم من جيب سترته زجاجة الكولونيا الدقيقة التي تلازمه، وصبّ منها قطرتين في كفّيه، وفركهما، ثم صبّ عدة قطرات فيهما انطلق شذاها إلى خيشوميه، فتلذّذ به، وفرك كفّيه ثانية. وفجأة انتبه إلى ما يفعل. أعاد الزجاجة بسرعة إلى جيبه، خاشياً أن يكون هناك من رآه وهو يعقّم يديه».

«بعد ذلك بربع ساعة كان كاظم اسماعيل في مكتبه... وقد أمسك القلم بيد معطّرة معقّمة، ليكتب مقالاً عن وليد مسعود...» يجعله «برجوازياً يجعل من الإنسانية قناعاً يخفي به خوف طبقته من الإنهيار».

يا للمفارقة المؤلمة!

وليد أصبح ثرياً لأنه عصامي، وليس لأنه برجوازي!

المهم، أن وليد هذا، قرّر أن يختفي، وزمن الإختفاء، يتراوح بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٢. لأن مذابح أيلول تروى كتاريخ ماض، في حين أن حرب ١٩٧٣ لم تقم بعد.

واختفاء وليد يظل لغزاً، ينكشف في الصفحات الأخيرة من الرواية. ويظل أصدقاء وليد يتساءلون: هل اغتيل؟ هل دمّرته قوته الجنسية الخارقة؟ هل...

وابن وليد، قُتل في عملية فدائية بطولية، فهل جن الأب حزناً؟

أما كيف اختفى وليد، فهنا العجب. غادر الحدود العراقية بسيارته، ثم غادرها إلى مكان مجهول، مخلّفاً وراءه شريطاً سجّله بصوته، يحكي عن أشياء كثيرة، إلا عن سبب اختفائه؛ فهو يقول:

«ولكن ساهرة لا تعرف للخطيئة الأصلية معنى وعذرتها في ريعانها كوردة من ورود بغداد الحمراء الجنونية، وعيناها الواسعتان تشعّان بخواطر محرقة كالنيران الجائحة...».

«ويقول أيضاً:«وليقل إبراهيم ما يشاء عن أهمية الحياة بين حشود الأنذال والخونة، وسط لزوجة الوحل والأسن، ووجه شهد كالجوهرة كتفاحة المجانين، وهي تعرض لي حلمتيها كنذير بالثواب والعقاب...»

وفي الصفحات الأخيرة من الرواية، تخبرنا وصال أنها «اتصلت في عمان بعيسى ناصر، وفي بيروت بخالد أبومطر، وأسامه حمّاد، وعبد الرحمن الناظر، وأسماء كثيرة لا أذكرها، وكيف أنهم كادوا يجمعون على استنتاج واحد؛ وهو أن وليد اختفى عن قصد ليضلّل ملاحقيه، لكي يستطيع أن يتحرّك بحرية خلف خطوط العدو. إنه يريد أن ينتقم لمقتل مروان. على طريقته، على طريقته المجنونة العنيدة. ويوم يشعر بأنه قد شفى غليله، سيعود».

إذن، عاد وليد إلى عادته التي أدمن عليها: قتل عشرات الصهاينة إلى أن يشفي غليله، الذي لا يشفى أبداً.

ووليد الذي قارب الستين من عمره، حسب الرواية، كاتب مشهور، ورأيه في كتابته،

وفيما يكتب عنها هو التالي: «أجد التهجّم من السخف أو البذاءة بحيث أرفض إرهاق نفسي بمنازلة السخفاء والبذيئين، وأجد المدح، إن كان ثمة مدح، مبنياً في الأغلب على أسس مغلوطة يصعب علـيَّ تصحيحها... فلنترك الأمور تأخذ مجراها. بعد عشرين سنة لعل الناس سيعرفون من المخطىء حقاً، ومن المصيب».

متواضع. أليس كذلك؟

وهو ثري، ولكنه «جعل من الكثيرين أغنياء... وقنع هو بالقليل...». كما كان شديد الكرم. وله عشرات العشيقات الفاخرات. وهو ذو فحولة جنسية خارقة، وقوة عضلية هائلة، وثقافة عجيبة... وهذا غيض من فيض. استطاع، وإن يكن بشكل غير مقنع، أن يقتل مئات الصهاينة، ولم يستغرق ذلك منه إلا وقتاً قصيراً.

وحين يختفي وليد، تنكشف لنا حقيقة هامة هي: كل من عرف وليد نسي همومه الخاصة، وظروفه، ومشاغله، وأصبح وليد هو الهم والشاغل والحياة كلها. الشعار الذي يرفعه الجميع: حياتنا من أجل وليد. هنالك نساء فاتنات لا يفكّرن في شيء إلا في جسد وليد، حضور وليد، حديث وليد. الرجال كلهم، تقريباً، مشغولون بتأليف كتب عن وليد؛ وكذلك وصال ومريم الصفّار. الجميع ذوات مستلبة، حيوات ملقاة عند أقدام وليد: الدكتور طارق لا يمانع كثيراً في أن تكون أخته، بنت الوزير السابق، واحدة من عشيقات وليد. ووصال لا تمانع، حين تغيب عنه بضع ساعات، أن يقيم علاقة جنسية مع جنان التامر. والإثنتان لا تمانعان في أن يكون على صلة بالأستاذة الجامعية الفاتنة مريم الصفّار. الرجل ليس عنده وقت يضيّعه.

هذه صورة سريعة وليست شاملة، بالطبع، لوليد مسعود كما تقدّمه لنا الرواية.

نرجسية الشكل الروائي

إن كنت قد رسمت صورة كاريكاتورية، لشخصية وليد مسعود، فذلك لم يكن ما فعلته الرواية. إذ أنها، أي الرواية، صاغت من هذه المعطيات الكاريكاتورية صورة للفلسطيني البطل ــ الأسطورة. وهي، حين فعلت ذلك بجدية بالغة، قد وجدت الشكل، أو المعمار الفني المناسب لهذه الصياغة. وعندما أطلق على هذا المعمار صفة النرجسية، فأنا أستعمله كاستعارة، لمصطلح معروف في علم النفس. ولكننا، عندما نمضي في تحليل الرواية، سوف نرى أن هذه الإستعارة قد تحوّلت إلى واقع حقيقي، وان النرجسية هي رؤية الفنان، وهي، أيضاً، المضمون الإنفعالي لهذه الرواية.

لنبدأ بالمعمار الروائي.

هنالك مجموعة من الشخصيات اعتزمت أن تؤلّف كتباً، أو تروي ذكرياتها وانطباعاتها وحنينها إلى وليد مسعود. وحين يتحدّث وليد مسعود، فليلقي بعض الأضواء، أو ليقدّم بعض الإيضاحات عن حياته. وهو أكثر الرواة اعتدالاً، وأقلّهم حماساً. بل ان انشغال هذه الشخصيات بوليد، يفوق كثيراً انشغال وليد بذاته.

الدكتور جواد حسني، وهو طبيب، تصبح الكتابة عن وليد همه الأوحد، وقضيته المركزية. ها هو في الصفحات الأخيرة من الرواية، يصف حالته مترجماً لحياة وليد:

«ولئن كنت لأكثر من سنة حملت معي الغابة، فإنني أحمل البحر أيضاً. لا أنام إلا وأنا مرهق، في ساعة متأخرة، وهالة تحذّرني من التعوّد على حبوب النوم. غير أنها لا تعلم أن سعيي في العودة بالمركّبات إلى أولياتها، ومضاهاة الجزء بالجزء، وتحديد الفجوات... يتوحّد الكون في غرفة صغيرة، مكتظّة اكتظاظ الغابة، مائجة موج البحر، وأتوحّد أنا فيه. فأتقد وأنقذف وأتهاوى في فضاءات مدوّمة كقطعة من الشمس انتشرت عنها، وتطوّحت في فضاءات كون مجهول راعب، رائع...».

ونحن نلتقي بجواد حسني في معظم صفحات الرواية وفصولها، ولكننا لا نكاد نعرف عنه شيئاً. لا هم له، ولا حديث إلا وليد. والمرة الوحيدة التي يدور فيها حديث بين الدكتور حسني وزوجته، هي عندما تحكي عن إحدى علاقات وليد النسائية. تقول الزوجة:

ــ كل يوم يطلع بجديد.

ــ خير؟

وتحكي «جنان حدّثتني اليوم بأشياء ما كنت أتصوّرها.

ــ أتدري أنها كانت تحب صديقك وليد؟

ــ نعم! كانت بينهما علاقة لسنة، أو لأكثر. والمسكينة تعذّبت كثيراً من أجل صديقك هذا، وفجأة تخلى عنها.

ــ يظهر أن وليد من النوع الذي لا يوفّر إمرأة إذا اعترضت سبيله.

وهذه الزوجة لا توجد إلا لتقول كلاماً عن وليد. ثم لا نعرف عنها شيئاً.

والدكتور طارق، الطبيب النفسي الكبير، ينخرط في دراسة كبيرة عن وليد. يبدأها ــ للعجب ــ بدراسة برجه، وهو الحدي. فيستعيد عبارة أحد العلماء القدامى، فيرميكوس، باللغة اللاتينية:

«إن الذين يولدون وبرج الجدي في صعود، يكون لهم مظهر خدّاع، يخفي حقيقة شخصيتهم. وجوههم رصينة، ولحاهم طويلة وجباههم عريضة عنيدة. وما ذلك كله إلا زيف وخداع. لأن من طبيعتهم الحقيقية أن يكونوا ماجنين خلعاء، تفترسهم لواعج الشبق، وتلتهمهم نيران الحب. وكثيراً ما يقعون ضحية شهواتهم الشريرة فيضطرون إلى قتل أنفسهم...»

ويعلّق الدكتور طارق على ذلك: «أنها صورة، ولو كاريكاتورية بعض الشيء، لوليد مسعود...»

ويستنتج من ذلك: «وليد انتحر، مهما تدل القرائن على العكس...»

وهو يحاول إقامة علاقة جسدية مع مريم الصفّار، التي يعالجها نفسياً، توافقه مرة ثم ترفض بعد ذلك. يسألها إن كانت لها علاقات، مع آخرين غير وليد، تقول:

ـــ وليد كان كافياً ورائعاً. كنت أتصوّر أن أقضي أيامي كلها، بساعاتها، بنهاراتها، ولياليها، على صدره، ولا أكتفي».

ولكن الدكتور طارق يصر على معرفة إن كان لوليد علاقات نسائية أخرى فتجيب:

ـــ لم يهمني ذلك. كان رائعاً، لا يتعب. كنت أصرف عنه آلام الدنيا ولو لساعة. وكان هو لي في كل شيء.

وهكذا ترضى هذه المرأة الفاتنة، الشبقة، أن تكرّس نفسها لتسلية وليد «ولو لساعة»، ولا شيء بعد ذلك، أو غيره يمتعها أو يرضيها.

وحين يبلغ التوق بالمعالج النفسي حد الجنون، ويتصل بمريم في الساعة الثالثة بعد منتصف الليل، وتدعوه إلى بيتها، يسمع وهو داخل البيت صوتاً، يشبه صوت وليد، يقول:

ـــ هل هذا طارق؟

الصوت كان وهمياً بالطبع، ودلالته هي انسحاق الدكتور طارق أمام وليد.

ووليد يقف دائماً بين الرجال والنساء. فحين تسعى مريم جاهدة لإقامة علاقة مع عامر عبد الحميد، وتنجح، بعد جهد، تقول:

«وعندما تركتنا سوسن وحدنا، لتهيئة بعض الطعام في المطبخ، وقعت بين ذراعي عامر كإمرأة حُرمت من الحب سنين طويلة. أقبله ويقبلني، فتنهار بيننا السدود، وأود لو يطالبني بكل ما أملك فأقدّمه له راضية في الحال (وخطر لي في تلك اللحظات خاطر من حيث لا أدري، وهو أن وليد قد يُقبل عليَّ بتلك الحرارة لو أردت)».

وحين يعلم طارق أنه كان لوليد علاقة بجنان التامر، يحاول هو إغواءها، تتبّعاً لخطوات وليد. وإذا كان علينا أن نحلل المحلل النفسي طارق، فإننا سوف نكتشف، أنه في أعماقه، كان يود أن يغتصبه وليد. ولكن وليد، يقوم، بالنسبة له، بدور الأب الذي يقوم بعملية الإخصاء. إن علينا أن نتذكّر أن عملية الإخصاء، التي يقوم بها الأب لأبنائه، طبقاً لفرويد، يكون سببها محاولة الأبناء، مضاجعة زوجات الأب (الطوطم والتابو).

ويتكرّر الوضع نفسه، وبشكل أكثر حدة، مع إبراهيم الحاج نوفل. فهو أيضاً يحاول إقامة علاقة ثابتة مع مريم الصفّار:

«في السنوات الأخيرة، أُعجبت بتلك المرأة الأخرى التي أرى فيها شيئاً من جنون ـــ مريم الصفّار. هذا الهوج الطاغي... ولو تبقى لي يوم واحد من الحياة، سأتزوّج مريم. سأترك هؤلاء النسوة اللواتي مللت أردافهن الكبيرة وعطرهن الرخيص وكركراتهن الفجة».

بعد هذه العبارة مباشرة، تأتي الجملة التالية، التي تفضح لنا حقيقة ما يكمن في أعماق إبراهيم:

«وأبي، رحمه الله، سيغفر لي حينئذ».

علينا أن نتذكّر، هنا أن الحاج نوفل قد مات، وأن ابراهيم كان يعتقد أن وليد مسعود قد مات أيضاً. ومع موتهما يشعر أن الأوان قد حان للاستيلاء على زوجة الأب. ولكن مريم، هنا، هي التي تقوم بعملية الإخصاء:

«أخذت مريم جانباً من ذراعها برفق خلف سيارتها. لكي لا تسمعني سوسن، وهمست لها:

ـــ مريم، أتتزوجيني؟

لم تندهش الظالمة ولو لثانية واحدة. بل ضحكت ضحكتها الآسرة، وربتت على خدي كأنني طفلها المحبّب، كوّرت شفتيها نحوي بقبلة موهومة، وبحلاوة لاذعة قالت: في يوم آخر يا إبراهيم، في يوم آخر! تصبح على خير!».

لقد عاملته كطفل محبّب، لتذكّره بأنها زوجة الأب، وضحكت وأي إحباط أشد للراغب بممارسة الجنس مع إمرأة، من أن تضحك في وجهه، وتربت على خده كأنه طفلها المحبّب.

إن هذا المشهد يتم أمام الجميع:

«ولذا حين نهضوا جميعاً ليخرجوا إلى سياراتهم، ورافقتهم إلى الطريق لأودّعهم واحداً واحداً، أخذت مريم جانباً من ذراعها...»

ألسنا أمام حلم نمطي حيث يرى الحالم نفسه، في وضع غير لائق، ولكنه يبدو وكأن الآخرين ـــ الحاضرين ـــ لا يلقون بالاً لما يحدث؟

إن هذا المشهد لا يدل فقط على نوعية العلاقة القائمة بين إبراهيم ووليد مسعود، ولكن دلالته تنسحب على الرواية بمجموعها. إذ هي كما سوف نشرح، حلم يقظة طفل، تتجسّد فيه تلك الرغبة التي يعبّر عنها هذا الحلم النمطي: الرغبة في العودة إلى فردوس الطفولة المفقود.

وهذه الرغبة المجنونة، للإستيلاء على مريم الصفّار، سبقتها عند ابراهيم، رغبة مماثلة نحو ريمة، زوجة وليد. يقول إبراهيم عن ريمة:

«كانت إمرأة هائلة، نحبها جميعاً، وأنا أودها بشكل خاص. يظهر أنني أُعجب بالنساء اللواتي فيهن مس من الجنون: العيون الزائغة، الشعر المرسل كالشظايا، الضحكة الهوجاء، مع الإيحاء بالقدرة العملاقة على التمتّع بالحب، بالجنس...».

وهو الشيء نفسه الذي يقوله عن مريم الصفّار:

«أرى فيها شيئاً من جنون... يستخرج الفوضوي من أعماقي...».

وهكذا نرى أن اختفاء الأب، لم يجعل الأمهات ممكنات. فكيف تنتهي علاقات إبراهيم النسائية؟

لقد هجر سوسن، الرسّامة. فكيف تعيده إليها؟ إنها ترسم صورة لوليد وتحملها إليه هدية. هنا يتقدّم للزواج منها، مصحوباً بمباركة الأب الغائب.

ولكن، ما أثر هذا القمع الذي مارسه وليد الأب، على إبراهيم الإبن، والذي امتد إلى نساء وليد؟.

إننا نشهد هنا انسحاقاً كاملاً، يتجسّد في حنين إلى وليد يشي برغبة في منح نفسه إلى وليد، كما يتجسّد في تحويل وليد إلى اله، يتوجه إليه إبراهيم بالصلوات.

يصرخ إبراهيم بعد غياب وليد، صرخات عاشق، فقد إلى الأبد من يحب، فرأى الحياة فقدت كل معنى:

«أيا شجر الخابور، يا شجر دجلة والفرات، يا شجر أنهار العالم قاطبة، مالي أراك مورقاً، كأنك لم تحزن على ــ لا، لن تحزن يا شجر. البشر لا يحزنون، فكيف تحزن أنت؟ ومن يقوى اليوم على الحزن؟ سأعلن الحداد بارتداء أزهى الألوان، سأعلنه بشرب العرق والويسكي ــ أيهما يسرّ. وأورق يا شجر، وتفجّر يا قدّاح ويا زهر.

«أفتقده كل ليلة، أذكره كل يوم، أراه في كل عين أبصر فيها نظرة حب. معي هو في حوار مستمر. وفي خصام مستمر. والخصام معه أطيب من الأنسجام مع أي إنسان».

كلمات العشق التي يوجّهها إبراهيم إلى وليد تتنامى، فيرى العالم بدونه مزبلة. ويتصاعد هذا العشق، حتى يصبح وليد ذلك الباطش الجبّار:

«وليد، على نحو ما يذكّرني بالإسكندر يوم حزم أمره للحصول على سر الخلود. يدوّخون العالم، هؤلاء الباطشون بالعالم (لشدة ما يحبونه!)، ثم يطلبون الخلود، كلكامش فعل ذلك أيضاً...».

ويتحوّل إبراهيم إلى صلاة يطلق فيها صفات الرب على وليد: «... الرافض، الرائد، الباني، الموحّد (إذا كان لأمّتي أن تتوحّد) العالم، المهندس، التكنولوجي، المجدّد، المحرّك للضمير العربي بعنف...».

نحن أمام إنسان، مُسْتَلَب (بفتح اللام)، فقد كل خواصّه، وكل معنى للحياة، بسبب علاقته بوليد مسعود.

وما حدث لإبراهيم، حدث لطارق، الطبيب النفسي. فقد لاحق عشيقات وليد، الأمهات ولكنه فشل. فقام بعملية إبدال. لقد قدّم أخته وصال، لتحل محله. ووصال، تشبه إبراهيم، مع الأخذ بالإعتبار نوعية العلاقة التي يقيمها وليد مع النساء. إنه موقف نمطي، يتكرّر دائماً: مجموعة من النساء المدلّهات، يحطن به. تتقدّم واحدة فتختاره، فتبتعد الأخريات، دون غضب، في انتظار فرصة أخرى.

هذه مريم الصفّار تتحدّث:

«...كانت هنالك إمرأتان تدوران حول وليد بشكل لا تخطئه العين... لقد ضمّتاني إلى ناديهما بحرارة هائلة: النادي الوليدي».

«ولّما أخذ المدعوون بعد العشاء ينسحبون... قلت له (لوليد):
ــ أنا باقية».
فوافق. وعندما رأتها حنان تخلّفت، قالت: «يا ويلك منه! باي باي!».

ووصال حين تتحدّث عن وليد، تقول:
«شعرت أن هناك الكثيرين، والكثيرات، ممن يريدون اقتناص هذه الضحية اللذيذة السهلة. ولكنني كنت مصمّمة على ألا أفوّت الفرصة هذه المرة... ووليد لم يفلت من يدي إلا إذا ثبت أني غبية...».

وفي صباح اليوم التالي، تدعوه إليها، وتركب بجواره، في سيارته، وعلى التو «تنزل.... يدي سحاب بلوزي وشعرت أن نهدي الأيمن يخرج من الزحمة، بحركة تلقائية مني، نصف خروج...».

وهكذا، نجد أنفسنا أمام مجموعة من البشر، فقدت خصائصها الإنسانية، من حيث كون أفرادها أحياء يمتلكون غرائز المحافظة على الذات، ومن حيث هم كائنات اجتماعية. إنهم يتحوّلون إلى مجرد نماذج بدئية (atchetypes). الرجال هم مجموعة الأبناء، الذين حرمهم الأب كل الحقوق؛ والنساء هن ذلك النمط البدئي للأم ــ المومس. ولكن الدورة هنا تتوقّف عند وليد. الأبناء لا يصبحون آباء، ولا يرثون زوجاتهم.

وأنا حين أتحدّث عن أنماط بدئية، لا أقصد أنماط مجتمع بشري، بل تلك الأنماط السابقة على قيام المجتمع الإنساني. وسوف نتوسّع في هذه المسألة، في أجزاء تالية من هذه الدراسة.

هنالك تساؤل مشروع: ألا يجوز أن تكون هذه الشخصيات مجرد شهود، كل شاهد يكشف جانباً من جوانب شخصية وليد مسعود؟

إن كان هذا صحيحاً، فهو لا يقيم عملاً فنياً جيداً. إنه عمل يفتقد الجدلية. لأن الشخصيات تتحوّل إلى وسائط، ناقلة للمعلومات. وهي بهذا، يمكن الإستغناء عنها بالراوي. أعني بذلك، أن الشخصيات والصور والأحداث في العمل لها وجهان: هي بذاتها ولذاتها، كوقائع منفصلة. هذا وجه. والوجه الآخر، إنها جزء وظيفي من بناء عضوي متكامل. هذا ما يجعل العمل الفني حياً، ومليئاً بالزخم، والثراء.

ولكن حتى هذا، لا وجود له. فالشخصيات، في هذه الرواية، ليست وسائط لنقل جوانب مختلفة من شخصية، وتاريخ حياة وليد مسعود. بل أنها تكرّر المعلومات نفسها تقريباً، وتخرج بنتائج متماثلة.

إفتقاد الموضوعية

قلنا أن البناء الفني، في هذه الرواية، جعل كل خطوط الحركة، كل الآمال والرغبات، والمشاريع، لمجموعة من الناس، مكرّسة لوليد مسعود. هؤلاء بشر، تخلّصوا من كل خصائصهم الإنسانية، وتحوّلوا إلى مجرد عابدين لوليد مسعود.

سوف نحاول هنا، أن نستكشف المضامين الأساسية، في هذه الرواية، عبر هذا التشكيل البنائي بالذات.

هنالك مجموعة من الملاحظات، ذات فائدة في تحديد المضامين الإنفعالية، والنفسية، والايديولوجية في روايتنا هذه.

الملحوظة الأولى تتعلّق بالتكرار. أعني به تكرار الانماط الإنسانية، وتكرار المواقف.

لقد سبق وذكرنا العديد من الأمثلة على هذا: طارق يكرّر إبراهيم، وصال تكرّر مريم، النساء يفزن بوليد بالطريقة نفسها. الجميع يفتقد وليد على النحو نفسه.

الشخصيات، هنا، متشابهة، من حيث أن جوهر حياتها، واهتمامها هو وليد مسعود. قد تختلف التعبيرات عن هذا الجوهر، ولكنها تتماثل، إلى درجة فقدان التمايز، في الإطار العمومي. يشذ عن هذه القاعدة بعض الشخصيات. ولكنه الإستثناء الذي يؤكّد القاعدة. كلهم يعودون إلى طابور المعجبين، بعد أن يلعبوا أدوار الأبطال الشريرين لبعض الوقت. أي أنهم يلعبون دور المعجب بنائياً.

فلقد عوقب طارق، بواسطة مريم، لأنه أبدى ذلك الإعتراض الخجول، الذي سرعان ما تراجع عنه، على التحاق أخته الصغرى بحريم وليد مسعود. أما هشام، زوج مريم الصفّار، فقد كان له من الحماقات والسفاهات، ومن السماجة، ما يجعلنا نحمد الله أنها طلّقت زوجها، والتحقت بحريم وليد.

أما كاظم إسماعيل، فقد ذاق الأمرين على يد الأستاذ جبرا، كما عوّدنا أن يفعل مع كل الشيوعيين في رواياته.

إضافة إلى التكرار، نلاحظ افتقاد الموضوعية في تصوير الشخصيات. فهي تفقد ملامحها المميّزة وتتحوّل إلى مجرد تحقيق لرغبات وليد مسعود. ويبلغ ذلك حداً نجد فيه المحلّل النفسي طارق، قد تحوّل إلى طبيب ممارس، يستدعونه الساعة الثالثة بعد منتصف الليل ليعالج مريضاً توفاه الله.

«حال دخولي منزلي استقبلتني زوجتي مضطربة منزعجة:

ــ أمريض آخر؟.

فقلت: مات. لماذا يستدعون الطبيب والرجل في نزعه الأخير، لست أدري».

وافتقاد الموضوعية في رسم الشخصيات، يبلغ حداً تقف فيه الحقيقة الموضوعية على رأسها. فالشيوعي مترف، إذا لمست يده عاملاً، يسرع لتطهيرها بالكولونيا، ويرتقي كالصاروخ في سلم وظائف الدولة. النساء كلهن فقدن عنصر الغيرة تماماً. فوصال تعلم، وكذلك مريم وجنان وحنان الخ...، إنها حين تغيب عنه يمارس الجنس مع أخريات. ولكنّهن، جميعاً، لا يكترثن. ثم يهجرهن تماماً إلى إمرأة أخرى، فيواصلن عشقهن وعبادتهن له.

طارق شاب عراقي يحيا في مجتمع ما زال يقتل الفتاة إن عشقت، كيف نتصوّر قبوله، دون اعتراض، أن تغدو أخته واحدة من عدة عشيقات لرجل من خارج مجتمعه؟

وكيف يمكن أن نقتنع، أن فتاة أرستقراطية، مثل وصال، ليس في حياتها شيء جدي واحد، وتكاد تفقد عقلها من الشبق، تتحوّل فجأة إلى فدائية في لبنان، لتتسرّب من بين يدي السلطات الإسرائيلية حتى تصل إلى وليد في كهفه؟ ولنفرض أن ذلك ممكن، هل يمكن لهذا النمط من النساء، أن تخاطر إحدى ممثلاته بحياتها، لمجرد أن تلتقي بحبيب في الستين من عمره؟.

ويندرج، في باب التكرار وغياب الموضوعية، بطولات وليد مسعود. بطولة دون عقبات، ودون التفات للظروف الواقعية. كيف يمكن أن نتصوّر رجلاً أشرف على الستين من عمره، لم ينل تدريباً عسكرياً، وليس له معرفة بعمليات الداخل، يدخل إلى فلسطين المحتلة، ويذبح اليهود ذبح الخراف! هل بلغ الضعف والعجز بالإجهزة البوليسية الإسرائيلية، أن تسمح لرجل، سبق وأن قبضت عليه، وحققت معه، أن يذرع فلسطين طولاً وعرضاً، ويقتل «بطريقته العنيدة» إلى أن يشفي غليله، ثم يخرج إلى حفلاته وعشيقاته، دون أي اعتراض.

إذا كان المقصود، من هذه البطولات السهلة، تمجيد البطولة الفلسطينية، فإن النتيجة كانت عكسية. وذلك، لأن هذه البطولات تقع في دائرة العجز والتردد. إذ أنه قبل القيام بعملية في الداخل، مهما كانت صغيرة، عليه أن يقوم بدراسة لطوبوغرافية المنطقة، وتحرّكات العدو؛ بالإضافة إلى التدريب الشاق، وغير ذلك من عشرات التفاصيل. والنتيجة لا تكون دائماً قتل العشرات من جنود العدو. إنها أحياناً لا تزيد عن جرح شخصين أو ثلاثة.

عدا عن أنه من الصعب علينا أن نتصوّر أن منظمة فدائية، تسمح لقائد من قادتها، أشرف على الستين من عمره، أن يستقر في داخل الأرض المحتلة، ليقتل أعداداً غفيرة من جنود العدو، انتقاماً لمقتل إبنه. وأما إمكانية إرسال عشيقاته إليه في الداخل، فهي غير واردة قطعاً.

كما أننا نعجب إلى درجة الذهول، من أحد قادة المنظمات الفدائية، وهو الذي يقود عمليات مسلّحة في أقسى الظروف، أن يقتصر عالمه الداخلي على وصف طفولته، أو على الحفلات التي أشترك فيها، أو العشيقات بكل تفاصيلهن الجسدية. ألا تخطر منظمته والظروف السياسية والخطط العسكرية، ولو للحظة واحدة، في ذهنه؟ تصوروا نوعية الأفكار، التي تخطر في ذ ن وليد مسعود بعد عملية فدائية:

«آه فلأمت، أن كان لك بموتي أن تحيي يا مدينتي. يا اوغسطين قرطاجه، ما الذي كنت ستقوله لو علمت؟ شعبي الأعزل يقتلونه، ويقتلعونه، وينسفونه، ويبعثرون أشلاءه عبر وديان الأرض وجبالها...».

إن ما لم يخطر ببال وليد مسعود أن الثورة عمل كامل، وليست مجرد هامش ضئيل من حياة ثري، مستمتع بحياته. كما أن الكتابة عن تجربة كالثورة، والكفاح المسلّح تحتاج إلى معايشة، من الواضح أن وليد مسعود يفتقد أوّلياتها العملية، أو خلفياتها السياسية.

هل نتصور همنغواي يكتب «لمن تقرع الاجراس» أو مالرو يكتب «ايام الامل» لو لم يشاركا مشاركة فعلية في الحرب الاهلية الاسبانية؟

كما أنني عاجز، بالفعل، عن التوفيق بين آراء وليد الليبرالية، التي لا تريد قسر التطوّر الإجتماعي، وبين التزامه بالكفاح المسلّح. هل يعتقد الكاتب أن الثورة في العالم الثالث سوف تؤدي إلى قيام مجتمع ليبرالي، تقف على قمته طبقة من المقاولين وأولاد العائلات الأرستقراطية من نمط عامر عبد الحميد، وليد مسعود، إبراهيم الحاج نوفل، طارق، وصال، مريم الخ... وهم عالم وليد مسعود الحقيقي؟

إن الثورة والكفاح المسلّح، في هذه الرواية، هما مجرد تسلية عابرة لطبقة من المقاولين والأثرياء. إنهما يصبحان جزءاً من الحياة الإجتماعية المريحة التي يغرق فيها وليد.

البطولة، بدون عقبات، هي أحد الملامح الأساسية لهذه الرواية.

وبالقدر نفسه من غياب الموضوعية، ومن افتقاد المعرفة بالأوّليات يتعامل وليد مع الفكر السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

ها هي أفكار وليد الحضارية:

ـ «كان يريد لهذا المجتمع (المجتمع العراقي ـ ربما العربي أيضاً) أن يحقّق ذاته عن طريق العقل، والحرية والإبداع...».

ـ إن التصنيع قد فرض على المجتمعات الأوروبية، بواسطة «أقليات عاتية لا تحيد عما صممت عليه، وتعتبر المشكلات كلها قابلة للحل بالوسائل التقنية والعقلانية، طلباً للتقدّم. غير أن هذه العقلانية المفروضة من فوق تقلقه...» لأنها سوف تتحوّل لتصبح «ذريعة لتمرير أهداف خاصة لفئات تعطي الخبز للفم بيد، وتسلّط المقرعة على العقل باليد الأخرى...».

وما هو الحل لهذا المأزق؟

«الحلول، في آخر المطاف، يجب أن تنبع من الداخل، من الإرادات التي تمثّل بمجموعها هوية الأمة، وإن العقل كما يراه هو، مزيج ذو ظلال لا تحصى يجب أن يتحرّك بملء الحرية، مدفوعاً بنزعة الإبداع الغامضة أبداً، الخطيرة أبداً، لكيما يستطيع أن يفعل فعله الحقيقي في المجتمع».

وبكلمات أوضح، إنه إذا كان لا بد من قيام عملية قسر اجتماعي وسياسي لتصنيع بلد متخلّف، فلنتوقف عن التصنيع، ولنمنح حرية واسعة، فإن «يد الله الخفية» التي يتحدّث عنها آدم سميث، أو «نزعة الإبداع الغامضة»، كما يسميها وليد مسعود، قادرة على حل جميع المسائل، بأسهل الطرق وأسلسها.

سوف نتحدّث، فيما بعد، عن الدلالات الايديولوجية لهذا الحل السهل الساذج لمسائل شديدة التعقيد. إن ما نوّد أن نؤكّده، هنا، هو أن طرح هذه المسألة يفتقد المعرفة بالأوّليات. هل يمكن قيام تصنيع دون قسر اجتماعي واقتصادي، وبالتالي سياسي؟ كيف يمكن أن يتم قيام تراكم رأسمالي، وهو ما تحتاجه الصناعة الثقيلة من خلال «نزعة الإبداع الغامضة»؟

وهل التخطيط الصارم، أي إخضاع مسار العملية الإجتماعية للعقل، هو عدم إيمان بالإنسان «بما فيه من كوامن عقلية وإبداعية وحس بضرورة الحرية»؟ إن وليد مسعود لم يكلّف نفسه بالإلتفات إلى القضية الأساسية: وهي العلاقة بين الحرية والضرورة. وهو قد ألغى وعي الضرورة كشرط للحرية، حين نسبها إلى نزعة غامضة.

وليس، هنا، مجال التوسّع في مناقشة آراء وليد الإجتماعية. ولكن لا بد لنا من أن نؤكّد أنها تتنافى مع كل من: أ ــ شخصية وليد مسعود، كما ترسمها الرواية. ب ــ فكرة الثورة المسلّحة. ج ــ الظرف الموضوعي لحركات التحرّر الوطني في العالم الثالث.

شخصية وليد مسعود

ترسم الرواية شخصية وليد مسعود باعتباره شخصية طاغية، باطشة، هو وحده الغاية، وكل من حوله وسائل. ما أن يقترب منه الإنسان، حتى تستلب إرادته، ويتحوّل إلى إحدى شخصيات القطيع في علاقتها مع الأب. إنه يخصي أبناءه ليمنعهم من الإقتراب من حريمه. وقد سبق أن شرحنا هذا.

كما تصفه، الرواية لنا، بصورة الشخص الذي لا يطيق معارضة، أو نقاشاً فيما يقول. من يعترض عليه بذيء، لا يستحق الرد، ومن يمدحه يعجز عن فهمه. والعالم جميعه، يحتاج إلى عشرين عاماً لفهم ما يقول. أو لإمكانية فهم ما يقول. إنه يرفض الحوار مع الآخرين، ويطلب إليهم الخضوع المطلق، ويطلق آراءه لبشر سوف يأتون في المستقبل، وهم وحدهم يملكون إمكانية فهمه، لا الحكم عليه. أية آراء تلك التي نعجز، نحن البشر الفانين، عن فهمها! إنها كما أعتقد، آراء شديدة السذاجة، وتفتقد الأصالة.

ووليد مسعود هو الذي يقول عن الآخرين:

«تعرض لي حلمتيها كنذير بالثواب والعقاب التقمهما وأجن... لو أستطيع أن أضع الأحاسيس اللذيذة في صندوق مخملي لشعشعت كالماس في ليل بهيم في عالم من البهائم يقرطون الحصى ويلعبون بخصيهم...».

ويقول:

«أنت بطة برية، ما الذي تفعله بين هذه الطيور القعيدة في المستنقعات؟ أهرب، أيها البطة البرية، أهرب، أهرب...».

والرواية تؤكّد، وكذلك وليد، إن كل من يعترض على كلمة يقولها وليد، أو يطرح رأياً مخالفاً له، فهو سيء النيّة، حاقد.

وإذا أضفنا إلى ذلك «نزعة الإبداع الغامضة» التي يؤمن بها وليد، وما يقوله عنه الدكتور طارق: «ولو لم يكن له [لوليد] اهتمام، يصل إلى حد الغيبيات، بالنجوم وأثرها في حياة الناس، لما عبئت بأنه من مواليد برج الجدي...». وهذا الإيمان بالقوى الخفيّة، يجيء

على لسان وليد ذاته: «أمّا القوى الخفيّة التي تتحكّم بالإنسان، فهي التي تهمني» فأية صورة شخصية تتجسّد أمامنا؟

لا أعتقد إن أحداً يستطيع أن ينكر أن الرواية قد رسمت لنا صورة كاملة لديكتاتور العالم الثالث، من خلال شخصية وليد مسعود: الشخصية الأبوية الطاغية، رفض الحوار وسماع رأي الآخر، وضع آراء سطحية موضع التقديس واعتبار كل من يعترض عليها حاقداً، سيء النيّة، وعميلاً لدولة أجنبية، والإحساس الغيبي بأن القدر ــ أو النجوم ــ في حالة وليد مسعود ــ هو الذي اختاره، وحدد له الدور؛ وان القدر اختاره لأنه النسر وسط طيور قعيدة.

وهذا النمط بالذات هو الذي يلوّح ــ لا يمنح بالفعل ــ برغيف الخبز، ويسحق كل فكر مخالف سحقاً.

فهل هذا النمط من الشخصية هو الذي يخلق الإنسان الحر، والذي يخلص المواطن من السلفيّة، ويقوده في طريق التقدّم والإسهام في الحضارة العالمية؟

بالطبع لا.

أمّا الاحتمال الآخر، وهو أن المؤلّف أراد أن يخلق شخصية تبشر بآراء تتناقض تماماً مع سلوكها وشخصيتها فهو غير وارد قطعاً.

أي إن التناقض هنا بين القول والفعل هو تناقض المؤلّف ذاته، التناقض الذي لم يكن يعيه.

أما دلالة هذا التناقض، فسوف نؤجّل الحديث عنها إلى بعد حين. وكذلك سوف نؤجّل الحديث عن التناقض بين فكر وليد مسعود والظروف الموضوعية في العالم الثالث.

وليد مسعود ثائر فلسطيني، يؤمن بالكفاح المسلّح كسبيل لتحرير بلده من الإستعمار الإستيطاني. أو هذا هو ما تجهد الرواية لأن تقنعنا به. وهو لم يكتف بالإعلان عن ذلك، بل أنشأ، أو شارك في إنشاء ــ هذه النقطة ليست واضحة ــ منظمة فدائية لتحقيق هذه الأهداف.

وقد ذكرنا، منذ قليل، إن ذكريات وليد وتداعياته، وهمومه اليومية، لا تشير من قريب، أو بعيد، إلى المهمة التي كرّس لها حياته، وربما موته. إن كل ذلك ينحصر في ذكريات طفولته، أو في علاقاته داخل المجتمع العراقي.

وإذا انتقلنا إلى فكر وليد مسعود الإجتماعي والسياسي، نجد أنه يغفل تماماً القضية الفلسطينية، والثورة الفلسطينية. فالمأزق الذي يطرحه هو مأزق المجتمع العراقي الذي يعتقد وليد أنه أمام خيارين: التنمية القسرية، أو الليبرالية. ووليد لا يتردد في اختيار الليبرالية كحل.

ولكن كيف حدث لقائد الثورة الفلسطينية، أو لأحد قادتها البارزين ألا يولي ثورته، التي تتم في ظروف معقّدة، أي التفات؟.

لا أعتقد أن إنساناً عاقلاً، يستطيع أن يزعم أن مشكلة الثورة الفلسطينية، هي الاختيار بين التنمية والليبرالية. فهذه قضايا لا تطرحها ثورة بلا أرض. بل إن هذه الثورة قد حددت خيارها في القضاء على مجتمع ليبرالي، يشكّل من ناحية سياسية وعسكرية، امتداداً لمجتمع ليبرالي آخر ــ أميركا ــ وإقامة دولة علمانية فلسطينية.

فأين تقف فلسفة وليد مسعود من هذه المعادلة؟

والثورة قائمة على العنف. تهدف إلى القضاء بالعنف على معادلات اجتماعية قائمة، وإلى إحداث تغييرات جذرية في التكوين الإجتماعي والطبقي داخل فلسطين، وتقيم تحالفات محلية ودولية انطلاقاً من هذا، فأين تقف فلسفة وليد مسعود من هذا كله؟.

إننا نستطيع القول، ببال مستريح، إن وليد مسعود مقحم على ثورة لا علاقة له بها، ولا تربطه بها أهداف واحدة، ولا لغة مشتركة، ولا موقف مشترك.

حلم اليقظة

إحتجنا أن نقول هذا كله ــ وما زال الكثير مما لم يقل لضيق المساحة ــ حتى نطرح النتيجة، التي توصلنا إليها، من خلال قراءة هذه الرواية. وهي: إن هذه الرواية هي نتاج حلم يقظة طفل يمارس نرجسيته.

لا أعتقد أننا بحاجة إلى معرفة معمّقة بعلم النفس، وإلى معرفة متخصّصة بديناميات النفس الإنسانية، لندرك أننا أمام ذلك النوع من أحلام اليقظة، التي تسمى بالنمطية. وهي، في الغالب، أحلام جنسية، أحلام بطولية. أو ابتزاز الحب من الآخرين.

هنالك العديد من الدراسات النفسية، النظرية والميدانية، عن هذا النمط من أحلام اليقظة. وتؤكّد هذه الدراسات إن السمات الأساسية لهذه الأحلام تتمثّل فيما يلي:

(أ) إنها ذات طابع تعويضي. أي إنها ترضي الحالم نفسياً حين يواجه مصاعب واقعية لا يستطيع تجاوزها. مثال ذلك أن يعجز الإنسان عن مقاومة معتد أكثر قوة منه، فيلجأ إلى حلم اليقظة لينتقم منه.

(ب) إن حلم اليقظة النمطي يتكرّر من ناحية البنية.

(ج) إنه يرتبط بحالة إرهاق كنتيجة للعمل الرتيب. مثال ذلك الدراسات التي أجريت على الطابعات على الآلة الكاتبة، أو الإرهاق النفسي المترتّب على فترة المراهقة، أو سن اليأس عند النساء والرجال.

ما هو الوضع الحقيقي لحالم اليقظة؟

إنه، في اللحظة التي يحلم فيها، يعود إلى فردوس الطفولة السحري. نعني بذلك، إحساس الطفل بأن العالم امتداد له، وإنه لا يوجد للآخرين ذوات مستقلّة * .

---

* من يريد ان يستزيد عن هذا الموضوع، فليعد إلى كتاب الدكتور مصطفى سويف «الاسس النفسية للتكامل الاجتماعي».

وبهذا، يكون حلم اليقظة إسلوباً في الرؤية، يصبح الحالم فيه غاية، وكل ما عداه أدوات ووسائل لخدمته. ولكن الفارق بين حالة الطفل، والرجل الحالم، إن هذا الأخير لا يستطيع أن يتخلى تماماً عن خبراته في البناء الدرامي، وفي تنوّع أساليب المتع، التي ترضيه. فمن المستحيل أن نتصوّر طفلاً يحقق اكتفاء من خلال شهرته كفيلسوف. كما أن كثيراً من الناس يخلطون بين أحلام اليقظة، والحياة الواقعية. وهو ما تحدّث عنه غاستون باشلار في كتابه «جماليات المكان».

بعد هذا العرض السريع لأحلام اليقظة النمطية، دعونا نعود إلى الرواية، لندرسها كنتاج لحلم اليقظة من ثلاثة جوانب، فقط، رغم أنها تحتمل أكثر من ذلك بكثير.

الجانب الأول، إن بناءها الأساسي يستند إلى حلم يقظة نمطي. وليد مسعود يختفي في هالة من البطولة. فينفجر الجميع أسى وحباً، لوعة وشوقاً. ولكن وليد مسعود هناك، في كهف من الكهوف، يرقب ردود الفعل، وسوف يعود. وهو يعيد تحقيق كل أمانيه القديمة: يعيد مضاجعة أجمل النساء، يحفز الرجال والنساء لاستلال أقلامهم وكتابة تاريخ حياته. إن أربعة كتب على الأقل، ستكتب عنه لمجرد أنه اختفى. وهو قد عاقب، من خلال اختفائه، كل الذين أساؤوا إليه. طارق يقبل أخته، متواطئاً معها، في علاقتها بوليد. كاظم، الذي أساء لوليد، يعترف بحبه له من خلال انفجار انفعالي عنيف.

أما هشام الذي يبدو إن وليد كان يشعر بالذنب تجاهه، لأنه ــ أي وليد ــ أغوى زوجته مريم الصفّار، فقد انكشف كرجل كان يستدعي المومسات إلى بيته، وهو ما زال زوجاً. هل يلوم أحد مريم ووليد بعد ذلك؟

وبعد غياب وليد، نكتشف أن جواد حسني قد كرّس حياته لتأليف كتاب عن وليد. وطارق، ومريم، ووصال، وإبراهيم الخ... الجميع أصبح وليد جوهر حياتهم، وقضيتهم الوحيدة.

علينا هنا أن نتذكّر أساليب الأطفال في الإحتجاج على إهمال الأبوين لهم. إنهم يستعيدون مكانتهم، كمركز للعالم كله، حين يختفون، خالقين الوهم إنهم ماتوا. ويجد الطفل إكتفاء غير عادي حين يرى، في خياله، الحزن والأسى الذي تولد عند الجميع نتيجة لغيابه. وحين يعود، يستقبله الجميع بالحب والندم. أما الذين سبّبوا أذى للطفل، فهم الذين سوف يعاقبون بقسوة.

ألا نكتشف، في غياب وليد مسعود، الدوافع نفسها والنتائج ذاتها، ولكن بعد أن مرت في مصفاة التجربة الحياتية الطويلة؟

الجانب الثاني، هو القفز فوق الواقع الموضوعي، وغياب القدرة على الإقناع. لقد سبق وقلنا إن كل شخصيات الرواية، وبخاصة شخصية وليد مسعود، غير مقنعة، ومنطقها الحياتي لا يستقيم. فهو يقود ثورة لا وجود لها في أفكاره، ولا في تأمّلاته. يضع فلسفة، ينفيها بسلوكه. يحتل مكانة خطيرة في مجتمع مغلق، لا ينفتح بسهولة للغريب، لأسباب مبهمة.

إن هذه التناقضات، التي يأباها الفن، يقبلها حلم اليقظة، دون صعوبة. فقد نجد الرعديد، عبر حلم اليقظة، يبيد عشرات الأبطال بأسهل الوسائل.

الجانب الثالث، هو ما أشرنا إليه في السابق، من أن الطفل يرى أن العالم الخارجي إمتداد له، كل شيء ملكه. ولهذا يصعب إقناع الطفل باحترام ملكية الآخرين.

حين تنتقل هذه الخبرة الطفولية إلى حلم يقظة البالغين، فإنها تحتفظ بجوهرها، مع إجراء التعديلات والتنازلات المناسبة. يتم التعديل طبقاً لعوامل نفسية خاصة بالبالغ، وعوامل إجتماعية أعادت تحديد ما هو مرغوب فيه، وما يجب التضحية به.

عندما نتأمّل شخصية وليد مسعود، فإننا نجد أنها نتاج حلم يقظة، يحمل في جوهره هذا الملمح الأساسي من ملامح التكوين النفسي للطفل: كل شيء له، كحق ثابت لا تجوز مناقشته، أو الإعتراض عليه. كل النساء لوليد مسعود ومن يقترب منهن ينال ما يستحق من عقاب، وسخرية، ورفض. حدث هذا لإبراهيم وطارق وهشام، وحتى كاظم، الذي تزوج جنان التامر (إحدى عشيقات وليد السابقات، التي تخلى عنها)، فإن زواجه يؤدي به إلى السقوط النهائي:

«كأن بؤسه [كاظم] لا يوصف. كان بؤساً معقّداً. رأيته في تلك اللحظات كمن يطارد حتى اللهاث الأخير، ثم يسقط وفي حلقه صيحة اليأس الأخيرة...».

ويمهر سقوطه بتعيينه مديراً عاماً، وبتخلّيه عن الكتابة «أرجو ألا يشاغب كتابي على وظيفتي الآن...». ويضيف كاظم: «ولكن علي ألا أجانب الحق. إن يكن لتعييني الجديد أية قيمة فهي إنه جاء، لأول مرة في حياتي، مؤقتاً توقيتاً جيداً».

وكان يعني بالتوقيت الجيد زواجه من جنان التامر.

«يقول له جواد: سأصارحك، لم أكن أعتقد أن بينكما أي شبه...».
فيعلن كاظم أن الحب والسعادة و«كل شيء يتوقّف على جنان».
وأول ما يخطر في ذهن جواد حسني: «ماذا كان وليد ليقول لو علم بهذا الزواج؟».

فرغم كل شيء، جنان ــ إحدى ممتلكات وليد السابقة ــ هي التي تقرّر كل شيء.

وحتى سوسن التي لم يكن لوليد علاقة مباشرة بها، منحت نفسها له، من خلال رسم صورته:

«وإذا هي صورة شخصية لوليد مسعود. كانت قد بدأتها منذ سنوات. ولم تنجزها. غير أنها بعد اختفائه عادت إليها، وببضع ضربات من ريشتها الحاذقة أوجدت صورة من أقوى ما رسمت، مستعملة، على طريقتها، أقل الألوان، فجاءت مزيجاً من تخطيط وتلوين، وفيها شيء من إسلوب أندريا مانتينا، رسام النهضة الإيطالي، الذي كان وليد مولعاً به، لما فيه من صلابة الصخر وحسّه».

أما بالنسبة للرجال، فقد فصلنا موقف وليد في موضع سابق. ولكننا نلاحظ، هنا، إن الخير والشر في الرجال، الجيد والرديء منهم، يتحدّد عِبر موقفه من وليد، وكأن وليداً آلهاً.

وملكية وليد لا تقتصر على هذا، بل تطول كل مجالات الحياة: أنا الفيلسوف الأوحد، لي الحق في الثروة مهما اتسعت، الثورة الفلسطينية لي، العبقرية لي، الشهرة، إبنه مروان حين يموت يرى وجه أبيه يملأ العالم كله ويصرخ: «أبـي، أبي» الخ...

ألا نجد في هذا تجسيداً لحلم يقظة، يستمد نسغه من فردوس الطفولة المفقود؟.

أعتقد أننا نملك الكثير من المعطيات التي تسمح لنا بأن نرد بالإيجاب، على هذا السؤال.

وكي تكتمل الصورة، سوف أورد، من الرواية، بعض المواقف، التي تجسّد الإنفعال وتكنيك حلم اليقظة.

«وليد جعل من الكثيرين غيره أغنياء... وقنع هو بالقليل... ولست أذيع سراً حين أذكر أن صديقه عامر عبد الحميد واحد من هؤلاء الذين أفادوا من صلتهم بوليد، إذ كان وليد الوسيط بينه وبين عدد من شيوخ أبي ظبي والسعودية وقطر. ولم يكن عامر لينكر ذلك قط، وبقي محبّاً مخلصاً لوليد حتى النهاية، يحبه ويخلص له كما لم يفعل تجاه أي من إخوته وأصدقائه. ولعل الذي كان ينكر ذلك هو وليد نفسه، ولطالما سمعته يقول:

«عامر عبد الحميد يتمتّع بذهن أشبه بالدماغ الألكتروني: تلقّمه المعلومات فيعطيك نتائج ليست في الحسبان. وكل ما حصل عليه لم يكن إلا بذكائه هذا...».

إن هذه الواقعة الصغيرة هي تلخيص للرواية كلها: الإختفاء من الصورة، والعودة إلى احتلالها من خلال هذا الإختفاء. الجميع يقولون أن وليد هو المحسن الكبير، وهو ينكر ذلك. فيكسب ميزتين بدلاً من واحدة: الكرم والتواضع.

حلم اليقظة الآخر، هو الصورة المتكرّرة: الفاتنات يتزاحمن عليه، وواحدة تفوز. المهزومات لا يبدين أي اعتراض أو غيرة. إن اختفاء عوامل الغيرة والغضب يُفقد هؤلاء النساء واقعيتهن ويحوّلهن إلى موضوعات لحلم اليقظة. يصبحن أشبه بالصور الداعرة التي يجعلها المراهقون حافزاً للإستمناء: أدوات سلبية لإرضاء حلم يقظة.

دعونا نتأمّل عبارة مريم الصفّار:

«...ولا أعرف بالضبط كم أحبني وليد. ولكنني أعرف كم أحببته أنا ــ ذلك الحب الحارق الذي، رغم النذور والشموع، أو بسبب منها، فجّر في أعماقي حمم اللوعة واللذة لأشهر غيّرت حياتي كلها، ثم تركني أتخبّط كيفما أتفق».

وحين يسألها الدكتور طارق، إن كان لوليد علاقات نسائية أخرى، بالإضافة إليها، تجيب: «غير مهم».

وتقول وصال:

«وعدت إليك. هل سألتك يوماً عن جنان؟ هل خاصمتك حولها؟ إمرأة غيري لكانت

تهجرك حالما تعلم بوجود إمرأة أخرى، مهما تكن الأعذار، أما أنا ففعلت العكس... عدت إليك».

إن هاتين المرأتين لا تتحدّثان بصيغة المتكلم، بل بلسان وليد الذي يمارس حلم يقظة، جعل من نسائه أدوات مسلوبة الإرادة، بلا عالم داخلي، مجرد صور جسدية يمارس أمامها وليد حلم يقظته.

حلم اليقظة والفن

هل يمكن لحلم اليقظة أن يصبح فناً؟

علينا، في البداية، أن نحدّد من هو الذي يحلم: هل هو المؤلّف، أم إحدى شخصياته؟

كان أندريه، في رواية الحرب والسلام، يحلم، حين التحق بالجيش، أن يصبح نابليون آخر. أما تولستوي، مؤلّف الرواية، فقد أظهر لنا، ببراعة فائقة، سذاجة حلم أندريه وعدم واقعيته.

ويكثر تشيكوف من إستعمال أحلام اليقظة في قصصه ورواياته ومسرحياته. ولكن تشيكوف ينفذ من خلال هذه الأحلام إلى التكوين النفسي، الآمال، والآلام، والمطامح لشخصياته.

وهكذا نستطيع القول، أن حلم اليقظة يمكن إستعماله فنياً، ولكن شريطه أن ينفذ الفنان إلى ما وراء حلم اليقظة.

أما عندما يكون المؤلّف ذاته هو الحالم، فإن المسألة تصبح مختلفة تماماً. إننا نواجه تغييراً أساسياً في طبيعة العمل الفني، وفي وظيفته.

الفن هو أهم وسيلة للمعرفة الإنسانية. إنه يعيد بناء الواقع حتى يتيح لمتلقّي الفن أن يدرك واقعه بعمق. أما حلم اليقظة، فهو لحظة يلغي فيها الإنسان وعيه، ويستعير وعي الطفل. إنه يجعل الحالم يقفز من فوق الواقع، ويعيد تكوينه بمعطيات طفل.

إن خير مثال على تحوّل حلم اليقظة إلى (فن) هو الإعلان. الإعلان الناجح هو ذاك الذي نتلقّاه ونختزنه في اللاوعي، دون أن نعيه. نرى لمدة ثانية، مجموعة من الفتيات الفاتنات، المثيرات، يحطن بشاب، يمنحن أنفسهن له، دون رادع. وخلال جزء من ثانية نرى الشاب يدخّن سيجارة «كنت».

ما هي دلالة ذلك؟

إن الإعلان قد خاطب اللاوعي، وقد كان حذراً، في أن يمنع المشاهد من أن يتأمّل الإعلان بوضوح. إذ، لو فعل ذلك، لأدرك المشاهد سخافة الرباط السببي بين تدخين سيجارة الكنت، وإعجاب الفتيات. اللاوعي وحده هو الذي يستطيع أن يقبل علاقة سببية مضحكة كهذه.

أما الكيفية التي تقبل بها اللاوعي هذه العلاقة ــ بين التدخين وإقبال

الفتيات ــ وجعلها مؤثّرة في سلوك المشاهد، فهي إنه نقل هذه العلاقة إلى مستوى حلم اليقظة، فأصبح كل شيء ممكناً.

من هنا، نستطيع القول، إن الفرق بين الفنان، وبين الممارس لأحلام اليقظة، إن الفنان يعمّق الوعي من خلال إزالته لأوهـام المتلقّي ــ وحلم اليقظة من ضمن هـذه الأوهام ــ، في حين أن الحالم يهدف إلى إلغاء الوعي، وإقامة عالم يفتقد المنطق والإنسجام.

أعتقد أننا حين نطرح السؤال التالي، فإننا نتساءل عن الحدود الفاصلة بين الفن، وحلم اليقظة:

ما هو الجانب الموضوعي في شخصية وليد مسعود، الذي يجعله يتحوّل إلى الهم الوحيد، والقضية الأساسية، لكل شخصية عراقية يلتقي بها؟ أية حاجة موضوعية يرضيها وليد مسعود عند العراقيين حتى يصبح مركز حياتهم؟.

تقول لنا الرواية إن وليد مسعود كان سبباً في ثراء العديد من الأشخاص. ولكننا، من بين الشخصيات التي تقدّمها الرواية، لا نجد شخصاً قدّم له وليد خدمة، عدا عامر عبد الحميد. فقد سهّل له وليد الإتصال ببعض شيوخ الخليج، فتعاقد معهم لإقامة بعض المقاولات. وهي خدمة لا تكفي لأن تجعل عامر يحب وليد أكثر من اخوته وأهله. فهي خدمة ضئيلة الشأن، لا تدخل ضمن الخدمات، التي لا غنى عنها.

أما الآخرون، فلا نرى أن وليد قد قدّم لهم خدمة من أي نوع. إن الرواية لا تعطينا سوى إجابات مبهمة عن طاقة وليد الجنسية الهائلة، وحديثه الخلّاب، الذي لا يزيد عن ترديد بعض الآراء السطحية في الفن، أو الفلسفة الإجتماعية.

إننا مهما حاولنا، فلن نجد إجابة منطقية ومقنعة على سؤالنا.

أما بالنسبة للفحولة الجنسية، فيصعب علينا أن نتصوّر مجتمعاً مغلقاً كالمجتمع العراقي، تعاني المرأة فيه القمع، فتقتل إذا نهض شك بأن لها علاقة برجل، يحني رأسه لفحل يقتحمه إقتحاماً. وإذا نال مثل هذا الوافد إعجاب النساء، فما بال الرجال؟ هل ينحنون لمن يستولي على نسائهم، ويركعون أمامه؟.

إن غياب المعطيات التي تجعل وليد لا غنى عنه، بالنسبة لكل عراقي وعراقية، يجعلنا في مواجهة سببية، لا علاقة لها بالفن.

إن حلم اليقظة هو، فقط، القادر على إقامة علاقات بين السبب والنتيجة، من هذا النوع.

وهذا يبرر لنا القول، إن رواية (البحث عن وليد مسعود) هي حلم يقظة، وليست فناً.

دلالات ايديولوجية

بين محمود أبو وافية ووليد مسعود: قبل أن تغلق السلطات المصرية مجلة «الطليعة»

بوقت قصير، كانت المجلة قد أجرت حواراً مع السيد محمود أبووافية، الذي أصبح رئيساً لمجلس الشعب المصري.

وقد قال المليونير المصري، فيما قال، موجّهاً حديثه للسادة الذين أقاموا معه الحوار:

ـــ «انتو يا الأفنديات، اللي قاعدين هنا، عمركو أكلتو فيران مشوية؟ لا. مش كده؟ أنا أكلت. ما كنتش لاقي حاجة آكلها، فأكلت الفيران المشوية».

ومضى المليونير يؤكّد انه كان فقيراً واغتنى بجهده الخاص، فهو لهذا، ليس من طبقة الأغنياء.

وعندما سئل أبووافية، إن كان هذا يعني أنه لا يوجد طبقات في المجتمع، أجاب: «بل يوجد». وأضاف:

ـــ «فيه تلات طبقات: طبقة اللي بيكسبوا كتير، وبيصرفوا كتير، ودول أنا بحبهم. طبقة اللي بيكسب، وبخاف من الصرف، ودول ما بحبهم ولا بكرههم. وطبقة اللي ما بيكسب ولا بيصرف، ودول ما أحبهمش».

ألا يدهشنا تشابه أفكار وليد مسعود إلى درجة التطابق مع أفكار المليونير الإنفتاحي المصري أبووافية؟.

إن وليد مسعود يقول لكاظم:

«نشأت أنت في عائلة تتمتّع بدخل مضمون وبيت ذي غرف عديدة، وخدم. أين نشأت أنا!...».

يرد كاظم:

«أنظر إلى نفسك الآن. هذا هو المهم...».

فيجيب وليد:

«..وتتصوّر أن إناساً مثلك سيغيرون المجتمع؟ تغيره وأنت قاعد على حجرك، تلوك أحقادك الصغيرة، وتغازل إخفاقاتك المتوالية؟ كم فقيراً عرفت في حياتك؟ كم يوماً جعت وعريت؟».

إذن، منشأ الإنسان، لا وضعه الحالي، هو الذي يحدد مصالحه الطبقية، وبالتالي أفكاره. هذا ما يتفق عليه وليد مسعود وأبووافيه. وهذا يعني أن شخصاً كعثمان أحمد عثمان، وآخر كعبّود باشا، ينتميان إلى الطبقات الفقيرة، في حين أن نبيل الهلالي، إبن رئيس الوزراء السابق ينتمي إلى طبقة الأثرياء، ويعبّر عن مصالحهم.

هذا هو منطق العصاميين!

وخلال الرواية كلها، لا يكف وليد عن مهاجمة كاظم لأنه قال أن وليد ينتمي إلى الطبقات المنهارة. فكاظم، ككل الشيوعيين، يحرّكه الحقد والإخفاق على كل ناجح.

هذا منطق العصاميين أيضاً، ، وبخاصة الكاتب الإنفتاحي مصطفى أمين.

وليد مسعود، منظّر المجتمع الليبرالي: يطرح وليد أزمة المجتمعات العربية، ذات الطابع الناصري، ويحاول أن يجد لها حلاً.

كيف يطرح الأزمة؟

إن هذه المجتمعات تقتفي خطوات أوروبا، حيث التصنيع كان «أشبه بثورات فرضت على هذه المجتمعات من فوق، وإنها كانت من عمل أقليات عاتية لا تحيد عما صمّمت عليه، وتعتبر المشكلات كلها قابلة للحل بالوسائل التقنية والعقلانية، طلباً للتقدّم».

ويتساءل وليد:

«ما هو الهدف النهائي لذلك كله؟ هل هو تهيئه الرفاه المادي للجميع؟ حسناً، ولكن هل هذا كاف؟ وإذا سلمنا بأنه كاف، هل سيحقق لنا الحضارة التي نطمح إليها؟ أو لن يكون ذريعة لتحرير أهداف خاصة لفئات تعطي الخبز للفم بيد، وتسلّط المقرعة على العقل باليد الأخرى، كما حصل في فترات كثيرة من التاريخ؟».

ويلمس وليد جوهر المشكلة:

«غير أن هذه العقلانية المفروضة من فوق تقلقه [أي وليد]، لأن أصحابها من رأيهم أن يتصوروا أن المجتمع يمكن أن ينظّم عقلانياً بمزيج من الدهاء والقوة، وإذا وجدت عناصر لا عقلانية داخل المؤسسات الإجتماعية، وجب عندها أن تتم السيطرة على هذه العناصر بحزم، وتغييرها حسب حاجتهم...».

إذن، دفع التطوّر بوسائل قسرية ــ العلمنة والتصنيع ــ هو ما يرفضه وليد. والحل؟ يجب أن ينبع من الداخل، حتى نفسح المجال «لنزعة الإبداع الغامضة» أن نتحرّك «بملء الحرية» حتى تفعل فعلها «الحقيقي في المجتمع».

أليست هذه هي الأفكار نفسها التي ردّدها منظّرو الإنفتاح الإقتصادي في مصر؟ الناصرية مارست القمع، ولذا يجب إيقاف التصنيع والإنفتاح على السوق الرأسمالية. لقد أوقفت مصر التصنيع، ولكنها ما زالت تمارس القمع.

هل، فعلاً، لا يوجد إلا حلّين أمام العالم الثالث: التصنيع والقمع، أو الإنفتاح؟

ونزعة الإبداع الغامضة، هي، كما يتّضح من السياق، فكرة آدام سمث عن «يد الله الخفية» نفسها. أن ندع كل شيء على حاله، ولينطلق الجميع، إنطلاقاً من دوافعهم الأنانية، في الكسب دون قيد، عندها سيثري المجتمع ويتم حل جميع مشكلاته.

وإذا كانت هذه الفكرة قد خدمت نشوء الرأسمالية في أوروبا، فإنها، في ظروف العالم الثالث وظروف التطوّر غير المتساوي، لن ينتج عنها سوى إعادة استعمار البلد الذي يخضع «لنزعة الإبداع الغامضة».

لو كانت معرفة وليد بعلم الإقتصاد قد أصابت الأوليات وحسب، لكان باستطاعته أن يدرك سذاجة طروحه، والسذاجة الأشد للحلول التي يقدّمها.

أي طبقة يمثّل وليد؟ دعونا نستعيد الشخصيات، التي تضعها الرواية موضع التحبيذ.

وليد مسعود: مهنته «المال ــ الصيرفة. عمله في البنك العربي خمس عشرة سنة... جعله على إطّلاع بأساليب التنمية الرقمية... وعرف كيف يسترفد هذا العلم الباطني في دبي وأبي ظبي في الستينات، حين درت رمال الخليج بنفطها على عالم يتلهّف له».

عامر عبد الحميد: مقاول نشيط واسع الثراء، عمله الأساسي القيام بإنشاءات في دول الخليج.

ابراهيم الحاج نوفل: صاحب مكتب للمقاولات والإستيراد والتصدير.

وصال: ثرية، إبنة وزير سابق، لا تعمل.

مريم: ثرية. تعيش حياتها على هواها.

أي أن غالبية الشخصيات الخيّرة، أو كلها، باستثناء جواد حسني، هم من الطبقة التي أصطلح على تسميتها بالرأسمالية الطفيلية. فما هي طموحات هذه الطبقة؟ إنها تتلخّص في أثنين:

ــ إيقاف التصنيع لأنه يخفض مستوى الربح، ويستلزم سيطرة الدولة على الإقتصاد.

ــ الحرية الإقتصادية، دون رادع.

من هنا نستطيع أن نفهم سبب هجوم وليد على التصنيع القسري، ودعوته لنزعة الإبداع الغامضة.

وهذه الطبقة عاجزة عن إنتاج فكر متماسك، لأن عهدها قد إنقضى منذ زمن بعيد. وهي أيضاً عاجزة عن إنتاج فن حقيقي.

الاستيطان اليهودي في فلسطين في الأدب الصهيوني من خلال رواية «الأمس الأول» لشموئيل يوسف عجنون

عبد الوهاب وهب الله

من هو عجنون؟

شموئيل يوسف عجنون (١٨٨٨ ــ ١٩٧٠)، أديب له أهمية أدبية وسياسية بين الأدباء العبريين المُحدثين. ذلك لأنه اتخذ من الشعب اليهودي ومشاكله إطاراً يقدّم من خلاله نماذجه وأنماطه الأدبية، التي يعكس فيها الحياة اليهودية وعاداتها في كل عصر.

ويتميّز أدب عجنون بالمزج بين التراث اليهودي القديم وحياة اليهود الحديثة، وبالتحليل الدقيق لخبايا النفس اليهوديه، وأحاسيس الفرد اليهودي ومركّباته النفسية. ولغته الأدبية هي حصيلة للقديم والحديث، وإن كان القديم يطغى على الحديث في كتاباته؛ حيث يتأثر عجنون بالأساليب والتركيبات اللغوية القديمة، التي طوّعها، وجعلها تُستخدم للتعبير عن الموضوعات المعاصرة التي يعالجها الأدب الإسرائيلي.

كما تصوِّر أعمال عجنون الأدبية جوانب الحياة اليهودية، ويرى بعض النقّاد أنه ركّز في كتاباته على إبراز التراث اليهودي، كما أن الجانب البارز، في كل كتاباته، هو استخدامه للأساطير والمأثورات والرموز والأمثال اليهودية القديمة، والعبارات والألفاظ الموحية.

وقد حصل عجنون على جائزة نوبل في الآداب، بتاريخ ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٦، وتقاسمها مع الأديبة اليهودية الألمانية نيلي زاكس. وجاء في تقرير اللجنة التي منحته الجائزة «أن كتاباته تمثّل رسالة إسرائيل إلى عصرنا»، وأن من أسباب منحه هذه الجائزة «فنه القصصي المتميّز بعمق استيحاء موضوعات من حياة الشعب اليهودي، وكونه أول كاتب في اللغة العبرية اخترقت شهرته الحواجز اللغوية».

وقد جُمِعت مؤلّفات عجنون في تسعة مجلّدات، تضم نحو ٤٦ قصة ورواية أصدرتها دار شوكين للنشر، صدرت منها، قبل وفاته (١٩٧٠)، ثمانية مجلّدات تضم ٣٦٠٠

صفحة من القطع المتوسط، بينما صدر المجلّد التاسع (١٩٧٩)، في ١٩٩ صفحة، بعد وفاته.

الدافع إلى دراسة أعمال عجنون الأدبية

ولا بد لي أن أؤكّد هنا، ان منح عجنون جائزة نوبل، والرغبة في اطلاع القارىء على أدب يمثّل إلى حد ما، الأدب اليهودي الصهيوني باللغة العبرية، كانا وراء اهتمامي بدراسة أعماله الأدبية، ذلك أن ندرة الترجمات، التي تنقل إلينا نماذج من هذا الأدب، تجعل الإطّلاع عليه محدوداً. ولا نعني بذلك أن المسؤولية تقع على عاتق الباحثين على وجه التحديد، فالأمر مرهون ــ وهذا أمر طبيعي ــ بمستوى الأدب اليهودي الصهيوني، المكتوب باللغة العبرية، بين الآداب العالمية، وهذا شرط أساسي لانتقال أي أدب إلى آداب الشعوب على اختلافها. وإذا نظرنا إلى عجنون نفسه، وجدنا أن هذا الأدب، بطبيعته الأدبية الخاصة ورمزيته واعتماده شبه الكلي على نصوص توراتية قديمة، يساهم بدوره في عدم انتقال أعماله إلى لغات العالم.

مناحي عجنون الأدبية

يمكن القول: إن عجنون ينحو في كتاباته منحيين بينهما بون شاسع: فمن ناحية هناك الأسلوب المستمد من المدراش (تفسير نصوص العهد القديم)، وهو يمثّل القصة الأخلاقية التقليدية التي تُروى بالطريقة التقوية، وتعود خلفيتها عموماً إلى المدينة اليهودية، وتدور بنيتها حول رجل كامل الإيمان يتغلّب على جميع الصعاب في عالم قاس. ومن ناحية أخرى، هناك المنحى الدنيوي الذي يتمثّل في استخدام أكثر الأساليب النثرية معاصرة، لتقدّم لنا صورة سيكولوجية ضمن حبكة معاصرة معقّدة. غير أن كلا المنحيين يُبرِز الآخر، وقد يصل الأمر إلى حد أن يسخر أحدهما من الآخر. فالعالم الحديث غير بعيد عن ذلك العالم المثالي الذي يراه عجنون، إلا أن هناك حلقة مفقودة في الوسط يتعذّر العثور عليها. ومحاولة العودة إلى القيم القديمة ووضعُها في قالب معاصر، تقود القارىء إلى تأويلات كثيرة لأعمال عجنون، علاوة على أنه مشهور بغموضه[١].

وليس هناك خلاف، تقريباً، على مسألة ان إنتاج عجنون الأدبي على اتصال دائم بالتاريخ، إذا كان هذا التاريخ يعني أحداثاً ذات أهمية خاصة ومصيرية لمجموعة من الناس. ويرى بعض النقّاد أن روايات عجنون الطويلة تنطبق عليها تلك القاعدة، التي صاغها نور توربر بري، والتي تقول: إنه كلما اتسعت الرواية، مالت بالتالي إلى أن تضم، في سياقها، أُسساً تاريخية.

آراء النقّاد في كتابات عجنون

تتفاوت آراء النقاد حول مغزى الاساس الديني في كتابات عجنون، وهل يمكن اعتباره كاتباً دينياً في ضوء تصويره للإيمان البريء لشخصيات رواياته البسطاء، وتشديده على المنحى الديني والدعوة إلى التمسك بالمناسك والفروض الدينية؟

ومهما يبلغ التفاوت بين هذه الآراء، يبقى قاسم مشترك بينها، وهو أن العقيدة الدينية ليست هي التي تحدّد طابع أدبه، ويدلّون على ذلك بالقول: إن الإطار الفني والنفسي لروايات عجنون، لا يتفق مع دائرة الإمكانيات الواقعية والفكرية الكامنة في اليهودية الأرثوذكسية. فهو لا يتماثل مع شخصيات رواياته. فإلى جانب النظرة المتعاطفة جداً مع أنماط الحياة اليهودية الدينية، هناك مكان لنظرة أخرى، ويمكن أن نجد ذلك في انتقاد عجنون، في رواية «الأمس الأول»، لسكان حي ميئاه شعاريم، في القدس، المغالين في تديّنهم. وإن كنا نجد في الرواية نفسها دعوة مستمرة إلى الحفاظ على المناسك الدينية، والقول: إنّ البعد عن الدين اليهودي وقِيَمِه يجلب الكوارث، فإن صورة اليهودية في كتابات عجنون ليست متكاملة، ومن الصعب الإفتراض أن وراءها موقفاً دينياً مستقراً وثابتاً. فالصيغة التقليدية التي يضفيها عجنون على رواياته هي القشرة الخارجية فقط. وهي تستخدم قناعاً في الاتصال بين الأدب وقرائه.

عناصر كتابات عجنون

الأساس الديني: حقاً إن للإساس الديني أهمية خاصة في روايات عجنون، إلا أن هذا لا يمكن أن يحوّله إلى كاتب ديني. ويمكن القول أن رواياته هي مظهر خاص لتشكيل الأساس الديني في الأدب العبري العلماني[٢]. إذ تدور المشكلة الدينية عنده حول كشف الواقع اليهودي، الذي تتناقض فيه اليهودية التقليدية، ولكن دون إتخاذ موقف حاسم من هذه المسألة. فالأساس الديني لدى عجنون يتعدى كونه واقعاً فنياً محضاً، ليقود دائماً إلى مركز الصراع حول تفسير الوجود اليهودي.

ويبدو أن عجنون ينطلق، في هذا الموقف، من معارضته لتجميد صور الحياة التقليدية، التي تعتبر إستمراراً لما نادى به رجال الهسكلا. غير أن الأمر لديه يختلف عنه في روايات أدباء الهسكلا، فهو لا يوجّه أصابع الإتهام إلى اليهودية التقليدية بِرُمّتها، كما فعل رجال الهسكلا. فرواياته لا تستخف بجوهر الحياة الدينية التقليدية، بل تطالب اليهودية التقليدية بأن تبدي رأيها، في ضرورة إجراء مراجعة في داخل إطارها الذاتي، مما يدفع عجنون إلى كشف تفسُّخ الحياة الدينية، على النحو الذي أشرنا إليه حين تحدّثنا عن موقفه من حي ميئاه شعاريم في القدس. كما أنه لا يكِلُّ عن استنكار تفسّخ الحياة العلمانية، نتيجة إفراغها من المضمون الديني اليهودي. ويظهر ذلك جلياً في رواية «الأمس الأول» التي تنتقد الصهيونية السياسية من ناحية إهمالها المضمون اليهودي، لدى المستوطنين الجدد القادمين إلى فلسطين.

الصراع بين الأجيال وموضوع العودة: هنالك مشكلة أخرى مرتبطة بالمشكلة الدينية في أدب عجنون، وهي مشكلة الصراع بين الأجيال والتعارض بين العرف الجماعي في المجتمع، وبين الاتجاهات الفردية للجيل الجديد.

كذلك يرتبط موضوع العودة المتأخرة بموضوع الخروج. حيث أن الأسباب التي التي تدفع الربي يوديل في رواية «زفاف العروس» ومنشأ حاييم في رواية «استقام المعوج»

إلى ترك ديارهما هي أسباب اضطرارية، دون أن يكون لهما خيار في ذلك. وفي كلتا الروايتين نجد أن المرأة هي القوة الرئيسية والفاعلة التي تدفع للخروج. ويمكن أن يكون هدف الخروج، في كلتا الروايتين، هو العودة إلى البيت السليم الذي سيقوم على شكل البيت الذي دُمر أو الذي سيواجه الخراب، كما أن الخروج بمحض الإرادة لا يمكن أن يكون ضماناً لنجاح العودة، والدليل على ذلك ما حدث مع اسحـق كومار بطل رواية «الأمس الأول»[٣].

ويتكرّر، في هذا السياق، موضوع «البيت»؛ وهو يرمز إلى عالم الآباء وما يعنيه هذا من تديّن وتقاليد. ويرتبط بالبيت «المفتاح» الذي ورد ذكره مطوّلاً في رواية «واستقام المعوج» و«قصة شعبية» (١٩٣٥)، حيث رمز إلى إمكانية السيطرة على البيت.

وتندرج في هذا الإطار مشكلة الزمن في روايات عجنون من ناحية الصراع على الزمن. فصراع الكاتب مع الزمن هو صراع الإنسان مع الموت. وتتيح لنا روايات عجنون عموماً أن نميّز بين ثلاث نظرات، بالنسبة للتكوين الزمني: فهناك روايات مثل «في عرض البحر» تُعتَبر إعادة بناء شعري للماضي لطابعه الزمني الخاص، دون التأكيد ودون إبراز التوتر بين الحاضر وبين ذلك الزمن الذي مضى. وهناك روايات أخرى مثل «ضيف المساء» (١٩٣٩) و«الأمس الأول» (١٩٤٥)، تستخـدم تصادمـاً بين مقـاييس زمنية مختلفـة بمضامينها وقيمها، حيث يجمع الكاتب روحه المجزّأة والممزقة، في أوقات وأزمنة ذات نوعيات مختلفة يتنكّر كل منها للآخر. ثم هناك محاولة الكاتب التحلّل من كل هذا بالإلغاء المطلق للفروق الزمنية الموضوعية.

العلاقة بين القدس واليهود: وهناك عنصر آخر حرص عجنون على تضمينه معظم رواياته، ويتمثّل في مدينة القدس، والتأكيد على ارتباطها بالشعب اليهودي. إذ يصوّر عجنون العلاقة المتبادلة بين القدس والشعب اليهودي، في رواية «الأمس الأول»، فيقول: «عهد مقطوع لكل مدينة أن تترك بصماتها على المقيمين فيها، وبالأحرى مدينة الله التي رفعها الله عن كل المدن الأخرى، والتي لا تتركها العناية الإلهية أبداً. وإذا كانت العناية الإلهية خفية أو مغطّاة، إلا أنه يشعر بها، في أوقات وأزمنة، حتى الرجل البسيط من بين اليهود، الذي حظي بالإقامة في القدس... (ص ٢٥٨). وكذلك: «كـل من يخرج منهـا [القدس] فكأنما يسقط في جهنم» (ص ٢٧٤). ويحاول عجنون، في رواياته، بل انه لا يكِلُّ عن تقريب واقع القدس إلى قلوب قرائه، واصفاً أبوابها التي يقترب منها معظم أبطال رواياته بأرواحهم. ويصل به الأمر إلى حد التمييز بين واقعها المادي الملموس ومكانتها الروحية.

الإستيطان في فترة الهجرة الثانية

في رواية «الأمس الأول»

رواية «الأمس الأول»، هي أهم روايات عجنون وأطولها، وهي تقدّم نماذج وأنماطاً

من اليشوف* اليهودي في فلسطين خلال فترة الهجرة الثانية (١٩٠٤ ــ ١٩١٤)، ومن النشاط الاستيطاني، الذي كانت تلك الفترة أهم وأخطر مراحله.

ودراسة هذا النموذج من كتابات عجنون، تتيح لنا تكوين خلفية تاريخية وأدبية عن وضع الإستيطان الصهيوني، في فلسطين في فترة الهجرة الثانية؛ وهي فترة عاشها عجنون وتأثّر بها، وانعكست أحداثها ومشاكلها عليه، فعبَّر عنها في هذا النموذج الأدبي. وتجيب بالتالي على التساؤل عن مدى استحقاق عجنون لجائزة نوبل في الآداب؛ وهل قدَّم أدبه خدمات جُلى للإنسانية لكي يُمنح هذه الجائزة؟

تتكوّن رواية «الأمس الأول» من ٦١٢ صفحة من القطع المتوسط، صدرت سنة ١٩٤٥ عن دار شوكين للنشر. وتشتمل على استهلال واربعة أجزاء. وهي تعرض للإستيطان اليهودي الصهيوني في فلسطين، في فترة الهجرة الثانية (١٩٠٤ ــ ١٩١٤) التي كان شموئيل يوسف عجنون في عداد من جاؤوا في إطارها.

ويتناول الاستهلال حياة بطل الرواية اسحق كومار في بلدته في غاليتسيا، وهي مقاطعة تقع في أقصى الجنوب من بولندا، التي كانت جزءاً من الامبراطورية النمساوية ــ الهنغارية، في الفترة التي دارت فيها أحداث الرواية، وتحديداً في الفترة التي يؤرِّخ بها لموجة الهجرة الثانية إلى فلسطين ١٩٠٤ ــ ١٩١٣. ثم عزمه على الهجرة إلى فلسطين وقصة سفره، حتى وصوله إليها «لكي يبنيها ويبني نفسه فيها» (ص ٧).

أما الأجزاء الأربعة، فإن محورها الرئيسي هو فكرة الإستيطان اليهودي الصهيوني في فلسطين ومشاكله؛ حيث يعرض الكاتب لوضع الإستيطان والمستوطنين، والمستوطنات، من خلال سرد لكل ما واجهه بطل الرواية اسحق كومار، من مشاكل وعقبات، منتقداً كل من تسبّب في ظهورها وداعياً إلى تجسيد فكرة الإستيطان الصهيوني، بمضمون ديني يهودي، والقول عن طريق الرمزية: إن كل من يبتعد عن تنفيذ مهمة الإستيطان على أرض الواقع، وينحرف عن تعاليم اليهودية، ستكون نهايته مأساوية. ويتمثّل ذلك بوضوح في النهاية التي آل إليها مصير اسحق كومار، الذي لم يصمد في مواجهة تلك المشاكل والعقبات، بل تخلى عن المهمة التي هاجر من أجل تحقيقها، وهي مهمة الإستيطان، ولذلك فإنه مات نتيجة عضّة كلب مسعور، تسبّب هو نفسه في جعله كذلك، وهذا انعكاس لشخصية البطل نفسه، وقد أطلق عليه إسم «بالاك»**.

وسنعرض هنا لفكرة الإستيطان التي نصَّب عجنون نفسه داعية لها، ولنظرته إلى

---

* اليشوف: كلمة عبرية تعني «مستوطنة» أو «إستيطان»، وكانت تطلق مجازاً، على المستوطنين الصهيونيين بأسرهم في فلسطين، قبل قيام إسرائيل، أيام الإنتداب البريطاني، وعلى كافة مؤسساتهم وتنظيماتهم.

** بالاك: إسم ملك موآب بالاك بن صفور، وله دلالته في الرواية، ذلك أنه عندما كان اليهود تائهين في الصحراء ووصلوا إلى حدوده طلب من بلعام، أن يلعنهم لكن النقمة انقلبت إلى نعمة، كما جاء ذلك في العهد القديم، من سفر العديد، من الإصحاحين ٢٢ و ٢٣.

العرب في فلسطين، من خلال أحداث رواية «الأمس الأول»، ذلك أن هذين الجانبين هما عصب أحداث الرواية. فالإستيطان مرتبط بلا شك بالنظرة إلى عرب فلسطين، سكانها الأصليين، من حيث أنه كان سيتم، حتماً على حسابهم، وسيلحق بهم الظلم الذي يتنافى مع أبسط القواعد الإنسانية.

المضمون الديني للإستيطان: إذا تناولنا فكرة الإستيطان، نجد أن عجنون يحرص، في الرواية، على الربط بين المنحى الديني والإستيطان، كما يظهر الترابط واضحاً أيضاً بين فكرة الهجرة بمضمونها الديني، وما تمثّله بالنسبة لليهود في فلسطين بالذات، وبين فكرة الإستيطان التي تُجسّد المضمون على أرض الوطن. حيث تبدأ الرواية بعبارة «ترك اسحق كومار، كسائر إخواننا، رجال خلاصنا أبناء الهجرة الثانية، أرضه ووطنه ومدينته، وهاجر إلى 'أرض ــ اسرائيل لكي يبنيها ويبني نفسه». ففكرة الخلاص هي فكرة يهودية، محض دينية، جاءت مرتبطة بفكرة الإستيطان.

وتظهر الدعوة إلى الحفاظ على التعاليم اليهودية مواكبة للدعوة إلى الإستيطان في الرواية، خدمة لفكرة الإستيطان، بالطبع. وتتمثّل محاولة الربط بين فكرة الإستيطان والمنحى الديني جلية من الرواية: «عندما رأى الحاخامون الأُول أننا نُفِينا من أرضنا، خشوا من ذوباننا في الجوييم، وسنّوا لنا فرائض كثيرة، لتمييزنا عن كافة الشعوب، فطالما كان اليهود يعيشون على أرضهم، فماذا يريد النبي منهم سوى القلب الطيّب وصنع الخير؟ وكذلك في المستقبل عندما نعود إلى أرضنا» (ص ٢٦٤).

وتعكس الرواية أيضاً اللعنة التي تحل بمن يتخلى عن المنحى الديني في فكرة الإستيطان، ذلك المنحى الذي يستخدمه عجنون لخدمة الفكرة، ومحاولة صرف الأنظار عن مراميها السياسية، وما تثيره من متاعب. ويتمثّل ذلك فيما حدث للكلب «بالاك» الذي غادر حي ميئاه شعاريم، الذي يمثّل اليهودية، لا اليهودية كمفهوم مطلق، بل اليهودية في فلسطين تحديداً، وبمعنى آخر، الإستيطان بمفهومه الديني اليهودي: «فلمّا ترك الحي هام على وجهه ولم يترك مكاناً لم يذهب إليه. كالمرتدِّين عن اليهودية الذين ينساقون وراء كل من يجزل العطاء» (ص ٢٨٣).

وتصل مغالاة عجنون، في الدعوة إلى التمسّك بالمنحى الديني اليهودي، واليهودي فقط، إلى درجة اعتبار «أن العالم ليس موجوداً إلا من أجل اليهود» (ص ٥٨٤). «والمطر لا ينزل إلا من أجلهم» (ص ٥٨٤).

ويندرج في هذا الإطار، أيضاً، إستخدام عجنون إسم «أرض إسرائيل»، بدلاً من فلسطين، في سرد أحداث الرواية، وهو أمر له دلالته من ناحية الإستيطان والمنحى الديني في آن معاً. وحتى عندما ذكر كلمة فلسطين مرة واحدة، استدرك قائلاً ان «الصهيونيين أَلِفوا، في تلك الأيام، إطلاق إسم فلسطين على أرض إسرائيل» (ص ١٧).

وتدعو الرواية، في هذا السياق، إلى الهجرة إلى فلسطين من أجل الإستيطان والعمل فيها، مبشّرة بأن هناك دافعاً ذاتياً يدفع اليهودي إلى الهجرة إلى فلسطين. فعندما يهاجر

اليهودي إليها يعرف ما يدفعه إلى ذلك، ولكنه عندما ينزح منها لا يعرف سبب ذلك (ص ٩٢). كما أن الهجرة إلى «أرض إسرائيل»، بحسب ما جاء في الرواية، هي واجب على كل يهودي: «يجب على كل يهودي أن يسعى للهجرة إلى أرض إسرائيل ليحظى بالسكن فيها، لان الأمة الإسرائيلية مصدرها هناك». (ص ١٧٧).

كما تدعو الرواية إلى تبنّي شعارين: العمل العبري، واحتلال العمل الذي رفعه بعض رجال الهجرة الثانية، وعلى رأسهم أهرون دافيد غوردون صاحب «دين العمل»، وها هو بطل الرواية اسحـق كومار «يتحدّث بحماس عن دين العمل» (ص ١٧٦). والمعروف إن تنفيذ هذين الشعارين، كان سيقود بالضرورة إلى إلحاق أفدح الأضرار بالعمال العرب سكّان البلاد الأصليين، ناهيك بالحديث عن الأضرار التي كانت ستنجم عن الإستيطان ومراميه، والتي سيكون ضحيتها عرب فلسطين. وعجنون كان يدرك ذلك بالتأكيد. وكان يدرك، بلا ريب، انه عمل غير إنساني وغير أخلاقي البتّة. وهنا تهاجم الرواية، خدمة لشعاري العمل العبري واحتلال العمـل، «إستخدام العمـال العرب لخبـرتهم ورخص أجورهم» (ص ٦٠).

ويأتي انتقاد التراخي عن الإستيطان مواكباً «للدعوة إلى العمل وفلاحة الأرض» (ص ٣٨). «واولئك الذين يعتبرون أنفسهم مبعوثي الأمّة ومنقذي إسرائيل دون أن يقوموا بأي عمل، لا يعرفهم الشعب ولا يرغب في معرفتهم... إنهم ينتظرون مستقبلاً أفضل، بينما يقوم العرب بإنجاز عملهم» (ص ٣٨٩).

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن النظرة النقدية إلى الزعماء الصهيونيين والمؤسسات الصهيونية في الرواية ليست مطلقة، بل انها مرهونة بقدر ما يقدّمه هؤلاء الزعماء وتلك المؤسسات من مساهمات، من أجل تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين والإستيطان بمضمونه اليهودي الصهيوني، فكلّما تراخوا عن هذين الهدفين زادت وتيرة الإنتقادات، أما إذا قدّموا شيئاً، مهما كان ضئيلاً، فالمديح من نصيبهم. فالرواية تكيل المديح لتيودور هرتسل مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية، بسبب الدور الذي قام به في سبيل تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتنظيم النشاط الإستيطاني فيها: «لولا ظهور هرتسل لكنّا قد أضعنا أيامنا في المنفى ولما هاجرنا إلى أرض إسرائيل» (ص ٢٣).

النظرة العنصرية إلى العرب: وننتقل إلى الجانب الثاني، ونعني به نظرة عجنون إلى العرب، كما تُعبِّر عنها الرواية، وهي نظرة معادية ولا شك. فهو يتحامل عليهم بشكل واضح، ويعتبرهم حجر عثرة في طريق الإستيطان اليهودي في فلسطين، وخطراً على اليهود عموماً، وينسب إليهم كل ضرر يلحق باليهود، ولا يترك مناسبة إلا ويبحث عن شيء يسيء إلى عرب فلسطين سكّانها الأصليين. وحتى نكون منصفين في عرضنا لهذه المسـألة، سنكتفي بإيراد أمثلة، وما أكثرها في الرواية، تثبت أنه يَصدر، في كلامه، عن نظـرة عنصرية ضد العرب.

فلدى وصول اسحـق كومار، بطل الرواية، إلى فلسطين، وفي ميناء يافا «يقابله

الحمّالون ولا يكفّون عن طلب النقود وبعدها البقشيش » (ص ٤٠)، وقد يقول قائل: إن هذا محتمل، ونرد عليه بالقول: ولكن، لماذا يؤكّد عجنون في الرواية أن الحمّالين هم من العرب، في حين أن الحمّالين اليهود لم يقدموا على ما أقدم عليه الحمّالون العرب؟.

كما أن العرب في فلسطين، حسب الرواية، يزاحمون المهاجرين اليهود الذين يبحثون عن العمل في المستوطنات، ولا يتركون لهم أية فرصة للعمل، «فجأة تنشق الأرض عنهم (أي العرب) ويثيرون الغبار، بينما يغطّون المستوطنة لكثرة عددهم» (ص ٤٩).

وينظر عجنون إلى العرب على أنهم مصدر إزعاج؛ فهم يسببون الإزعاج حتى لاسحق كومار، المهاجر البسيط الذي جاء للإستيطان في فلسطين؛ بما يستتبعه هذا من مشقّة، ولم يأت للإستجمام، فهو ما أن يخلد إلى النوم حتى يزعجه العرب «بضجيجهم ونهيق حميرهم وأصوات ما تحمله النساء العربيات من دجاج وهنّ في طريقهن إلى السوق» (ص ٥٥).

وعندما يتوجّه اسحق ورفاقه إلى السوق، الذي يؤمه الفلاحون لاستئجار العمّال، يزاحمهم العرب أيضاً «مُحدِثين صخباً وكأنهم أعداء جاؤوا يحاصرون مدينة» (ص ٥٦).

ولمّا التقى اسحق كومار سونيا (وهي ترمز إلى الصهيونية الجديدة في الرواية) في منزلها في يافا، رأى صورة معلّقة في غرفتها فأخبرته بأنها صورة بريلي، الذي «قُتل بأيدي العرب» (ص ١١٥)، وهذا ما يريد عجنون تأكيده، فالعرب قَتَلَة، في نظره، أما لماذا قتل العرب بريلي، فهو لا يورد السبب... المهم عنده أن يثير الكراهية ضدهم.

كما أن العربي، حسب كلام عجنون في الرواية، إنسان مِزواج، فهو يصف فندق تفيلينسكي في القدس بأنه مثل «بيوت العرب الأغنياء الذين يتزوجون نساء كثيرات ويخصصون جناحاً لكل واحدة منهن» (ص ١٩١).

إلى هذا الحد يصل التعصّب ضد العرب لدى عجنون، فهو يحاول الإساءة إليهم وتشويه صورتهم، مستخدماً، في ذلك، كل ما يصل إليه خياله من صفات قد تكون فردية، ولكنه يحاول جعلها عمومية لدى العرب.

ويركّز عجنون على هذه النظرة، إلى درجة محاولة إبراز العرب في صورة ناكري الجميل «فرغم كل ما يسببه العرب للمهاجرين اليهود من متاعب، فإن اليهودي يضحّي بحياته لإنقاذ عربي كاد يغرق في بحيرة طبرية» (ص ١٧٨).

ولمزيد من إثارة الكراهية ضد العرب، يربط عجنون هذه المسألة بموضوع ديني؛ فبينما كان الربي جرونام يقوم بورقان يلقى موعظته، وكل الناس آذان مصغية، «يُحدِث أحد العرب ضجة وهو يقوم بشراء إناء فخاري (جرة) من أحد الحوانيت القريبة» (ص ٣٠٦).

ويصوّر عجنون العربي في صورة من يسعى دائماً لقتل اليهودي، وإن كان

اليهودي يتغلّب عليه حسبما يرد في الرواية. فها هو «ميخائيل هيلفرين يرقص حاملاً خنجراً في يده، خطفه من يد عربي انقض عليه ليقتله» (ص ٤٠١).

ومن ناحية أخرى، وخدمة للهدف الذي يرمي إليه عجنون، يصف عجنون «العامل العربي بأنه ينصاع للأوامر، وخنوع»، في حين أن «العامل اليهودي لا يقبل سيادة أحد، ولا يتخلى عن آرائه» (ص ٤٠٧).

وينسى عجنون، أو يتناسى، الأحياء اليهودية الفقيرة ومدى كثافتها السكّانية، وسكّان الغيتو اليهودي، خصوصاً في شرق اوروبا التي جاء منها، ليوجّه سهام انتقاداته إلى مساكن العرب في فلسطين، «وتلوّث هوائها إلى درجة أن سكّان يافا (اليهود طبعاً) إشمأزّوا منها» (ص ٤٣٧). ورغم ذلك فإن العرب «يرفعون من سنة إلى أخرى إيجار المساكن» (ص ٤٣٧). والعربي، كما يصوّره عجنون، «شرير يضايق جيرانه اليهود، يومياً ويمنع عنهم المياه». لكن اليهودي، حسب الرواية، «إنسان طيّب لا يدخل في نزاع مع العربي، بل يبث شكواه إلى الله. وفي ذات يوم يعثرون على العربي الذي منع المياه عن الربي نفتالي ميتاً في بئر المياه» (ص ٤٨٨)، هكذا يريد عجنون!

ويستطرد عجنون في إيراد الأمثلة التي يريد من ورائها تشويه صورة العرب في فلسطين، فهم يخرّبون كل شيء، حتى الطاحونة التي أقامها موشي مونتفيوري في القدس للتخفيف عن الناس، وهو يذكر كلمة «الناس» هنا، إمعاناً في الإساءة إلى العرب، فهو يقول ان الطاحونة «لمصلحة الناس جميعاً، ولا تخص اليهود، ومع ذلك فإن العرب يعملون على تخريبها» (ص ٥٧٠).

ولماذا يعمل العرب على تخريب الطاحونة؟ في رأي عجنون: «لأن العرب يحصلون من الناس على أجور مرتفعة نظير طحين القمح، ورغم هذا فإن الطحين أقل من القمح» (ص ٥٧٠)، أي أن العرب، كما يريد عجنون أن يقول «يسرقون القمح» وإلّا فأين يذهب! ولذلك فإنهم لّما رأوا الطاحونة التي أقامها مونتفيوري حقدوا عليها وعملوا على تخريبها» (ص ٥٧١).

ويتّضح تعصّب عجنون، وازدرائه للعرب، في محاولة تحقيرهم إلى حد وصف «جلوس الكلب بالاك» بأنه «مثل جلوس العرب»! (ص ٥٧٨).

وهكذا يمكن القول إن الأمثلة التي أوردناها تثبت بلا شك نظرة عجنون العنصرية ضد العرب، مما يتنافى مع الدور الإنساني الذي يُفْتَرضُ أن يؤديه الأدب الإنساني، الذي يستحق الحصول على جائزة نوبل التي حصل عليها عجنون سنة ١٩٦٦، مما يثير علامات استفهام كثيرة حول مدى استحقاقه لهذه الجائزة التي ترتبط بخدمة السلام والإنسانية.

فعجنون يوظف كل مناسبة للإساءة إلى العرب ولتشويه صورة الإنسان العربي في فلسطين، مستهدفاً بذلك إيجاد مبرّرات تخدم أهداف الإستيطان، مما يمكننا القول: إنه

يصدر عن مشاعر صهيونية معادية للعرب. وإذا نحن غفرنا له تعصّبه الديني كأمر واقع، على أساس التمييز بين اليهودية والصهيونية، فإن المفارقة، التي تظل تفرض نفسها، هي أن هناك اشكالاً كبيراً تثيره باستمرار عملية منحه جائزة نوبل في الآداب، ذلك ان ما كتبه ضد العرب يدخل في إطار التعصّب الديني والسياسي، مما يتنافى مع أبسط مستلزمات السلام والإنسانية.

لماذا جائزة نوبل؟

ماذا قدم عجنون للانسانية وللسلام؟!

لقد وظّف عجنون أدبه لخدمة الصهيونية والإستيطان اليهودي في فلسطين، في مرحلة تُعَدُّ، بحق، من أحرج المراحل التي شهدتها منطقتنا. حيث كرَّس رواية «الأمس الأول» للحديث عن الهجرة اليهودية إلى «أرض إسرائيل»؛ فاليهودي عنده قيمة عليا، فوق القيم، قَدَرُه أن يرجع إلى «أرض إسرائيل» ليحيي فيها مآثر الأجداد، واليهود عنده بدء العالم ومنتهاه.

والعرب، في نظره، شر محض، يقفون حجر عثرة في طريق الإستيطان الصهيوني في فلسطين، وينافسون المهاجرين على مصادر العمل والعيش. ولا ينسى عجنون أن ينحو باللائمة على اليهود القدامى في فلسطين لتشغيلهم العرب بدلاً من تشغيلهم المهاجرين اليهود الجدد.

وإذا ما نظرنا إلى أدب عجنون نفسه، وجدنا أن هذا الأدب، بطبيعته الأدبية الخاصة ورمزيته واعتماده شبه الكلي على نصوص توراتية قديمة، يساهم في عدم انتقال أعماله إلى لغات أخرى. فعجنون حريص على أن يُضَمِّن كتاباته نصوصاً محافِظة ينتزعها حرفياً من التراث اليهودي، ولاسيما العهد القديم وأدب الحسديم، ليضفي عليها خصوصية مبالغاً فيها، تُبعِده عن أن يكون أدباً عالمياً. وينطبق هذا على كتاباته الموسومة بالحداثة، ففي هذه الكتابات المحدثة ينقل عجنون القديم في قالب جديد، ويبقيه، مع ذلك، معقّداً وشديد الغموض.

وإذا كان القارىء العربي لا يعرف شيئاً، تقريباً، عن عجنون، فإن الأمر نفسه ينطبق إلى حد كبير على القارىء الأوروبي أو الأميركي، نتيجة عدم ذيوع شهرة الكاتب كما أسلفنا، لأنه يكتب بلغة غير عالمية بمقاييس العصر، ولا يتعرّض للمحيط الإنساني العالمي. ومن هنا، نعود إلى التساؤل: ما هي المعايير التي مُنِح عجنون جائزة نوبل على أساسها، تلك الجائزة التي يجب أن تُعطى للأفذاذ العالميين، الذين يساهمون في رِفعة الأدب العالمي، ويقدّمون للبشرية عطاءات أدبية تخدم الإنسانية والسلام؟

---

(١) Yudin Leon, *Escape into Siege, A Survey of Israeli Literature Today*, London, Boston: Routledge and Kegan Paul, 1974, p. 40.

(٢) **كور تسفيل، باروخ** (مقالات حول أدب عجنون بالعبرية)، القدس وتل ـ أبيب، ١٩٧٠، ص ١٠.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٥.

سياسة إسرائيل في السيطرة على موارد المياه العربية

تستثمر إسرائيل الآن جميع موارد المياه العربية الواقعة تحت سيطرتها، وهي تبحث دائماً عن موارد جديدة. والمعروف ان أول ما تقوم به إسرائيل، منذ تأسيسها في العام ١٩٤٨ وبعد كل عملية توسعية، هو وضع يدها بالكامل على موارد المياه الموجودة في باطن الأراضي التي تحتلّها. وتبرز خطورة هذه المسألة عندما يعي المرء حقيقة أن اقتصاد المجتمعات التي تلحقها إسرائيل بأراضي الدولة اليهودية هو اقتصاد زراعي، أي أن المياه هي عصب الحياة لهذا الإقتصاد. ويتبين هذا بوضوح أكثر، عند إدراك أن أول ما أعلن عنه مباشرة بعد التوقيع على معاهدة الصلح المنفرد بين رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن والرئيس المصري أنور السادات، كان يدور حول تفاهم جرى بينهما بشأن السماح لإسرائيل بالإستفادة من مياه نهر النيل. ومعروفة أيضاً الرغبة الإسرائيلية في بسط السيطرة على جنوب لبنان وحتى نهر الليطاني، في محاولة للسيطرة على موارد المياه اللبنانية.

البداية: القرن التاسع عشر

ويمكن للمرء أن يذهب إلى أبعد من هذا، ليقول أن تحديد الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر لرقعة الدولة اليهودية (أرض-إسرائيل) بأنها تمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات، لم يكن تحديداً عفوياً. فقادة الحركة الصهيونية الأوائل، مثلهم في ذلك مثل المعاصرين منهم، كانوا يدركون ندرة المياه في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ لم تكن حدود الدولة اليهودية التي أنشئت في العام ١٩٤٨ مرضية بالنسبة لهم، فتبع ذلك التوسّع المعروف في السنوات اللاحقة، الذي شمل الضفّة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان، مما يبعث على الاعتقاد بأن حل مشكلة المياه بالنسبة لإسرائيل لا يزال مؤجّلاً. فالمعروف هو أن الحكومة الإسرائيلية بدأت، بعد إنشاء الدولة اليهودية، بوضع دراسات عدة بشأن المياه، ووضعت خطة تتكوّن من أربع مراحل:

- ☐ إنشاء شبكات في المناطق لحصر الموارد الجوفية.
- ☐ بناء خطوط أنابيب إقليمية تمتد من الشمال إلى الجنوب، أي مجموعة أنابيب تمتد من فوق ينابيع بحيرة الحولة، وأخرى من جوار حيفا، ومجموعة ثالثة من جوار تل ــ ابيب.
- ☐ إنشاء قناة رئيسية لجر المياه من الجزء الأعلى من نهر الاردن إلى صحراء النقب.
- ☐ فتح نفق يمتد من البحر المتوسّط إلى نهر الاردن، في جنوبي بحيرة طبريّا، للتزوّد بالمياه المحوّلة ولتوليد

القوة الكهربائية من المياه. ويذكر أن التنفيذ كان قد بدأ في العام ١٩٥١، من خلال تجفيف مياه بحيرة الحولة، حيث أصبحت الآن المراحل الثلاث الأولى كاملة. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تمّت إعادة النظر في دراسة المرحلة الرابعة.

في العام ١٩٥١، اقترحت «لجنة التوفيق لفلسطين» تأسيس سلطة دولية للمياه ــ لم يتم إنشاؤها ــ خاصة بنهر الاردن. وفي العام ١٩٥٢ أجهضت إسرائيل محاولة قام بها الاردن لبناء سد في مقارين على نهر اليرموك، وكانت حجّتها، حينئذ، انه لا يمكن تنفيذ أي مشروع من هذا النوع من دون مشاركة إسرائيل. ويذكر أن دراسات تمهيدية كانت قد سبقت ذلك، شاركت فيها وكالة غوث اللاجئين (الاونروا) و«وكالة التعاون الفني» الأميركية والحكومة الاردنية.

وفي العام ١٩٥٣، حاولت إسرائيل تنفيذ عمليات ري مناطق واقعة شمال بحيرة طبريّا، وقد بدأت ذلك بالفعل، إلا أنها أجبرت على وقف هذه الأعمال التي كانت تجري في منطقة مجرّدة من السلاح، بعد نجاح حملة الإحتجاج الديبلوماسية التي قامت بها سوريا في نطاق هيئة الأمم المتحدة.

«مكوروت»

والمعروف عن الجالية اليهودية في فلسطين، حتى قبل قيام دولة إسرائيل، انها كانت تقوم بخطوات عملية لاحكام السيطرة على موارد المياه، وتطويرها لري أراضي الأماكن المأهولة. ففي العام ١٩٣٦، على سبيل المثال، حصلت شركة يهودية على امتياز من سلطات الإنتداب البريطانية لاستغلال مياه نهري الاردن واليرموك لمدة سبعين عاماً. وقد باتت هذه الشركة تعرف الآن باسم «شركة المياه الإسرائيلية» (مكوروت).

وقامت مكوروت بإعداد الدراسات الأولية، ومهّدت الطريق أمام الحكومة الإسرائيلية للإعلان عن أول «تشريع» لإسرائيل حول المياه في العام ١٩٤٩، تم بموجبه وضع جميع موارد المياه تحت سيطرة الدولة اليهودية، وكلّفت في ذلك الحين وزارة الزراعة بمسؤولية تنفيذ جميع القوانين المتعلّقة بالمياه عن طريق هيئة كانت تعرف باسم «هيئة المياه». وقد كان لهذه الهيئة إدارتها الخاصة، كما كانت تتمتّع بحق استدعاء وتشكيل اللجان الخاصة لاستشارتها، بالإضافة إلى تمتعها بصلاحية إصدار رخص لحصر وتطوير أي من موارد المياه، بهدف تحقيق أعلى وأفضل درجة من الاستغلال المتقن لهذه الموارد لري المستوطنات وإرواء التجمعات السكانية اليهودية الجديدة.

وهناك أيضاً هيئة أخرى تعرف باسم «صندوق تعديل رسوم الماء» كانت مهمتها التأكّد من أن الرسوم المدفوعة، لقاء استهلاك الماء، هي نفسها في جميع أنحاء الدولة اليهودية، سواء عن طريق فرض ضرائب على مستوطني المناطق، حيث تنخفض تكاليف تطوير المياه، أو بواسطة منح الدولة إعانات مالية لمستوطني المناطق، حيث تكون التكاليف مرتفعة. والمعروف ان هذا التشريع أصبح نافذ المفعول في العام ١٩٥٩، أي بعد مرور ثلاث سنوات على صدور قانون وجوب معايرة كميات الماء في جميع أنحاء الدولة اليهودية.

من ناحيتها، تقوم «ناقلات المياه الوطنية الإسرائيلية» بدور أساسي في توصيل الماء إلى جميع اليهود؛ إذ تنقل ٣٢٠ مليون متر مكعب من الماء، سنوياً، من الشمال إلى الجنوب، وتشرف على شبكات المياه الخاصة بالمناطق والأقاليم في إسرائيل. ويذكر أن شبكات المياه في مجموعها تتحكّم بحوالي ١٤٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنوياً. وكانت المشاريع الخاصة بإنشاء نظام القنوات قد بدأ تنفيذها في العام ١٩٥٣، وأنجزت في العام١٩٦٤، لتشمل قنوات اصطناعية للمياه، يزيد مجموع أطوالها عن ٢٥٠ كيلومتراً. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام يعمل على رفع المياه من عمق ٢٠٧ أمتار تقريباً، تحت سطح الماء، إلى حوالي ١٤٧ متراً، فوق سطح الماء، بواسطة الأقنية (بسعة ٣ أمتار من قطر الأنابيب والأنفاق عبر الجبال). وبالإضافة إلى قيام هذه الشبكة بنقل المياه إلى المناطق السكنية في صحراء النقب؛ فهي تقوم أيضاً بمهمة إعادة ملء الطبقات المائية الصخرية المنتشرة على طول الساحل والتي يجري استغلالها إلى أقصى حد ممكن.

ويذكر أن شركة «مكوروت» تقوم بإنشاء وتشغيل شبكات الري وتوريد المياه في الدولة اليهودية. وكانت هذه الشركة بالنسبة للحركة الصهيونية تلعب دور «مؤسسة وطنية» منذ العام ١٩٤٨. وفي العام ١٩٦٤، بدأت تلعب دورها «كسلطة وطنية» للمياه في إسرائيل، وأصبحت عملياً، منذ العام ١٩٦٧، جزءاً حيوياً من سلطة الاحتلال الصهيوني للضفّة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان؛ حيث أصبحت الآن تمد سلطتها فوق هذه المناطق، بالإضافة إلى الدولة اليهودية. والمعروف عن «مكوروت» انها ليست مؤسسة تجارية، بل تعود ملكيتها بالكامل، وبمعدّل الثلث، لثلاث جهات هي: الحكومة الإسرائيلية، والهيئة المشرفة على مؤسسات «اتحاد العمال» (الهستدروت) المعروفة باسم «هيئة العاملين»، والوكالة اليهودية بالإشتراك مع الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كاييمت).

«تاهال»

ولإسرائيل أيضاً هيئة أخرى تلعب دوراً حيوياً في هذا المجال، إن كان على صعيد تنظيم استغلال الموارد المائية في داخل الدولة اليهودية، أو على صعيد تعزيز دور إسرائيل وعلاقاتها مع عدد من البلدان النامية في القارة الافريقية. وهذه الهيئة هي «شركة تخطيط المياه المحدودة» (تاهال) التي تأسست في العام ١٩٥٢ كي تضع خطة حول المشاريع الأساسية الخاصة بالمياه. وهي تعمل، الآن، أيضاً، في مجال تطوير موارد المياه الثانوية والتقليدية، بالإضافة إلى وضع خطط ودراسات طويلة الأجل. وتمتلك الحكومة الإسرائيلية حوالي ٥٢٪ من أسهم هذه الشركة، وتتوزّع باقي الأسهم (٤٨٪) بالتساوي بين كل من الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي.

إلا أن الدور الأهم، والأخطر، الذي تقوم به هذه الهيئة، هو مجال عملها في مشاريع تطويرية في خارج الدولة اليهودية، حيث تقوم «تاهال» بتصدير خبرتها التكنولوجية. وهي تشارك الآن في تنفيذ مشاريع عدة في إطار الري والزراعة في حوالي ٢٠ بلداً نامياً في أفريقيا وأميركا اللاتينية. والمعروف أن الجزء الأكبر من هذه المشاريع يحصل على التمويل اللازم من وكالات ومؤسسات الإعانة الدولية، مثل «البنك الدولي»، و«برنامج التنمية لما وراء البحار» التابع لهيئة الأمم المتحدة، وبنوك التنمية الإقليمية المختلفة. ويذكر أن «تاهال» تستخدم حوالي ٨٥٠ من الموظفين والخبراء، وتزيد قيمة إنتاجها السنوي عن ١٧ مليون دولار أميركي، يأتي حوالي نصفها من بلدان نامية. ويؤكّد دور شركة «تاهال» الخارجي، بوضوح، على أن تصدير خبرتها إلى الدول الأخرى يتم بغرض تحقيق هدف سياسي؛ إذ أن هذا الدور هو بمثابة الذراع الحيوي لسياسة إسرائيل الخارجية.

لقد حشدت الدولة اليهودية الكثير من الجهود والخبرات والأموال في سبيل وضع يدها بالكامل على موارد المياه وتطويرها واستغلالها إلى أقصى حد ممكن ومتقن. وهذا، في حد ذاته، يشكّل دليلاً واضحاً، ليس على بقاء هذه الدولة فقط، بل أيضاً على علاقته العضوية بالسياسة التوسّعية التي تنهجها إسرائيل، منذ قيامها في العام ١٩٤٨. ويتأكّد ذلك من خلال مشاركة الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي في ملكية شركتي المياه الرئيسيّتين في الدولة اليهودية، خاصة وأن الهدف الرئيسي من وراء تشكيل هذه الوكالة وهذا الصندوق هو خدمة غرض واحد فقط هو الإستيطان.

كيف تستغل إسرائيل موارد المياه الموجودة في، وحول، رقعة فلسطين الصغيرة؟

مياه نهر الاردن

يبلغ إجمالي ما تستهلكه إسرائيل من المياه، سنوياً، نحو ١٥٦٠ مليون متر مكعب. ويذكر أن ١٠٠ مليون متر مكعب فقط من هذا الإجمالي تأتي من مياه المجاري المستصلحة من المياه المحلاّة، في حين يأتي المتبقي (أي ١٤٦٠ مليوناً) من مياه الأمطار التي تحملها الأنهر (وخاصة نهر الاردن)، أو عن طريق مكامن المياه الجوفية.

تبلغ كميات المياه التي تحصل عليها إسرائيل من نهر الاردن، عبر بحيرة طبريّا، حوالي ٤٨٠ مليون

متر مكعب، ويمثّل هذا الرقم نحو إجمالي الإنتاج السنوي وأقصى ما يمكن سحبه من النهر كي لا تتضرّر طبقاته السفلى. إلا أن الاستغلال المتزايد لمياه النهر تجاوز حدود قدرته على التحمّل، إذ انخفضت مياه نهر الاردن تحت مستوى بحيرة طبريا، وأصبحت غير صالحة لري المزروعات، بسبب ازدياد ملوحتها من ناحية، وبسبب النضوب التدريجي لمياه البحر الميت من ناحية أخرى. وقد ازداد تفاقم هذا التدهور، أثر تحويل مياه نهر اليرموك الحلوة إلى قناة الغور الشرقية.

على أي حال، إن كميات المياه التي تحصل عليها الدول المنتفعة من مياه نهري الاردن واليرموك، حسب تقديرات «مشروع جونستون» الأميركي للعام ١٩٥٥، وهي التقديرات التي لم يعترف بها رسمياً حتى الآن ولكن يبدو أنها الوحيدة المتاحة، موزّعة على النحو التقريبي التالي: يحصل الاردن سنوياً على ٤٨٠ مليون متر مكعب، وسوريا على ١٣٢، ولبنان على ٣٥، وتسحب إسرائيل ٤٦٦ مليوناً. والثابت حتى الآن هو أن إسرائيل، على عكس سوريا والاردن، تسحب ما يزيد عن حاجتها من هذه المياه. ويذكر أن ٣٢٠ مليون متر مكعب من مجموع ما تسحبه إسرائيل من بحيرة طبريّا يذهب إلى «شركة نقل المياه الوطنية» الاسرائيلية. والمعروف أن إسرائيل تسحب بعض المياه أيضاً من أعالي نهر الاردن، قبل أن تدخل هذه المياه بحيرة طبريا. وكانت الدولة اليهودية، ولا تزال، منذ العام ١٩٧٧، تضخ ٢٢ مليون متر مكعب مباشرة من نهر اليرموك إلى طبريا ووادي الاردن لإرواء المستعمرات اليهودية الجديدة. وبهذا يصبح مجموع ما تسحبه إسرائيل من المياه ٥٢٠ مليون متر مكعب.

والمعروف أن استغلال إسرائيل لمياه نهر الاردن كان مصدراً لإثارة النزاعات بينها وبين البلدان العربية حتى قبل هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وكانت إسرائيل، في كل مرة، تنفي حقيقة استغلال مياه البلدان المجاورة؛ إذ من المعروف أن معظم مصادر المياه تنبع اما من سوريا واما من لبنان، قبل أن تنساب في الاردن. إلا أن الوضع قد تغير بعد العام ١٩٦٧، ولم تعد إسرائيل بحاجة لنفي هذه الحقيقة والدفاع عن نفسها دولياً، وذلك بعد أن سيطرت على مرتفعات الجولان والضفّة الغربية، وبسطت نفوذها بالكامل على جنوب لبنان، اما مباشرة أو عن طريق ميليشيات سعد حداد.

وتشكّل المياه الجوفية (جدول رقم ١) حوالي ٩٤٠ مليون متر مكعب من إجمالي موارد الدولة اليهودية من المياه. وتأتي من مصدرين، هما: المنطقة الساحلية، والجزء السفلي من الجانب الغربي للضفة الغربية (أنظر الخارطة). وهناك أيضاً بعض المياه الجوفية التي تأتي من منطقة طبريا، وبعض آخر من مياه الإنسياب السطحي.

الجدول رقم (١)
مصادر المياه الجوفية التي يجري ضخّها ضمن حدود الـ ١٩٤٨
(بملايين الأمتار المكعّبة)

مجمعات جوفية في الساحل الشرقي	٣٥٠
مجمعات جوفية في الضفّة الغربية:	
بيركون (العوجا)	٣١٠
بيت شيف	١١٠
انسيابات سطحية في الضفة الغربية	٣٠
طبريا: مجمعات جوفية وانسيابات سطحية	١٤٠
المجموع	٩٤٠

الضفة الغربية

أما مصادر المياه من الضفة الغربية (جدول رقم ٢)، فهي الأهم، ليس بسبب السيطرة الكاملة لإسرائيل على هذه المصادر فحسب، بل أيضاً بسبب استغلال السلطات الصهيونية للقسم الأعظم منها لإرواء المستعمرات اليهودية الجديدة قليلة السكان، وحرمان السكان الفلسطينيين أنفسهم من هذا المورد الذي يشكّل عصب الحياة بالنسبة لهم. وتبلغ مصادر هذه المياه أكثر من ٨٥٠ مليون متر مكعب، موزّعة وفق ما يلي (أنظر الخارطة):

الجدول رقم (٢)
مصادر المياه من الضفة الغربية
(بملايين الامتار المكعّبة)

نهر الاردن (أوقات الفيضان)	٢٠٠
مياه جوفية:	
المجمعات الغربية	٤٢٠
المجمعات الشمالية	١٣٥
المجمعات الشرقية	٦٦
إنسيابات سطحية:	
إلى الغرب	٣٠
إلى الشرق	٢٥
المجموع	٨٧٦

والمعروف أنه قبل العام ١٩٦٧ كان يجري حصر الماء محلياً، بصورة رئيسية، عبر ينابيع طبيعية، أو عن طريق الآبار. وقبل الاحتلال الإسرائيلي، أيضاً، كان هناك حوالي ٣٠٠ ينبوع من بينها ٦٠ ينبوعاً كبيراً تقع في وادي الفارعة وبردلا واريحا. وكان هناك أيضاً حوالي ٣٢٠ بئراً ذات أحجام مختلفة. وقدر معدل الإنتاج من المياه الحلوة المسحوبة من الينابيع بحوالي ٥٠ ــ ٦٠ مليون متر مكعب سنوياً، ومن الآبار وثقوب التجاويف بحوالي ٣٥ مليوناً. أما المياه المسحوبة محلياً من المجمعات الجوفية الغربية والشرقية، فتقدّر بحوالي ٢٤ مليون متر مكعب بالنسبة للأولى، وبحوالي ٥٥ مليوناً بالنسبة للثانية.

وبعد السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، أصبحت الدولة اليهودية قادرة على تأمين الموارد المائية الجوفية في الضفة، وذلك عن طريق منع سكانها الفلسطينيين من حفر أية آبار. والواقع هو أن إسرائيل تقوم باستغلال المياه الجوفية الغربية إلى أقصى الحدود، لدرجة أن عدداً كبيراً من آبار ما قبل العام ١٩٦٧ أصبحت مالحة وغير صالحة للاستعمال. مقابل ذلك، تسمح إسرائيل للمستوطنين اليهود، بالطبع، بحفر آبار لتغذية المستوطنات الجديدة، وقد تم حفر حوالي ٢٤ بئراً، بما في ذلك ١٧ بئراً في وادي الاردن وحده كما تُنَفّذ الآن خطط كانت قد وضعتها الوكالة اليهودية في وقت سابق لحفر ٣٤ بئراً أخرى للحصول على مزيد من المياه، يبلغ حجمها ٩ ملايين متر مكعب في السنة من نهر الاردن، لاستخدامها في أغراض الري. وهناك خطط أخرى تهدف لمد أنابيب من بحيرة طبريّا.

مناطق المياه العربية المصادرة

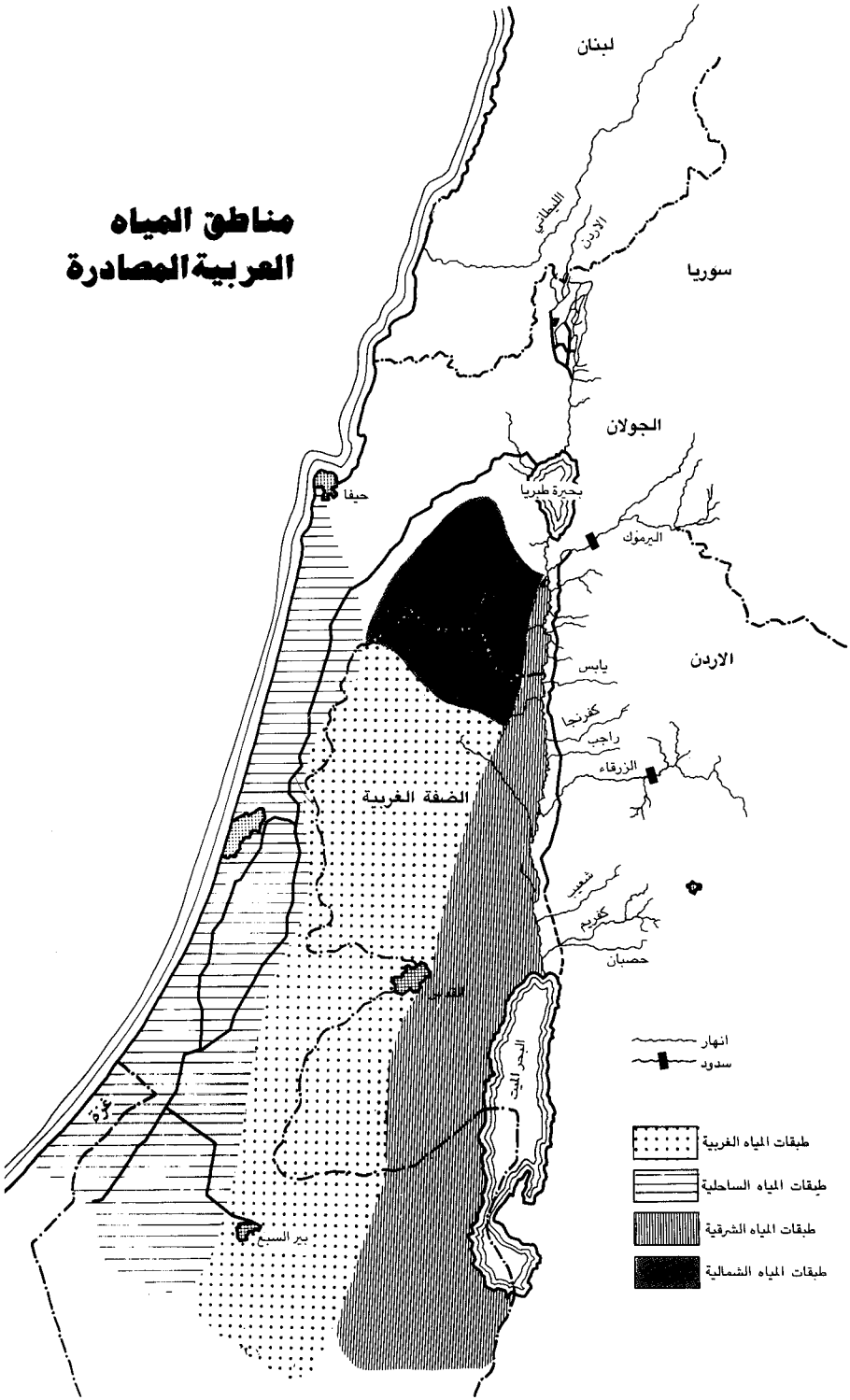

ويذكر أن الدولة اليهودية كانت تحصل، قبل الاحتلال في ١٩٦٧، على أكثر من ٦٠٪ من مياه الضفّة الغربية، إذ كانت تستغل مياه المناطق الجوفية الغربية والشمالية من مصادر تقع داخل حدود العام ١٩٤٨. فإذا ما أضيف ٢٠٠ مليون متر مكعب، وهي الكمية التي تحصل عليها من نهر الاردن، ترتفع النسبة إلى أكثر من ٨٠٪. في هذه الأثناء، لا تسمح سلطات الاحتلال للعرب بسحب أكثر من ٢٤ مليون متر مكعب سنوياً من الآبار الواقعة في المنطقتين الغربية والشمالية، ويذهب المتبقّي لخدمة المستوطنات اليهودية وإسرائيل ذاتها.

لا شك أن هذا الواقع يضع سكان الأرض المحتلةالفلسطينيين «تحت رحمة» إسرائيل، على حد تعبير رئيس بلدية رام الله كريم خلف. فقد تم إقامة مستوطنة يهودية تلاصق خط الأنابيب الرئيسي الذي تُنقل عبره المياه إلى رام الله، وتبع ذلك إنشاء ثكنة عسكرية بالقرب من خزانات مياه رام الله حيث لم تعد المدينة تتمتّع بصلاحية مراقبة الخزّانات، من دون ترخيص رسمي من سلطات الحكم العسكري. وأصبح بالتالي خط مياه رام الله الرئيسي موجّهاً نحو المستوطنة اليهودية، وجرى تمديد فرع منه إلى المدينة. والمقصود من كلام كريم خلف هو أن أدوات «معاقبة» السكان الفلسطينيين تكاثرت بيد سلطات الاحتلال، إذ تستطيع هذه الأخيرة أن تحول دون وصول المياه إلى المدينة، فيما لو قام سكانها بتسيير أية تظاهرة احتجاج ضد الاحتلال.

وتقوم الآن، مضخّات الماء التابعة لشركة «مكوروت»، الممتدة على طول خط حدود العام ١٩٤٨، بضخ حوالي ٩٥٪ من مياه الضفة الغربية، تلبي في مجموعها حوالي ٣٠٪ من حاجة إسرائيل للمياه. والمعروف أن التفاصيل المتعلّقة بمعدّلات استهلاك المستعمرات اليهودية التي أقيمت في الأراضي المحتلّة، تجري إحاطتها بكتمان شديد وكأنها من الأسرار العسكرية. إلا أن آخر رقم معلن هو ١٧ مليون متر مكعب سنوياً. غير أن خبراء بلديات مدن الضفة الغربية يقولون ان الأقرب إلى الدقّة هو رقم ٢٧ مليون متر مكعب سنوياً، تلبي حاجات ما لا يزيد عن ٢٠٠٠٠ من المستوطنين اليهود. ومقابل ذلك، لا تسمح سلطات الدولة اليهودية لحوالي ثلاثة أرباع المليون من عرب الضفة الغربية باستهلاك سنوي يزيد عن ٣٠ مليون متر مكعب، وهي النسبة التي كانت مخصّصة لاستهلاكهم فيما قبل العام ١٩٦٧.

وفي معرض محاولاتها للدفاع عن هذه السياسة العنصرية، تقدّم سلطات الاحتلال عدداً من المبرّرات غير المقنعة. فمن ناحيته، يدّعي رئيس «هيئة المياه» الإسرائيلي مئير بن-مئير أن مزارعي الضفة الغربية ليسوا أكثر سوءاً من يهود إسرائيل «الذين لم يسمح لهم بالحصول على معدّلات إضافية من المياه». والذي يؤكّد بطلان هذا الإدّعاء هو أن نسبة ٥٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة يجري إرواؤها، في حين أن معدّل هذه الأراضي المروية في الضفة الغربية لا يزيد عن ٤٪. وتدّعي سلطات الاحتلال، أيضاً، أن القيود المفروضة على موارد المياه العربية «هي موروثة من السلطات الاردنية» التي كانت تدير شؤون الضفة حتى العام ١٩٦٧. وبغض النظر عن صحة هذا الإدّعاء، أو عدمه، فإن ما كانت تقوم به السلطات الاردنية، في أسوأ الأحوال، هو منع المزارعين الفلسطينيين من حفر آبار جديدة تقترب مواقعها من مواقع الآبار القائمة. والذي يحدث، منذ العام ١٩٦٧، هو أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد زادت من حدّة هذه القيود على السكان العرب، في حين أنها لا تشمل حرية تحرّك سكان المستوطنات اليهودية.

من ناحية أخرى، تدّعي سلطات الاحتلال أن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية تقوم بسحب المياه من مخازن ماء جوفية بالغة العمق «لا يستطيع العرب الوصول إليها». وهذا غير صحيح، إذ أنه حتى السلطات الاردنية كانت تقوم بأعمال الحفر للوصول إلى هذه المخازن الجوفية العميقة عندما وقعت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وعندما حاول رؤساء بلديات الضفة الغربية متابعة هذه الأعمال بعد الاحتلال، جوبهوا بقبضة سلطات الاحتلال تمنعهم من القيام بذلك. ويضاف إلى ذلك، انه في الوقت الذي تعلن الدولة اليهودية فيه بسط سيادتها فوق كل الضفة الغربية، تُظهر استعدادها للإنفاق على حفر آبار جديدة لتفيد منها المستوطنات اليهودية فقط، وليس المزارعين الفلسطينيين.

إن السياسة التي تتّبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلّة، لا تنسجم مع هدف الإستيطان فقط، بل تهدف أيضاً إلى إلحاق اقتصاد هذه الأراضي ودمجه في اقتصاد الدولة اليهودية. فأقصى ما يمكن أن تسمح به إسرائيل، حتى من منظور مفاوضات «الحكم الذاتي» الدائرة الآن، هو «إدارة عربية ــ إسرائيلية مشتركة» لمياه الضفة الغربية، على حد تعبير مئير بن ــ مئير؛ وهذا يعني أن هذه «الإدارة» ستكون جزءاً من الإدارة الأوسع، المشرفة على شبكة المياه الممتدة في المناطق الواقعة في غربي نهر الاردن. أي أنها ستكون خاضعة دائماً لـ «الفيتو» الإسرائيلي الذي يُمنع الفلسطينيون بموجبه من الادلاء بأي رأي أو اتخاذ أي موقف إزاء استغلال إسرائيل لموارد المياه في كل فلسطين. إن هذا الأمر يهدف، أول ما يهدف، إلى إلغاء ما يمكن تسميته بالتنمية الإقتصادية الفلسطينية. لذلك، فإن فلسطينيي الأراضي المحتلّة يرون في هذه الأمور شواهد قاطعة على نوايا إسرائيل الهادفة إلى دمج هذه الأراضي في اقتصاد الدولة اليهودية، أو الهادفة ــ على الأقل ــ إلى السيطرة على عصب الحياة بالنسبة لهؤلاء. ومن خلال إجراء مقارنة بسيطة، يتوصل المرء إلى حقيقة مفادها انه بعد زرع كل مستوطنة يهودية جديدة في مدن الضفة الغربية أو حولها تحدث هجرة مضاعفة من سكان هذه المدن، ينصرف جزء من أفرادها للعمل في البلدان العربية المجاورة، ويذهب الجزء الآخر سعياً وراء لقمة الخبز في الإقتصاد القائم فوق أراضي العام ١٩٤٨. فاقتصاد الضفة الغربية زراعي في الأساس، ولا يمكنه المحافظة على مقوّماته، إذا كانت نسبة الأراضي المروية من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة لا تزيد عن ٤ ٪.

لندن: **مصطفى كركوتي**

الدورة السابعة والعشرون
لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين
في الدول العربية المضيفة

كلمات الافتتاح

ما بين العاشر والسابع عشر من شهر آب (أغسطس) الماضي، عقد مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة دورته السابعة والعشرين في العاصمة اللبنانية: بيروت. وقد شاركت فيه وفود من الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان والأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وقد افتتح الدورة دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني، الأستاذ شفيق الوزان، بكلمة توجيهية ترحيبية، أكّد فيها على أن لبنان «كان، ولا يزال يتابع المسيرة بخطى ثابتة وبعزم صامد، مؤثراً مصلحة الأشقاء الفلسطينيين على مصلحته في أكثر الأحيان». وبعد أن عرض واقع لبنان الذي بات مع أهله، لبنانيين وفلسطينيين وكل المقيمين، «هدفاً للغارات الاسرائيلية من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، مروراً بالعاصمة التي نالها قسط وافر من الغارات الوحشية التي لم يعهد لها مثيل»، أضاف: «وإذا كنا نلفت الأنظار إلى هذا الواقع، فلكي يشعر الأخوة العرب مع اللبنانيين، وليعملوا على مؤازرة الشعبين اللبناني والفلسطيني اللذين باتا فريسة للأطماع، واستساغت إسرائيل القضاء عليهما بما يتيسر لها من وسائل الفتك والتدمير». وحذّر الوزان من «أن مثل هذه الأعمال لا تقابل بالكلام، ولا بالتصريحات، وإنما بالأعمال المجدية الفعّالة، والتي من شأنها إبعاد الأخطار والآلام عن لبنان الذي أصبح قضية إلى جانب القضية الفلسطينية».

وفي الجلسة الافتتاحية هذه، ألقيت كلمات مسؤولة أخرى جديرة بالتوقف؛ فبعد أن غادر الرئيس الوزان قاعة المؤتمر، ألقى السيد محمود المعموري كلمة الأمين العام للجامعة العربية، السيد الشاذلي القليبي، فبيّن، في كلمته هذه، الممارسات الصهيونية العدوانية التي لم تعد تطول الشعبين الفلسطيني واللبناني فحسب، ثم عرّج على دور «أزمات» وكالة الغوث في المخططات الرامية إلى تصفية قضية الشعب العربي الفلسطيني؛ وذلك عن طريق تخفيض المساعدات وتقليص الخدمات. ومما قاله، في هذا الصدد: «والذي ترمي إليه وكالة الغوث هذه، في انسحابها التدريجي من المسؤولية، هو تحلُّل المجتمع الدولي من التزاماته ومسؤولياته تجاه جريمة نكراء يحاول نسيانها، ولا يمكن بتاتاً أن نسمح له بذلك حتى تنتهي هذه المشكلة، ويعود الحق إلى نصابه».

وتحدث السيد أحمد اليماني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة شؤون العائدين فيها، فنقل «تحيات الأخوة رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية إلى أعضاء المؤتمر»، وتحدث عن إنشاء دائرة شؤون العائدين التي «من مهامها وضع المجتمع الدولي باستمرار أمام مسؤولياته تجاه الفلسطينيين باعتبار هذا المجتمع مسؤولاً عن كارثة فلسطين، وعن استمرار هذه الكارثة». وقال: «من موقع المسؤولية

تجاه جماهيرنا وقضاياها الوطنية والحياتية نشعر بالصعوبات التي تواجه مواطنينا؛ وهي صعوبات ناشئة عن الظروف والمؤامرات المحيطة بالقضية الفلسطينية. وبعض هذه المؤامرات يستهدف اعفاء المجتمع الدولي من مسؤولياته تجاه شعبنا، وفي مقدمته الدول المسؤولة عن كارثة شعبنا وعن استمرار هذه الكارثة، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركية». ثم بيّن دور الولايات المتحدة وشركاتها الاحتكارية وشركائها الامبرياليين والاحتكاريين في استغلال خيرات الوطن العربي، ونهب ثرواته، وتقديمه كل الدعم المادي والعسكري والتأييد السياسي للعدو الصهيوني «لتمكينه من الاستمرار في اغتصاب وطننا وتشريد شعبنا وقصف مخيماتنا وتجمعاتنا بالأسلحة الأميركية عبر الطائرات الأميركية، والغواصات والمدمرات الأميركية. وعندما يأتي دور موازنة وكالة الغوث تبدأ الأمم المتحدة باستنهاض همم هذه الدول الامبريالية، فلا تجد ما يكفي لتقديم الحد الأدنى من الخدمات». ثم رفض كل مبررات «العجز» في ميزانية وكالة الغوث الدولية، وأكد تصميم الشعب العربي الفلسطيني على استعادة أرض فلسطين كلها، وشكر الرئيس الوزان على افتتاح دورة مؤتمر المشرفين هذه.

وعلى هذا الصعيد نفسه، تحدث رئيسا الوفدين السوري والأردني، وأعربا عن شكرهما للرئيس الوزان، وعن اغتباطهما بعقد هذه الدورة على أرض لبنان الجريح المعاني، وأكدا على رفض مبررات عجز ميزانية وكالة الغوث، وعلى ضرورة مواجهة ما تقوم به من تقليص لخدماتها التعليمية والصحية بخاصة.

جدول الأعمال والتوصيات اللازمة

وقد كان جدول أعمال الدورة هذه غنياً ومتنوعاً، ولكنه كان يدور كله ضمن إطار القضية الفلسطينية، وما يهم الفلسطينيين في الدول العربية. كما كانت الدراسات التي قدمت حول مواد هذا الجدول، موثّقة وموسّعة وتصل، من حيث التفصيلات والأحداث التي تتناولها، إلى قبيل تاريخ انعقاد المؤتمر، ولذا أفاد منها المجتمعون فائدة كبرى في تحديد مناقشاتهم وفي سير هذه المناقشات، وفي التوصيات التي اتخذوها كي ترفع إلى مجلس جامعة الدول العربية لإقرارها ودفعها إلى حيّز التنفيذ.

أما المواد التي أدرجت على جدول أعمال هذه الدورة الهامة، فهي التالية:

أولاً: العدوانية والاعتداءات الاسرائيلية التي لم يَطَلْ إجرامها لبنان، مدناً وقرى ومخيمات فلسطينية، فحسب، مما أدى إلى أن يذهب ضحيتها الآلاف من قاطنيه لبنانيين وفلسطينيين، بل تجاوز حتى أقطار الطوق العربي ووصل إلى العراق، حيث تَمَّ تدمير المفاعل النووي العراقي.

ثانياً: شؤون وكالة الغوث الدولية: وهي شؤون ذات شجون؛ فهذه الوكالة التي أُنشئت ، أساساً، لأغراض الاغاثة الانسانية والاجتماعية باتت، عن طريق تمويلها وافتعال العجز في ميزانيتها، من قبل ممولِيها والمتبرعين الطوعيين لها، جزءاً من وسائل الضغط على العرب الفلسطينيين وعلى حكومات الدول العربية المضيفة بخاصة. فخفضت خدماتها التعليمية والصحية إلى الحد الأدنى المطلق، وظل التهديد بتخفيضها إلى ما هو أدنى قائماً، وبخاصة مع مطلع كل سنة مدرسية جديدة. كما أن المواد التموينية التي تقدمها تقلصت إلى ما هو أقلّ من الحد الأدنى المطلق، وباتت تقتصر على الحالات الصعبة جداً أو التعيسة.

ومن هنا، بحث المؤتمر: تقييم الخدمات الحالية التي تقدمها الوكالة للاجئين وضرورة إعادة النظر فيها، وإعادة النظر في تحديد عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين تشملهم خدمات الوكالة، وإنهاء خدمات موظفي الوكالة، والاحتياجات الحقيقية للاجئين الفلسطينيين، ووضع الميزانية السنوية لوكالة الاغاثة على أساس الاحتياجات الحقيقية، وتحويل الميزانية السنوية لوكالة الاغاثة، وتقرير المفوض العام لوكالة الغوث العام ١٩٨٠/١٩٨١ الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، ونقل مقر رئاسة «الوكالة» من فيينا وإعادته إلى منطقة عملياتها في بيروت أو إلى أية عاصمة عربية أخرى، مؤقتاً، إلى حين إعادته إلى بيروت.

وقد كان واضحاً، أثناء المناقشات، وجوب الضغط على المجتمع الدولي من أجل زيادة مساهماته في

وكالة الغوث، أو أن تصبح ميزانيتها جزءاً من ميزانية هيئة الأمم المتحدة أسوة بوكالاتها المتخصصة الأخرى ورفض أية محاولة لتعريب التمويل، وبالتالي لإبقاء مسؤولية وكالة «الاغاثة» ومهامها على عاتق الدول العربية، سواء أكانت مضيفة أم نفطية أم من خلال جامعة الدول العربية.

ثالثاً: شؤون الوطن المحتل: ومن أهم ما بحث منها: موقف سلطات الاحتلال من المعونات التي تقدم إليه، ومتابعة موضوع المشروع الاسرائيلي لشق القناة التي تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت، وشركة كهرباء القدس، وتعامل «اليونيسيف» مع سلطات الاحتلال وعقدها اتفاقية معها. كما اطلع المؤتمر على دراستين تقدم بهما الوفد الأردني حول الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة، والهجرة الصهيونية من فلسطين المحتلة وإليها.

رابعاً: شؤون اللاجئين الفلسطينيين: وهي تتعلق بأمرين هما: وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين، وقضية اللاجئين في الدورة القادمة للأمم المتحدة. وحول الأمر الأول، طلب المؤتمر، بسبب ما يتعرض له «اللاجئون» الفلسطينيون من صعوبات في سفرهم وإقامتهم يسببها وجود كلمة «لاجئين» في وثائقهم، بحذف كلمة اللاجئين من اسم الوثائق وتسميتها: «وثائق سفر الفلسطينيين»، وعرض ذلك على مجلس جامعة الدول العربية.

وحول الأمر الثاني، استعرض المؤتمر ما يمكن أن يثار خلال الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، حول قضية «اللاجئين» الفلسطينيين ووكالة، الاغاثة وتمويلها وخدماتها خلال عرض التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الاغاثة. وأوصى باتخاذ موقف عربي موحّد تجاه هذا الموضوع، ووضع المؤتمر أسساً صريحة وواضحة له، ومنها: العمل على إلقاء تقرير حول قضية اللاجئين وشؤونهم يحدد وجهة النظر العربية، والعمل على استصدار قرار، أو أكثر، من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن وكالة الاغاثة وتمويلها وخدماتها، وبشأن تعيين حارس دولي محايد على أملاك اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة، والاستعانة بريع هذه الأملاك في تمويل ميزانية الوكالة.

بيانا الدورة

ولم تكتف هذه الدورة ببحث جدول أعمالها واتخاذ التوصيات اللازمة بشأنه، بل أصدرت بيانين:

الأول حول «الاعتداءات الصهيونية المتوالية والمتصاعدة على المدن والقرى اللبنانية، وعلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وأماكن تواجدهم في لبنان، وما ترتب على ذلك من قتل الكثيرين من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، وإلحاق الأضرار المادية الفادحة بالمدن والقرى والمخيمات. وحول الاعتداء الصهيوني الغادر على العراق، والذي أدى إلى تدمير المفاعل النووي العراقي».

وقد أظهر البيان هذا أن هذه الاعتداءات تؤكد حقيقة العدو الصهيوني، وأنه أداة للعدوان والتوسع، يهدد الأمة العربية في جميع أقطارها، ويفتك بأبنائها ويدمر منشآتها ويعطل تقدمها. وطالب البيان الأمة العربية بأن تعمل، بجميع الوسائل، لوضع حد عاجل لهذه الاعتداءات، واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك، و«**اتخاذ موقف عربي جاد وحازم من** حكومة الولايات المتحدة ومصالحها لأنها تمد «إسرائيل» ، أداة العدوان الصهيوني، بالأسلحة والأموال وجميع وسائل الدمار التي تمكنها من مواصلة اعتداءاتها» كما طالب بتقديم كافة أنواع المساعدات اللازمة لذوي الضحايا والمتضررين من جراء هذه الاعتداءات الصهيونية ومد الأماكن التي تتعرض للعدوان بجميع أسباب القوة والمنعة.

وقد حيّا البيان صمود الشعبين الفلسطيني واللبناني وجميع القوى الصامدة والمتصدية لهذه الاعتداءات الصهيونية المتكررة.

وكان البيان الثاني حول مغبة السياسة التي تنتهجها وكالة الاغاثة. وبعد أن بيّن البيان هذا أن «سياسة الوكالة ما زالت قائمة على أساس التخلي، تدريجياً، عن الخدمات التي تقدمها، تمهيداً لاعفاء

الدول المسؤولة عن كارثة اللاجئين الفلسطينيين، وعن استمرار هذه الكارثة، من مسؤولياتها، وإلقاء أعباء إغاثتهم على عاتق الدول العربية المضيفة، وعلى عاتق «اللاجئين أنفسهم»... بعد أن بيَّن البيان ذلك أوضح أن القائمين على وضع سياسة وكالة الاغاثة يتخذون من العجز المالي في ميزانية الوكالة مدخلاً لتنفيذ سياستهم، وهم يعلمون أن هذا العجز المالي عجز مصطنع... ثم ذكر البيان دور الولايات المتحدة في تدعيم العدوان الصهيوني وترسيخ احتلاله، وذكر أن «ما يزيد الأمر خطورة وعجباً أن يعلن الرئيس الأميركي رونالد ريغان أنه ليست هنالك مشكلة لاجئين، وإنما هنالك لاجئون عرباً كان على العالم العربي أن يستوعبهم منذ وقت طويل؛ وهو، بقوله هذا، يلغي وجود الشعب العربي الفلسطيني، ويتجاهل حقوقه، ويتنكر لقضيته». ثم أكّد أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تواجه منعطفاً خطيراً لا بد من مواجهته بكل حزم، وحذّر من مغبة سياسة الوكالة ومن هم وراءها، والتي «تزيد الأوضاع في المنطقة تعقيداً وتفجيراً، وأن الأمة العربية مدعوة لمواجهة هذه السياسة بجميع أبعادها قبل فوات الأوان».

العبرة بالتنفيذ

لقد كانت هذه الدورة لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين، والتي شهدتها بيروت ما بين ١٠ و١٧ آب (أغسطس) ١٩٨١، من أهم دورات «المؤتمر»؛ وذلك لما يحيط «بشؤون الفلسطينيين وبقضيتهم» من أخطار تتطلب المواجهة الجادة والحاسمة فلسطينياً وعربياً». ويدل على أهميتها جدول الأعمال السابق عرضه، وهو الجدول الغني والواسع، الذي بحثته الدورة، واتخذت بصدده التوصيات اللازمة والمخلصة.

بيد أن هذه التوصيات، رغم ضرورتها وإخلاصها وجديتها، تبقى، إن لم تجد سبيلها إلى التنفيذ العملي، توصيات على الورق. وهنا، بغية تحويل التوصيات إلى قرار إجرائي ينفذ، تكون مسؤولية مجلس جامعة الدول العربية والدول المشاركة فيه، مجتمعة ومنفردة. وتحريك هذه المسؤولية ومتابعة تنفيذ هذه التوصيات ليسا منوطين بأعضاء المؤتمر فحسب، بل، وبالدرجة الأولى، بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبمندوبيتها لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

إن الظرف خطير، والمهمة كبيرة،
فعسى أن يكون في تنفيذ المهمة التغلب على مخاطر هذا الظرف وأخطاره.

محمود فلاحة

مراجعات

د. فؤاد زكريا، **العرب والنموذج الأميركي**،
القاهرة: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٠، ٧٢ صفحة

إختار الدكتور فؤاد زكريا، هذه المرة، أن يتوجه بالخطاب إلى «الرجل العادي» في مصر والوطن العربي، إلى المواطن محدود الفكر والوعي والثقافة، والواقع تحت سطوة وتأثير أجهزة الإعلام الرسمية، التي تصب كل يوم على حواسه كماً هائلاً، منظماً ومدروساً، من المعلومات الموجّهة، بهدف سلبه قدرته على التقرير المستقل، وعلى تحديد الموقف السليم من الصراعات الطاحنة الدائرة حوله، تلك الصراعات التي يجد نفسه، قسراً، طرفاً فيها؛ يتأثر بها ويؤثّر على مجرياتها... وتشكّل له مجرى حياته، وحياة أسرته ووطنه؛ وترسم ملامح مستقبله ومستقبل كل ما ومن حوله.

والحقيقة أن هذه المهمة الصعبة؛ مهمة الحوار مع «رجل الشارع» في مصر والوطن العربي، وإيصال الحقيقة عما يجري حوله إليه. تحتاج ــ بالنظر إلى تركيز وسائل الإعلام المضادة عليه، وعمليات «غسيل المخ» المستمرة الواقع تحت تأثير بعض مظاهرها ــ إلى علم وثقافة ووطنية هذا الرعيل من علماء ومثقفي مصر، الذي تربى، وتفتحت مدارك وعيه، على معارك الصراع من أجل تحرير الوطن من الإحتلال في الأربعينيات... واكتسب ــ إضافة إلى حسّه الوطني المرهف ــ ثقافة رفيعة ومعارف أكاديمية طائلة. فالدكتور فؤاد زكريا، المولود في عشرينيات هذا القرن، نال درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة عين شمس العام ١٩٥٦، ورئيس تحرير مجلتي: «الفكر المعاصر» و«تراث الإنسانية» اللتين كانتا تصدران عن وزارة الثقافة سابقاً في مصر، وعمل أستاذاً ورئيساً لقسم الفلسفة بجامعة عين شمس حتى العام ١٩٧٤، ونشر مجموعة هامة من الأبحاث الأكاديمية: اسبينوزا، نظرية المعرفة، الإنسان والحضارة، التعبير الموسيقي، مشكلات الفكر والثقافة، كما قدّم للقارىء العربي ترجمات متميّزة لعدد من الأعمال الهامة: العقل والثورة لهربرت ماركوز، الفن والمجتمع عبر التاريخ (مجلّدان) لهاوزر، كما أصدرت له سلسلة عالم المعرفة بالكويت مؤخّراً كتاب «التفكير العلمي»، إضافة إلى عشرات الدراسات والبحوث المنشورة في العديد من المجلات والدوريات. وهو بهذا خير من يستطيع الاضطلاع بالمهمة الحساسة السابق الإشارة إليها، في حدود وسائل اتصاله المتاحة بالجماهير: القلم وفعل الكتابة.

ومن هنا، يستمد هذا الكتيّب المحدود الصفحات قيمته. فهو، على صغر حجمه، أبلغ من مجلدات ضخمة تتناول بالتحليل والبحث والإستقصاء التأثير الأميركي على العقل العربي، موضوع الحديث؛ ذلك أن الدكتور زكريا، كان وهو يخط سطوره، يضع نصب عينيه أنه يجادل ويحادث إنساناً بسيطاً، مُتعباً من هموم الحياة، ومن اللهاث وراء «لقمة العيش»، ومُغرقاً بأحلام «الرخاء الأميركي»، وبطموح التنعّم بـ«الحياة على الطريقة الأميركية»... فهذا هو الأخطر، لأن «المد الأميركي يزحف، لا إلى سياستنا واقتصادنا فحسب، بل إلى عقولنا

أيضاً... فقد نحمل على أميركا حين ينكشف دورها في مساندة إسرائيل بصورة مفضوحة، ولكن عقول الكثيرين منا لا تخلو من إعجاب صامت بها مقرون بالرهبة والإنبهار» (ص ٨). وهذا الإنسان بحاجة إلى من يشرح له طبيعة أميركا التي ترهبه وتبهره، ويشرّحها له، ويفصل دعاواها المغرية المخلوطة بالزيف والخديعة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، ومن أجل قطع الطريق على الأصوات التي لابد سترتفع متهمة صاحب الكتيّب بـ«التبعية»، و«الخضوع للأفكار المستوردة»... الخ، كما تعوّدنا في السنوات الأخيرة، يبادر الدكتور فؤاد زكريا فيوضح كاتب سطور «العرب والنموذج الأميركي»، «قضى، في الولايات المتحدة، خمس سنوات من أخصب سنوات حياته، وفيها أنجب اثنين من أبنائه الثلاثة، وألّف اثنين من أعز كتبه إليه، وفي أميركا يعيش شقيق له مهاجر، حصل على جنسيتها، وما زالت علاقاته الشخصية بكثير من الأصدقاء الأميركيين تحمل كل سمات الود والوفاء، وليس في تاريخ كاتب هذه السطور إنتماء إلى أية هيئة أو حزب معاد بطبيعته، وبحكم ايديولوجيته، لأميركا»، (ص ٦). أي أنه، وبمنطق حسابي ميكانيكي، «محسوب» على «المتأمركين»، المتأثّرين بها وبنهج حياتها وايديولوجيتها أيضاً، وهو فضلاً عن ذلك كله، يعرفها خير المعرفة، ويعلم عنها ما يمنحه الحق في الحديث عنها، دون اتهام بالتحيّز والإفتعال.

يبدأ الدكتور زكريا «رسالته» بوجهة نظر، هي عكس ما يقول به الكثيرون اليوم، ومفادها أن الولايات المتحدة قد حققت، في السنوات الأخيرة، نجاحات ملحوظة، وتقدّمت خطوات للأمام، وأنها استعادت حيويتها بعد تخلصها من آثار الحرب الفيتنامية.. ويضرب الكاتب عدة أمثلة لتأكيد هذا الرأي، مصر، والصين... الخ، غير أن أهم ما حققته أميركا، برأي الدكتور زكريا، الأهم من ذلك كله «أن هناك مدّاً أميركيا داخل عقولنا ونفوسنا؛ فالنموذج الأميركي يفرض نفسه علينا بقوة متزايدة، والأسلوب الأميركي في الحياة، الذي قد يرفضه الكثيرون في العلن، يُقابل في السر بإعجاب متزايد، والقوة الأميركية العسكرية والإقتصادية والإعلامية تبهر أعداداً متزايدة من العرب. بل ان أجهزة الإعلام في أكبر دولة عربية، وهي مصر، أصبح يسيطر عليها أشخاص لا هدف لهم سوى تجميل صورة أميركا، ولن أبالغ إذا قلت إن هذه الأجهزة قد نجحت بالفعل في إقناع الكثيرين بروعة هذه الصورة، ووصل هذا الإقتناع إلى حد الإقتناع السائد في أعلى المستويات بأن محاكاة النموذج الأميركي، يمكن أن تحل جميع مشكلات بلد كمصر، وتدفعها بخطوات سريعة إلى الأمام، ما دام هذا النموذج، قد جعل من أميركا ذاتها أعظم وأقوى دول العالم، في مائتي سنة فقط.

لقد أصبحت «الوصفة» غاية في البساطة: أميركا بنت نفسها، في قرنين من الزمان، فأصبحت أعظم بلاد العالم، إذن فاتباعنا للنموذج الأميركي سيجعلنا بدورنا عظماء متقدّمين، وسينقلنا من الفقر إلى الغنى، ومن الضعف إلى القوة. هذه هي العقيدة الجديدة، التي لا توجد فقط في عقول بعض الزعماء، بل تتسرّب بشتى الوسائل إلى عقول الناس العاديين...» (ص ٥ و٦).

ويحدّد الدكتور زكريا الفئات الأكثر إيماناً بهذه «العقيدة الجديدة»، عقيدة «النموذج الأميركي» الخارق، ويصنّفها في فئات أربع هي:

١ ــ أصحاب المصالح المباشرة الذين ترتبط مصالحهم بأميركا، الكومبرادور.

٢ ــ الفئات ذات الوعي الإجتماعي المنحرف، والتي ينظر أفرادها «لأميركا على إنها مرادف للترف، والمتعة الإستهلاكية، والمستوى المعيشي المرتفع، والسيارات الفارهة، والأجهزة الأليكترونية الراقية»...الخ، دون أن يضعوا في اعتبارهم الغالبية العظمى من المواطنين، أو قدرتهم على توفير ما يمكّنهم من «شراء» مظاهر هذا النموذج.

٣ ــ الفئات التي ارتبطت حياتها، في وقت ما بأميركا، سواء للعلم أم للزيارة فتأثّر أفرادها بها، وانبهروا بتطوّرها التكنيكي، وساعد ظرف أن «نسبة كبيرة منهم، قد دخلوا أميركا في مقتبل أعمارهم، بغير وعي سياسي واجتماعي متماسك» (ص ١٠)، يحميهم من الإنزلاق، في جعلهم أبواقا للدعاية «للنموذج الأميركي» الذي افتتنوا به؛ وقلّدوه في حياتهم وتعبيراتهم وسلوكياتهم.

٤ ــ الفئات التي تتأثّر، عن بُعد، بالصورة الاعلامية البراقة للحياة الأميركية، وخاصة مع تقدم وسائل الاتصال والاعلام، والسينما... الخ، التي لا تكف عن تقديم أميركا بصورة «المدينة الفاضلة»، أو «جنة الأحلام» المرتجاة.

ولهذه الفئة الأخيرة، «الخاضعة للتضليل الإعلامي المدروس، والتي تؤلّف الشطر الأكبر من أنصار أميركا في بلادنا» (ص ١٢)، يوجّه الدكتور فؤاد زكريا حديثه، آملاً أن يفتح هذا الحديث أمام الكثيرين أبواباً للتفكير ولمراجعة آرائهم السابقة.

لا يردد الدكتور فؤاد زكريا أيّاً من المصطلحات السياسية التي باتت على كل لسان كـ«الإمبريالية»، «اليمينية»،...الخ، في حديثه عن أميركا، ولا يأخذ موقف العداء المتعصّب الذي لا يسهم إلّا في التشويش على ما يود إيصاله لقارئه. بل على العكس من ذلك؛ فهو يتحلى بقدر كبير من الموضوعية، ويحاول-من على أرضية تَفَهم الظروف الإقتصادية والسياسية والنفسية التي يقف عليها المواطن: الطرف الآخر للمحادثة-أن يرد على «الركائز النظرية» للنموذج الأميركي كما تُقدم إليه؛ ويناقش بهدوء مجموعة من الأفكار الموجّهة الأساسية؛ وخصوصاً فكرة أن «أميركا بنت نفسها في مائتي عام، فلنفتح لها أبوابنا حتى نضمن لأنفسنا تقدّماً مماثلاً».

ويأخذ الدكتور فؤاد زكريا القارىء، بمنطق بسيط متسلسل عبر رحلة تكون أميركا في قارة بكر، مليئة بالموارد الطبيعية إلى حد مذهل (وهذا لم يعد متوافراً للدول الفقيرة الطامحة إلى تقليد النموذج الأميركي ومحاكاته)، كما يتقدّم به خطوات باتجاه تفسير النزعة العدوانية الأميركية بردها إلى جذورها، إلى سلوك الأوروبيين الذين غزوا أميركا في مواجهة أهلها الأصليين من الهنود الحمر، وكيف استطاع التفوّق في تطوير أدوات الحرب أن يبيدهم تقريباً، وأن يحقق النصر للغربي على أصحاب البلاد الأصليين. ثم يربط هذه النزعة المترسّبة في العمق لدى الطبقات المسيطرة، من الرأسماليين والإحتكاريين، في أميركا، بما يقابلها على ساحتنا، ويفسر تلك العلاقة المصلحية ــ السيكلوجية (إذا جاز التعبير) بينهم وبين إسرائيل... إنها العلاقة المبنية على «الإعتقاد بأن من ينتمي إلى حضارة أكثر تقدّماً، بالمعنى المادي للكلمة، من حقه أن يعيش على حساب 'المتخلّفين'، أو حتى فوق جثثهم» (ص ١٧)، ويعرض الكاتب إستغلال الأميركيين لقوة عمل ملايين العبيد في بناء الأساس المادي لازدهار «بلادهم»، وهو أيضاً عامل يفتقده الطامحون لتكرار النموذج الأميركي الان. ثم ينتقل إلى تفنيد فكرة «الرخاء» و«الرفاهية» الأميركية الطاغية، لامساً ملامح حول أميركا خافية عن المواطن العادي: الأزمات الإقتصادية الدورية الطاحنة، البطالة، الفساد، إنعدام القيم الإنسانية، التعصّب العنصري... الخ، وكذلك يحلل الدكتور زكريا «الحرية الاميركية» التي دُقت لها الطبول، وهللت لها أجهزة الإعلام في إنماء المعمورة؛ فيتحدّث عن ميكانيكية عملية الإنتخابات في أميركا، وسيطرة إحتكارات المال والبترول والسلاح عليها، ويرد على دعاوي «حرية الصحافة» في أميركا؛ وهي الصحافة المملوكة لكبريات المؤسسات الرأسمالية من جهة، والخاضعة لنفوذ المعلنين ــ من هيئات وشركات إحتكارية ــ من جهة أخرى، كما يرد على اتهام خصوم أميركا بـ«المادية»، حسب المفهوم المباشر للكلمة، مؤكّداً على أن «أميركا، وفقاً لايديولوجيتها التي ترتكز على دافع الربح، والمعلنة صراحة، لا بد من أن تكون أكثر المجتمعات مادية في عالمنا المعاصر» (ص ٣٣).

ثم يطوف الكاتب بالعلاقة القائمة بين أميركا وقضايانا السياسية، ويفسر للقارىء الدوافع الكامنة خلف سعي الولايات المتحدة للتغلغل في منطقتنا العربية بعد الحرب العالمية الثانية، شارحاً أهمية النفط العربي لها، وتأثيره على سياساتها العدوانية تجاهنا؛ ومقدّماً الأسباب الحقيقية الكامنة خلف «إقامة إسرائيل كجسم غريب، مدجّج بالسلاح، في قلب الأرض العربية» (ص ٤٨)، ويرد على الادعاءات التي تُروّج بأن أميركا قد غيّرت من نظرتها لإسرائيل، ومن تحيّزها الواضح لها، ويؤكّد أن الولايات المتحدة في نظرتها «الإستراتيجية» لإسرائيل ودورها في المنطقة، لم تغيّر في توجّهاتها الأساسية نحونا، إلا-بصورة هامشية، «تكتيكية»، سطحية، وبما يلائم هدف الحفاظ على مصالحها في ظل المتغيّرات الجديدة، لأن «مصالح أميركا مرتبطة إرتباطاً لا ينفصم بإسرائيل، أما الدول العربية، فإن أميركا تدرك جيداً أن المصالح الحقيقية لشعوبها تتعارض معها، ومن ثم فإنها لا تعتمد عليها، إلا بقدر ما تسير حكوماتها على سياسة مغايرة لأماني شعوبها؛ وهو أمر تعلم

أميركا حق العلم أنه لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، ولذلك كان اعتمادها على أي نظام عربي، أو تحالفها معه، مؤقّتاً بطبيعته مهما طال أمده، وكان دائماً **ثانوي الأهمية** بالقياس إلى إسرائيل» (ص ٥٣).

ويفرد الدكتور زكريا واحداً من أهم فصول بحثه لـ «قضية الايديولوجيا والتنمية»، إذ أن التنمية من وجهة نظره، وهذا صحيح، «ليست مجرّد «نمو»، كما قد يوحي أصل اللفظ ذاته، وإنما هي مسيرة شاملة تسترشد في سعيها إلى التقدّم بأفكار رئيسية توجّهها، ومن واجب كل من يتصدى لعملية التنمية في مجتمعه أن يجيب على أسئلة أساسية مثل: لمصلحة من تتم هذه التنمية؟! وهل تكون التنمية إقتصادية فحسب؟! أم تشمل المجال الإجتماعي والثقافي بدوره؟! وما نوع المجتمع الذي نريد أن نحقق عن طريق التنمية؟!.. ولو أمعن المرء التفكير في هذه الأسئلة لوجدها كلها أسئلة ايديولوجية، أي أسئلة تتعلّق بمجموعة الأفكار التي يرسم بها المجتمع طريقه في الحياة» (ص ٥٨).وانطلاقاً من هذا المفهوم الجدلي لقضية العلاقة بين التنمية والأيديولوجيا، يناقش د. زكريا وضعية الدول الرأسمالية الغنية في صلاتها بالدول التابعة الفقيرة، وكذلك أشكال الإستغلال الذي تتعرض له الدول العربية (الغنية بثرواتها النفطية) في هذا المجال، ويرد على المروّجين لدعاوى «النموذج الأميركي للتنمية» في بلد فقير الإمكانيات كمصر، وعلى فلاسفة «النشاط الإقتصادي الحر»، لأنه «عندما تكون الموارد محدودة، والسكان متزايدين، يكون معنى عدم تدخّل الدولة هو ترك الفرصة أمام السمك الكبير لكي يبتلع السمك الصغير» (ص ٦٧).

والخلاصة النهائية لحديث د. فؤاد زكريا، بسيطة، وقاطعة: «النموذج الأميركي أبعد ما يكون عن الإنطباق على مجتمع فقير محدود الموارد» (ص ٦٧). أما أولئك الذين يقدّمون كل شيء لأميركا على أمل أن تساعدهم أميركا في تكرار نموذجها الفريد، فهم في أحسن الأحوال واهمون، لأن «الحاكم، حتى حين يعادي شعبه في سبيل المصالح الأميركية، لا يجد من أميركا مساعدة إلا على التمادي في الطغيان، ولا يلقى منها أي توجيه يرده إلى صوابه أو يقلل من إمعانه في الظلم. وباختصار، فإن أميركا تجر أصدقاءها حتماً إلى الهاوية. وهذه ــ كما أدرك بعد فوات الأوان حكّام تهاوت تيجانهم في الآونة الأخيرة ــ عبرة لمن يعتبر» (ص ٧٠).

والكلام واضح لا يحتاج لمزيد من التعليق.

عرض: **أحمد المصري**

Aryeh Y. Yodfat and Yuval Arnon-Ohanna, *P. L. O. Strategy and Politics,* London: Croom Helm, 1981, 225pp.

(استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية وسياساتها)

يتألف هذا الكتاب من مقدمة ومن سبعة فصول في ثلاثة أقسام. وهو لمؤلّفين صهيونيين يتحدّثان فيه عن منظمة التحرير الفلسطينية، من حيث أنها تلعب دوراً يتعدى المسألة الفلسطينية والنزاع العربي ــ الإسرائيلي، ليبسط ظلاله على استراتيجية الشرق الأوسط كله،وعلى القوى والسياسات التي تخص جوانباً أوسع من الحدود الأقليمية المرسومة علناً. ومن حيث هي مؤسسة حاضرة بفعالية في الوطن العربي، بدأت بالإعتماد على الدول العربية ثم أنجزت استقلالها عنها، كما أنها حاضرة بفعالية تُدانيها في المحافل السياسية العالمية. وفي هذا السياق، يحاول الكاتبان أن يحللا علاقة منظمة التحرير بالدول العربية من جهة، وبالولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي والصين وسواها من البلدان، من جهة أخرى، ملتزمين وجهة نظر صهيونية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكتاب يعرض لنشأة وتطور منظمات المقاومة الفلسطينية، وشبكة العلاقات القائمة فيما بينها. فيبدأ بتناول موضوع كامب ديفيد، ثم يعرض لنشأة منظمة التحرير، متوقّفاً أمام ايديولوجيتها (!) واستراتيجيتها وأمام علاقاتها بالقوى العالمية الرئيسة وبالأنظمة العربية، على حد سواء. ويتابع البحث في التطوّرات التي طرأت على منظمة التحرير حتى عام ١٩٨٠ بما فيها علاقة منظمة التحرير بالثورة الايرانية، ومؤتمر القمّة العربي الذي عُقِد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، والذي ركّز على تواجد منظمة التحرير في لبنان. كما يرصد الكتاب تدهور العلاقات بين المنظمة وليبيا ــ مغفلاً نمو هذه العلاقات ــ كما يرصد أيضاً تطوّر العلاقة بين المنظمة وأوروبا.

ويتوقف الكتاب أمام انعكاسات الخلفية الإجتماعية والسياسية على ايديولوجية المنظمة. وهنا يميز المؤلفان تمييزاً غريباً بين سكان الجبال (الضفة الغربية (!)) وسكان الساحل، فيشيران إلى أن سكان الضفّة يزدرون سكان الساحل الذين هجروا أراضيهم. وبمنطق مشوّه عجيب، يرى المؤلّفان أنه: بما أن معظم قادة منظمة التحرير ينتمون أصلاً إلى الساحل، لا إلى الضفّة، فإن سكان الضفّة الغربية، وخاصة العائلات المعروفة: الشكعة، القادري، الحسيني، الدجاني، القواسمة، عبد الهادي الخ...، سوف يرفضون أن يحكمهم «يساريون من أبناء المخيمات». بل ويذهبان إلى استنتاج يثير السخرية، خلاصته أنه إذا اعادت إسرائيل الضفّة الغربية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، فإن منظمة التحرير ستحاول إنشاء جمهورية ديمقراطية شعبية، شبيهة بجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية، وبالتالي فإن وجهاء الضفّة والعائلات «العريقة» سيقاومون هذا المشروع. إذن، إذا قامت دولة فلسطينية، فإنها لن تشهد استقراراً. هذا المنطق الغريب يريد أن يخلق انطباعاً بأن إسرائيل تحجم عن «تسليم» الضفّة الغربية لمنظمة التحرير، «رأفة» بأهل

الضفّة، وحرصاً منها على منع إراقة الدماء. فأسباب التصلّب الإسرائيلي ــ ضمناً ــ أسباب إنسانية (!).

ولا شك أن مثل هذا الطرح لا يستحق ردّاً. فخير استفتاء لرغبات أبناء الضفّة، قد جرى أصلاً، سواء عَبْرَ المظاهرات وشعاراتها المؤيدة للمنظمة، أم عَبْرَ مواقف رؤساء البلديات والشخصيات الوطنية أمثال بسام الشكعة وفهد القواسمة ومحمد ملحم وغيرهم.

وعلى الرغم من محاولة مؤلّفي الكتاب إضفاء الطابع الموضوعي على كتابهما، عن طريق الإكثار من المراجع والتوثيق، فإن نظرة سريعة إلى هذه المراجع تكشف فشل هذه المحاولة. فمعظم هذه المراجع يعتمد أخبار الصحف، وأحياناً ترد تصريحات لا يُشار إلى مَن صرّح بها، ولا إلى تاريخها.

ولا شك في أن المؤلّفين تعمّدا بتر الحقيقة في عشرات الوقائع. فتعسّفهما الناتج عن سابق تصوّر وتصميم، يظهر في أكثر من مكان. فهما ــ على سبيل المثال لا الحصر ــ يعتبران أن في وقوف ياسر عرفات إلى جانب الثورة الايرانية الإسلامية، إساءة إلى جورج حبش ونايف حواتمه! ويكفي هنا أن نشير إلى أن الجبهتين الشعبية والديمقراطية، قد شاركتا في تدريب الثوار الايرانيين ضد الشاه.

إن هذا الطرح الطائفي البغيض الذي يكرره المؤلّفان في أكثر من موضع يصل حد السذاجة. فقد تختلف التنظيمات الفلسطينية في الموقف من التنظيمات والفصائل الايرانية، إلا أن المقياس الطائفي الذي يتحدّث عنه الكتاب غير وارد أساساً ولا يستحق وقفة لمناقشته.

«التفسير» الطائفي

مثال آخر على الطرح الطائفي لهذا الكتاب، وتفسيره لبعض الوقائع التاريخية تفسيراً طائفياً وهو زعم المؤلّفين أن أحد أهم أسباب أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية، التي طالبت باستقلال فلسطين، من الانتداب، يعود إلى تسليم زمام القيادة إلى مرجع ديني (المفتي الحاج أمين الحسيني)، مما أدى إلى «رفض المسيحيين وغيرهم له». ويزعم المؤلّفان أن حركات الاستقلال العربية الأخرى، نجحت لأن أقطابها غير متديّنين. ويتناسى المؤلّفان أن فلسطين لم تعرف في تاريخها فتنة طائفية، وأنه إذا كان هناك خلاف فهو يعود إلى تنافس بين (العائلات العريقة) لا إلى أسباب طائفية. ثم من يقصد المؤلّفان بـ «غيرهم» أي غير المسيحيين! ثم هما يرتكبان مغالطة كبرى حين يزعمان أن الحركات الاستقلالية العربية لم تعقد لواءها لرجال متديّنين، أو لرموز دينية. فكيف يتناسيان أن عرب المشرق العربي، وبينهم الكثير من المثقفين المسيحيين، إنضموا إلى ثورة شريف مكة؟ وماذا عن مهدي السودان وسنوسي ليبيا؟ ولماذا لم يرفض السوريون عقد لواء قيادتهم لفارس الخوري؟

العلاقة بالصين الشعبية

ويتناول المؤلفان علاقة فصائل المقاومة بالصين الشعبية، وعلاقة منظمة التحرير بالإتحاد السوفياتي، والحوار غير المباشر بين المنظمة والولايات المتحدة. فيشيران إلى أن الصين هي أول قوة أجنبية أقامت علاقات مع منظمة التحرير. ويزعمان أن بعض فصائل المقاومة هاجمت موقف الإتحاد السوفياتي، بالنسبة لتسوية «مشكلة الشرق الأوسط»، وتبنّت الأفكار الصينية، فيما يخص حرب الشعب. ثم يدّعيان أن منظمة التحرير «لعبت» على الخلافات بين الصين والإتحاد السوفياتي ويشيران إلى موقف الصين المؤيّد للمنظمة والسادات والنميري في آن معاً (!).

وهكذا فإن الصين تواجه معضلة، في موازنة علاقاتها مع أطراف متناقضة التوجّهات والمواقف. ولهذا امتنعت الصين الشعبية عن التحيُّز لأي طرف دون آخر، آملة في إبقاء علاقاتها جيدة، مع أكبر عدد ممكن من الدول العربية. ومن هنا أخذ شكل دعمها ــ حسب الكتاب ــ للقضية الفلسطينية، طابعاً لفظياً في الغالب.

العلاقة الفلسطينية ـ السوفياتية

أما عن العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية، ممثّلة بمنظمة التحرير، فيستهل الكاتبان هذا الموضوع بعرض تاريخي، لا يخلو من التفسير المشوّه للوقائع، شأنهما في كل فصول الكتاب. ونقرأ في هذا الفصل تفاصيل وتواريخ عديدة، وعرضاً لما زعما أنه موقف سلبي من منظمة التحرير قبل هزيمة حزيران (يونيو)، يتبعانه بعرض للعلاقات التي عقبت حرب حزيران (يونيو)، معتبرين أن التغيير الأساسي، في موقف الاتحاد السوفياتي من «الفصائل الفلسطينية» في عام ١٩٦٩، يعود إلى عدة عوامل: أهمها أن السوفيات بدأوا يرون في المقاومة الفلسطينية عاملاً مؤثراً، في أحداث وتطوّرات منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي وجدوا أن من مصلحتهم التقرُّب منها. ولهذا، طوّر السوفيات موقفهم، من فصائل المقاومة الفلسطينية، حتى يحولوا دون انتشار النفوذ الصيني بينها. ويرى المؤلّفان أن السوفيات تقرّبوا من «فتح» بالتحديد أثناء انفجار الأزمة اللبنانية، ذلك أنهم باتوا يعتقدون أن «فتح» تلعب دوراً خطيراً ورئيسياً في السياسة العربية، مما دفعهم إلى إقامة علاقات مباشرة مع الفصائل الفلسطينية، آملين ـ حسب زعم المؤلّفين ـ أن يستخدموا هذه الفصائل، وخاصة «فتح»، كأداة لتغيير الأنظمة المؤيدة للغرب كلبنان والاردن. إلا أن المؤلّفَين يزعمان أن الاتحاد السوفياتي ظل يمارس سياسة متقلّبة تجاه الفصائل الفلسطينية. فهو معها كلياً في الإعلام (!) لكنه لم يلتزم بأي التزام محدّد. ويعود المؤلّفان إلى القول: ان الإتحاد السوفياتي، على الرغم من انتقاده غير المعلن للفصائل الفلسطينية، واتهامه إياها بالميل نحو المغامرة واللامسؤولية فهو قد زوّدها بالاسلحة وتولى تدريب عناصرها، وأمدّها بالدعم السياسي، طمعاً في بسط نفوذه عليها.

ثم يعرض الكاتبان للعلاقات بين السوفيات والفصائل الفلسطينية، بعد حرب تشرين (أكتوبر)، حيث يشيران إلى الروابط الرسمية التي بدأت تنشأ بين منظمة التحرير والإتحاد السوفياتي، وبالتحديد بعد زيارة وفد منظمة التحرير برئاسة ياسر عرفات إلى الإتحاد السوفياتي، عام ١٩٧٤. ثم يتطرّقان بعدها إلى الحل الذي يطرحه الإتحاد السوفياتي للصراع العربي ـ الإسرائيلي. ويتّضح هذا الطرح المغرض في هذا الكتاب، أكثر ما يتّضح حين يتحدّث المؤلّفان عن محاولة الإتحاد السوفياتي القيام «بانقلاب» لمصلحته في منظمة التحرير. إذ يزعم المؤلّفان أن الإتحاد السوفياتي يتخوّف أن تتكرر تجربته مع مصر، وبالتالي فهو يعمل على دعم الفصائل الأكثر انسجاماً مع سياساته ومواقفه، وعلى الإعداد لقيادة بديلة للقيادة الحالية لمنظمة التحرير، فيما لو مالت هذه الأخيرة عن الإتحاد السوفياتي! ويُرجِع الكتاب إهتمام السوفيات بالمقاومة الفلسطينية، إلى اعتبارهم إياها مؤهّلة للعب دور تغييري حاسم في أكثر من دولة عربية، وخاصة الدول التي تتواجد فيها تجمعات فلسطينية كبيرة: الأردن، لبنان والكويت... وتتكرر هذه النظرة العوراء في أكثر من موضع في هذا الكتاب.

العلاقة الفلسطينية ـ الأميركية

ويعرض الكتاب أيضاً لعلاقة منظمة التحرير بالولايات المتحدة، فيشير إلى حوار غير مباشر بينهما، مؤكّداً أن الولايات المتحدة، لم تكن تتخذ من المنظمات الفلسطينية، ومن العرب الفلسطينيين عموماً، موقفاً واضحاً. لكن النظرة الأميركية العامة، كانت نظرة «إنسانية» لا تخلو من شفقة على «اللاجئين».

ويرى المؤلّفان أن ثمة تطوّراً أولياً، ولو بسيطاً، قد طرأ على هذه النظرة خلال المحادثات السوفياتية ـ الاميركية التي تـمّت في حزيران (يونيو) ١٩٧٣. ويزعمان أن الولايات المتحدة تشترط اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل، وقبولها بقراري مجلس الأمن: ٢٤٢ و٣٣٨. ولكنّهما يشيران إلى إلحاح الإدارة الاميركية على إيجاد حل لقضية الضفّة الغربية، ضمن تسوية شاملة. ويعرض الكتاب لمراحل الحوار غير المباشر، فيرى ان إدارة نيكسون تجنّبت مثل هذا الحوار، أما إدارة كارتر، التي عرضت حلاً شاملاً للصراع، فقد اضطرت إلى التعامل مع جميع الأطراف، وبالتالي إلى «جس نبض» منظمة التحرير في عدة قضايا، وذلك بطرق غير مباشرة. ويرى الكاتبان أن زيارة السادات لإسرائيل، كانت وراء التخلي الأميركي عن الموقف السوفياتي ـ الأميركي المشترك.

التقييم النهائي

وفي فصل لاحق، يعرض الكتاب لمحاولات منظمة التحرير التأثير على الرأي العام الأميركي والأوروبي، من خلال النفط (!) حيث يتحدّث عن تطوّر العلاقات بين المنظمة من جهة، والنمسا وايران وفرنسا والمانيا الغربية وانكلترا، من جهة ثانية، ليخلص بعد كل ذلك إلى أن منظمة التحرير تمكّنت من إحراز «انتصارات خطيرة» في الساحتين العربية والدولية، لكنها لم تُسجّل أي انتصار في ساحة الصراع العربي — الإسرائيلي. ويرى المؤلّفان أن السبب في ذلك يعود إلى «ايديولوجية المنظمة» التي تقضي بتدمير الدولة الصهيونية وإحلال دولة فلسطينية محلّها. ويشيران إلى أن إسرائيل لا يمكن أن تقبل بسياسة منظمة التحرير القائمة على المراحل المتوالية. فالمرحلة الأولى التي قد تبدو معتدلة، تتضمّن المراحل التالية التي تطالب بتدمير إسرائيل الصهيونية.

إن هذا الكتاب الذي يتناول تركيبة مؤسسات منظمة التحرير، فصائلها، برامجها، تطوّر علاقاتها الخارجية، «تكتيكاتها» واستراتيجيتها، يكشف عن النظرة المغرضة التي يحاول من خلالها مفكرو الصهيونيين تشويه الوقائع التاريخية، وتغطية هذا التشويه بطريقة توحي للقارىء الغربي بموضوعية هذه الدراسة.

مؤنس الرزّاز

يوسف أيوب حداد، **خليل السكاكيني: حياته، مواقفه وآثاره**، بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، ٣٧٥ صفحة

إن كنا بحاجة لإحياء تراثنا العربي، نضالياً وفكرياً، فما أشد حاجتنا، لإحياء هذا التراث، فلسطينياً، لأن فلسطين هي الأكثر عرضة للانتهاك وطمس تراثها على أكثر من صعيد، خاصة وإن العدو الصهيوني، معتمداً على غالبية الدول في العالم، وربما على أكثر «العرب» ايضاً، يسعى حثيثاً، الى طمس ذلك التراث، لإنه بداهة، هو المنطلق لكل حركة تغيير ثورية، لاستعادة الوطن السليب...

يدهشك أن هذا التراث الفلسطيني، ليس البعيد فقط، وإنما القريب، والقريب جداً أحياناً، قد تعرض فعلاً، ويتعرّض يومياً، للانتهاك والتشويه ومحاولة محوه واجتثاث جذوره. ونحن عن كل ذلك، في صراعاتنا الداخلية، لاهون...

من هنا، جاءت أهمية كتاب: «خليل السكاكيني، حياته، مواقفه، وآثاره»، الذي قدّم له خير تقديم الدكتور أنيس صايغ.

وتستغرب أن كاتباً ومناضلاً ومربياً في هذا المستوى، له حوالي العشرين مؤلفاً (المطبوع منها فقط) وكان عضواً في المجمع العلمي العربي بدمشق، ثم في المجمع العلمي بمصر، حيث أنهى حياته فيها، وقد عاش خمسة وسبعين عاماً، حتى شهد نكبة العرب الكبرى في فلسطين، بأم عينيه، ولا يعرف جيلنا الحالي الشيء الكثير عنه، أو هو لا يعرف شيئاً البتة عنه.

كان السكاكيني من أبرز المربّين في فلسطين قرابة الأربعين عاماً وقد ناضل على كل مستويات النضال، ومن أبرز نضالاته، الفكرية والأدبية، أنه تنبه للخطر الصهيوني المحدّق ببلاده، قبل سواه، ونبه إليه، دون أن يجد الآذان الصاغية، لأن الزعامات التقليدية، كانت منشغلة برفع الشعارات، أو بممالأة المستعمر، تركياً كان أم انكليزياً، وهو المستعمر الذي مهّد للصهيونية ومكّن لها. وقد يستغرب المرء أن بعض تلك الزعامات لم يتورّع عن العمل في سمسرة بيع الارض الفلسطينية، للمؤسسات الصهيونية، بألف وسيلة ووسيلة.

إلا أن السكاكيني، لم تهن له قناة، وظل يقارع الصهيونية والاستعمار وتلك الزعامات، حتى غيّبه الزمن، بعد أن هدّت كاهله النوائب: إنشاء دولة اسرائيل، وموت إبنه الوحيد سري، وغياب زوجته وحبيبة أيامه سلطانة... يكفي أن نعرف أن رهطاً كبيراً، من أرباب القلم والفكر، في الوطن العربي، قد أبنه، اثر غيابه، ومن هؤلاء العقّاد الذي قال فيه: «إنه إنسان، بكل ما في معنى الإنسان من رفعة وعمق، وما برَّ الفقيد بأمه وزوجه وابنه، إلا آيات باهرات، على إنسانيته الخالصة الأصيلة، ووفائه لأصحابه مضرب المثل...».

وقـــال فيـه الدكتور منصور فهمي: «صورة بسّامة لمعنى الإنسانية في كل ما يشمله ذلك اللفظ، من حب الخير والشوق الى التسامي، وكذلك صورة رائعة للثورة النيّرة، في كل ما تشمله من تبشير بالأحسن»... أما نقولا زيادة فيقول: «الاختبار والمعرفة والإيمان والأمانة، هي بضع نواح من هذا الذي نسميه: روح السكاكيني»...

وعزة دروزه قال: «كانت مجالسته فيّاضة بالأدب الوطني والروح الوطنية، وظل هذا ديدنه حتى بعد أن اضطرته ظروفه الى العمل في معارف الحكومة. فلم يمنعه مركزه الرسمي، من إظهار ذلك في كل مناسبة. وقد أدى تحرره إلى خلاف مع دائرته، فلم ينكص على عقبيه فيه، وترك العمل الرسمي في سبيله...».

وعارف العارف شهد: «انه رجل إنساني بكل ما في كلمة الإنسانية من معنى. كبير القلب والعقل، قوي البنية، شجاع، ثائر على التقاليد، على الحكم العثماني، على الاكليروس اليوناني، على وعد بلفور. وقصارى القول، على كل ما يخالف عقله وضميره ووطنه وأدبه وفكره...».

وغير هذه اللّمح، كثير. وقد رثاه، من بين الشعراء، الرصافي وأبو سلمى وغيرهما... كل هذا، إن دلنا على شيء، فعلى علو مقام هذا الإنسان الأديب والمربّي والمناضل. وما نهايته المريرة، في أرض الكنانة، إلا صورة مأساوية، للواقع العربي إبّان غيابه، بعد خمس سنوات في النكبة.

ومن طريف أقواله: «لو ملأ اليهود فلسطين، ولو انهزم الناس أجمعون، لبقيت وطنياً وحدي...».

كانت شخصيته متعددة الإمكانات والمواهب. وكان ألطف ما فيها ذلك الظرف الذي فطر عليه بعض أبناء جيله. وبخاصة تلك المجالس الأدبية، والنضالية في الواقع، التي كان يعقدها في مقهى بلدي في باب الخليل بالقدس أسماه «قهوة الصعاليك». (والصعلكة أو الصعلوك، منذ أيام الجاهلية، كانت تعني التمرّد على قوانين القبيلة والفروسية والشعر. ولم تكن تؤدي المعنى المتداول هذه الأيام. أي المسكنة والتشرد) ومن طرائف تلك الندوات، أن المناضل العربي، علي ناصر الدين، حين نفته السلطات الفرنسية من لبنان، ذهب الى القدس، وبات واحداً من جلاّس مقهى الصعاليك. وحين سمحت له السلطات الفرنسية بالعودة، كتب السكاكيني وبعض مريديه من الصعاليك «فرماناً» يجيز لعلي ناصر الدين أن يمثلهم في لبنان. وقد نشرت جريدة فلسطين ذلك «الفرمان» للدعاية.

وما أن وصل صاحبنا إلى بيروت حتى وجد بإنتظاره «هناك» أمراً جديداً يقضي بنفيه إلى جزيرة ارواد، بدعوى انتمائه إلى حزب الصعاليك. وعبثاً، حاول إفهام تلك السلطات ان الموضوع لا يعدو الدعابة غير أنها لم تفهم. وذهب صاحبنا منفياً إلى ارواد بنكتة «صعلوكية»...

وكما هو ظاهر، فان تلك «النكات» كانت ذات مدلول وطني، أو مدلول له علاقة بموضوعة الوطن.

ومن هذه الدعابات أيضاً، على سبيل المثال، أنه دعي إلى وليمة عشاء، عند المندوب السامي فرفض الدعوة، وأرسل بطاقة على غاية من السخرية والظرف، نذكر منها: «وأما محسوبكم، فصعلوك يكفيه من الدنيا أن يعمل فيأكل مع أهل بيته ما تيسّر...».

ومنها أيضاً، تركه العمل الحكومي في حقل التعليم، مدة سبع سنوات، احتجاجاً على إرسال مندوب سامٍ يهودي الأصل. ولم يعد إلى العمل. إلا بعد مغادرة هذا المندوب البلاد واستبداله بغيره... كذلك رفضه التعامل مع الإذاعة الرسمية، لأنه سمع مذيعاً صهيونياً يقول: «هنا أرض-اسرائيل». وقد ظل مقاطعاً لها، حتى منعت الحكومة المذيعين اليهود من استعمال هذه الصيغة.

وكتاب خليل السكاكيني الذي بين أيدينا اليوم، حافل بكل مثير وجميل، إن على صعيد شخصية الرجل الفنية أم على صعيد مواقفه الوطنية. وفيه ما يشبه المسح للحركة الوطنية والاجتماعية فيما قبل إنشاء دولة اسرائيل؛ وهو ما تجده واضحاً خلال الكتاب. وعمليه استعراض ما حفل به هذا الكتاب ستكون شاقة وطويلة ولا ريب.

فما هي المآخذ التي يمكن أن نأخذها عليه؟

الواقع إنها ليست كثيرة. فالباحث يوسف حداد، الذي حققه وجمع مادته وأنجزه، حسن اللغة، عميق التحليل، بذل كل ما يجب أن يبذله باحث في بحثه. إلا أنه بالغ قليلاً في عملية الدخول في التفاصيل، الدقيقة جداً أحياناً، والتي ليست على جانب كبير من الأهمية.

بتعبير آخر إن الكتاب الذي بلغ ٣٧٥ صفحة من القطع الكبير والحرف «الناعم»، والذي لم يترك في صفحة من صفحاته مجالاً لمتنفس، كان يمكن أن يأتي بنصف هذا العدد من الصفحات، دون أن يفقد أهميته...

إن المبالغة في التمحيص والتدقيق، وإثبات كل شاردة وواردة، يصلان في النتيجة، إلى عكس الغاية التي رمى إليها المؤلف. فكثرة التفصيل، هي تماماً، مثل الإقلال منه، وتجاوز ما لا يجوز التجاوز عنه. وتقول العامة عندنا: «الزائد أخو الناقص...». خاصة إذا كانت لغة الكاتب، على تماسكها، تفتقر إلى شيء من الطلاوة الأدبية الأمر الذي سيسوق إلى ما يشبه الاملال ولا ريب...

ثمة أمور ركّز عليها المؤلف كثيراً، ولكنه جاء بها بلغة التعميم دائماً، كلومه العائلات الكبيرة، المتعاملة مع المستعمر، المنفّذة لأهدافه، وهي بالتالي واصلة إلى التمكين للصهاينة في أرض فلسطين. فقد تحاشى، أكثر مما يجب، ذكر أي نموذج منها. وهكذا يحق لكل إبن عائلة فلسطينية كبيرة، أن «يلمس رأسه» ويتساءل: هل هو المقصود بذلك؟... علماً، أن بين تلك العائلات، من كانوا من خيرة المناضلين والثائرين. إذن كان عليه إما أن يحدد، بالجرأة العلمية المطلوبة، أو ألا يكثر من ترداد كلمة «العائلات البرجوازية... [كذا!]... التي تعاونت...» الى آخره... فيصبح مجرد انتماء إنسان لها، ولو كان من خيرة المناضلين، تهمة أو ما يشبه الشتيمة. هكذا، لله، وبشكل مجاني. علماً، أنه، حتى في أكثر النظريات تطرفاً في العالم، هناك مقولة تؤكد، بأن الإنسان يمكن أن «يخون» طبقته. أي أن يتخلى عنها، في سبيل قضية عامة أو ثورة...

ثمة ملاحظة أخرى، لا بد من التوقّف عندها. وهي استعمال كلمة «فلسفة السكاكيني» في الفصل الثالث من الكتاب.

والواقع أننا، في بلادنا، نكثر من استعمال هذه الصيغة، بمناسبة وبدون مناسبة؛ الأمر الذي كنا نربأ بالمؤلف، من الوقوع فيه.

فنحن نقول، مثلاً، جبران الفيلسوف (!) وفيلسوف الفريكة، والمقصود أمين الريحاني، وهلم جرا، حتى أصبح كل من قال مثلاً سائراً، أو حكمة ولو ساذجة أحياناً، فيلسوفاً عندنا. وهذا الأمر، ناجم عن الرغبة فيما يشبه المباهاة، وتأكيد الذات، دون مبرر، ودون أخذ بأبسط شروط هذه الصيغة.

فالفيلسوف، ليصبح كذلك، يفترض أن يكون قد قدّم نظرية ما، حلاً معيناً لمعضلات الوجود، وطرح ما قدّمه على الناس، والمشتغلين بالفلسفة بخاصة، ونشأ هناك، ما يشبه الاجماع، على اعتباره فيلسوفاً. وإلا فهو متفلسف وهذا شأن غير ذاك الشأن. فالراعي في البرية، إذا نظر إلى النجوم ليلاً، وتساءل عن صانعها، أو عن كيفية تكوينها، عُدّ متفلسفاً، ويكون قد طرق أول باب من أبواب الفلسفة، الذي هو التساؤل العفوي والبريء...

فحتى المعرّي، لا يعتبر فيلسوفاً، لأنه لم يأتِ بتلك النظرية المتكاملة، ولم يقدّم حلاً واضحاً، ومنهجياً لرؤيته لمشاكل الوجود.

سارتر وكامو، وكثيرون غيرهما لا يعتبرون فلاسفة، لأن مواصفات الفيلسوف لا تنطبق عليهم. فكيف استسهل المؤلف إطلاق كلمة فلسفة أو فيلسوف على السكاكيني؟ والأدهى من ذلك أننا حين نقرأ الفصل المشار إليه، نجد أن المؤلف، يعتبر فعلاً، ان مجرد الخواطر والنظرات والسلوك الشخصي للرجل، يبيح له أن يصبح فيلسوفاً... إنها عقدة المبالغة العربية، في هذه المرحلة على أية حال، وعلى أكثر من صعيد. فما

أكثر أولئك، الذين أتاحت لهم الظروف غير الطبيعية، أن يمتلكوا وسائل الإعلام، وما خلفها أو قدامها، يصبحون بين ليلة وضحاها، عباقرة وفلاسفة ومنظرين، وكل ما قد يخطر على بال المرء من ألقاب، لا يصل إليها المرء، في العوالم المتحضّرة، إلا بعد أن يفني العمر درساً وكدّاً. ومن ينالون مثل هذا السبق، هم عادة قلائل، قلائل، بين الأمم، ولا يجود الزمان بمثلهم، في كل يوم مرة.

مبـــدئياً، كتاب يوسف أيوب حداد، حول، خليل السكاكيني، يظل عملاً طيباً، كلف المؤلف طويل بحث ومشقة. وحبذا، لو أنه لا يلتزم جانب اللجاجة على الأمور، والمبالغة فيها أحياناً، في المستقبل. ظناً منه، بالروح العلمية التي عليه أن يتمسّك بأهدابها، أن تهدر، دون مقابل.

إذن الكتاب عمل جيد، وما أحوجنا إلى أمثاله، في المكتبة العربية والفلسطينية بخاصة إن جاز التعبير.

عرض ونقد: **عاصم الجندي**

ردود

قراءة في دراستيّ
الدكتور مصطفى جفال، والباحثة روز مصلح

في العدد السابق (١١٧) لشؤون فلسطينية، نُشرت دراستان، للدكتور مصطفى جفال: «الصوت العربي في الإنتخابات الإسرائيلية»، وللباحثة روز مصلح: «العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلّة ــ السياسة الإسرائيلية والعمل العربي داخل إسرائيل». وبينما تبحث دراسة د. جفال في البنية الطبقية للفلسطينيين داخل إسرائيل وتضخُّم حجم الطبقة العاملة وتحسّن مزاياها الداخلية، لتصبح الطبقة الأكثر تأثيراً على توجّه الصوت العربي، والأكبر دوراً في النضال القومي ضد السياسة الصهيونية، فإن دراسة روز مصلح تتطرّق إلى حجم الطبقة العاملة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، والدور النضالي المنوط بها، كونها «تسيطر على قطاعات إنتاجية هامة في الإقتصاد الإسرائيلي»، كالبناء والصناعة.

وما يدعو للتوقّف عند هاتين الدراستين، هو أهميتهما وجدّيتهما. ففي نضالها ضد الغزو الصهيوني وضد المخططات الصهيونية، تحتاج جماهيرنا الفلسطينية وقواها الوطنية، إلى رؤية واضحة ومعمّقة، لظروف نضالها، حيث لا تكفي الإشارة إلى تضخّم حجم الطبقة العاملة، نتيجة سياسة النهب الصهيونية للأرض وللثروات الإقتصادية الوطنية، وإلى تحوّل القرى العربية، داخل إسرائيل، إلى مجرّد «فنادق» سكنية لجيش من العاملين داخل إسرائيل، بل لا بد من التدقيق في واقع وفي صفات الطبقة العاملة الفلسطينية، التي خلقها واقع النهب والتخريب الإقتصادي والتشويه للبنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني، وذلك من أجل صياغة مهمات نضالية واقعية وفعّالة، تسهم في تطوير نضال جماهيرنا ضد العدو الصهيوني.

وإن كنت لا أملك إلا أن أُعبّر عن تقديري للجهد الواضح الذي بُذل في الدراستين المذكورتين، وللإضافة النوعية التي قدّمها الباحثان، في هذا المجال، فإني أود، وانطلاقاً من اهتمامي بالقضايا التي يجري طرحها في الدراستين، أن أسجّل عدداً من الملاحظات، التي وإن كانت متواضعة، فإنها من الممكن أن تسهم، بشكل أو بآخر، في إغناء المادة المقدّمة، ولتعذرني مجلة «شؤون فلسطينية» إن كنت في ملاحظاتي سأذكّر بما طرحه د. جفال، في كتابه الذي أصدرته دار إبن خلدون: «الطبقة العاملة الفلسطينية، والحركة النقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، لما للكتاب من صلة وثيقة بموضوع الدراستين، المنشورتين في المجلة، ولما هناك من تقارب في التوجّه بين كتاب د. جفال وبين دراسته الأخيرة.

١ ــ حجم العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل

تحاول الباحثه روز مصلح أن تحلّل الإحصاءات والمعلومات المعطاة حول حقيقة حجم العاملين من عمّال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، وأن تلقي الضوء على الفارق الكبير بين الإحصاءات الرسمية

وبين الواقع، مشيرة إلى أنه لا سجلات مكاتب العمل، ولا الإحصاءات التي جرت على الطرق، يمكنها تقديم الرقم الحقيقي لحجم أولئك العاملين، لأن أعداداً من العمّال ينامون في مكان العمل، فلا تشملهم إحصاءات الطرق.

وأود الإضافة هنا، أن أعداداً أخرى ذات حجم كبير من الأيدي العاملة، تشتغل عن طريق الوسطاء للمشاغل والمؤسسات الإقتصادية الإسرائيلية، دون الإنتقال خارج قراها أو أماكن سكنها، سواء في أعمال الخياطة والتريكو والنجاره والموبيليا، أو في الإنتاج الزراعي، حيث يقدّمون للمصانع ولشركات التصدير الإسرائيلية ما تطلبه من المنتوجات الزراعية، كالسمسم والتبغ والخضار وغيرها، وإن هذه القوى العاملة تنطبق عليها نفس ظروف العاملين داخل إسرائيل، بل هم أكثر عُرضة للإستغلال،حيث ترتفع في وسطهم نسبة النساء والأطفال.

٢ ــ حول توزيع العاملين داخل إسرائيل

تلاحظ روز مصلح، إعتماداً على الإحصاءات الرسمية المعتمِدة بدورها على مكاتب العمل والإستخدام، «ميل العمال العرب نحو القطاعات الإنتاجية الرئيسية، وبشكل خاص نحو قطاع الصناعة الذي تضاعفت نسبة العاملين فيه من مجموع قوة العمل في المناطق المحتلّة»، وهذا ما يميل د. جفال إلى الأخذ به، كما سنشير فيما بعد.

وأود التذكير هنا بما ورد في الدراستين: أولاً، من أن العمّال المستخدمين، عن طريق مكاتب العمل، هم العمّال الأكثر استقراراً حيث يعملون، في المؤسسات الكبيرة في المصانع. وثانياً، من أن الصناعة، في الإحصاءات الإسرائيلية، تشمل عادة الصناعة التحويلية، كالمحاجر مثلاً، حيث لا يكون العمّال هناك أكثر استقراراً وثباتاً من عمّال البناء، وبالتالي فهم لا يكتسبون مزايا العمّال الصناعيين. ومن ناحية ثالثة، فإن نسبة كبيرة من العاملين في الصناعة، ليس لهم صفة الثبات لأنهم يضطلعون، في الأساس، بالأعمال غير الفنية؛ ولذلك فهم قادرون على الحركة والإنتقال إلى أعمال أخرى لا تتطلّب غير الجهد الجسدي. ومن يعيش في الأرض المحتلّة يعرف أن الكثير، من الطلبة والمعلّمين، يشتغلون في أوقات فراغهم في هذه المصانع لتأمين وسائل عيشهم. ومن هنا، فإن أية أحكام متعجّلة، حول تغيرُّ نوعي في بنية الطبقة العاملة الفلسطينية وفي تحوّلها إلى «بروليتاريا» كما يرى د. جفال، لا تتطابق مع الواقع ولا تفيد الأهداف المتوخاة من الدراسة، وهي توصلنا إلى استخلاصات ونتائج ليست موضوعية، مع أن ذلك لا يعني عدم تزايد العمّال الصناعيين وتعمُّق استقرار العاملين داخل إسرائيل مع مرور الزمن.

٣ ــ دور العمل العربي في الإقتصاد الإسرائيلي

وفي حين تركّز روز مصلح، في دراستها، على أهمية العمل العربي بالنسبة للإقتصاد الإسرائيلي، حيث «يتمركز في القطاعات الإنتاجية الرئيسية»، وتشير إلى ظاهرة مرضية إسرائيلية يخلقها العمل العربي وعبّر عنها أحد المسؤولين الإسرائيليين بقوله: «ستواجه إسرائيل عاطلين عن العمل، من جهة [في صفوف العمّال اليهود الذين ينتقلون إلى قطاعات غير إنتاجية] ونقصاً في العمّال من المناطق المحتلّة، من جهة أخرى». فإن د. جفال، سواء في دراسته عن عمّال مناطق ١٩٤٨ أو في كتابه عن عمّال الضفة الغربية وقطاع غزة، يؤكد كثيراً على تحسّن المزايا الداخلية للعمّال العرب وتصلّب بنيتهم الداخلية «من حيث زيادة نسبة العمّال الصناعيين بينهم والثبات في العمل والتمركز والثقافة»... الخ، ولتدعيم هذا التوجّه، يجمع في إحصاءاته بين «عمّال الصناعة وعمّال البناء» كما في الجدول رقم ٤ (ص ٤٩)، ويتحدّث عن متخرّجي المدارس المهنية التي لا تتوفر حقيقة، في الوسط العربي داخل إسرائيل، بينما هي في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تعدو أن تكون مواقع لتفريخ العمّال غير المهرة وتجميعهم وزجّهم في المنشآت الإسرائيلية.

وفي حين تدعو روز مصلح إلى توعية الطبقة العاملة الفلسطينية، بخطورة دورها وأهميته في الإقتصاد الإسرائيلي، من خلال «السعي الجاد لتأطيرها نقابياً»، فإن د. جفال، في كتابه، يميل إلى تحميل «قيادة

بعض النقابات ذات الطبيعة الإصلاحية مسؤولية عدم تنظيم العمّال داخل إسرائيل واستيعابهم في النقابات» (ص ١٠٣ من كتاب الطبقة العاملة الفلسطينية...) وأود هنا الإجتزاء من دراسة د. جفال في الصفحة ٥٥ : «فقد عملت السلطات الإسرائيلية، منذ قيام إسرائيل، على إبقاء الأيدي العاملة العربية أيد عاملة رخيصة وضعيفة الإمكانيات التقنية والفنية، بهدف تحقيق المزيد من الأرباح لحساب أرباب العمل، من خلال تكثيف استغلالها، عن طريق تشويه التركيب المهني للأيدي العاملة العربية، إذ أن ذوي المهن العلمية والأكاديمية لا تتجاوز نسبتهم ١,٧ بالمئة، من مجموع العاملين العرب في عام ١٩٧٩» وأعتقد أن ما كتب هنا يتناقض تماماً مع مفهوم «تبلتر» الطبقة العاملة الفلسطينية الذي يستخدمه د. جفال، أكثر من مرة في دراسته، إلا إذا كانت البروليتاريا، كمصطلح، هي غير الطبقة التي خلقتها الثورة الصناعية ونمو الرأسمالية.

٤ ــ إمكانيات التنظيم النقابي في صفوف الطبقة العاملة

وتستخلص روز مصلح في دراستها في «شؤون» (ص ١٣٠)، أن «تفريغ المناطق المحتلّة، من الفئات الشابة في سن العمل، مكّن إسرائيل من تحقيق السيطرة على المناطق المحتلّة وإخضاعها، من خلال حرمانها من أية إمكانية للتنظيم».

ونحن نرى أن هذا الإستنتاج، عملياً، غير دقيق، لأن الإتحاد العام لنقابات العمّال في الضفة الغربية المحتلّة، يضم الآن ٢٧ نقابة وعشرات من المكاتب النقابية، تضم في قاعدتها أكثر من ٣٠ ألف عامل، جلّهم من العاملين في المؤسسات المحليّة، وهذه النقابات بُنِيت بالجهد الدؤوب وبالتضحيات. ورغم كل الظروف، فهي فعلاً آخذة في الإتّساع، بسبب تحسّن المزايا الداخلية للطبقة العاملة، ولكن ليس بالطريقة الآليّة التي تعكسها الإحصاءات والإستنتاجات المتعجّلة. وسوف تنخرط الجماهير العمّالية، العاملة داخل إسرائيل، في هذه النقابات، أيضاً، بتأثير سيرها التدريجي نحو الاستقرار والثبات؛ ذلك أن إسرائيل عاجزة، في النهاية، عن السيطرة على التحوّلات، داخل المجتمع الفلسطيني، التي تخلقها سياستها «اللصوصية» تجاه الموارد الإقتصادية للأرض المحتلّة، بما فيها الأرض والأيدي العاملة.

٥ ــ النضال السياسي والنضال الطبقي

ويبرز د. جفال في دراسته، المعارك السياسية التي خاضتها الجماهير الفلسطينية داخل إسرائيل والتي أخذت مداها، في يوم الأرض، عام ١٩٧٦، وأخذت أبعادها، في ميثاق شفاعمرو عام ١٩٨١، وفي مؤتمر الجماهير العربية الذي مُنِع عقده بأمر من بيغن نفسه، كرئيس للحكومة، وهو يربط بين النهوض الوطني وبين الدور الذي تضطلع به الطبقة العاملة وحزبها (راكح)، في قيادة نضال جماهيرنا.

وهنا أتساءل: ألا ننظر إلى الأمور نظرة ميكانيكية، حين نسعى في دراستنا إلى تشكيل فكرة (البلترة)، في صفوف طبقتنا العاملة، متناسين أنه لم تقم معارك مطلبية ملموسة في صفوف العمّال العرب، رغم اتساع هذه المعارك في صفوف العمّال اليهود؟ أفلا يجعلنا ذلك نفكر بمقارنة واقع جماهيرنا، داخل إسرائيل، بواقع السود في النظم العنصرية، كنظام جنوب أفريقيا، بدل التركيز على الجانب الطبقي البروليتاري عبر نظرة (أكاديمية) محضّة؟

٦ ــ دور المثقفين في النهوض الوطني وفي توجّه الصوت العربي

وإذ يركّز د. جفال على تحليل البنية الإجتماعية للجماهير الفلسطينية، داخل إسرائيل، وأثرها على «التصويت العربي» في الانتخابات الإسرائيلية، وإذ يمر سريعاً «بالعوامل الأخرى الحاسمة في التصويت العربي»، التي يعددها في مقدّمة دراسته ــ التمييز العنصري والإضطهاد القومي، وتأثير الإنتصارات التي حققتها الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة ــ فإنه ينسى الشق الثاني من العامل الأول، «الدور المتعاظم الذي يلعبه العمّال والمثقفون».

وأود الإشارة هنا إلى أن السبعينات قد شهدت نمواً ملموساً في حجم المتخرّجين والملتحقين بالجامعات والمعاهد العليا، سواء منها الإسرائيلية أو جامعات البلدان الإشتراكية، عن طريق المُنح الدراسيّة لراكح. وهذه الظاهرة أفضَت مضاجع «يسرائيل كنيغ» صاحب المذكّرة المعروفة، التي أشار فيها إلى دور المثقفين ككوادر قيادية من نوع جديد، في الوسط العربي، أخذت تُسقط القيادات العشائرية والتقليدية الجاهلة التي اعتمدتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

٧ ــ دعوة راكح إلى مواقف قومية أكثر حسماً

ورغم تقلّص تأثير العشائرية والطائفية، في الوسط الفلسطيني داخل إسرائيل، «بفضل» السياسة العنصرية الإسرائيلية التي تطال، بنهبها وشوفينيتها، كل أبناء شعبنا دون تمييز؛ ورغم تعاظم الوعي الوطني، رغم كل ذلك، فإنه لا يمكننا تجاهل أثر الأحداث، المؤسفة والمفتعلة، التي شهدتها قريتا كفر ياسيف وجولس، أثناء انتخابات الكنيست العاشر، وهو ما أشارت إليه صحيفة الإتحاد، في عددها الصادر في الثالث من تموز (يوليو) ١٩٨١؛ الأمر الذي يُغفِله د. جفال مثلما يُغفِل الإشارة إلى النزعة الفاشية والعدوانية، في أوساط اليهود، والتي أذكتها أربعة أعوام من حكم الليكود، وتأثير ذلك على بروز نزعات قومية متطرّفة في الوسط العربي ــ وإن تكن محدودة ــ بسبب تعاظم دور الطبقة العاملة وحزبها اللذان يصعب أن تغزوها التوجّهات الشوفينية. والنزعات القومية هذه، عبّرت عنها القوى التي دعت إلى مقاطعة الإنتخابات. يضاف إلى ذلك، ما أكّده الدكتور، في تحليله لمنحى الصوت العربي في الكنيست العاشر، أن العرب صوّتوا للمعراخ في هذه الإنتخابات، واضعين ثقلهم في اتجاه إسقاط حكومة الليكود وبيغن، «مختارين من الشرّين أهونهما».

فهذه المعطيات لا تلتقي، في الواقع، مع الدعوة التي يوجّهها د. جفال لراكح في ختام دراسته: «لتكن نتائج التصويت في انتخابات الكنيست العاشر مناسبة من أجل حسم هذه المسألة». وهو يعني كما يذكر: «مواقف راكح إزاء المسألة القومية الفلسطينية بكافة عناصرها» (ص ٦٥)، لا سيما وأن د. جفال يوضح، في دراسته، أنه برغم كل الضجيج الذي أطلقه ممثّلو المعراخ، عن انقلاب في الصوت العربي، فإن التغيير الحقيقي، في التوجّه نحو «حداش»، يبقى طفيفاً، وهذا يحدث في الوقت الذي مُسحت فيه، نهائياً، أحزاب صهيونية صغيرة معتدلة وتجمّعات عربية تابعة للمعراخ من لوحة الكنيست.

ويبقى أخيراً أن نشير إلى أن انحجاب الصوت اليهودي عن كتلة «حداش»، بصورة تكاد تكون مطلقة، وذلك بتأثير الجو الشوفيني الذي أشاعه تجمّع الليكود، وبسبب التصويت للمعراخ لإسقاط الليكود، إن ذلك كان عاملاً مؤثراً في خسارة «حداش» (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) لمقعدها الخامس الذي كانت تملكه في الكنيست السابق.

غطاس أبو عيطة

المقاومة الفلسطينية ــ سياسياً

نحو شرط سياسي ملائم لقرار الرد على حرب الإبادة الاسرائيلية

تمتد فترة هذا التقرير بين ٥/٧ ــ ١٩٨١/٨/٥، ولكنه يركز أساساً على الفترة الممتدة بين ١٤ ــ ١٩٨١/٧/٢٤. باعتبارها شهدت الهجوم الاسرائيلي، لضرب «البنية التحتية للمقاومة ورأسها الارهابي»، والرد الفلسطيني القاسي بإشعال حرب المستوطنات. ويحتوي التقرير ثبتاً بأوجه التحرك الفلسطيني ومختلف نقاطه وجوانبه، خلال هذه الفترة. وإذا كان ثمة أنشطة أخرى، قبلها أو بعدها، فإنها بحكم خطورة حدث الحرب، قد انضوت في إطار التحرك العام المرادف لهذا الحدث، خلال أيامه الساخنة الأربعة عشر. لذلك فقد ربط التقرير النشاطات السياسية الفلسطينية، قبل الحرب وبعدها، بمفصل واحد هو الاتجاه الفلسطيني لخلق شرط سياسي ملائم لقرار الرد على الهجوم الاسرائيلي.

ولم يكن زعيم المعارضة الاسرائيلية، شمعون بيرس، جريئاً عندما أعلن أن «من حق منظمة التحرير الاعتقاد بأنها انتصرت، بالنقاط، في هذه الحرب»، فهو لم يأت إلا بالحد الأدنى من الحقيقة العنيدة التي أنشأتها الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية، وأكدتها كل الأوساط القريبة من أطراف الصراع في المنطقة. ومن الجانب الفلسطيني فقد نهضت هذه الحقيقة على ثلاثة عوامل بارزة: أولها، صنع قرار الرد القاسي والمفتوح على كل الاحتمالات، بمواجهة العدوان الاسرائيلي. وثانيهما، تنفيذ هذا القرار بكفاءة، ما كان لمردودها إلا أن يكون عالياً. وثالثها، إحاطة المواجهة بمناخ سياسي يضمن التماسك الفلسطيني ــ اللبناني، ويوفر الدعم العربي والتأييد الدولي.

وبهذا فإن التحرك الفلسطيني، في شقه السياسي خلال الحرب وبعدها، قد اتخذ، من تهيئة هذا المناخ، عنواناً وهدفاً له. ويمكن إبراز ثلاثة مفاصل أساسية في هذا التحرك وهي:

١ ــ مرْكَزة القرار الفلسطيني ــ اللبناني الوطني، خلال هذا الظرف الاستثنائي، وتحصين موقف الرد على العدوان، بمواجهة محاولات خلخلة الوحدة الوطنية وزعزعة التحالف مع القوى الوطنية اللبنانية.

٢ ــ تأمين متطلبات الصمود الجماهيري، الفلسطيني ــ اللبناني، واستيعاب الآثار المدمرة للغارات الاسرائيلية في العاصمة والجنوب.

٣ ــ محاولة حصد ثمار جولة عرفات العربية، خلال شهر تموز (يوليو) الفائت، إثر ضرب المفاعل النووي العراقي، لاستقطاب موقف تضامني عربي ملموس، في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة، والتوجه، دُولياً، لتعرية الموقف الاسرائيلي ودفع المجتمع الدُولي إلى إدانته.

ومن خلال عرض معالم التحرك الفلسطيني يتضح أن الحيِّز الأكبر، في جدول الاهتمام، قد

شغلتـه الأنشطة التي تنـدرج في البنـد الأول، لأسباب متعددة، منها إلحاحية الرد على العدوان، بالمواجهة المباشرة، ومنها أن القيادة الفلسطينية لما تكد تنهِ تحركها، على الصعيد العربي، عندما انفتحت النار الاسرائيلية، وأن مداولات مجلس الأمن وبرقيات وتصريحات الاستنكـار والإدانة العالمية، ضـد إسرائيـل، قد امتصت، إلى حـد مُعينّ، الضرورة المباشرة للتحرك على المستـوى الـدُولي. وهنـاك، طبعـاً، أسبـاب أخـرى يمكن قراءتها، في سياق عرض أوجه الأنشطة السياسية الفلسطينية، خلال الحرب وما بعدها بقليل.

التحرك، فلسطينياً ولبنانياً

وثمة إجماع فلسطيني في تحديد مغزى الهجمة الاسرائيلية الجـديدة ومـا وراءها. فـإن عرفـات يضعها في سياق «حرب الإبادة»، ولا أحد يختلف برأيه عن هذا التقدير، والناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يقول: «إن الذين يتحـدثون عن سَحْب مبـررات العـدو، لضـرب المناطق الوطنية اللبنانية، يكذبون على أنفسهم. فالعدو ليس في حاجة إلى مبررات للقيام بهـذه الاعتداءات وتاريخه في ذلك معـروف» (**السفير**، ١٩٨١/٧/٢٠).

ويقول الأمين العام للجبهة الديموقراطية: «إن القصف الوحشي، على منطقـة بيروت والأحيـاء الآهلة بالسكان تحديداً، يوحي بأن حرب الإبادة الدموية العنصرية التي يشنها العدو تلبي مهمة فتـح الطرق، لفيليب حبيب، نحـو أمركـة لبنان والمنطقة» (**الحرية**، ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٨١).

ويقول الأمين العام للجبهة الشعبية ــ القيادة العامة، أحمـد جبريـل،: «بعد الغـارات العنيفة الأخيرة نتوقع عملاً عسكرياً مستمراً، لا يشمل الجنوب فقط بل يمتد إلى كل مـواقع المقـاومة الفلسطينيـة، كمـا نتـوقـع أن تكـون حـرب الاستنزاف، بيننا وبين العدو، مـرتفعة الـوتيرة ليس من طـرف واحد فحسب». (مقـابلـة مـع **السفير**، ١٩٨١/٧/٢٢).

ويقـول خالـد عبد المجيـد، عضـو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني: «ان العدوان الاسرائيلي الأخير على بيروت هو جزء من مناورة لإعادة طرح مسألة الوجود الفلسطيني في لبنـان ومحاولـة لتدمـير القـوى الحية للثـورة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٧/٢٠).

وعمـومـاً، كـان لجمـل فصـائـل المقـاومـة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية موقف موحد إزاء العدوان الاسرائيلي. فعلى هذه الأرض كُثِّف التحـرك في شقين: تـأمـين المتطلبـات المـاديـة والميـدانيـة للحـرب، وتحقيق الحـد الأقصى من التمـاسك في مـواجهة محـاولات تفتيت الصف الوطني الفلسطيني ــ اللبناني. ومنذ يوم ١٥/٧، بدأت الاجتماعـات المفتوحـة للمجلس العسكري الأعـلى واللجنـة التنفيـذيـة لمنظمـة التحـريـر الفلسطينيـة والقيادة المشتـركة، الفلسطينيـة ــ اللبنـانية. وقـد ترأس عـرفات، في ذلـك اليوم، اجتمـاعاً للمجلس العسكـري الأعلى تم خـلاله «البحث في الاعتداءات الصهيونية اليومية، على القـرى والمدن اللبنـانية والمخيمـات الفلسطينية ومواقع القوات المشتركة، واتخذ المجلس عدداً من الاجراءات التي من شأنها تعزيز تصدي القوات المشتركة البطولي للاعتداءات الصهيونية» (**وفا**، ١٩٨١/٧/١٥).

وفي يوم ١٧/٧، ترأس عرفات اجتماعاً آخر؛ «حيث ناقش المجلس الموقف الـراهن، في ضوء الغـارات الصهيونيـة الجبانـة والمجرمـة، ضـد الأهداف المدنية في منطقة بيروت الغربية. والتي تشكل خطوة تصعيدية ومغامرة، من جانب العدو الصـهيـوني والأميـركـي» (**المصـدر نفسـه**، ١٩٨١/٧/١٧).

وفي اليوم ذاته، ترأس عرفات اجتماعاً لقيادة الثورة الفلسطينية شارك فيه المجلس السيـاسي المركزي للحركة الـوطنية اللبنـانية، وتم خـلاله «استعراض شامـل لأهم وآخر التطـورات، على السـاحتـين الفلسطينيـة واللبنـانيـة، في ضـوء التصعيد العسكري الصهيوني والغارات الجوية البربرية على المخيمات والقرى والمدن اللبنانية، في بيروت والجنوب، وقد اتخذ عدداً من القرارات الهامة لمواجهة الموقف». (**المصدر نفسـه**). وقد وجّه عرفات تحية إلى القوات المشتركـة، خلال كلمة جاء فيها: «لقد بلـغ العدوان الصهيـوني يا إخوتي أقصى مداه وأظهرت الجرائم الأخيرة،

التي استهدفت بيروت والجنوب الصامد، إلى أي حد وصل الحقد الصهيوني الأسود والاجرام الأميركي الارهابي ضد شعبنا الفلسطيني اللبناني، والذي تمثل بهذه الغارات الوحشية، على المخيمات والمدن والقرى والمناطق والسكان الآمنين العُزَّل... إن أبناءكم أبطال القوات المشتركة أثبتوا، في هذه اللحظات التاريخية الحاسمة، أنهم حماة شعبهم وأمتهم وهم الدرع الذي يذود عن لبنان وفلسطين والأمة العربية» (**المصدر نفسه**).

هذا وكان عرفات قد أصدر قراراً اعتبر، بموجبه، شهداء الغارات الاسرائيلية شهداء للثورة الفلسطينية (**السفير**، ١٨/٧/١٩٨١).

وفي يوم ١٨/٧، عقد المجلس العسكري الأعلى اجتماعاً، برئاسة عرفات، «بحث خلاله تطورات الوضع على مختلف الجبهات العسكرية، وركز على تحميل الولايات المتحدة الأميركية مسؤولية هذا العمل الاجرامي الذي تقوم به إسرائيل مستخدمة أحدث أدوات الفتك والتدمير [الأميركية] بما في ذلك القنابل المحرمة دولياً» (**وفا**، ١٨/٧/١٩٨١).

واجتمع عرفات، في اليوم التالي، بالرئيس شفيق الوزان، حيث تمّت خلال اللقاء، «مناقشة لحرب الدائرة مع العدو الصهيوني وما توصل ليه مجلس الأمن الدولي من نتائج، خاصة بالنسبة للشكوى التي تقدم بها لبنان رسمياً إلى المجلس، ضد إسرائيل» (**المصدر نفسه**، ١٩/٩/١٩٨١). كما التقى، في اليوم نفسه، النائب رشيد الصلح؛ حيث «جرى استعراض للتطورات الأخيرة وبحثا في آثار الغارات الاسرائيلية في العاصمة والجنوب وتأثيراتها على الوضع اللبناني» (**المصدر نفسه**).

وفي يوم ٢٠/٧، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اجتماعاً طارئاً، «لبحث الأوضاع الراهنة بعد حرب الإبادة التي يقوم بها العدو الصهيوني، في بيروت والجنوب، بدعمٍ وتأييدٍ أميركيين، وعبرت اللجنة عن تحياتها وتقديرها للصمود الشعبي العظيم، رغم شراسة ووحشية العدو التي أدت إلى سقوط المئات من الضحايا بين المدنيين، سيما النساء والأطفال»... وقررت اللجنة أن منظمة التحرير ستتولى التعويض عن كافة الخسائر المدنية، وأنها ستعيد بناء المناطق المدمَّرة. وهي لذلك «تدعو كل الدول العربية والصديقة، إلى تحمّل مسؤولياتها في هذا الميدان أيضاً» (**السفير** ٢١/٧/١٩٨١).

وفي اليوم ذاته، إستقبل عرفات كمال شاتيلا ووفداً من اتحاد قوى الشعب العامل؛ حيث «تناول اللقاء آخر التطورات، على صعيد العدوان الصهيوني المستمر على كافة مناطق الجنوب، ووضع الاجراءات الكفيلة بردع المعتدي وإحباط كافة محاولاته، في النيل من صمود الشعبين الفلسطيني واللبناني» (**وفا**، ٢/٧/١٩٨١).

كما التقى عرفات، أيضاً، محسن إبراهيم، الأمين العام التنفيذي للمجلس السياسي للحركة الوطنية، حيث «عرضا الموقف الراهن، في ضوء الاعتداءات الاسرائيلية ... وأطْلَع إبراهيم عرفات على نتائج زيارة وفد الحركة الوطنية إلى دمشق». وكانت القيادة المشتركة قد أصدرت بياناً، نفت فيه الشائعات، حول إخلاء منطقة الفاكهاني من السكان، كما أصدرت اللجنة الأمنية العليا بياناً أكدت فيه عدم حدوث سرقات، في المنطقة نفسها، إثر الغارة الاسرائيلية، ودعا البيان إلى «إبلاغ اللجنة أي معلومات محددة عن سرقات أو تجاوزات، على أمن المواطنين، لملاحقتها واتخاذ الاجراءات اللازمة» (**السفير**، ٢١/٧/١٩٨١).

وفي يوم ٢١/٧، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إجتماعاً آخر لها «لملاحقة التطورات، على صعيد المعارك المستمرة مع إسرائيل»، كما وعقد المجلس العسكري الأعلى اجتماعاً للغرض ذاته. (**وفا**، ٢١/٧/١٩٨١).

وقد التقى عرفات في اليوم التالي، التجمع الاسلامي وجبهة المحافظة على الجنوب، بحضور أحمد صدقي الدجاني وهاني الحسن، وقد «تم خلال الاجتماع بحث آخر تطورات الحرب الدائرة مع العدو الصهيوني، وقرار مجلس الأمن الدولي الذي صدر حول وقف إطلاق النار، إضافة إلى بحث عدد من القضايا التي تهم حياة المواطنين، بعد الغارات الجوية الاسرائيلية على المناطق المدنية،... كما وتم استعراض عدد من المواضيع السياسية، المحلية والعربية والدولية» (**المصدر نفسه**، ٢٢/٧/١٩٨١).

وكان مجلس الأمن قد تبنى، يوم ٧/٢٠، قراراً إجرائياً تقدمت به كل من إيرلندا وإسبانيا واليابان، تضمّن دعوة إلى وقف إطلاق النار، خلال مهلة لا تتعدى ٤٨ ساعة. كما تضمن دعوة لمساندة سيادة لبنان وسلامة أراضيه، ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم تقرير، خلال ٤٨ ساعة، عن مدى تنفيذ القرار. وقد ردت منظمة التحرير على دعوة مجلس الأمن برسالة جاء فيها: «أن منظمة التحرير الفلسطينية تكرر احترامها قرار مجلس الأمن، لفترة أخرى من الزمن، مذكرين أن العدو ما زال يقوم بعملياته العسكرية، براً وبحراً وجواً، في صورة متواصلة» (**السفير**، ١٩٨١/٧/٢٣).

وفي يوم ٧/٢٤، توقف إطلاق النار فعلاً، وجاءت الموافقة الاسرائيلية على ذلك، من خلال بيان تلاه المبعوث الأميركي إلى المنطقة فيليب حبيب، جاء فيه: «اعتباراً من الواحدة والنصف ظهر اليوم، الموافق ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١، ستتوقف كل الأعمال العدائية بين الأراضي اللبنانية والاسرائيلية وفي أي من الاتجاهين». بينما جاءت الموافقة الفلسطينية من خلال بيان، للقيادة المشتركة، أُبلغ للأمين العام للأمم المتحدة. ولقائد قوات الطوارىء الدُولية في لبنان، الجنرال وليم كالاهان، «وأكدت المصادر أن عرفات، الذي ترأس اجتماعاً أمس للقيادة المشتركة، أبلغ أيضاً أن وقف إطلاق النار مشروط بوقف العمليات العسكرية الاسرائيلية، المباشرة وغير المباشرة عبر سعد حداد» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٧/٢٥).

وقد أوضح عرفات في مؤتمر صحافي له، يوم ٧/٢٥، أن «وقف إطلاق النار لا يعني السلام، في منطقة الشرق الأوسط، لأن السلام لا يكون من دون حل عادل ودائم، يأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني كاملة»، كما أكد أن العمليات الفلسطينية، في الأرض المحتلة، لن تتأثر بوقف إطلاق النار، من قريب أو بعيد، وقال أنه يعتبر تحليق الطيران الاسرائيلي فوق قواعد المقاومة ونقاط تمركزها، عملاً عدوانياً سوف يرد عليه بالطريقة الملائمة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٧/٢٦).

وفي رسالة إلى القوات المشتركة قال عرفات، «لقد خضتم حرب رمضان الفلسطينية ــ الاسرائيلية، بكفاءة عالية، لتُعيدوا لأمتنا العربية حقوقها وكبرياءها... لقد عَبَرْنا معاً، بسفينة الثورة، هذا الأتون الملتهب الذي راهن عليه الأعداء كثيراً. وفي ظنهم أنها ستكون الضربة الأخيرة في حربهم الفاشلة ضد الثورة الفلسطينية، والشعبين اللبناني والفلسطيني والأمة العربية... لقد استطعتم أن تُذلّوا الغطرسة، والعنجهية الصهيونية التي ما كان لها أن تبلغ هذا الحد، من الدموية والارهاب، لولا ترسانة السلاح الأميركي الضخمة التي وُضِعت بين يدي هذه الطغمة العسكرية المجنونة المغامرة»، (**المصدر نفسه**).

وقد خرقت الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة الاجماع الفلسطيني، حول وقف إطلاق النار، فأصدرت بياناً قالت فيه: «اننا نعلن استمرارنا في محاربة العدو الصهيوني، بكل ما نملك من طاقات وإمكانات. وعبر الجبهات العربية كلها». فرد مصدر إعلامي مسؤول في الثورة الفلسطينية على هذا البيان، بالتأكيد على أن وقف إطلاق النار جاء بموافقة ومشاركة كل فصائل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وطالب الجبهة «بتقدير روح الالتزام التي تحكم تصرفاتنا داخل ساحتنا الفلسطينية ــ اللبنانية المشتركة» (**وفا**، ١٩٨١/٧/٢٦).

غير أن هذا الإشكال ما لبث أن حُلّ، يوم ٧/٢٧، في اجتماعين: أولهما، صباحي عقدته قيادة الثورة الفلسطينية، بمشاركة محسن إبراهيم، والثاني، مسائي التقى عرفات خلاله أحمد جبريل، بحضور إبراهيم، حيث صرح الأخير بعده قائلاً: «ان نتيجة الاجتماع أتت تؤكد الوحدة الكاملة في موقف الثورة الفلسطينية، بكل فصائلها، على الصعيدين العسكري والسياسي، بمواجهة الظروف الراهنة ومخططات العدو الصهيوني، مما يجعلنا واثقين من سقوط كل رهان من قِبَلِ العدو، على خلافات في الساحة الفلسطينية والوطنية عموماً» (**السفير**، ١٩٨١/٧/٢٨).

وفي اليوم نفسه عقدت اللجنة المركزية لحركة «فتح» اجتماعاً، برئاسة عرفات، «لبحث التطورات الأخيرة ومتابعة نتائج المعارك المشرِّفة التي

خاضها أبطال القوات المشتركة، وآثار هذه الحرب، على كافة الصُعُد: فلسطينياً وعربياً ودُولياً... وقد تابعت اللجنة، باهتمام بالغ، اتجاهات العدو الصهيوني وتهديدات قياداته السياسية والعسكرية، وهي تدعو الجميع إلى استمرار الحذر واليقظة والاستعداد» (**وفا**، ١٩٨١/٧/٢٧).

ورغم قرار وقف إطلاق النار، فقد استمرت الاجتماعات القيادية الفلسطينية مفتوحة، لمتابعة أي تطور مفاجىء. وفي هذا الاطار عقِد اجتماع للمجلس العسكري الأعلى، يوم ٧/٣١، تم خلاله تأكيد الجاهزية والاستعداد مع الالتزام الكامل بوقف إطلاق النار (**وفا**، ١٩٨١/٧/٣١). وقد عُقِد، أيضاً، اجتماع للقيادة المشتركة، يوم ٨/٥، «لمناقشة ما ترتب على الحرب، من نتائج، وبحث عدد من الشؤون الأمنية المحلية». كما عقد اجتماع للمجلس الثوري لحركة «فتح»؛ «إستمع فيه الأعضاء إلى تقرير شامل، من عرفات، حول الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية، من كافة جوانبها، السياسية والعسكرية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٨/٥).

التحرك، عربياً ودولياً

والواقع، أن التحرك الفلسطيني، على المستويين: العربي، والدولي؛ قد سبق العدوان الاسرائيلي بفترة وجيزة، إذ كان قد أتى في أعقاب الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي، أي خلال أواخر حزيران (يونيو) وأوائل تموز (يوليو)، وقد تضمن التحرك جولة عرفات العربية، التي انتهت مع نهاية حزيران (يونيو)، وزيارته الهامة إلى يوغوسلافيا يوم ٧/٩، ثم زيارته إلى بغداد والتقائه بالرئيس العراقي، صدام حسين، أثناء مؤتمر التضامن مع الشعب العراقي. كما تضمن، أيضاً، زيارة وفد فلسطيني، برئاسة القدومي، إلى موسكو يوم ٦/٣٠، ثم إلى باريس يوم ٧/٢، فتونس يوم ٧/٧، ثم زيارة سويسرا يوم ٧/١٤؛ وكانت تلبية لأول دعوة رسمية، من الحكومة السويسرية، للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ومع العدوان الاسرائيلي تم استكمال هذا التحرك، وابتدأ باللقاء بين القدومي والسفراء العرب المعتمدين في لبنان؛ حيث طالب القدومي الدول العربية، عَبْرهم، باتخاذ موقف جاد ومسؤول في مواجهة إسرائيل وحلفائها، في أميركا وأوروبا الغربية، وصرح القدومي، اثر اللقاء، قائلاً: «لقد استباحت إسرائيل كل العالم العربي، وها هي تضرب لبنان وعاصمته بيروت... ان على كل العرب أن يقفوا موقفاً جاداً، ويتحملوا مسؤولياتهم. ومطلوب منهم القيام بإجراءات عملية، على أرض الواقع، في وجه هذا العدوان الصارخ... مطلوب منهم استخدام بترولهم، دونما إبطاء. فالجماهير العربية، وخاصة الثورة الفلسطينية، بدأت تفقد الثقة بالعمل العربي المشترك، إن هذا يوجب عليهم ممارسة ضغوطهم السياسية على أميركا وأوروبا، لتشعر أن مصالحها مهددة بالخطر، وإلا فسيأخذ الثوار الفلسطينيون دورهم وليكن ما يكون» (**وفا**، ١٩٨١/٧/١٨).

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد دعت إلى اجتماع عاجل، لمجلس الدفاع العربي المشترك، وأكدت هذه الدعوة في بيان، للجنتها التنفيذية، أصدرته إثر اجتماعها يوم ٧/٢٠، وجاء فيه: «... وقررت أن تواصل التحرك على الصعيد العربي، لعقد اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك، والتحرك على المستوى الدُولي، لإظهار حقيقة الحرب الشرسة التي تقوم بها إسرائيل أمام الرأي العام العالمي» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٧/٢٠).

وانعقد المجلس، يوم ٧/٢٣، وترأس القدومي وفد منظمة التحرير الفلسطينية إليه، حيث ألقى كلمة جاء فيها: «أن المطلوب رد عربي حاسم، بوقف العدوان، لأن ما يجري، في لبنان، سببه المخطط الأميركي ــ الاسرائيلي. ولن يتوقف، إلا باستسلامنا أو بالمواجهة العربية، ونحن لن نستسلم وسندافع حتى آخر رجل». وأدان القدومي جولات حبيب المكوكية، وطالب بتمييز العدو من الصديق إذ قال: «لقد ظهرت ادعاءات الولايات المتحدة التي جاء بها وزير خارجيتها، هيغ، إلى المنطقة ليقول: إن الخطر الرئيسي قادم من الاتحاد السوفياتي، لقد وقف الاتحاد السوفياتي، إلى جانبنا، وقفة الصديق الدائم؛ فيما أصبح واضحاً، أكثر من ذي قبل، أن الولايات

المتحدة، بدعمها المكثف للعدوان الاسرائيلي، تستهدف إخضاع المنطقة بكاملها، بغية أن تصبح الدول العربية مزرعة لها، تستثمر خيراتها». كما انتقد القدومي الموقف العربي بقوله: «أن المقاومة والحركة الوطنية كانتا تقومان بالدفاع عن الحق والكرامة العربية، رغم شعورها بالألم والمرارة من التقصير العربي... لقد زاد العدو استهتاراً بالارادة العربية والدُولية، وأثبتت الأحداث قصور الاجراءات العربية عن مواجهة نتائجها»، ودعا، في نهاية كلمته، إلى عقد مؤتمر قمة عربي، لاتخاذ أقصى الاجراءات الكفيلة بردع إسرائيل ولجم الولايات المتحدة (نص الكلمة في **السفير**، ١٩٨١/٧/٢٤).

وقد تقدم الوفد الفلسطيني، من المجلس، بورقة عمل متكاملة نصت على ضرورة إدانة الولايات المتحدة، واستخدام النفط والأرصدة العربية، كسلاح رادع ضد أميركا والدول المساندة لإسرائيل، وعلى فتح الجبهات العربية أمام العمل الفدائي، وتقديم العون، المالي والعسكري والسياسي، للمقاومة والحركة الوطنية اللبنانية، وطالبت بالعمل الجاد على دفع المجتمع الدولي إلى فرض العقوبات على إسرائيل، وطردها من المنظومة العالمية المتحدة، ودعت إلى عقد مؤتمر القمة العربي خلال فترة قريبة (نص ورقة العمل في **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٧/٢٥).

واختتم المجلس أعماله بقرارات هزيلة، لا تمت بصلة إلى ما ورد في ورقة العمل الفلسطينية، وعلّق عرفات على هذه القرارات بقوله، خلال مأدبة إفطار الفاكهاني: «تمخض الجبل فولد فأراً» (**المصدر نفسه**). وقد التقى عرفات، يوم ٧/٢٦، بالشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بحضور أحمد صدقي الدجاني، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، وسعد صايل، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، وبحضور محمود المعموري، عن الجامعة العربية، «وتناول المجتمعون آخر تطورات الوضع على الساحة اللبنانية، والموقف في ضوء قرارات مجلس الدفاع العربي المشترك» (**وفا**، ١٩٨١/٧/٢٦).

ومن ناحية ثانية، وخلال الفترة ذاتها، شهدت طرابلس الغرب زيارات متعددة لقادة فصائل المقاومة الفلسطينية. فقد استقبل القذافي وفداً، من الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، برئاسة حواتمه. ووفداً، من الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة، برئاسة جبريل، ووفداً ثالثاً، من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، برئاسة تيسير قبعة، وكان هذا الأخير قد ترأس وفداً مماثلاً، من الجبهة إلى اليمن الديموقراطية، حيث التقى بالرئيس علي ناصر محمد، وقد تمحورت مجمل هذه اللقاءات على شرح أبعاد الهجمة الاسرائيلية وآثارها، على الصعيدين الفلسطيني والعربي، وعلى توطيد العلاقات الثنائية بين فصائل المقاومة والجماهيرية الليبية.

وفي يوم ٨/٢، قام عرفات بزيارة خاطفة إلى الجماهيرية الليبية، أجرى خلالها مباحثات مع العقيد معمر القذافي، وصفها بأنها هامة ومطولة و«شملت نتائج المعارك المشرِّفة التي خاضتها القوات المشتركة اللبنانية ــ الفلسطينية، خلال الحرب العدوانية التي شنتها القوات الاسرائيلية، بأوامر أميركية، ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني في محاولة لضرب صمودها». وقال عرفات: «لقد أبلغت العقيد القذافي أن الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني يقفان، وقفة واحدة، مع ثورة الفاتح؛ سيما بعد اكتشاف المؤامرة الارهابية الأميركية التي استهدفت اغتيال الأخ العقيد معمر القذافي» (**السفير**، ١٩٨١/٨/٤).

وإلى هذا كان عرفات قد وجّه عدداً من الرسائل، إلى الملك خالد بن عبد العزيز والأمير فهد والشيخ زايد بن سلطان، ورؤساء دول كل من رومانيا، المانيا الديموقراطية، بولندا، بلغاريا، هنغاريا، منغوليا، تشيكوسلوفاكيا، البانيا، فيتنام، لاووس، غينيا، زامبيا وسيراليون. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية (**وفا**، ١٩٨١/٨/٣): ان الرسائل تتعلق بآخر وأهم التطورات، الجارية في المنطقة، على ضوء التصعيد العسكري الصهيوني، ضد المخيمات الفلسطينية والمدن والقرى اللبنانية، وبنتائج الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية الأخيرة، وباحتمالات الموقف مستقبلاً.

غسان حسام الدين

المناطق المحتلة

نشاط إسرائيلي دؤوب لضرب نفوذ منظمة التحرير

شهدت المناطق المحتلة خلال شهر تموز (يوليو) الماضي عدة أحداث كان من أبرزها اتخاذ سياسة «اليد القوية» من قبل الحكم العسكري في الضفة الغربية أبعاداً جديدة، ومقاومة السكان لهذه السياسة. كذلك استمرار الهجمة الاستيطانية عبر مصادرة المزيد من الأراضي وإقامة المستوطنات عليها.

سياسة «اليد القوية»: تبنت سلطات الحكم العسكري منذ سنة ١٩٦٧، سياسة اليد القوية تجاه أهالي المناطق المحتلة، وكان أول من اتبع هذه السياسة، موشي دايان، ابان توليه منصب وزير الدفاع. إلا أن السلطات الاسرائيلية كانت تلجأ، بين الحين والآخر، لارتداء «قفاز حريري»، في محاولة منها لاستمالة أهالي المناطق المحتلة، والتستر على جوهر الاحتلال. لكنها تعود لخلعه بعد فترة وجيزة، كاشفة عن حقيقة الاحتلال وممارساته القمعية. ومنذ ١٩٨٠ اتخذت سياسة «اليد القوية» وتيرة متصاعدة. ففي أعقاب عملية الدبويا (**بيت هداسا في الخليل**)، ضاعفت المراقبة على مؤسسات التعليم العالي والنقابات المهنية والنشاطات الثقافية، واتبعت أسرع الطرق، وأكثرها قساوة، تجاه التظاهرات الطلابية. وتحت مظلة هذه الاجراءات القمعية، أقيمت خلال السنة الماضية عشرات المستوطنات (**يديعوت احرونوت**، ١٩/٧/١٩٨١).

وقد تزايدت الحاجة لدى الحكم العسكري، في الفترة الأخيرة، إلى خلق مناخ سياسي ملائم في المناطق المحتلة، وذلك على أثر وضع قضية الانسحاب من سيناء موضع التنفيذ، وبسبب ضرورة التوصل إلى اتفاق مع مصر، بشأن تطبيق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع. وفي هذا الإطار، اتخذت سياسة «اليد القوية»، قبل شهور قليلة، أبعاداً جديدة تمثلت في مضاعفة سلطات الحكم العسكري من مراقبتها على نقل الأموال إلى المناطق المحتلة من قبل اللجنة الأردنية ــ الفلسطينية المشتركة، بقصد اضعاف العلاقة بين سكان المناطق و م.ت.ف.، والحد من تأثير اللجنة المشتركة على سكان المناطق المحتلة في معارضتهم لمشروع الحكم الذاتي (**المصدر نفسه**).

وفي هذا المجال، اتخذت سلطات الحكم العسكري مبادرة إضافية، تمثلت باستدعاء رؤساء البلديات والوجهاء إلى مقر الحكم العسكري، وطلبت منهم عدم عقد اللقاءات مع ممثلي م.ت.ف. خلال زياراتهم للدول العربية، والامتناع عن إطلاق التصريحات العلنية المؤيدة للمنظمة، وذلك على ضوء أمر صادر عن الحكم العسكري، منذ عام ١٩٦٨، يمنع بموجبه، بصورة قطعية، سكان المناطق المحتلة من عقد اللقاءات مع ممثلي م.ت.ف. (**دافار**، ١٧/٧/١٩٨١).

وعلقت وسائل الاعلام الاسرائيلية على هذه الخطوة بقولها، أن التفسير الوحيد لها هو محاولة

تحجيم الأوساط المتطرفة في المناطق التي تأخذ توجيهاتها من م.ت.ف. لمعارضة مشروع الحكم الذاتي.

وفي مقابل هذا، يواصل الحكم العسكري سياسته الرامية إلى تشجيع وجود أُطر تنظيمية جديدة لكي تصبحح، مع مرور الزمن، بديلاً للقيادة الوطنية. وضمن هذه السياسة، أقيمت في منطقة جبل الخليل، قبل عدة سنوات، «رابطة قرى الخليل» برئاسة مصطفى دودين، الذي صرح في حينه أن رابطته تنوي العمل على تطوير القرى في منطقة جبل الخليل وإنقاذها من الاهمال الذي استمر لعشرات السنين.

وتدريجياً، تحول مصطفى دودين إلى شخصية رغب الحكم العسكري في استمالتها، ففسح لها مجال التدخل في القضايا السياسية (**يديعوت احرونوت**، ١٩/٧/١٩٨١).

أما في منطقة نابلس، فقد باءت محاولات إقامة رابطة قروية فيها بالفشل، بالرغم من تشجيع الحكم العسكري. وفي الآونة الأخيرة، جرت محاولات مماثلة لإقامة روابط قروية مشابهة في كل من منطقتي رام الله وبيت لحم (**المصدر نفسه**). وبمناسبة نشر التقرير السنوي الرابع عشر للحكم العسكري في الضفة الغربية، علّق الجنرال بنيامين بن ــ اليعيزر، الحاكم العسكري العام للضفة الغربية، على هذه السياسة بقوله: «ليس سراً أنني أشرت في التقرير إلى عملية بيت هداسا (الدبويا)، والواقع أن الأوضاع قد وصلت في حينها إلى الذروة في مجالين: الأول، هو النشاط الفدائي الذي بلغ ذروته بعملية بيت هداسا؛ والثاني، النشاط السياسي العنيف، وهو نشاط تحريضي استدرج الجماهير إلى نشاط أكثر عنفاً. وأرى أن ثمة علاقة بين المجالين» وأضاف: «الحقيقة أن النتيجة التي وصلنا إليها الآن هي الحد من ذلك النشاط في المجالين المذكورين. وأقصد بذلك أننا تمكنا بشكل أو بآخر، من إيجاد حل، أو رد على ذلك النشاط السياسي (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٠٢، ٢٦ و٢٧/٧/١٩٨١، ص ١٧).

وفي إطار إعداد زعامة بديلة للزعامة المؤيدة ل.م.ت.ف. في المناطق المحتلة، قال بن ــ اليعيزر: «أولاً، باستطاعتي القول ان إيماني كبير بأن نفوذ الزعامة المؤيدة للمنظمة، أصبح على وشك التلاشي، فنحن بالتأكيد قد سعينا إلى ما نسميه بـ «تنمية بنية تحتية» لزعامة معتدلة، أو زعامة يمكن الحوار معها. أي زعامة يرتكز جل اهتمامها على معالجة شؤون السكان والسعي لتأمين الرفاهية لهم، زعامة تكون قادرة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وتكون مختلفة في أسلوب تفكيرها عن النهج التاريخي لـ.م.ت.ف.، ذلك النهج الذي لا يعرف الحلول الوسط. فنحن بالتأكيد نسعى لذلك. إنما الأمر ليس ميكانيكياً ولن يتم بهذه البساطة، فهذه عملية قد تحتاج إلى سنوات، وربما إلى سنوات كثيرة جداً». وأضاف: «وفي نفس الوقت الذي نسعى فيه إلى تقليص وزن ونفوذ الزعامة المؤيدة لـ.م.ت.ف.، فإننا نمد أيدينا ونساعد تلك الأطراف التي لا تنتهج نهج م.ت.ف. المتصلب. وتلك الأطراف ما زالت غير بارزة وغير فاعلة، حيث أنها عبارة عن زعامة أو مجموعات في القرى الصغيرة، تتميز باعتدال مواقفها. ونسعى بالتدريج لرفع شأنها ورعايتها، كما نسعى إلى تشجيع تلك الزعامة التي تحتل الصف الأول الآن، والتي ما زالت تخشى إبراز اعتدالها خوفاً من منظمة التحرير»(**المصدر نفسه**).

وقد ترافقت سياسة تشجيع «روابط القرى» مع تصعيد سلطات الاحتلال من ممارساتها التعسفية ضد المجالس الوطنية، البلدية والقروية، في الضفة الغربية... وذلك بهدف السيطرة عليها، وتعيين أشخاص تابعين لها، ومن أجل خنق الأصوات المعارضة لهذه المخططات، استدعت السلطات العسكرية، يوم ٨/٧/١٩٨١، علي ياسين مخازرة، رئيس المجلس القروي في الظاهرية، إلى مقر قيادة الحكم العسكري في بيت إيل، وأبلغته قرار الحاكم العسكري العام للضفة الغربية المحتلة، القاضي بعزله من عضوية المجلس ومن رئاسته دون ذكر أي سبب لهذا الاجراء (**وفا**، ٩/٧/١٩٨١). وعلق المخازرة على قرار التنحية بقوله: انه قرار غير قانوني وهو قرار تعسفي وسياسي. وأضاف أنه قد رفع دعوى استئناف إلى محكمة العدل العليا الاسرائيلية، طالب فيها بعدم تعيين رئيس جديد للمجلس، حتى يتم البت بأمر التنحية من قبل المحكمة. واحتج ضد القرار على اعتباره مجحفاً وغير قانوني. وأضاف، ان أسباب تنحيته من منصبه

ترجع إلى تأييده لـ.م.ت.ف. ومعارضته لمخططات الحكم العسكري ورابطة قرى منطقة الخليل.

وعن المضايقات التي كان يتعرض لها قبل التنحية، قال: ان الاقامة الجبرية فرضت عليه، وتعرض إلى عدة تهديدات من قبل الحكم العسكري الاسرائيلي، سواء تهديدات بالابعاد أو تهديدات بالتنحية من منصبه، وذلك لكي تتمكن سلطات الحكم العسكري من تعيين من هو قادر على إدراج القرية في عداد ما يسمى برابطة قرى الخليل، وأضاف، انه كان أول من عارض هذه الرابطة وأصدر بيان استنكار بصددها، وانه ما زال على رأيه رغم كل المحاولات والمساومات (**الفجر**، ١٣/٧/١٩٨١).

وفي الاتجاه نفسه الرامي إلى التضييق على رؤساء البلديات والشخصيات الوطنية في الضفة الغربية المحتلة، أكد الحكم العسكري في الآونة الأخيرة، أمام وجهاء ورؤساء بلديات في الضفة، على أنه يمنع منعاً باتاً عقد اللقاءات مع زعماء م.ت.ف. في الدول العربية، ويمنع أيضاً إصدار التصريحات المؤيدة لهذه المنظمة (**هآرتس**، ١٧/٧/١٩٨١). كذلك أمر الحكم العسكري بإغلاق نادي الشباب الاجتماعي في مخيم قلندية لفترة معينة، بعد أن علم أنه كان من المقرر عقد اجتماع فيه يضم عدداً من رؤساء البلديات. وطالب الحكم العسكري بتغيير أعضاء إدارة النادي لقبولهم عقد مثل هذا الاجتماع (**المصدر نفسه**).

وفي مجال آخر قررت سلطات الحكم العسكري، إلغاء كل ارتباط أو صلة بين النقابات المهنية في القدس الشرقية والاتحاد العام لعمال الضفة الغربية المحتلة، وذلك في إطار خطواتها الأخيرة لخلق أمور منتهية، الهدف منها فصل سكان القدس المحتلة عن إخوانهم في الضفة الغربية المحتلة. وقد طلب ضابط شؤون العمل في الحكم العسكري، دافيد سويري، عبر رسالة بعث بها إلى السكرتير العام لاتحاد النقابات المهنية في الضفة، عادل غانم، إقالة ممثلي النقابات المهنية في القدس وإلغاء عضوية هذه النقابات في مجلس الاتحاد. كما منعه من قبول عضوية نقابات جديدة في الاتحاد (**عل همشمار**، ٢٩/٦/١٩٨١).

وإمعاناً في الممارسات القمعية، داهمت سلطات الاحتلال، يوم ٢٠/٧/١٩٨١، عدداً من منازل المواطنين في بلدة حلحول، واعتقلت خمسة وثلاثين مواطناً للتحقيق معهم، بحجة إلقائهم الحجارة على سيارات عسكرية إسرائيلية كانت تمر في شارع حلحول ــ القدس. وقد اشترطت السلطات، مقابل إطلاق سراحهم، القيام بحراسة المنطقة التي ادعت السلطات وقوع الحادث فيها. ولكن هذا الطلب رفض بشدة من قبل السكان (**وفا**، ٢١/٧/١٩٨١).

وفي الاطار نفسه طلب الحكم العسكري تنظيم حراسة من بين صفوف السكان في مدينة البيرة، للحؤول دون رشق السيارات العسكرية المارة في شوارع المدينة بالحجارة. وعلم من البيرة، أن السكان الذين عارضوا الالتحاق بأعمال الحراسة، طُلب منهم تسليم هوياتهم لرجال الحكم العسكري. وقد عقب رئيس بلدية البيرة إبراهيم سليمان الطويل على هذا الطلب ببيان نشر يوم ١٦/٧/١٩٨١، ندد فيه بإجراءات الحكم العسكري في الأيام الأخيرة في البيرة، قائلاً: «إننا لم نسمع من قبل أنه مطلوب من السكان العرب المحافظة على الجيش!!» (**دافار**، ١٧/٧/١٩٨١).

وتمشياً مع السياسة الجديدة التي قررت سلطات الحكم العسكري انتهاجها في المناطق المحتلة، تم رفض منح تراخيص بناء لعدد من المؤسسات والجمعيات العربية لإقامة وحدات سكنية، بحجة حصولها على قروض من اللجنة الأردنية ــ الفلسطينية المشتركة. ومن بين المشاريع التي رفضت: مشروع لإقامة ٣٠ وحدة سكنية في مدينة بيرزيت. وكما هو معلوم، فإن السلطات الاسرائيلية ما زالت تنظر في طلب إقامة ٣٠٠ وحدة سكنية قرب طولكرم، دون أن تبت فيه (**القدس**، ٢٨/٧/١٩٨١).

ومن جهة أخرى، أتهمت إسرائيل، عبر برنامج تلفزيوني بريطاني، بأنها تمنع تزويد المزارعين العرب في الضفة الغربية بالمياه، من خلال نية لتعطيش السكان. وقد اعترف مفوضو المياه وضباط المياه في إدارة الحكم العسكري في الضفة الغربية المحتلة خلال الندوة، أنه وفقاً لأوامر سياسية لا تعطي رخص حفر الآبار للسكان العرب.

وقال مصطفى النتشه، مدير دائرة المياه في الضفة الغربية، في تلك الندوة، أن عشرين ألف مستوطن يهودي في الغور والضفة الغربية، يحصلون على كمية ٢٧ مليون متر مكعب من المياه، بينما يحصل ٧٠٠ ألف مواطن عربي على ٢٦ مليون متر مكعب من المياه فقط. وجاء في البرنامج أيضاً، أن مفوضية المياه ترفض نشر معطيات رسمية حول كميات المياه الموزعة، مدعية أن هذا سر عسكري (**هآرتس**، ١٩٨١/٧/٩).

وفي هذا الاطار أوضحت مجالس بلدية بيت لحم وبيت ساحور ومخيم الدهيشة في بيان أصدرته يوم ١٩٨١/٧/١، موقفها حول أزمة كمية المياه التي تزود بها منطقة بيت لحم بأكملها، فقالت: «ان المنطقة تزود بأقل من نصف الكمية المطلوبة لتغطية احتياجاتها». وأضافت: «... أن ما يعانيه المواطنون من قلة المياه جاء بسبب تحكم سلطات الاحتلال بمصادر ضخ المياه المركزية بالضفة الغربية المحتلة. ويذكر في هذا الصدد أن منطقة بيت لحم تحتاج إلى ٣٠٠ متر مكعب من المياه في الساعة، في وقت تقوم فيه سلطات الاحتلال بضخ ١٠٠ متر مكعب من المياه فقط في الساعة» (**وفا**، ١٩٨١/٧/٢).

ومن جهة أخرى علق الصحافي الاسرائيلي أمنون كابليوك على سياسة سلطات الحكم العسكري تجاه المناطق المحتلة قائلاً: «ان الحكم العسكري في الضفة الغربية يدير حرباً خاسرة. انه قد يستطيع إقالة شخص ما من منصبه وتعيين شخص آخر مكانه كما يشاء، ولكن أمله بخلق زعامة تنافس تلك الزعامة الموجودة الآن هو على ما يبدو أمل ضائع». وأضاف: «ان الزيارات المتواصلة لرجال الحكم العسكري لأشخاص مختلفين، والتي كانت تحتوي على الترغيب والترهيب في آن معاً، لم تقدم نتائج ملموسة، بالرغم من وجود قوة كبيرة بأيدي رجال الحكم العسكري موجهة للضغط على المرشحين. فجميع المخاتير والوجهاء أجابوا بـ (لا) لجميع هذه الضغوطات» (**عل همشمار**، ١٩٨١/٧/٢٠). وأردف قائلاً، نقلاً عن لسان إحدى الشخصيات التي حذرت من عقد لقاءات مع ممثلي م.ت.ف.، وإعلان التماثل معها: «إن الأغلبية الساحقة من ممثلي الجمهور الذين فازوا في نيسان (ابريل) ١٩٧٦ في انتخابات البلديات، تتماثل علانية مع م.ت.ف.، وأن الطلب منا بعدم الانسجام مع المنظمة، معناه إغلاق أفواهنا، وحتى في هذه الحال فإننا لن نتوقف عن التماثل معها في قلوبنا، لأن هدفها هو هدفنا: إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في الضفة والقطاع المحتلين» (**المصدر نفسه**).

معارضة واسعة لسياسة الحكم العسكري: أجمعت سائر القطاعات الشعبية والهيئات والمؤسسات الوطنية في المناطق المحتلة، على رفض واستنكار المحاولات المشبوهة التي تقوم بها حفنة من العملاء لإحياء وتنشيط ما يسمى بروابط القرى في المناطق المحتلة.

وفي هذا الاطار، نشرت الصحف الوطنية، «الشعب» و«الفجر»، العشرات من برقيات الاستنكار ورسائل التنديد التي تصلها يومياً من الهيئات والمؤسسات الوطنية والشعبية، تعبيراً عن رفضها لهذه المحاولة المدعومة مباشرة من قبل سلطات الاحتلال ممثلة بالحكم العسكري، والتي تستهدف طمس الدور الريادي للمجالس البلدية الوطنية ومحاولة الالتفاف عليها. وقد أجمعت كافة الرسائل والبرقيات التي نشرت، ومنها ما يحمل تواقيع بلديات بيت لحم، ومجلس طلبة بيت لحم، واللجنة اللوائية للمعلمين الحكوميين في قرى بيت لحم، ومحامي بيت لحم وقراها، على استنكار محاولة إحياء الروابط المشبوهة، معتبرة أنها تشكل تعدياً على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وخطوة يقصد منها بعث مؤامرة الحكم الذاتي الذي رفضه الشعب الفلسطيني، ولا يزال، جملة وتفصيلاً. كما أكدت هذه الرسائل والبرقيات على تمسك الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً (**الفجر**، ١٩٨١/٧/٣).

ومن جهة أخرى عقد ممثلو المؤسسات العامة في بيت ساحور، يوم ١٩٨١/٧/١٣، اجتماعاً عاماً في قصر البلدية، نددوا فيه بالمحاولات اليائسة لإنشاء رابطة منطقة بيت لحم وقراها. وقد فنّد رئيس بلدية بيت ساحور، حنا خوري الأطرش، المزاعم التي وردت في التلفزيون الاسرائيلي يوم ١٩٨١/٧/١١، على لسان أحد القائمين على مسألة الرابطة. وأكد أن البلدية تقوم بدورها على أكمل

وجه. وأوضح الأطرش، أن تشكيل روابط القرى لم تنبع فكرتها من الحرص على تقديم الخدمات للمواطنين، وإنما من المأزق الذي نتج عن رفض جماهير الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة لمشروع الحكم واتفاقات كامب ديفيد، على أمل أن تكون البديل الذي ينفذ ما رفضته الجماهير (**الفجر**، ١٤/٧/١٩٨١).

وأصدر المجتمعون بياناً عبروا فيه عن استنكارهم لهذه المحاولات اليائسة، واعتبروها حلقة من سلسلة التآمر على قضية الشعب الفلسطيني، وجزءاً من تنفيذ مشروع الحكم الذاتي وإقامة بديل لـ م.ت.ف. وأضاف البيان: «اننا نستنكر محاولات إثارة الوقيعة بين رؤساء البلديات الرافضين لإنشاء مثل هذه الروابط، التي تقوم بها سلطات الاحتلال». وأكد وقوفهم إلى جانب جميع أبناء الشعب ووراء الرافضين لإقامة الروابط المذكورة أو التعامل معها أو مع القائمين عليها (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، ذكرت مجلة «البيادر» الصادرة في مدينة القدس المحتلة في عددها الشهري الأخير، أن رؤساء المجالس البلدية في الضفة الغربية قرروا عدم الاعتراف بشرعية أي مجلس بلدي أو رئيس مجلس يتم تعيينه من قبل سلطات الاحتلال، واعتبار المجلس المعين هيئة مرتبطة بالاحتلال وإحدى أدواته في تنفيذ مخطط الحكم الذاتي (**وفا**، ٩/٧/١٩٨١). وجاء هذا القرار إثر محاولة سلطات الاحتلال لتغيير الطابع الوطني في رئاسة مجلس بلدية أريحا الذي شغر بوفاة الأخ عبد العزيز السويطي في مطلع الشهر الماضي. ولتعيين خلف للرئيس المتوفي سعت سلطات الحكم العسكري، منذ ذلك الوقت، إلى تعيين رئيس جديد مرتبط بها، هو جميل صبري خلف، على الرغم من تزكية عضو المجلس جميل عثمان ناصر من قبل أغلبية أعضاء المجلس والمؤسسات الوطنية في أريحا والضفة الغربية (**عل همشمار**، ٢/٧/١٩٨١).

وفي هذا الاتجاه، قالت مجلة «البيادر»، أن سلطات الاحتلال تعمل على تحويل المجالس البلدية في الضفة الغربية إلى لجان بلدية تابعة في كل شؤونها لدوائر الحكم العسكري، تمهيداً لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الحكم الذاتي الذي نصت عليه اتفاقات كامب ديفيد. وأوردت المجلة في الختام، سلسلة المحاولات الاسرائيلية لشل فعالية المجالس البلدية الوطنية، بدءاً بإبعاد المناضلين إلى الخارج، حتى عام ١٩٧٤، حيث تمت عملية الابعاد الجماعي. وكان من بين الذين أبعدوا آنذاك: عبد الجواد صالح رئيس بلدية البيرة. وفي عام ١٩٧٧، قامت سلطات الاحتلال بعزل أحمد موسى قبيطي، رئيس مجلس يطّا، وخالد العوض، رئيس مجلس قباطية في قضاء جنين. وفي العام ١٩٧٨، أقصت سلطات الاحتلال بشارة داوود عن رئاسة مجلس بلدية بيت جالا وفي العام ١٩٨٠، أبعدت فهد القواسمة رئيس بلدية الخليل ومحمد حسن ملحم رئيس بلدية حلحول، وقاضي الخليل الشرعي الشيخ رجب التميمي. كما اعتدت العصابات الصهيونية المرتبطة بسلطات الاحتلال على حياة كل من بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس، وكريم خلف، رئيس بلدية رام الله، وإبراهيم سليمان الطويل، رئيس بلدية البيرة (**وفا**، ٩/٧/١٩٨١).

وفي هذا الاطار، علق الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، على محاولات تشكيل رابطة قرى منطقة بيت لحم بقوله: «إن ما يسمى بـ «رابطة بلدية بيت لحم»، لم يبق منها ما يمثلها، رغم أن محاولة إنشائها موجودة منذ محاولة تأسيس ما سمي بـ «رابطة قرى الخليل»... «إن هؤلاء القائمين عليها يشكلون أداة طيّعة لخدمة مشاريع الاحتلال... وكان رفضها من قبل المواطنين يفسر أهدافهم ولجوءهم لتزوير الاتهامات وخلق الصراعات بين السكان لكي ينفذوا من خلالها» (**وفا**، ٢٢/٧/١٩٥١). وأضاف فريج: «ان دستور الرابطة يفهم من انه إطار سياسي، وهذا، يفسر، كذلك، ارتباطه، شكلاً ومضموناً، بما يسمى بـ 'إدارة الحكم الذاتي'».

وصرح رئيس بلدية بيت ساحور، حنا الأطرش، قائلاً: «لن نسمح بالاعتداء على صلاحيات بلدياتنا الوطنية من خلال هذا الجسم». كما صرح رئيس مجلس الكلية في جامعة بيت لحم قائلاً انه «لا يكفي القول بأن هذه الرابطة جسم مشبوه، وإنما يتضح من نظامها الداخلي أنها تحاول إلغاء دور المؤسسات والمجالس البلدية التي صاغت تاريخها

الوطني عبر التضحيات الكثيرة، والتي جاء تمثيلها من خلال التجربة الديموقراطية التي اختارها الشعب». وأضاف: «اننا كمجلس طلبة في جامعة بيت لحم، وكمؤسسة وطنية في هذا البلد، نؤكد باسم الجسم الطلابي شجبنا واستنكارنا لهذا الجسم المشبوه والغريب» (**المصدر نفسه**).

ومن جهة أخرى، عمَّ الغضب والاستنكار المؤسسات الوطنية والشعبية في الضفة الغربية المحتلة، لدى سماعها قرار السلطات بتنحية علي ياسين المخازرة المعروف بمواقفه الوطنية المناهضة للاحتلال ونشاطه الدؤوب من أجل إحباط مؤامرة ما يسمى برابطة قرى الخليل (**وفا**، ١٩٨١/٧/٩).

النشاطات النقابية ضد سياسة الاحتلال: في إطار مقاومة سياسة سلطات الاحتلال، والوقوف بوجه الهجمة على حرية العمل النقابي في المناطق المحتلة، اجتمعت نقابات عمال القدس وبحثت كتاب ضابط العمل في جهاز الحكم العسكري، الذي وجهه إلى اتحاد النقابات المهنية في الضفة الغربية، وطلب فيه فصل نقابات القدس والنقابات الثلاث التي انتظمت حديثاً في إطار الاتحاد. ونتيجة الاجتماع تقرر ما يلي:

١ ــ إن كتاب ضابط العمل يعتبر تعدياً على حقوقنا النقابية، ويؤدي إلى تجزئة الحركة النقابية، لذلك نحن نرفضه رفضاً باتاً.

٢ ــ نرفض فصل النقابات الثلاث الجديدة عن الاتحاد.

٣ ــ نرفض فصل نقابات القدس عن الاتحاد العام للنقابات في الضفة.

٤ ــ نرفض أي محاولة من قبل السلطات لتكريس عزل القدس عن باقي أجزاء الضفة الغربية.

٥ ــ تأكيداً لوحدة حركتنا النقابية، نطالب بضم جميع النقابات التي هي خارج الاتحاد فوراً، باعتبار أن الاتحاد هو الاطار الوحيد لجميع الحركات النقابية في المناطق المحتلة (**القدس**، ١٩٨١/٧/٢).

ومن جهة أخرى، أكدت النقابات المهنية في الضفة الغربية المحتلة، يوم ١٩٨١/٧/١، على أن محاولات سلطات الاحتلال التدخل في نشاطات الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية، وطلبها الشاذ بفصل نقابات القدس من عضوية الاتحاد... وتحديها لكل ما أجمع عليه العالم من بطلان قراراتها بضم القدس... وإصرارها على تعديل نص المادة ٨٧ من قانون العمل، ما هي إلا محاولات تتيح لنفسها، من خلالها، مزيداً من التدخل في أعمال هذه المؤسسات الوطنية الكبيرة والنقابات العمالية الأعضاء فيها. وأشار بيان النقابات المهنية، الذي صدر في مدينة القدس ووقعته: نقابة الأطباء، والمحامين، والصيادلة، وأطباء الأسنان، والمهندسين، والمهندسين الزراعيين، إلى بيان الهيئة الاسلامية الصادر يوم ١٩٨١/٧/٨، حول الاعتداءات الاسرائيلية على الحرم الشريف. وجاء فيه: ان هذه الاعتداءات تثير المزيد من القلق. كما وان موقف السلطات الاسرائيلية المتهاون وعدم اتخاذها إجراءات رادعة ومانعة ضد هذا النهج يضاعف القلق (**وفا**، ١٩٨١/٧/١٠). كما استنكر البيان الحملة التي تشنها سلطات الاحتلال ضد المؤسسات والشخصيات الوطنية في الضفة الغربية والقطاع، ووصفها بأنها ممارسات شاذة. وأضاف ان النقابات المهنية، إذ تشاهد هذه الممارسات ضد المؤسسات الوطنية، تشعر أنها تحمل في طياتها أبعاداً سياسية تهدد بالخطر المحدق كافة هذه المؤسسات وتنذر بأوخم العواقب. كما ان هذه الاجراءات تخالف القوانين والأعراف الدولية وتناقض قرارات الأمم المتحدة (**المصدر نفسه**).

ومن ناحية أخرى، أثار إقدام سلطات الاحتلال على اقتحام مقر نقابة عمال الفنادق والمقاهي والمطاعم، واعتقال أمين سر النقابة، الشاعر خليل توما، في مدينة القدس المحتلة، موجة من السخط والاستنكار لدى كافة الأوساط النقابية والوطنية في الضفة الغربية المحتلة. وأجمع أكثر من عشرين تنظيماً مهنياً ونقابياً عمالياً في بيانات أصدروها في المناطق المحتلة على استنكارهم لموجة الارهاب المنظم التي تشنها سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية والمهنية، في محاولة لتطويع هذه المؤسسات وإفراغ الأراضي المحتلة من شخصياتها الوطنية، بهدف تمرير مؤامراتها

وتكريس الاحتلال. وفي الختام، ناشدت البيانات الرأي العام العالمي، شجب ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلية، المنافية لأبسط مبادىء حقوق الانسان، في عمليات الاعتقال والابعاد الجماعي، وطالبتها بالعمل على إيقافها والافراج عن المعتقلين السياسيين والكف عن التدخل بالشؤون الداخلية للمؤسسات الوطنية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

ومن جهة أخرى، أعلن السجناء الأمنيون العرب، يوم ١٩٨١/٧/٢٢، الاضراب في عدد من السجون الاسرائيلية والمعتقلات في المناطق المحتلة ليوم واحد، بمناسبة مرور سنة على إضراب مساجين سجن نفحة. وأراد السجناء بإضرابهم هذا، التذكير بالسجينين اللذين توفيا بعد أن أطعما بواسطة الحقن بأمر من سلطات المعتقل. كما أعلنت عائلات السجناء العرب إضراب جلوس لعدة ساعات أمام مكتب الصليب الأحمر الدولي في القدس الشرقية (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٣٩٩، ٢٢ و١٩٨١/٧/٢٣، ص ٢٤). كما اعتصمت العشرات من أمهات المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي، سوية مع ممثلي المؤسسات والهيئات الوطنية في مدينة البيرة، يوم ١٩٨١/٧/١، في مبنى الهلال الأحمر بالمدينة، احتجاجاً على استمرار اعتقال المواطن الفلسطيني علي الجمال، اعتقالاً إدارياً، منذ سبع سنوات، بالرغم من عدم ثبوت اية تهمة ضده، ودون تقديمه للمحاكمة.

وفي النهاية، وجه المعتصمون مذكرات إلى الصليب الأحمر الدولي وهيئة الأمم المتحدة ناشدوهما فيها بالتدخل الفوري لإنقاذ حياة المعتقل الاداري علي الجمال وإنقاذ حياة كافة المعتقلين الفلسطينيين الذين يواجهون خطراً محدقاً بسبب الأوضاع السيئة التي تتسم بها السجون الاسرائيلية (**وفا**، ١٩٨١/٥/٢).

وفي الانجاه نفسه، شرح المعتقلون الفلسطينيون في سجن بئر السبع للمحامية فيليتسيا لانغر، أثناء زيارتها لهم في ١٩٨١/٧/١٦، الأحداث التي واجهوها يوم ١٩٨١/٧/٦، حيث ان إدارة السجن حاولت، في التاريخ المذكور، نقل المعتقل عبد الله طالب إلى مستشفى الرملة بدعوى علاجه. ولدى رفضه، حاول السجانون إرغامه؛ الأمر الذي أدى إلى تدخل المعتقلين الفلسطينيين الآخرين لإنقاذه. لكن السجانين هرعوا بأعداد كبيرة إلى المكان وقاموا بإخراج المعتقلين من غرفتهم وأخذوا بضربهم؛ الأمر الذي أدى إلى جرح العديد منهم (**وفا**، ١٩٨١/٧/٢٢).

الاستيطان ومصادرة الأراضي: مع تولي الليكود سدة الحكم في أيار (مايو) ١٩٧٧، اتخذ الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية زخماً جديداً ومكملاً للخريطة الاستيطانية التي وضعتها حكومات المعراخ في السابق. فطرحت الحكومة الجديدة، بزعامة مناحيم بيغن، مخططات ومشاريع استيطانية عديدة، عكست معظمها وجهة نظر الليكود تجاه الضفة الغربية وباقي المناطق المحتلة. وهذه الخطط التي وجهت مسار الاستيطان منذ ١٩٧٧ وحتى الآن، اقترحها ثلاثة من أبرز مهندسي الاستيطان في عهد الليكود: اريئيل شارون، وعيزر وايزمن، ومتتياهو دروبلس، وكانت العمليات الاستيطانية خلال تلك الفترة، ترجمة أمينة لها.

وفي هدا الاطار، أشار تقرير صدر في الأمم المتحدة، يوم ١٩٨١/٧/٧، ونسب إلى متتياهو دروبلس، رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، إلى أنه ينبغي الاسراع بالاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، لمنع احتمال قيام دولة فلسطينية هناك. وقال التقرير: «يجب أن لا يكون هناك، حتى ظل للشك، حول نيتنا بالاحتفاظ بالضفة والقطاع إلى الأبد، وإلا فإن السكان اليهود ربما أدخلوا في حالة من القلق المتزايد». وأضاف: «ان الاستيطان اليهودي الاستراتيجي على تلال الضفة الغربية. يشكل حاجزاً لصد الهجوم العربي، إلى أن تتم تعبئة القوات وتجهيزها للقتال». وشدد التقرير على أن اقتراح الحكم الذاتي لن ينطبق على الضفة والقطاع فقط بل على السكان العرب هناك أيضاً، وأعلن «أن الحقائق يجب أن تقام على الأرض» (**السفير**، ١٩٨١/٧/٨).

ومن جهة أخرى، دعت المنظمة الصهيونية العالمية إسرائيل لاتباع سياسة استراتيجية في

ضم الأراضي العربية، من شأنها عرقلة الجهود الدولية الرامية لإيجاد حل عادل وشامل لأزمة الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية.

وقالت المنظمة في تقرير وزعته يوم ١٩٨١/٧/٦، في الأمم المتحدة، ان على إسرائيل الاسراع ببناء مستوطنات في الضفة الغربية وفي باقي الأراضي العربية المحتلة لسد الطريق أمام أي احتمال من شأنه إقامة دولة فلسطينية عليها. وأضاف التقرير ان أفضل وسيلة للاحتفاظ بالأرض، هي إقامة المستوطنات اليهودية عليها (**وفا**، ١٩٨١/٧/٣).

وفي المجال نفسه قال مناحيم بيغن في مقابلة له مع التلفاز الاسرائيلي، يوم ١٩٨١/٧/٨، رداً على سؤال حول استمرارية الاستيطان في الضفة الغربية: «يجب أن يصبح التركيز الآن على زيادة عدد المساكن والسكان في المستوطنات التي تمت إقامتها». وأضاف: «ربما نقيم هنا وهناك مستوطنات إضافية» (**عل همشمار**، ١٩٨١/٧/٩). وعلى الصعيد العملي؛ شرعت سلطات الاستيطان، يوم ١٩٨١/٧/٩، بإقامة مستوطنة جديدة شمال بلدة بيرزيت في الضفة الغربية. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن أهالي البلدة قولهم، إن السلطات الاسرائيلية بدأت بأعمال تسوية الأراضي الواقعة شمال البلدة لإقامة المستوطنة فوقها، بعد أن صادرتها من أهالي قرى أم الصفا، وعجول، وعطارة. وكان أهالي هذه القرى قد تقدموا بشكوى لمحكمة العدل العليا احتجاجاً على مصادرة أراضيهم. وأضافت الوكالة، ان الجيش الاسرائيلي، صادر يوم ١٩٨١/٧/٩، أراضي مساحتها ٦٠ دونماً من أراضي أريحا لتوسيع مستوطنة فيرد يريحو بالقرب من البحر الميت (**وفا**، ١٩٨١/٧/١).

ومن جهة أخرى قررت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، التي اجتمعت في بداية شهر تموز (يوليو) الجاري، إقامة مستوطنتين جديدتين: بيت اريبه (ب) في تجمع نفيه تسوف (النبي صالح) شمال غرب رام الله، ويئير، على خرائب يئير القديمة (المستوطنة المعروفة باسم يئير حتى الآن تدعى معسكر يئير). كما أقرت، أيضاً، إسكان مستوطنين في مدينتي: معون وكرمل، جنوب جبل الخليل. وقد خصص لهاتين المستوطنتين نواتان من حركة غوش امونيم الاستيطانية (**هآرتس**، ١٩٨١/٧/١٠).

كما علم من قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية أن رئيس القسم، دروبلس، أقر في الآونة الأخيرة، شق طريق فرعية غير معبدة بين مستوطنة منحماش على طريق الون موريه وبين نفيه يعقوب. وهذه الطريق ستختصر المسافة بين غور الأردن والقدس عشرات الكيلو مترات. وقد أقر شق الطريق من قبل أوساط أمنية، وسينتهي العمل به خلال الأيام القريبة القادمة (**المصدر نفسه**).

كما ذكر أن المجلس الاقليمي، بنيامن، الذي يضم عدداً من المستوطنات في المنطقة الواقعة بين «يهودا» و«السامرة»، قد نقل مكاتبه قبل أسبوع إلى جبل الطويل بالقرب من البيرة. وكانت الصحف الاسرائيلية قد أشارت قبل أسبوع، إلى نية نقل المكاتب وإقامة مركز خدمات عامة في المكان، لكن أوساطاً أمنية نفت ذلك في حينه، إلا أن عملية نقل المكاتب وإقامة مركز الخدمات قد تمافعلياً، في حقيقة الأمر، بموافقة ومباركة وزارة الدفاع. وقد قدم الحكم العسكري للمستوطنين، خدمات مختلفة، تتضمن مد خطوط هاتف ومياه وكهرباء إلى المكان. وعلم أن المكاتب وحركة الخدمات العامة أقيمت على أراضٍ كانت تابعة في الماضي لبلدية القدس الشرقية، وتعتبر الآن من جانب الحكم العسكري أراضي دولة. وكان الحكم العسكري قد نشر، قبل بضعة أشهر، أمراً يمنع بموجبه سكان البيرة من البناء في المنطقة رغم أنه توجد بالقرب من المكان آلاف الدونمات التابعة لسكان البيرة ورام الله والتي صودرت لأسباب أمنية. وحسب أقوال المستوطنين فإن إقامة مركز الخدمات العامة في هذا المكان سيغلق «الفجوة» الاستيطانية بين القدس ورام الله (**دافار**، ١٩٨١/٧/٦).

وفي إطار إسكان المستوطنات المقامة، علم أنه بعد الانتهاء من إقامة مستوطنتي نيلي ومنحماس، إستوطنت نواة تابعة لحركة غوش امونيم في منحماس، أما مستوطنة نيلي فهي قيد الاسكان: كذلك هناك نواة دينية أقامت لعدة سنوات في

مركز الشرطة الأردنية سابقاً على طريق نابلس ـــ جنين، انتقلت في الآونة الأخيرة إلى المستوطنة الدائمة التابعة لها بالقرب من المكان. وهناك أعمال تطوير واسعة تجري في هذه الأيام في شارع طولكرم، نابلس، لإقامة المستوطنة الجديدة شفي شمرون (ب). وستستوطنها نواة تابعة لغوش امونيم (**دافار**، ١٩٨١/٧/٢٤).

ومن جهة أخرى، عادت الجرافات الاسرائيلية للعمل على شق الشوارع، وذلك تمهيداً لإقامة مستوطنة في الأراضي التي كانت قد استولت عليها سلطات الاحتلال في منطقة عنبتا والتي تخص أراضي بيت ليد، ورامين وكفر اللبد.

ومن الجدير بالذكر، أن أصحاب هذه الأراضي، كانوا قد أبلغوا بالاستيلاء على أراضيهم لتقديم اعتراضاتهم. وقد رفع عدد منهم التماسات لدى محكمة العدل العليا الاسرائيلية، وتم إصدار أمر احترازي، في ذلك الحين، لوقف العمل، إلا أن الجرافات عادت للعمل بالرغم من أمر المحكمة (**الشعب**، ١٩٨١/٧/١).

وضمن محاولات الحكم العسكري الرامية إلى الحد من تقديم الاعتراضات إلى لجنة الاستئناف العسكرية بشأن مصادرة الأراضي، قال رئيس لجنة الاستئناف العسكرية، أنه سيقرر وقف أعمال تسوية الأراضي في منطقة الخليل، التي تعتزم سلطات الاحتلال إقامة مستوطنة عليها، شريطة أن يدفع أصحاب الأراضي مبلغ مئة ألف شيكل كتأمين نقدي، وذلك بحجة أن الدولة تتضرر نتيجة التأخير في أعمال المصادرة.

ويحمل هذا الاجراء الاسرائيلي الكثير من الخطر على مصير الأراضي الفلسطينية، لأن أعمال المصادرة القادمة ستتم ببعض السهولة، وذلك لعدم تمكن المواطنين من توفير مبالغ التأمين المذكورة. كما أن تلك المصادرات، لو أقرت، فسترافقها مصادرة أموال المواطنين، إضافة إلى أراضيهم (**وفا**، ١٩٨١/٧/١٤).

صلاح عبد الله

القضية الفلسطينية ــ دولياً

اعتراف دولي
بالانتصار الفلسطيني

ردود الفعل على الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية التي تفجرت في منتصف تموز (يوليو)، طغت على ما عداها من اهتمام دولي بالقضية الفلسطينية؛ إذ اتسعت هذه الردود لتشمل معظم عواصم العالم. ولئن كانت المناقشات التي جرت في مجلس الأمن الدولي خلال البحث في سبل انهاء هذه الحرب، هي الأبرز والأهم، إلا أنه كانت لمواقف الدول المختلفة، قبل وبعد انعقاد المجلس، أهمية كبرى في رسم المناخ الدولي الذي اتسم بشبه اجماع على ادانة اسرائيل.

مجلس الأمن: وجه مجلس الأمن الدولي في ١٧ تموز (يوليو) نداء لوقف اطلاق النار في لبنان من دون أن يلقى جواباً. وقد ورد في النداء: «أن رئيس وأعضاء مجلس الأمن بعد الاستماع إلى تقرير الأمين العام [كورت فالدهايم] يعربون عن قلقهم العميق لمدى الخسارة في الأرواح ومدى الخراب الذي سببته الأحداث المستنكرة التي وقعت خلال الأيام الأخيرة على لبنان، وهم يتوجهون بنداء عاجل لوضع حد لجميع الهجمات المسلحة ولضبط النفس، حتى يقام السلام والهدوء في لبنان، والسلام العادل والدائم في الشرق الأوسط». ثم عقد المجلس جلسة طارئة أخرى في الثاني والعشرين من الشهر نفسه، اتخذ في نهايتها قراراً اجرائياً يدعو لوقف فوري لإطلاق النار في لبنان، وتقدمت بمشروع القرار هذا، ثلاث دول غربية هي، ايرلندا واسبانيا واليابان. وتضمن القرار الاجرائي دعوة إلى وقف القتال خلال مهلة لا تتعدى ٤٨ ساعة تلتزم بها كافة الأطراف المعنية، ويكلَّف الأمين العام للامم المتحدة بتقديم تقرير إلى المجلس عن مدى تطبيق هذا القرار . وجاء في النص الحرفي للقرار: «إن مجلس الأمن، إذ يذكر بنداء رئيسه في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٨١، ويبدي قلقه الشديد ازاء الأحداث التي وقعت مؤخراً في الشرق الأوسط، وقلقه في الوقت نفسه ازاء النتائج الخطيرة التي قد تترتب على استمرار الاشتباكات في لبنان على السلام والأمن يعلن ما يلي:

«١ ــ المطالبة بوقف الاشتباكات على الفور.

«٢ ــ يؤكد من جديد مساندته لسيادة لبنان وسلامة أراضيه.

«٣ ــ يدعو الأمين العام إلى تقديم تقرير خلال ٤٨ ساعة من تاريخه عن مدى تطبيق هذا القرار».

وكان المشروع الغربي ينص على منح مهلة ٧٢ ساعة لتحقيق وقف النار لكنه عدل بعد مداولات (**السفير**، ١٩٨١/٧/٢٢).

وقالت مصادر في الأمم المتحدة ان تبني القرار جاء بعد مناقشات استمرت ٦ ساعات، تم بنتيجتها حذف جملة من مقدمة المشروع تنص على ان المجلس «يبدي قلقه للحجم المؤلم للخسائر البشرية من المدنيين وضخامة الدمار الناتج عن الاعتداءات على لبنان». وأضافت المصادر أن دولاً أعضاء في حركة عدم الانحياز حاولت اضافة نقطة تتضمن توجيه لوم

خاص الى اسرائيل، لكنها جوبهت بمعارضة الولايات المتحدة (المصدر نفسه). وندد فالدهايم في بداية الاجتماع «بالعنف، مهما كانت الجهة التي يصدر عنها»، وأشار إلى «الصعوبات الخطيرة التي نشأت في جنوب لبنان من جراء تدمير الجسور». وقال: «هناك مشكلة مستعجلة أود أن ألفت نظر مجلس الأمن اليها، وهي تدمير الجسور والنقاط الرئيسية الأخرى على الطريق الساحلي بين صور وبيروت. ان اغلاق هذا الممر الحيوي لا بد أن يخلق صعوبات كثيرة للأهالي ولاقتصاد جنوب لبنان، خصوصاً في هذه الفترة التي تشكل ذروة الموسم الزراعي، وستتأثر قوة الأمم المتحدة باغلاق أحد ممرات تموينها الرئيسية». وأعرب رئيس المجلس، عيدي عمرو (النيجر)، عن قلقه وأعضاء المجلس أزاء الوضع في لبنان.

وتساءل مراقب منظمة التحرير الفلسطينية زهدي الطرزي، قائلاً: «ما هو المعنى الحقيقي لمهمة المبعوث الأميركي الخاص في الشرق الأوسط فيليب حبيب؟ هل تستهدف هذه المهمة ابعاد الصواريخ السورية، أم هي تستخدم كستار لعمليات الهجوم الوحشية الاسرائيلية ضد الفلسطينيين واللبنانيين».

وتحدث المندوب السوفياتي ريتشارد اوفينيكوف عن «مرحلة نوعية جديدة لإرهاب اسرائيل ضد الدول العربية»، وقال إن سبب هذا هو «التشجيع الحقيقي الذي يتلقاه الاسرائيليون من واشنطن للمضي في سياستهم».

وادعى المندوب الاسرائيلي يهودا بلوم ان «اسرائيل لم تكن تريد أبداً ايذاء المدنيين اللبنانيين الأبرياء». وقال إن «هؤلاء وجدوا أنفسهم بشكل مأساوي وهم وسط تبادل نيران بسبب الطريقة التي تنتشر بها منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان». وأضاف ان دولته «تأسف لأية خسارة في الأرواح أو اصابة بجروح بين المدنيين على أي من جانبي الحدود الاسرائيلية ــ اللبنانية».

وقال المندوب الفرنسي فيليب لوي: «اننا لا نتصور كيف يمكن ان يظل النداء الذي وجهه مجلس الأمن بوقف كافة الاعتداءات المسلحة بلا صدى». ومضى يقول ان «فرنسا تعتزم، أيضاً وبقوة، إدانة أي لجوء إلى أعمال وقائية مزعومة لا يمكن تبريرها بالتأكيد بأي تفسير للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، إذ أن مثل هذه الأعمال تؤدي إلى أعمال مضادة وتغذي دائرة العنف التي يسقط خلالها الضحايا على الجانبين». وأضاف: «وتجدر الاشارة، مرة أخرى، إلى أن القوة ليست الوسيلة لفرض تسوية عادلة في نزاع الشرق الأوسط الذي تورط فيه لبنان رغماً عنه، والقوة ليست أيضاً الوسيلة التي يمكن التوصل بها إلى ضمان حق اسرائيل في العيش في أمان داخل حدود آمنة ومعترف بها».

وأكد مندوب بريطانيا انطوني بارسونز ان «لا أحد يستطيع الادعاء بأن سياسة الهجمات الوقائية بكل ما يصحبها من تدمير يمكن أن تحقق، بأي شكل من الأشكال، أي تقدم لقضية السلام سواء في لبنان أو في الشرق الأوسط عامة». وقال: إن «هذه السياسة لا تؤدي سوى إلى عمليات انتقامية وهو ما يعني مزيداً من القتلى ومزيداً من الدمار». ودعا إلى تنفيذ الاعلان المسمى «باعلان البندقية» الذي اعتمدته الدول الاوروبية التسع حول مشكلة الشرق الأوسط في العام ١٩٨٠. وأبرز مبدأين أساسيين يتضمنهما هذا الاعلان هما: «حق الوجود والأمن لكافة دول المنطقة ومن بينها اسرائيل، والعدالة لكل الشعوب التي تشتمل على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني».

وصرح المندوب السوري ضياء الدين الفتّال بأن «الادانة لم تمنع اسرائيل في ما مضى من شن عملياتها العدوانية التي تدخل في نطاق العقوبات التي ينص عليها الفصل السابع من الميثاق والتي تبرّر أيضاً طرد اسرائيل من الأمم المتحدة». وأكد «أن الادارة الأميركية الحالية ضربت كل الأرقام القياسية في المساندة غير المشروعة للسياسات التوسعية لإسرائيل».

وقال مندوب تونس بطير شعبان أنه لن تكفي مطالبة اسرائيل بوقف هجماتها وبعدم غزو لبنان، إذ أن تل ــ أبيب مطمئنة إلى عدم معاقبتها. وأشار إلى أن مجلس الأمن لن يحقق نتيجة ما لم يتم تعزيز موقفه باجراء العقوبات التي ينص عليها الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية.

ودعا المراقب الدائم لجامعة الدول العربية كلوفيس مقصود الولايات المتحدة إلى: «استغلال الفرصة التاريخية السانحة لها لكي تبدي قدراً من الموضوعية في مراجعة طويلة المدى لسياساتها على أن

تتخلص من تلك غير المؤكدة أو القصيرة المدى». وأضاف ان واشنطن لم تبتعد عن اسرائيل، ولم تبد أي تحول سياسي، وانه كان من الأفضل أن توقف الولايات المتحدة بالكامل مساعداتها العسكرية لإسرائيل. لكنه قال:انه «يتعين الاشارة إلى الاستياء الذي أبدته الولايات المتحدة حيال حليف مجنون أفلت زمامه وإلى الاستعداد الأميركي لإبداء تحفظات تجاه الحماقات الاسرائيلية في لبنان».

المشروع اللبناني: وتسلم المجلس نص مشروع القرار الذي تقدم به لبنان إلى المجلس لإقراره. وقال القائم بأعمال البعثة اللبنانية فخري صاغية ان «لبنان لم يكن متورطاً بشدة في القتال في النزاع العربي ــ الاسرائيلي، ولكن يجري تحويله ضد ارادة شعبه إلى ساحة للحرب الاسرائيلية». وقد اشتمل المشروع اللبناني على النقاط التالية:

١ ــ الدعوة إلى وقف فوري لجميع الأعمال العدوانية وإلى الاحترام الجازم لسلامة الأراضي اللبنانية واستقلال لبنان وسيادته داخل حدوده المعترف بها دولياً.

٢ ــ ادانة هجمات اسرائيل الوحشية على لبنان بقوة.

٣ ــ ادانة سياسة اسرائيل المعلنة والمستمرة الخاصة بتوجيه «ضربات وقائية» تؤدي إلى تصعيد دورات العنف.

٤ ــ دعوة جميع الدول الأعضاء إلى فرض عقوبات على اسرائيل، كما نص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، تظل سارية إلى أن تنصاع اسرائيل لقرارات المجلس حول هذا الموضوع وتلتزم اتفاق الهدنة للعام ١٩٤٩ ومبادىء القانون الدولي كما هي واردة في الميثاق.

٥ ــ الطلب من الأمين العام اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لتنفيذ هذا القرار والتأكد من الوصول إلى اتفاق فوري لوقف القتال، وتقدير ما يجب عمله في السرعة القصوى لضمان سلامة قوة الطوارىء الدولية.

٦ ــ ابقاء جلسات مجلس الأمن مفتوحة حتى يتبلغ من الأمين العام تقريراً مُرضياً.

وكان من المفترض أن يعقد مجلس الأمن جلسة لمناقشة المشروع اللبناني بعد أن تم التوصل إلى وقف اطلاق النار، لكن هذا الأمر لم يتم حتى كتابة هذه السطور.

قمة اوتاوا: في الوقت الذي كان عنف الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية يشتد، كان زعماء دول الغرب الصناعية السبع يعقدون مؤتمراً لهم في العاصمة الكندية، اوتاوا، لمناقشة اهتماماتهم السياسية والاقتصادية بشكل خاص. وقد انعكس الوضع المتدهور في لبنان على أعمال هذه القمة، وكاد شبح القضية الفلسطينية أن يسرق الأضواء بالكامل من القضايا الأخرى التي تقررت مناقشتها سلفاً، سواء في الجلسات الرسمية أو في اللقاءات الثنائية والجماعية التي جرت على هامش القمة. وانصب التركيز السياسي للمؤتمر على دعوة مشتركة الى العمل لوقف هذه الحرب، بعد عرض الولايات المتحدة نتائج الجهود التي بذلها ممثلها فيليب حبيب الذي كان موجوداً وقتذاك في اسرائيل.

وكان الوفد الأميركي في القمة هو الأكثر تحركاً، وعقد الرئيس رونالد ريغان لقاءً مع الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، تركز في معظمه على مناقشة الوضع في الشرق الأوسط. والتقى ريغان أيضاً رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر، وقال بعد اللقاء ان بلاده تحاول تهدئة الوضع المتدهور في لبنان. وعقد ثلاثة من كبار المسؤولين الأميركيين، هم: وزير الخارجية الكسندر هيغ، ومستشار شؤون الأمن القومي ريتشارد ألن، وكبير مستشاري البيت الأبيض ادوين ميس، مؤتمرات صحافية تركزت في معظمها على الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية في لبنان. ووصف هيغ الوضع بأنه «متدهور ومثير للقلق»، فيما استبعد ألن امكانية «توسع الحرب»، وقال:ان «هدف واشنطن هو العمل على احتواء العنف تمهيداً لوقفه أو ايجاد ظروف لوقفه». وأضاف: ان أحداً «لا يتوقع حرباً أشمل... ولا نرى أي اشارات في الوضع الراهن قد تؤدي إلى توسع للعنف يشمل دولاً أخرى». وكشف النقاب عن اتصالات تجريها الادارة الأميركية بالرئيس اللبناني الياس سركيس والحكومة اللبنانية، قائلاً: «أعتقد أن هناك خطوات أخرى يقوم بها وسطاء بما في ذلك الأمم المتحدة من أجل معالجة العنف الصادر عن الجانب الفلسطيني الموجود في لبنان».

أما ادوني ميس فقال:ان اجتماع وزراء خارجية الدول السبع خصص جانباً كبيراً من المحادثات لـ «المشاكل الراهنة في الشرق الأوسط، وان الجميع اتفقوا على الضرورة الملحة لوقف النار». وأضاف:ان واشنطن في سعيها لتحقيق هذا الهدف «تستخدم الوسيلة غير المباشرة بالنسبة إلى الاتصال بالفلسطينيين».

وتجسد هذا الاهتمام الذي أبدته قمة اوتاوا بالوضع في الشرق الأوسط، في البيان السياسي الذي تلاه رئيس المؤتمر، ورئيس وزراء الدولة المضيفة بيار ترودو، بعد أن وافقت عليه الدول الأعضاء المشاركة. فقد تناول البيان الوضع في لبنان والمنطقة بشكل مركز. ومما جاء فيه: «لا نزال مقتنعين بضرورة ايجاد حل للنزاع بين اسرائيل والبلدان العربية. إننا نأسف جميعنا للتصعيد في حدة التوتر، خصوصاً أعمال العنف في المنطقة. ونأسف أسفاً عميقاً لحجم الدمار خصوصاً في لبنان وللخسائر في أرواح المدنيين من الجانبين. ونحن ندعو كل الدول وجميع الأطراف إلى ممارسة ضبط للنفس وخصوصاً تحاشي أعمال الانتقام التي لا تؤدي إلا إلى التصعيد، وتحاشي الأعمال التي تؤدي إلى مزيد من التوتر وسفك الدماء».

وعن لبنان قال البيان: «إننا قلقون، خصوصاً للمصير المأساوي للشعب اللبناني، ونؤيد الجهود المبذولة حالياً والتي تتيح للبنان تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وسلاحاً مع جيرانه».

ردود الفعل الدولية

وكانت رافقت الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية ردود فعل دولية واسعة واستنكارات للعدوان الاسرائيلي، شملت حتى الدول المعادية مبدئياً للقضية الفلسطينية. وكان أبرز هذه المواقف تلك التي اتخذتها واشنطن وباريس ولندن وبون. فالأميركيون الذين أكدوا عدم تخليهم عن دعمهم لإسرائيل، ورفضهم المطلق لأي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ما لم تعترف «بحق اسرائيل في البقاء»، أعلنوا تمديد فترة قرار تجميد شحن طائرات الـ «أف ــ ١٦» الأميركية إلى تل ــ أبيب، وهو القرار الذي اتخذوه بعد الغارة الاسرائيلية على مفاعل بغداد النووي.

ورغم أن منظمة التحرير الفلسطينية وصفت القرار الأميركي بأنه تغطية لتأييد واشنطن للغارات على بيروت والجنوب، إلا أن الخارجية الأميركية ربطت العودة عن قرار التجميد بالتزام اسرائيل بوقف اطلاق النار وعودة الهدوء إلى المنطقة. وأبلغ وزير الخارجية الأميركي وفداً من السفراء العرب، أن الادارة الأميركية مهتمة مباشرة بقضية الشرق الأوسط، وأنها تدرس حالياً جوانبها المختلفة وستتحرك عندما تكتمل قريباً مراجعتها لسياستها في المنطقة. ونُقل عن السفراء العرب قولهم:أن هيغ شاطرهم الرأي بأن «الأمر لا يتعلق بمسألة تجميد ارسال الأسلحة إلى اسرائيل، وإنما بضرورة ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط، وأنه يرى بأن هناك تطورات وتبدلات تاريخية في التفكير سواء في المنطقة أو في الغرب». إلا أن هيغ نفسه عاد وأكد خلال مقابلة تلفازية ، وفي معرض رده على دعوة طرحها الرئيس المصري أنور السادات الذي زار الولايات المتحدة في مطلع آب (اغسطس)، أن الولايات المتحدة لا يمكنها على الاطلاق تغيير موقفها الرافض لأي حوار مع منظمة التحرير، ما لم تغير المنظمة موقفها وتعلن اعترافها باسرائيل وحقها في الوجود. وقال مسؤول أميركي كبير آخر:ان «الاعتراف بمنظمة التحرير، عملة سياسية صعبة لا يمكن التبذير فيها».

وركزت الصحف الأميركية تعليقاتها على ابراز الانتصار السياسي الذي أحرزته منظمة التحرير من خلال التوصل إلى وقف اطلاق النار، وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٤:أن «منظمة التحرير باتت طرفاً في أية اجراءات لوقف النار قد تتخذ في المستقبل». وقالت صحيفة «واشنطن بوست» في تعليق لها بعنوان «الهدنة الفلسطينية ــ الاسرائيلية» نشرته بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٧: أن اتفاق وقف اطلاق النار «يحمل في طياته مضامين هائلة بالنسبة لمحاولات منظمة التحرير طويلة الأجل في الحصول على درجة معينة من الاعتراف، ولو بصورة غير مباشرة». وذكر:انها «المرة الاولى في تاريخ اسرائيل، التي توافق فيها تل ــ أبيب على عدم القيام بعمليات عسكرية ضد القوات الفلسطينية في أي مكان. حتى ولو كان ذلك مؤقتاً».

□ وفي باريس أثار الموقف الفرنسي المؤيد لإسرائيل موجة استنكار واسعة داخل فرنسا، وقامت احزاب وهيئات فرنسية، وأخرى عربية ودولية، بتسجيل

احتجاجها لدى الحكومة الفرنسية على المساواة في مسؤولية العنف في لبنان بين اسرائيل ومنظمة التحرير. وكان الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران قد عقد مؤتمراً صحافياً في العاصمة الكندية قبل عودته إلى بلاده، قال فيه: ان «أعمال الحرب تأتي من الجانبين وسيكون من غير العدل اعتبار أن اسرائيل فقط نفذت هذا النوع من العمل». وفي لقاء له مع أمين عام منظمة المؤتمر الاسلامي الحبيب الشطي، قال ميتران ان قرار وقف اطلاق النار عنصر مشجع وايجابي قد ينتهي إلى طريق جديد يتجاوز الحدود اللبنانية».

ونقل الشطي عن ميتران قوله: ان «للفلسطينيين حقوقاً يجب أن تحترم». وأضاف انه وجد الرئيس الفرنسي «متمسكاً بالمبادىء إزاء مشكلة الشرق الأوسط وهي حق الناس في تقرير مصيرهم».

وأوردت «وكالة الصحافة الفرنسية» في ١٩٨١/٧/٢٦ تحليلاً عن الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية جاء فيه: ان قيمة منظمة التحرير ارتفعت في المنطقة والعالم، وإنها تحولت خلال اسبوعين من «حجم شبه مهمل إلى صفة تحسد عليها، وهي صفة الشريك الذي فرض نفسه من الوجهة السياسية. إذ حصلت على اعتراف بها كأمر واقع من قبل الولايات المتحدة، أي اسرائيل. أما من الوجهة العسكرية فقد أصبحت أول جيش عربي يوجه ضربات مباشرة لإسرائيل منذ العام ١٩٧٣».

□ أما في بريطانيا فقد أعربت الحكومة عن «قلقها العميق لما يجري في المنطقة وأبدت حزنها للضحايا البريئة التي سقطت وتعاطفها مع الشعب اللبناني». ووعد وزير الخارجية البريطاني لورد كارينغتون سفراء عرباً قابلوه بأن «تواصل بلاده مساعيها لإعادة الهدوء إلى المنطقة مع واشنطن والدول الاوروبية». وكانت الخارجية البريطانية قد استدعت، بعد الغارة على بيروت، السفير الاسرائيلي في لندن، شلومو ارغوف، وطلبت منه «تجاوب اسرائيل مع الجهود المبذولة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار».

وكتبت صحيفة «التايمز» اللندنية في ١٩٨١/٧/٢٣ تقول: «الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية، لن يكسبها أحد. فاسرائيل بكل قوتها وتفوقها لن تتمكن من تصفية المقاومة الفلسطينية مهما ضربت من قواعد ومهما قصفت من أهداف، بل على النقيض من ذلك، فإن الغارات، بالرغم من أنها ستسبب دماراً في قواعد الفدائيين على المدى القصير، فهي ستدفع العديد من الفلسطينيين الشباب الذين ولدوا في المنفى إلى الانضمام إلى صفوف المقاومة، كما أنها ستزيد من خبرة العناصر المقاتلة». وأضافت: «هذه هي مأساة فلسطين الحقيقية. وحتى لو احتل الاسرائيليون كل جنوب لبنان، كما يعتقد البعض، فإن كل ما سيحدث هو انتقال أرض المعركة أمتاراً عدة إلى الوراء، وسيستمر الفلسطينيون في خوض معركتهم لاستعادة بلدهم».

الموقف السوفياتي: في موسكو، حذر الرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف من «التدهور الخطير للوضع في الشرق الأوسط» وأكد أن «الوقت حان لإيقاف المعتدي الاسرائيلي عند حده، واجباره على مراعاة أحكام القانون الدولي السائدة وما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة». وأضاف بريجنيف في بيان مشترك صدر بعد لقائه بالسكرتير الأول للجنة المركزية لحزب العمل الاشتراكي المجري، يانوش كادار: ان «من الامور الملحة تحقيق تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط بالجهود الجماعية لكافة الأطراف المعنية بما يتجاوب مع مصالح جميع دول وشعوب المنطقة ومع مصالح السلام العالمي».

وحذرت موسكو في مقال نشرته وكالة انباء «نوفوستي» من أن اسرائيل «لم تتخل عن مخططاتها الرامية إلى سحق المقاومة الفلسطينية، في حين أن دعم الولايات المتحدة الثابت لها سيظل يشجع تصرفاتها المتطرفة في المستقبل أيضاً». وأشادت بنضال المقاومة الفلسطينية، وقالت: «لا يشك أحد اليوم في واقع أن المقاومة خرجت من تلك المحنة معززة لسمعتها الدولية ومؤكدة أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد لعرب فلسطين، إذ برهنت أن أي حل لمشكلة الشرق الأوسط يستحيل بدون مشاركتها». وأضافت: ان «وقف اطلاق النار الذي اضطر اليه المعتدي الاسرائيلي هو الجانب العسكري الصريح من النجاح الذي حققه الفلسطينيون والوطنيون اللبنانيون، أما الجانب السياسي فليس أقل أهمية، بل ربما كان أعظم شأناً. وتدل اتفاقية وقف النار على أن واشنطن، شاءت أم أبت، مضطرة إلى التسليم بأن الفلسطينيين طرف من الأطراف الأساسية في نزاع الشرق الأوسط، ولا يمكن بالتالي

إلا أن يكونوا طرفاً من الأطراف الأساسية في أية مفاوضات ترمي إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة». وحذرت من أن «واشنطن ستحاول، ولا بد، أن تستغل وقف العمليات الحربية في لبنان، لتكثيف عملية كامب ديفيد وللبحث عن حلول لازمة الشرق الأوسط تتجاهل مصالح الفلسطينيين وحقوقهم. وينسى بعضهم في واشنطن، كما يبدو، ان حركة المقاومة الفلسطينية تملك، لإحباط تلك المخططات، تشكيلة واسعة من مختلف الوسائل، وتعتمد على دعم المجتمع الدولي المتزايد باستمرار».

□ في سدني، أدانت الحكومة الاسترالية اعتداءات اسرائيل على لبنان وقالت: ان العمليات العسكرية في لبنان تعتبر انتهاكاً لسيادته الاقليمية وعرقلة لمساعي السلام في الشرق الأوسط.

□ في طوكيو، أعربت الحكومة اليابانية عن أسفها تجاه الهجمات الاسرائيلية ضد المخيمات الفلسطينية ودعت إلى ضبط النفس من قبل كل الأطراف المعنية.

□ في أثينا، أدان رئيس الحركة الاشتراكية اليونانية أندرياس بابا ندريو العمليات الجوية الاسرائيلية على لبنان «التي تخلق موقفاً جديداً خطيراً في لمنطقة».

□ في بون، دعت حكومة المانيا الغربية جميع الأطراف في الشرق الأوسط إلى وقف أعمال القتال، وأدانت على وجه التحديد الغارة الاسرائيلية على بيروت «التي لا يمكن قبولها على أنها من عمليات الدفاع عن النفس». وأصدرت بياناً دعت فيه اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى وقف القتال «الذي يهدد السلام في الشرق الأوسط والعالم».

□ في نيودلهي، وجهت رئيسة الوزراء انديرا غاندي رسالة إلى ياسر عرفات، ضمنتها ادانة شديدة لإسرائيل، وقالت: ان الأعمال التي تقوم اسرائيل بها تهدد السلام في المنطقة.

□ في داكا، وجه وزير خارجية بنغلادش رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أعرب فيها عن قلق بلاده الشديد ازاء الهجمات الاسرائيلية الأخيرة على لبنان التي تهدد السلام والأمن العالميين.

□ في هافانا، أكد بيان أصدرته الخارجية الكوبية، وسلمت نسخة منه إلى ممثل منظمة التحرير في كوبا، أن الهجمات الاسرائيلية على لبنان والشعب الفلسطيني حلقة مكملة في المخطط الاسرائيلي — الأميركي، بهدف التصفية الكاملة للشعب الفلسطيني وارهاب الشعوب العربية.

□ في هانوي، أدانت الخارجية الفيتنامية الاعتداءات الاسرائيلية، وقالت: ان «المعتدين التوسعيين الاسرائيليين الذين لم يستطيعوا قهر الروح القتالية للشعب الفلسطيني والشعب العربي، لجأوا مرة أخرى إلى قتل المدنيين بوحشية». وأضافت: ان «الشعب الفيتنامي الذي يشعر بسخط شديد تجاه الأعمال العدوانية وجرائم الحرب الفظيعة التي ارتكبها الاسرائيليون، يؤكد مرة أخرى تأييده التام للشعبين الفلسطيني واللبناني».

□ في لاوس، استنكرت الحكومة الغارات التي شنتها اسرائيل ضد لبنان بشدة، وقال ناطق باسم الخارجية «ان جرائم اسرائيل التي ترتكب بالتواطوء مع الامبريالية الأميركية تهدد السلام والأمن في الشرق الأوسط والعالم، وهي خرق فظ لميثاق الأمم المتحدة وتحد للرأي العام العالمي».

□ في أندونيسيا، قالت الحكومة: ان قصف اسرائيل لمدن وقرى جنوب لبنان وبيروت يتناقض تماماً مع مبادىء هيئة الأمم المتحدة، ويشكل تطاولاً على سيادة لبنان، وانتهاكاً لأبسط قواعد الأخلاق البشرية.

جولة القدومي في فرنسا

في الرابع من تموز (يوليو) الماضي، بدأ رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي جولة اوروبية شملت كلاً من فرنسا وسويسرا، عقد خلالها سلسلة من اللقاءات مع المسؤولين في باريس وبرن.

وتناول القدومي خلال مباحثاته مع وزير العلاقات الخارجية الفرنسية كلود شيسون، الموقف الفرنسي من المبادرة الاوروبية، والزيارة المرتقبة لرئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ياسر عرفات إلى باريس، وكذلك الزيارة المقبلة للرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران إلى اسرائيل التي لم يحدد موعدها بعد (**السفير**، ٥/٧/١٩٨١). وأشارت المصادر إلى أن شيسون أوضح أن «الموقف الفرنسي من المبادرة الاوروبية لم يعد كما كان، وأن ميتران لم يعد يؤيدها بالشكل

الذي طرحت فيه سابقاً». وأضافت:ان «فرنسا ترى، وهو ماأكده مسؤولوها مراراً في الفترة الأخيرة، أن حل مشكلة الشرق الأوسط، لا يمكن أن يتم إلا عبر الحوار المباشر بين الأطراف المعنية، وأن موقف الاليزيه المؤيد لاتفاقيات كامب ديفيد ارتكز على هذا المبدأ». ومضت تقول ان «ميتران يرى في كامب ديفيد ليس أكثر من خطوة باتجاه السلام، وأنه أدى غرضه بالنسبة لمصر، ومن الصعب الحديث عن الحكم الذاتي الفلسطيني، لأنه يعني اناساً لم يطلبوا من مصر واسرائيل أن تحلا مشكلتهم». وذكرت المصادر نفسها، أنه على الرغم من هذا الموقف، فإن فرنسا لا تملك أي تصور بديل يؤدي إلى الوصول لمنح الفلسطينيين حق تقرير مصيرهم. وأشارت إلى أن «شيسون لم يعط القدومي أية وعود قاطعة حول الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، أو أي تأكيد آخر حول المبادرة الاوروبية، إلا أنه وعد بأن تكون هذه المسائل موضع دراسة». ووعد شيسون أيضاً بأن «تتم دراسة مسألة تحديد موعد زيارة عرفات لباريس» وأُسمع القدومي كلاماً حول زيارة ميتران لإسرائيل في اطار «أنها زيارة ليست مقررة الآن، ولن تتم في وقت قريب» (**المصدر نفسه**).

وأدلى القدومي بتصريح حول نتائج لقاءاته في فرنسا، قال فيه:انه «لاحظ تناقضات في تصريحات الرسميين الفرنسيين، وهذا يعني أن الادارة الجديدة لم تصل بعد إلى اتخاذ موقف ثابت من قضية فلسطين والشرق الأوسط». وذكر أنه أعلم الجانب الفرنسي بأن منظمة التحرير «أصبحت تهتم الآن بمواقف الدول الاوروبية، كل دولة على حدة، ولا سيما بالموقف الفرنسي، ولهذا فإن الفلسطينيين يأملون أن تحدد كل دولة اوروبية موقفها بعيداً عن المجموعة لأن القول بأن اوروبا في طريقها لاتخاذ موقف جماعي من قضية الشرق الأوسط، بات يعيق اتخاذ مواقف متقدمة لكل بلد اوروبي على حدة».

وكان القدومي قد التقى، اضافة إلى شيسون، وزير التجارة الخارجية الفرنسي ميشال جوبير، والأمين الأول للحزب الاشتراكي ليونيل جوسبان، ووزير الدولة للبحوث والتكنولوجيا بيار شوفنمان، والمستشار في قصر الاليزيه ريجيس دوبريه.

ونشرت صحيفة «النهار» البيروتية في ١٩٨١/٧/٦ نص مقابلة أجرتها مع شيسون، خلال زيارة القدومي للعاصمة الفرنسية، قال فيها:ان بلاده تعتبر منظمة التحرير «أحد ممثلي الشعب الفلسطيني وليس الممثل الوحيد له، ذلك أن الظروف لم تسمح للفلسطينيين بالاختيار، وهذا لا يلغي بالطبع امكانية أن يختار الفلسطينيون بشكل ديمقراطي، يوماً ما، منظمة التحرير ممثلاً لهم».

... **وفي سويسرا**: وبعد ثلاثة أيام قضاها في فرنسا، انتقل القدومي إلى العاصمة السويسرية، حيث التقى وزير خارجيتها بيار اوبير في مباحثات استغرقت حوالي الساعتين، اعترف اوبير خلالها بالدور المهم الذي تلعبه منظمة التحرير في الشرق الأوسط، لكنه قال:ان بلاده لا تستطيع الاعتراف بالمنظمة لأنها لا تعترف إلا بالدول.

وقال بيان لوزارة الخارجية بعد المحادثات:ان «أي حل لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن يأخذ في الاعتبار حق اسرائيل في السلام والأمن، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير». ودعا البيان إلى محادثات مباشرة بين الأطراف المعنية جميعها، وقال ان سويسرا على استعداد للمساهمة في أي مجهود كفيل بحل أزمة الشرق الأوسط. وأضاف:ان اللقاء سمح للحكومة السويسرية بالاعراب مجدداً عن معارضتها لأي شكل من أشكال العنف.

ووصف ناطق باسم وزارة الخارجية زيارة القدومي بأنها «زيارة مجاملة أكثر منها لاجراء محادثات رسمية»، ومنع المصورون من حضور اللقاء، على أساس أن ذلك «اجراء طبيعي في دعوات المجاملة».

ومن جهته أعرب القدومي للصحافيين، بعد اللقاء، عن اغتباطه بمساندة سويسرا للقضية الفلسطينية، وأشار إلى أن الطرفين اتفقا على دعم علاقاتهما. وأوضح أنه لا زالت هناك خلافات في الرأي حول طريقة حل النزاع في الشرق الأوسط. وذكر أنه اثير في الاجتماع امكان اقامة مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في سويسرا. وعقد القدومي، أيضاً، محادثات منفصلة مع وزير الدولة للشؤون الخارجية ريمون بروبست، تناولت التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط.

وأثارت زيارة القدومي لسويسرا معارضة لدى مؤيدي اسرائيل والسفارة الاسرائيلية في برن.

واعتبر الحزب السويسري الراديكالي المحافظ، الذي له وزيران في الحكومة الائتلافية، اللقاء بين القدومي واوبير بأنه «اهانة للضحايا البريئة لأعمال منظمة التحرير» ووزعت السفارة الاسرائيلية على الصحف السويسرية نسخاً عن نص تصريحات أدلى بها القدومي مؤخراً، وهاجم فيها اسرائيل. وعلقت وزارة الخارجية السويسرية بالقول:انها ستبحث ما إذا كان عمل السفارة الاسرائيلية يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية لسويسرا.

حسان حيدر

ردود الفعل على الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية وتجميد إرسال طائرات أف ــ ١٦ لاسرائيل

شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير (١ ــ ١٩٨١/٧/٣١) أحداثاً هامة على صعيد الصراع العربي ــ الاسرائيلي، برزت في مقدمتها الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية، التي شملت ساحتها الجنوب اللبناني وشمالي فلسطين المحتلة، واستخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة البرية، والبحرية، والجوية.

وسوف نركّز، في تقريرنا هذا، على تعليقات المسؤولين الاسرائيليين الرسميين وغير الرسميين ووسائل الاعلام وردود فعلهم على تطورات تلك الحرب ونتائجها على الصعيد الاسرائيلي. إضافةً إلى هذا، سوف يتوقف التقرير أمام موضوعات أخرى هي: أثر القصف الفلسطيني على المستوطنات الاسرائيلية في الجليل، والعلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية على خلفية وقف تسليم طائرات أف ــ ١٦ لاسرائيل، وردود الفعل الاسرائيلية على المناورات البحرية السورية ــ السوفياتية المشتركة، إضافة إلى تصديق الكنيست الاسرائيلي على اتفاق تشكيل قوة المراقبة في سيناء.

الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية

شهد الجنوب اللبناني ومنطقة شمال فلسطين المحتلة معارك واسعة بين قوات الجيش الاسرائيلي، والقوات الفلسطينية اللبنانية المشتركة، امتدت من ١٠ إلى ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١، وشاركت فيها مختلف أنواع الأسلحة: البرية، والبحرية والجوية.

وقد بدأ التصعيد العسكري عندما قامت الطائرات الاسرائيلية بمهاجمة مواقع فلسطينية في منطقة الزهراني يوم ١٩٨١/٧/١٠، ثم كررت الطائرات هجماتها، وضربت منطقتي الدامور والناعمة الواقعتين جنوبي بيروت يوم ١٩٨١/٧/١٢. وأعلنت المصادر العسكرية الاسرائيلية، تعليقاً على هذه الهجمات، أن الحرب ضد الفدائيين «متواصلة حيث يجري التنفيذ على ضوء معلومات استطلاعية جيدة، لتحديد الزمان والمكان اللذين تختارهما إسرائيل لتوجيه الضربة» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٩٠، ١٢ و١٩٨١/٧/١٣، ص ١٢). وعاودت الطائرات الاسرائيلية تنفيذ هجماتها، يومياً تقريباً، على مختلف المواقع والأهداف العسكرية والمدنية، كإشارة إلى بدء مرحلة جديدة من العمل العسكري الاسرائيلي، ولضرب ما سمته المصادر الاسرائيلية «البنية التحتية» العسكرية للفدائيين، وتدمير المعدات الثقيلة التي تلقوها مؤخراً من الدول العربية والصديقة المؤيدة للفلسطينيين.

وهكذا تلاحقت تطورات أحداث هذه الحرب، حيث قامت القوات المشتركة بالرد على التصعيد الاسرائيلي، وقصفت بالمدفعية والصواريخ مواقع القوات الاسرائيلية، ومراكز تحشداتها العسكرية،

والمستوطنات على طول خط المواجهة، وفي عمق شمال اسرائيل.

ووصفت سائر الأعلام الاسرائيلية المعارك التي دارت في جنوب لبنان بأنها من أعنف ما شهدته المنطقة منذ حرب تشرين الأول (اكتوبر) العام ١٩٧٣. وأضافت أن الفدائيين أطلقوا، في الأيام الأخيرة من الحرب، كميات أكبر من الصواريخ والقذائف، مقارنة مع ما أطلقه الجيش الاسرائيلي. وقال الناطق العسكري الاسرائيلي أنه، في الفترة الممتدة بين ١٥ و١٩٨١/٧/٢١، نفذ الفدائيون ٥٨ عملية قصف، بمجموع قذائف بلغ ٨٤٠ قذيفة بين صاروخ كاتيوشا وقذيفة مدفع. وقد قتل من جراء القصف ٥ مستوطنين وجرح ٢٦، وتلقت المطلة، وكريات شمونه ونهاريا أكثر من ١٠٠ قذيفة وصاروخ لكل منها (هآرتس ١٩٨١/٧/٢٢).

وفي تطور آخر لمجريات الحرب، قام الطيران الاسرائيلي بقصف الأحياء السكنية في مدينة بيروت بدعوى ضرب قيادات الفدائيين، كما قصفت الجسور التي تربط الجنوب اللبناني بباقي أجزاء لبنان، في محاولة لإرباك الوضع العسكري والجماهيري للقوات المشتركة، وشل قدرتها على الحركة.

أسباب الحرب إسرائيلياً: نستطيع أن نستخلص من تصريحات المسؤولين وتعليقات كبار المحللين العسكريين والسياسيين الاسرائيليين، أن أسباب الحرب وتوقيتها تعود إلى عاملين. الأول سياسي، والثاني عسكري.

١ ــ **العامل السياسي:** جاء توقيت هجمات سلاح الجو الاسرائيلي أثناء البحث الجاري بين واشنطن وتل ــ أبيب، حول مسألة وقف شحن طائرات أف ــ ١٦ لإسرائيل، وحول ما إذا كان من المفروض أن تجري اسرائيل مشاورات مع الادارة الاميركية قبل أي استخدام للأسلحة المصنوعة في الولايات المتحدة. وفسر المراقبون، في اسرائيل، نشاط سلاح الجو برغبة إسرائيل في إظهار موقف حازم فيما يتعلق بمسألة «الوسائل الدفاعية التي تتبعها اسرائيل لحماية مصالحها الحيوية، وعدم موافقتها أبداً على تغيير القواعد المتبعة في إطار هذه المسألة حتى الآن». (هآرتس، ١٩٨١/٧/١٢).

ويقال، في هذا السياق أيضاً، أن تجدد القصف الاسرائيلي ضد الجنوب إنما يشير إلى استياء الحكومة الاسرائيلية من المماطلة في المفاوضات التي يجريها المبعوث الأميركي الخاص حول أزمة الصواريخ السورية في لبنان. وإلى أن هذه المفاوضات لن يكون لها تأثير، تحت أي ظرف كان، على نشاط اسرائيل الهجومي ضد الفدائيين. وقد عبر مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع، عن هذا الموقف الاسرائيلي عندما سئل عن التناقض الحاصل إزاء استئناف الهجمات مع وجود المبعوث الأميركي في المنطقة، فقال: يسر دولة اسرائيل أن تؤدي الاتصالات السياسية إلى تحقيق الهدوء في المنطقة. أما إذا لم تؤد هذه الاتصالات إلى الهدوء، فإن دولة اسرائيل ستستمر في الدفاع عن مواطنيها «حتى أثناء وجود أصدقائها الحميمين في المنطقة. وأظن أننا سنحاول تقديم جميع المساعدات للولايات المتحدة، لكننا لن نسلم بأي إطلاق للنيران، أو أي تحضير له» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٩٥، ١٧ و١٩٨١/٧/١٨، ص ٥).

٢ ــ **العامل العسكري:** وهو العامل الأكثر أهمية بالنسبة للاسرائيليين الذين يتحدثون عن تطورات كبيرة في التسليح والتنظيم عند الفدائيين؛ الأمر الذي يشكل خطورة على «أمن إسرائيل». فالمشكلة لم تعد تتمثل في تسلل وحدات الفدائيين أو في وصولهم إلى شواطىء اسرائيل. بل اصبحت تتمثل في «بناء قاعدة تحتية عسكرية لوحدات نظامية مجهزة بأسلحة ثقيلة ومدفعية ودبابات» (زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٠).

ووصف تسيبوري الطبيعة النوعية الجديدة لأسلحة الفدائيين فقال: إنها تشتمل على منصات إطلاق صواريخ الكاتيوشيا متعددة الفوهات (٢٧ أو ٤٠ فوهة) والمحمولة على ناقلات. ويضيف، أنه قبل عدة أشهر لم يكن تحت تصرفهم سوى مدفعية قصيرة المدى، لكنهم اليوم يمتلكون مدفع ١٣٠ملم؛ وهو من أحدث ما أنتجته الصناعة العسكرية السوفياتية. ومقابل الدبابات القليلة التي كانت لديهم، توجد لديهم، الآن، عشرات

الدبابات، ودفاع جوي ضد الطائرات يضم صواريخ سام ـ ٧، وسام ـ ٩، إضافة إلى المدافع والرشاشات الثقيلة. وهذا يعني أن قوة الفدائيين «زادت كثيراً. وهذا ما رأيناه، في الأيام الأخيرة، على الحدود الشمالية؛ حيث كانت تسقط عشرات صواريخ الكاتيوشيا والقذائف كل يوم» (**عل همشمار**، ١٩٨١/٧/٢٤).

وتحدث الاسرائيليون، كذلك، عن تطورين لهما دلالة عسكرية، برزا في الفترة الأخيرة، الأول هو ظهور الليبيين في المنطقة؛ وهم عنصر «غير مسؤول تماماً، ويصعب ردعه بسبب بعد مراكزه الحيوية عن حدود اسرائيل» (**هآرتس**، ١٩٨١/٧/٢٠). أما التطور الثاني، فهو إدخال الصواريخ السورية إلى البقاع؛ مما يعتبر بداية نشر المظلة السورية فوق القاعدة العسكرية في جنوب لبنان.

ويتساءل الاسرائيليون، في تبرير اعتداءاتهم، هل كان يجب النظر بلا مبالاة إلى هذه الوقائع، والانتظار حتى يكمل الفدائيون استعدادتهم، ويبدأون إطلاق النار؟ ويقول رفائيل ايتان، رئيس الأركان، في هذا الصدد، أنه لو سمحنا لهم بالاستمرار «ستكون النتائج خطيرة في المستقبل» (**هآرتس**، ١٩٨١/٧/١٥). ويشير الاسرائيليون إلى أنهم اتبعوا أسلوب اللامبالاة في كثير من التجارب السابقة سواء أكان ذلك مع الفدائيين: في الاردن وجنوب لبنان أم مع عبدالناصر على قناة السويس. وكانت النتائج قاسية. لذلك تولد لديهم افتراض، بعد كل تلك الاستعدادات من قبل الفدائيين، إن البدء باطلاق النار هو مسألة وقت فقط؛ خاصة أن الأمر لا يتعلق بدولة معادية، بل هو مرتبط بالفدائيين الذين يسعون «لتدمير اسرائيل»، وإدارة حرب يومية ضدها.

لذلك جاءت المبادرة أو عدم اتخاذ موقف سلبي، حسب تعبير تسيبوري، من جانب اسرائيل، فقد أعلن هذا صراحة أن اسرائيل «لم تخطىء عندما اتخذت قرار بدء الحرب الوقائية ضد [الفدائيين]» (**عل همشمار**، ١٩٨١/٧/٢٤).

ضرب بيروت والخط العسكري الجديد

جاءت العمليات العسكرية الاسرائيلية الشاملة، وبخاصة قصف الجسور وضرب الأهداف المدنية في بيروت، إشارة لانتهاء مرحلة وبداية أخرى جديدة في النهج العسكري الاسرائيلي. فمنذ نيسان (ابريل) ١٩٨٠، اتبع الاسرائيليون ما أصبح يعرف باسم «هجمات رفول» نسبة إلى رئيس الأركان الاسرائيلي منفذ هذه السياسة، الذي تلقى «ضوءاً أخضر» لتطبيقها من الحكومة الاسرائيلية في أعقاب عملية مسغاف عام. وتميزت هذه الهجمات بطابع العمليات الصغيرة والمتنوعة والمستندة على دمج وسائل متعددة ومتطورة براً وبحراً وجواً.

وفي اللحظة التي بدأت فيها الهجمات الجديدة، أعلن عن انتهاء أسلوب «رفول» وإتباع أسلوب جديد، وضع أسسه رئيس الوزراء مناحيم بيغن. ويقضي هذا الاسلوب بوقف العمليات الصغيرة التي تنفذ تحت جنح الظلام، واتباع أسلوب العمل العنيف الواسع والمدمر. ويقول بأنه يجب ضرب الفدائيين باستمرار لمنعهم من إعادة الانتظام وضرب قاعدتهم التحتية. وهذا يفرض «مضاعفة الضغط العسكري الاسرائيلي على لبنان لاجبارها على العمل ضد [الفدائيين] رغم ضعف النظام اللبناني» (**معاريف**، ١٩٨١/٧/١٩). أي، يجب ضرب الدولة التي تضم الفدائيين أو تساعدهم. ويأخذ هذا الخط بالحسبان احتمالات أن يصاب مدنيون من جراء قصف مواقع الفدائيين وقياداتهم عندما تكون هذه مأهولة بالسكان «إذ لا يوجد لاسرائيل خيار إلا العمل ضد هذه التحشدات». (ويتفق في تحليل توجهات هذا الخط كل من يعقوب ايرز المراسل العسكري، وإيلان كفير المراسل السياسي لصحيفة معاريف).

وقد حرص مناحيم بيغن، شخصياً، على صياغة البيان الصادر عن الحكومة الاسرائيلية، عقب الغارة على بيروت، ليؤكد تبنيه ورسمه للخط العسكري الاسرائيلي الجديد. وادعى البيان أن الجيش الاسرائيلي كان يتجنب دائماً ضرب المدنيين. وأن منظمات الفدائيين هي التي تقوم بضرب السكان المدنيين في اسرائيل. وأضاف: «لن نسلم أبداً بهجمات من هذا النوع أو بنتائجها. وهذه المرة، أيضاً، لن نوجه نيراننا قصداً ضد السكان المدنيين. ولكننا سنواصل الهجوم ضد قواعد [الفدائيين] ومقر قياداتهم،

حتى إذا كانت واقعة وعن قصد، قرب التجمعات السكنية أو داخلها. وتقع المسؤولية على أولئك الذين يتطلعون إلى حماية أنفسهم، من خلال تشكيل خطر على المدنيين. لن نترك العدو وشأنه حتى نضع حداً لاعتداءاته، وحتى يسود السلام بين اسرائيل ولبنان» (**هآرتس**، ١٩/٧/١٩٨١).

وقف النار ضرورة أميركية ــ اسرائيلية

رغم المواقف المتصلبة التي أظهرها مناحيم بيغن يوم ١٩/٧/١٩٨١ عند لقائه فيليب حبيب، المبعوث الأميركي الخاص للشرق الأوسط، والمكلف من قبل الرئيس الأميركي رونالد ريغان بالتوصل إلى وقف إطلاق النار في جنوب لبنان، رغم ذلك كان واضحاً أن الضغط الذي كانت تعانيه المستوطنات الاسرائيلية من الرد الفلسطيني الفعال على الاعتداءات الاسرائيلية، إضافة إلى الورطة التي وضعت الحكومة الاسرائيلية نفسها فيها من جراء استمرار القتال، وعدم قدرة الجيش الاسرائيلي على الحسم العسكري باستخدام القصف الجوي والبحري والبري كما كان يتوقع. كل ذلك اضطر مناحيم بيغن لأن يوافق، في اليوم التالي، وبعد اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي، على وقف النار شريطة أن تجري الاتصالات مع الرئيس اللبناني إلياس سركيس، وحكومته، بهدف التوصل إلى سلام بين اسرائيل ولبنان «يوقف مهاجمة منظمات [الفدائيين] للمواطنين الاسرائيليين» (و. إ. إ.، العدد ٢٣٩٨، ٢١ و٢٢/٧/١٩٨١، ص ٦).

ولخصت المصادر الاسرائيلية، (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ٢٠/٧/١٩٨٠)، النقاط التي أثارها كل من المبعوث الأميركي ورئيس الوزراء الاسرائيلي أثناء مباحثاتهما لوقف اطلاق النار بما يلي:

مواقف حبيب: * إن عمليات الجيش الاسرائيلي الجوية ضد لبنان تربك الولايات المتحدة، سواء بسبب طابعها أم بسبب توقيتها. * بالرغم من مراقبة واشنطن للأخطار الكامنة لاسرائيل من جراء تقوية جهاز الفدائيين العسكري في لبنان، إلا أنها لا تستطيع أن تسلم باستخدام سلاح الجو ضد السكان المدنيين. * إن التفسيرات الاسرائيلية، والتي على أساسها استخدم سلاح الجو لضرب قيادات الفدائيين، لا تقنع الرأي العام في الولايات المتحدة، الذي يفسر عمليات سلاح الجو، كجهد اسرائيلي موجه لضرب السكان المدنيين في لبنان، من أجل خلق ضغط على حكومة بيروت لطرد الفدائيين. * لا يمكن أن يكون هناك، إزاء استعداد الادارة الأميركية لاستئناف تزويد اسرائيل بطائرات أف ــ ١٦، توقيت سيء أكثر من توقيت عملية سلاح الجو ضد لبنان. فلو أرسلت أميركا الطائرات الى اسرائيل في يوم عملية سلاح الجو نفسه، لكانت عرضت نفسها للادعاءات، من جانب العربية السعودية وباقي الدول العربية المعتدلة، بأنها تضع تحت تصرف اسرائيل معدات قتالية متطورة لضرب السكان المدنيين. * والتوقيت سيء، أيضاً، بسبب الوساطة الأميركية التي تحاول حل أزمة الصواريخ السورية في لبنان.

رد بيغن: أما بيغن فرد بالمبررات التالية: * ما هي العلاقة بين العمليات الدفاعية التي نفذها سلاح الجو وبين وقف إرسال طائرات أف ــ ١٦؟. * إن الحكومة، بقرارها الهجوم على قيادات الفدائيين في بيروت، كانت تدافع بذلك عن «مواطني» اسرائيل. * لو كان للرئيس الأميركي مشكلة على حدود الولايات المتحدة، من نوع الأخطار التي تواجه اسرائيل من قبل المنظمات الفدائية، لإتبع أسلوباً مشابهاً للدفاع عن شعبه. * على حكومة لبنان أن تمارس صلاحياتها للسيطرة على منظمات الفدائيين وإبعادهم عن أراضيها. * سوف تعيد اسرائيل الهجوم على منظمات الفدائيين، وعلى قياداتهم، حتى ولو حاولوا إيجاد ملجأ لهم بين السكان المدنيين.

ورغم التصريحات العلنية الرسمية التي ترفض، إضافة إلى التفاوض مع م. ت. ف. ما سمي «بالضغط الأميركي» لوقف إطلاق النار؛ فقد أوضحت مصادر سياسية إسرائيلية أن الحكومة «رضخت للمطالب الأميركية، على الرغم من البيانات التي صدرت عن ناطقين باسمها، ومن بينهم أشخاص مقربون من رئيس الحكومة ادعوا أنها سترفض المقترحات الأميركية رفضاً قاطعاً» (و. إ. إ.، العدد ٢٣٩٨، ٢١و ٢٢/٧/١٩٨١، ص ٧).

وحقيقة الأمر، أن المصادر المطلعة أشارت إلى وجود خلافات داخل الحكومة الاسرائيلية. فبينما اعتقد غالبية الوزراء بضرورة الاستجابة لجهود الوساطة الأميركية لتحقيق وقف شامل لاطلاق النار في الشمال، طالب وزراء آخرون برفض طلب الرئيس الأميركي «طالما يوجد موقع لـ م. ت. ف. في جنوب لبنان يهدد اسرائيل» (**معاريف**، ١٩٨١/٧/٢١). وادعى هؤلاء الوزراء أنه يجب الاستمرار بالعمليات العسكرية، ورفض كل طلب أميركي لوقف النار، لأن خطوة كهذه تمكن الفدائيين من إعادة الانتقام، والاستمرار في الحرب.

وفي يوم ١٩٨١/٧/٢٤، خرج فيليب حبيب من مكتب بيغن وأعلن التوصل لوقف إطلاق النار. في حين أعلن بيغن، من جانبه، أن الحكومة صادقت على البيان الذي أعلنه المبعوث الأميركي، وتشير التقديرات الاسرائيلية لوقف إطلاق النار إلى أن جميع الأطراف الأساسية في الصراع لم تتخل عن مواقفها وأهدافها. فإسرائيل لم تتخل عن فكرة الاستمرار في محاربة الفدائيين، إذا حاولوا ضرب السكان المدنيين. كما أن م. ت. ف. وسوريا لم تتخليا عن أهدافهما. لذلك من الصعب أن «يخيم السلام على الحدود الشمالية. لكن سيتوقف إطلاق النار، إلى أن تتطور الأمور بشكل آخر» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٠١، ٢٤ و١٩٨١/٧/٢٥، ص ٤ و٥).

ردود الفعل

أثارت الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية، وما رافقها وما نتج عنها من وقائع عسكرية وسياسية، ردود فعل مختلفة لدى جميع الشخصيات الرسمية وشبه الرسمية في إسرائيل. فقد اعترف الجنرال أفيغدور بن ــ غال، قائد الجبهة الشمالية، بأنه ليس بالإمكان منع إطلاق صواريخ الكاتيوشيا أو منع تواجد الأوكار المنعزلة بصورة واضحة ونهائية «دون التواجد الاسرائيلي في المنطقة التي تطلق منها النار» (**دافار**، ١٩٨١/٧/٢٤). وحسب رأيه، فإن الهدوء سيستمر لفترة قصيرة، أي حتى يعيد الفدائيون تنظيم صفوفهم. وادعى أن الحرب ضد الفدائيين، رغم اتخاذ الحرب الحالية شكل معركة إطلاق نار من مواقع ثابتة، قد تكلّلت بالنجاح. وذكر أنه لا توجد إمكانية لاصابة وسائل قتال الفدائيين وتدميرها بواسطة نيران غزيرة فقط، ولو كانت قوية جداً. وقد عبر مردخاي تسيبوري عن الاتجاه نفسه؛ لكنه اقترح، كحل للمسألة، أن تستبدل القوات السورية في لبنان بقوات دولية، بحيث تقوم هذه القوات بالحفاظ على النظام، وذكر أنه حتى لو حصل ذلك، كما يحصل في منطقة جنوب الليطاني «سننظر للأمور بعين الارتياح» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٠٤، ٢٨ و١٩٨١/٧/٢٩، ص ١٣).

أما بشأن التوقعات الاسرائيلية لاستمرار العمل بوقف إطلاق النار، فقد تحدث بيغن عن «أسابيع أو ربما أشهر». في حين أبدى موشي آرنس، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، تفاؤلاً أقل حين قال: أننا نعلم أن قوات م. ت. ف.، وليس بعض فصائلها، أعلنت أنها لا تعترف بالاتفاق. وبرأيه أن جميع فصائل م. ت. ف. الموجودة في لبنان «لا مبرر لوجودها إذا لم تعمل ضد دولة اسرائيل. لذا من الصعب الافتراض أنها ستتخلى عن نياتها هذه» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٠٣، ٢٧ و١٩٨١/٧/٢٨، ص ٤).

وعبرت المعارضة عن آرائها، خلال جلسة لجنة الخارجية والأمن، يوم ١٩٨١/٧/٢٢، حيث جرى نقاش حاد بين ايتان من جهة وبين عضوي الكنيست إسحق رابين وحاييم بارــليف من جهة أخرى. وقد ظهر، خلال النقاش خلاف حول أساليب عمل الجيش الاسرائيلي؛ فانتقد رابين أسلوب العمل المتبع لأن هذا لا يؤدي إلى «إبادة» الفدائيين، لذلك لا يمكن وضع هذا كهدف، بل يجب «الاستمرار بالعمليات المانعة وبالهجمات الانتقامية المحددة على تحشدات الفدائيين، حيث أثبت هذا الأسلوب نفسه سابقاً» (**معاريف**، ١٩٨١/٧/٢٣).

وأوضح بارــليف، من جانبه، أن هجمات سلاح الجو لا تحل المشاكل لأنه من الصعب على الطائرات كشف كل مدفع يقصف مستوطنات الشمال. وحذر من كون الهجمات الشاملة تلحق باسرائيل ضرراً سياسياً كبيراً «بينما الضرر الذي لحق بالفدائيين، هو موضع شك» (**المصدر نفسه**).

نتائج الحرب

والسؤال الذي يطرح، في هذا المقام، هو: كيف ينظر الاسرائيليون إلى نتائج هذه الحرب على الصعيدين العسكري والسياسي؟

١ ــ على الصعيد العسكري: يتفق معظم المعلقين العسكريين الاسرائيليين على القول بأن جولة الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية سجلت خسارة نقاط كثيرة بالنسبة لاسرائيل، وربحاً معيناً لبعض النقاط بالنسبة للفدائيين و ــ م. ت. ف.؛ فطالما أن المفاوضات السياسية بدأت، قبل تسجيل نصر عسكري اسرائيلي، فقد أصبح من الصعب على اسرائيل إحداث تغييرات كبيرة في المجال العسكري، دون الوصول إلى تصادم مباشر مع الولايات المتحدة، «فالجدول الزمني لدولة صغيرة قصير جداً في إدارة العمليات العسكرية» (زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٢٤). أما الفدائيون، فقد قاموا بخطوات عسكرية غير عادية «لم يدفعوا ثمناً حقيقياً مقابلها» (**المصدر نفسه**). ويعتقد المراقبون العسكريون أنه إذا لم يطرأ تبدل على الوضع، مثل سحب الفدائيين لأسلحتهم الثقيلة، في إطار وقف اطلاق النار، ستكون خسارة اسرائيل من هذه الحرب «حقيقة واقعة». ويضيف هؤلاء المراقبون: لقد شكل الفدائيون، ولأول مرة، تحدياً للجيش الاسرائيلي «ولم ينجح الجيش الكبير، بكل معداته الحديثة وقوة نيرانه، في تجسيد قوته. وليس مهماً أبداً ما هي اسباب ذلك ، سواء أكانت القيود السياسية أم القيود التي فرضناها نحن على أنفسنا، لهذا السبب أو ذاك» (**المصدر نفسه**)، وينظر الاسرائيليون بخطورة كبيرة إلى قدرة الفدائيين على خوض حرب استنزاف طويلة ضد المستوطنات الاسرائيلية في الشمال. إضافة إلى أن التحدي، وجه ضربة قوية لقدرة الردع التي امتاز بها الجيش الاسرائيلي؛ مما شل الحياة في جزء كبير من شمال اسرائيل، فتعطلت المصانع، وأخليت معظم المستوطنات وبخاصة كريات شمونة.

٢ ــ على الصعيد السياسي: كانت النتائج السياسية لتلك الحرب أشد وطأة على حكومة اسرائيل وسياستها؛ الأمر الذي وضعها في مأزق سياسي ظهرت نتائجه كما يلي:

١ ــ إن اتفاق وقف النار، بين الأطراف المتحاربة، وضع م. ت. ف. في مركز موازٍ لاسرائيل. وستدفع اسرائيل ثمن قيام فيليب حبيب بالوساطة، على شكل تسليم الولايات المتحدة بوجود م. ت. ف. القائم على قوتها العسكرية. وقد أكد بيرس هذه الحقيقة عندما قال: إن الحكومة اعترفت بـ م. ت. ف. بصورة غير مباشرة. وأنها أعطت زخماً غير عادي لمكانة م. ت. ف. وقد ارتفعت مكانة هذه المنظمة بشكل كبير نتيجة هذه المفاوضات والأحداث في العالم كله «وأخشى أن تكون مكانتها ارتفعت في الولايات المتحدة الأميركية» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٠٦، ٣٠ و١٩٨١/٧/٣١، ص ١١ و١٢). ورفض بيرس ادعاءات الحكومة التي تقول أن وقف إطلاق النار يعني السلام. وأضاف: أن وقف إطلاق النار تم مع م. ت. ف.؛ وهو أمر لا يمكن إنكاره أيضاً، ويجب قول الحقيقة.

٢ ــ إن اسرائيل لا تملك حرية القرار النهائي بيدها، حيث وضعت في مأزق عدم حرية العمل العسكري، تماماً كما حدث في أزمة الصواريخ السورية. ويصعب على اسرائيل أن تذهب بعيداً في العمل، دون أن يتوافق ذلك مع مصالح الولايات المتحدة، التي ترى أن الوقت غير مناسب لإثارة نزاعات شاملة في منطقة الشرق الأوسط في هذه الظروف.

٣ ــ إن رد فعل المستوطنين في الشمال، وإظهارهم درجة صمود «منخفضة» أمام قسوة القصف الفلسطيني، سوف يمكن من استغلال هذا الوضع مستقبلاً من جانب الفدائيين وبمدى أكبر مما حدث «لشل توازن اسرائيل» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٢٤).

٤ ــ إن السياسة الاسرائيلية التي تعمل على تصعيد حدة الأزمة في الشرق الأوسط تدفع الادارة الأميركية نحو بلورة سياستها في المنطقة تحت ضغط الظروف والأحداث غير المتوازنة. وجاء تعبير ذلك في إعلان واشنطن وقف إرسال الطائرات لاسرائيل. خصوصاً وأن ذروة التصعيد العسكري جاءت عشية اجتماع الدول الصناعية في أوتاوا. وتقول المصادر الاسرائيلية أن جميع القادة الاوروبيين ضغطوا على الرئيس الأميركي،

ريغان، لكي «يوافق على حل سياسي، وعلى حق تقرير المصير الفلسطيني» (يهوشواع تدمور، **دافار**، ٢٤/٧/١٩٨١).

وأخيراً، ينتظر الاسرائيليون، في الأسابيع والأشهر القادمة، فترة من التوتر العسكري والسياسي، وفترة من عدم الثقة «المثيرة للأعصاب»، وذلك بسبب التورط الناتج عن سياسة «اللامبالاة» و«الارتجالية» التي يتبعها رئيس الحكومة. والاستنتاج الذي توصل إليه الصحافي الاسرائيلي، يوئيل ماركوس، هو أن الله عندما وزع العقول، كان هنالك أشخاص «وصلوا متأخرين أثناء عملية التوزيع. وبعضهم ما زال حياً معافى ويشعر بالراحة، ويدير شؤون الدولة (بعدما حصل على تفويض جديد في الانتخابات) (**هآرتس**، ٢٤/٧/١٩٨١).

أوضاع المستوطنات الاسرائيلية تحت القصف الفلسطيني

«لم نشهد مثل تلك الليلة من قبل»، هذه العبارة رددها معظم المستوطنين الصهاينة في كيبوتسات ومستوطنات الجليل الفلسطيني المحتل. ونحن لا ننكر أن لدى كل من ردد هذه العبارة أسباب معقولة لقول ذلك.

فقد وصف أحد الصحافيين الاسرائيليين الوضع في شمال فلسطين المحتلة، تحت القصف الفلسطيني، بقوله: «إن عشرات القذائف التي أطلقت على المنطقة تحولت إلى كابوس مخيف بالنسبة للسكان. وقبل أن يتمكن السكان من استعادة أنفاسهم من ليل القذائف الطويل والمخيف، عادت المنطقة وامتلأت بقذائف الكاتيوشا والمدفعية، للمرة التي لا يمكن معرفة رقمها» (شمعون فايس، **دافار**، ١٩/٧/١٩٨١).

خسائر المستوطنات

لقد أدرك المستوطنون تمام الادراك، خلال أيام الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية كلها، أن لتصعيد العنف والعدوان على المدنيين، ثمناً يجب أن يدفعوه. رغم أنهم لم يعتادوا على ذلك في الحروب العربية ـ الاسرائيلية السابقة. فقد غطى القصف الصاروخي والمدفعي، من الجانب الفلسطيني، عشرات المدن والمستوطنات الاسرائيلية؛ مما أدى إلى شل الحياة العامة فيها. خصوصاً وأن مدينة نهاريا التي تضم ٣٠,٠٠٠ مستوطن، تعد من أشهر المنتجعات السياحية في شمال اسرائيل، ويوجد فيها كذلك أكبر تجمع صناعي في منطقة الجليل (نحو ٢٠ منشأة صناعية)، وحسب بعض التقديرات الأولية، بلغت خسائر السياحة، في هذه المدينة، نحو ٣٠ مليون شيكل. وأعلن رئيس اتحاد أصحاب الفنادق، موشي شامير، أنه بسبب الغاء الحجوزات للاستجمام والاصطياف في الجليل الأعلى، سيستمر الضرر الذي لحق بفرع السياحة في المنطقة، حتى نهاية كانون أول (ديسمبر). وحسب قوله، فقد أدى قصف المنطقة بصواريخ الكاتيوشا إلى شل حركة السياحة في الجليل الأعلى، «وأن جزءاً من المسؤولية في ذلك يقع على عاتق الجيش الذي أمر بإخلاء الفنادق وبيوت الضيافة (**هآرتس**، ٢٣/٧/١٩٨١).

كما أصيبت، من جراء القصف الفلسطيني، المنشآت الزراعية والصناعية، وتضررت شبكات الهاتف والكهرباء والمياه، وتحطمت مئات السيارات، وزجاج النوافذ، واحترقت الأحراج الممتدة على مساحة ٧٠٠ دونم. وقدر عدد الأشجار التي احترقت بنحو ٧٠ ألف شجرة (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٠٠، ٢٣ و٢٤/٧/١٩٨١، ص ١٣). وفي كريات شمونه وحدها، أصيب ٢٤٠ منزلاً بأضرار. (**معاريف**، ٢١/٧/١٩٨١).

وبسبب إدراك سكان المستوطنات أنهم يحيون في ظل حرب «استنزاف حقيقية»، وبسبب أنهم يعيشون في «أوج هذه الحرب»، قرر معظمهم «التنازل عن الكرامة، وترك أصبع الجليل، كي يستطيعوا العودة إلى حياة مدنية عادية» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٩٦، ١٩ و٢٠/٧/١٩٨١، ص ٦).

وانعكس هذا الوضع على الحالة النفسية للمستوطنين الذين بقوا؛ فقد طالب هؤلاء بتأمين ملاجىء أكثر أماناً، ودفع التعويضات لهم عن كل الأضرار التي لحقت بهم. وأجبر هذا الوضع كبار المسؤولين في الحكومة والجيش على التوجه إلى المستوطنات وزيارتها لتشجيع سكانها ورفع روحهم المعنوية. وكلفت على الفور لجان تقدير الأضرار للعمل على دفع التعويضات، كما عبأ

الجيش الاسرائيلي ووزارة العمل وهيئات أخرى أطقماً من العاملين الاجتماعيين والنفسيين، للانتشار في الأحياء والملاجىء، وقام الجيش الاسرائيلي بتوفير وجبات غذائية كاملة، وتوزيعها على السكان داخل الملاجىء.

مستوطنون يصفون أوضاعهم

وفي المقابلات التي أجراها مراسلو الاذاعة الاسرائيلية، تحدث الاسرائيليون عن الأوضاع التي يعيشونها تحت القصف الفلسطيني وعن تأثير ذلك على معنوياتهم وقدرتهم على الصمود لفترات أطول. فماذا قال المستوطنون؟

سئل المستوطن أبي كلوتان، رئيس المجلس الاقليمي لسولام تسور، عن كيفية مواجهة السكان للوضع المتوتر فأجاب: «إن معظم مواطنينا هم من الكيبوتسات؛ وهي مستوطنات قديمة، شاهدت الحرب وخبرتها، منذ عهد القلعة والبرج (حوما ومجدل) وحرب عام ١٩٤٨. وهي تعرف مشكلاتها، لكنني لا أريد إخفاء الحقيقة، وهي أن استمرار أيام التوتر له تأثير أيضاً حتى على ذوي التجربة والأعصاب القوية. وهذا يعني أن على من يسمعني أن يعرف أن الإهمال قد يحطم القدرة على الصمود، الذي لولاه لما استطعنا الاستمرار» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٠١، ٢٤ و١٩٨١/٧/٢٥، ص ١٤). وسئل كلوتان عما إذا كان هذا الوصف ينسحب على مواطنين من نوعيته، فأجاب: «نعم، فنحن نعيش مع الكاتيوشا، والأولاد يتأثرون من ذلك والكبار يتأثرون بالأولاد. واستمرار الحال على النحو الذي شهدناه يقتضي التفكير في مستقبل هذه الجبهة» (**المصدر نفسه**).

وسأل مراسل إذاعة الجيش الاسرائيلي مستوطناً في كريات شمونه عن الوضع فأجاب: «الوضع سيء جداً، والأمن غير متوفر في كريات شمونة. نحن نريد أن نعيش آمنين، كي لا نترك كريات شمونة» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٤٠٠، ٢٣ و١٩٨١/٧/٢٤، ص ١٠). وقال آخر: «أنا موجود في كريات شمونة منذ ١٨ سنة. وهي جميلة. لكنني سأتركها إذا لم يعد الأمن إليها» (**المصدر نفسه**، ص ١١). وسئل مستوطن ثالث عن المدة التي كانوا يقضونها في الملاجىء فقال: طوال الـ ٢٤ ساعة.

وقال مستوطن رابع: أعتقد أن بيغن أخطأ بمهاجمة [الفدائيين] بالطائرات، بعد فترة من الهدوء. وكان عليه أن يقوم بعملية واسعة النطاق، «لتطهير نصف الأراضي اللبنانية من [الفدائيين]. وعندها ستعيش المستوطنات الشمالية في هدوء. أما الآن، فمن الصعب القيام بذلك، بسبب ردود الفعل الأميركية على مهاجمتهم بالطائرات والمدفعية» (**المصدر نفسه**).

التلفزيون يساعد [الفدائيين]

وقدم الصحافي يورام مزراحي وصفاً دراماتيكياً لوضع كريات شمونة ونهاريا أثناء القصف؛ فقال: «... سحابة من الدخان تغطي سماء المدينة، ويمكننا من كل مكان تقريباً مشاهدة الحريق الكبير في الحرش الأخضر الذي يلتف حولها.

«وقفنا في الحي الذي تضرر أكثر من أي حي آخر بين جمهور هائج. فبعض صواريخ الكاتيوشا التي سقطت على سطح احدى البنايات أدت إلى تحطيم جدرانها ونوافذها وفتح ثغرات كبيرة في سقفها. ومعظم سكان هذه البناية من يهود شمال أفريقيا. ويستمر الصراخ والتذمر. وفجأة نسمع أصوات انفجارات ضخمة، وينتشر الدخان ورائحة البارود. وينبطح الكثير من الأشخاص في الشارع وبعضهم يهرب، والبعض اخر يبدأ بالزحف والصراخ. وتمتلىء الملاجىء القذرة فجأة، ويبدأ مصورو التلفزيون بالتقاط الصور... ويصرخ أحدهم: «لا تصورا، التلفزيون يساعد [الفدائيين] .

«بدأنا ندرك، الآن، حجم الخسائر التي امتدت من أصبع الجليل حتى نهاريا. مئات صواريخ الكاتيوشا، وعشرات قذائف المدفعية التي سقطت عندنا وفي جنوب لبنان، تدل على أن الهدوء قد انتهى هنا فوراً بعد الانتخابات. وعندما يسمعون صوت الطائرات هنا؛ وهي تشق طريقها شمالاً، يبدأ الهمس، انطلاقاً من تجربتهم، الليلة سنبقى في الملاجىء».

«والمسافة بين مركز البلد وشماله هي أقل من

١٠ كلم. ورغم ذلك، تشعر وكأنك في دولة أخرى. حتى نشرات أخبار التلفزيون وتقارير الصحف، تستوعب هنا بشكل آخر. السكان هنا يعرفون الوضع على حقيقته...

«وفي وقت متأخر، يبدأ القصف المدفعي على أصبع الجليل من منطقة قلعة أرنون. ونشاهد أحياناً وهج القذائف أثناء انطلاقها. مرة أخرى يبدأ القصف، والركض نحو الملجأ الحار والخانق والخالي من المياه أو الهاتف. ويستمر إطلاق القذائف والصواريخ يومي الجمعة والسبت. وتعلن الاذاعة 'سقوط وجبة صواريخ أخرى'، وبقليل من الغضب والانفعال حول 'ضرب المخربين لنهاريا'، وبصوت واثق حول 'الاصابات الدقيقة لسلاح الجو'. ويزداد القلق بعد الاعلان عن قصف بيروت، وسماع بيان الحكومة بهذا الشأن. فالحرب ضد [الفدائيين] تشتد أكثر فأكثر، والسكان هنا يتلقون أخبارها بتوتر كبير، معلنين: (سيكون الجو مفرحاً هنا). حرب استنزاف. حرب كلمات وصياغات، يرغب السكان في تصديق نوايا الحكومة 'التي تعمل لكي يسود الهدوء والأمن في المستوطنات الشمالية'. ولكن هنالك من لا يفهم ما هي الحاجة إلى هذه الضجة الكبيرة من أجل تحقيق قليل من الهدوء؟». (**هآرتس**، ١٩/٧/١٩٨١).

الإدارة الأميركية تؤجل إرسال طائرات أف ــ ١٦ لإسرائيل

على خلفية قرار الادارة الأميركية الذي اتخذ في أعقاب تدمير المفاعل النووي العراقي والقاضي بتجميد شحن طائرات أف ــ ١٦ لاسرائيل، بدأت واشنطن بالبحث عن مخرج لاستمرار إرسال تلك الشحنات. وقد وجدت منفذاً لذلك عن طريق ما يسمى بتحديد استخدام تلك الطائرات، وغيرها من المعدات العسكرية الأميركية، في حالات الدفاع عن النفس فقط. وجاء هذا البحث في ظروف تريد الادارة الأميركية أن تكون الأجواء فيها مهيأة لها من أجل تحقيق عدد من الأهداف السياسية التي من أهمها: تهيئة الأجواء للمحادثات التي سيجريها الرئيس ريغان مع مناحيم بيغن في شهر أيلول (سبتمبر) القادم، خاصة بعد استمرار مناحيم بيغن في الحكم؛ والضغط على اسرائيل من أجل تخفيف معارضتها لصفقة طائرات «الأواكس» للعربية السعودية.

مهمة ماكفرلين

وهكذا أرسلت وزارة الخارجية الأميركية السيد روبرت ماكفرلين إلى اسرائيل في مهمة للوصول إلى اتفاق مع الحكومة الاسرائيلية، كي تعطي هذه الأخيرة التزامات قاطعة بألا تستخدم الطائرات الأميركية الجديدة التي في حوزتها لأهداف هجومية، على غرار الهجوم على المفاعل النووي العراقي. والهدف من ذلك واضح؛ وهو إيجاد مخرج لتسوية مسألة تجميد إرسال الطائرات من طراز أف ــ ١٦ الأميركية.

وسربت المصادر الاعلامية الاسرائيلية، وبخاصة الصحافية منها، وقائع المباحثات التي تناولها مناحيم بيغن مع المبعوث الأميركي فقالت: إن ماكفرلين تساءل بدهشة، كيف استطاعت اسرائيل اتخاذ خطوة عسكرية «ذات انعكاسات دولية بعيدة المدى، دون الاهتمام بمصالحنا، ودون إبلاغنا عن ذلك؟» (**يديعوت أحرونوت**، ١٧/٧/١٩٨١). وأضاف ماكفرلين أن للولايات المتحدة اهتماماً، ليس بصداقتها مع إسرائيل فقط، وإنما، وبدرجة لا تقل عن ذلك، هي تهتم بصداقاتها مع بعض دول الشرق الأوسط، مثل السعودية، ومصر. وأنه يشك بأن قصف المفاعل العراقي كان دفاعاً ذاتياً عن النفس، وأن الولايات المتحدة تعتقد أن اسرائيل لم تستنفذ كل الجهود الديبلوماسية قبل اتخاذ تلك الخطوة المتطرفة. ومع ذلك، قال ماكفرلين أن إدارته ترى في اسرائيل صديقة وحليفة؛ لذلك، فهي تبحث عن طريق لتجاوز الأمر وفتح صفحة جديدة، ويجب البحث عن صيغة منقذة توضع أمام لجان الكونغرس التي تناقش الموضوع» (**المصدر نفسه**). واقترح ماكفرلين صيغة تنص على أن تجري القدس وواشنطن مشاورات حول المصالح المتبادلة لكل دولة قبل تنفيذ الهجمات، حسب ما يقتضيه أصول التحالف.

وفي سياق رد بيغن على «اتهامات» المبعوث الأميركي لاسرائيل، أوضح رئيس الوزراء الاسرائيلي أن ضرب المفاعل العراقي كان عملاً

من أعمال الدفاع الذاتي، وأن اسرائيل «لا تستطيع أن تعتمد على الآخرين بكل ما يتعلق بسلامتها وأمنها، حتى لو كان المعنيون أصدقاء وحلفاء» (**المصدر نفسه**). وأضاف بيغن أنه، في ذلك اليوم الذي سوف تعتمد فيه اسرائيل على الآخرين في القرارات المصيرية المرتبطة بحقيقة وجودها، فإنها ستخسر حقها وقوتها في الدفاع عن نفسها بقوتها، وفي ذلك اليوم، «تتوقف اسرائيل عن كونها دولة مستقلة. وبدلاً من أن تكون حليفة ستصبح تابعة» (**المصدر نفسه**).

وتضيف المصادر الاسرائيلية أن هذا الجو العاصف الذي طبع اللقاء الأول بين المتباحثين، تغير فجأة في مساء ١٩٨١/٧/١٢؛ وذلك بعد تلقي المبعوث الأميركي توجيهات جديدة من واشنطن. وتراجع ماكفرلين عن الصيغة التي اقترحها في جلسة المباحثات الأولى، وتم التوصل إلى صيغة متفق عليها قرأها ماكفرلين بموافقة رئيس الحكومة الاسرائيلية. ومما جاء في البيان الختامي للمحادثات: «أن حكومتي الولايات المتحدة واسرائيل أجرتا مباحثات مستفيضة، بصدد العملية الاسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي... وأن المباحثات جرت في جو من الصراحة والصداقة التي تطبع العلاقة بين أصدقاء وحلفاء. وتعلن حكومتا الدولتين أن أي سوء تفاهم كان ممكناً أن يظهر بعد العملية المشار إليها، قد تم توضيحه بموافقة الطرفين ورضاهما» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٩١، ١٣ و١٤/٧/١٩٨١، ص ١٠). وهذه الصيغة تختلف عن الصيغة التي حملها معه ماكفرلين من واشنطن، والتي وردت فيها عبارات عن التزام متبادل بين اسرائيل والولايات المتحدة، كدولتين حليفتين، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح كل منهما قبل تنفيذ أية عملية. ونقل مراسل الاذاعة الاسرائيلية عن مصدر اسرائيلي، وصفه بأنه رفيع المستوى قوله: انه لم يطرأ أي تغيير على الوضع الذي كان قائماً قبل قصف المفاعل العراقي. « وستواصل إسرائيل استخدام الأسلحة الأميركية التي بحوزتها، كما كان الأمر في الماضي حسب تقديرها للدفاع عن النفس» (**المصدر نفسه**، ص ١١).

ووصفت صيغة الاتفاق الأميركي ــ الاسرائيلي المذكور بأنها «موجزة وغامضة إلى حد ما، ويبدو أن الطرفين سيكون بوسعهما تأويلها بالشكل الذي يلائم أهدافهما» (**المصدر نفسه**).

والسؤال الذي يطرح الآن هو: هل كان توقيت ضرب الأحياء المدنية في بيروت، في اليوم نفسه المقرر لاستئناف شحن الطائرات إلى اسرائيل مجرد صدفة؟ أم أنه محاولة اسرائيلية لتفسير الصيغة المرنة لاتفاق استخدام الطائرات الأميركية بصورة عملية إلى جانب الطرف الاسرائيلي؟ أم أن العدوان الاسرائيلي حمل موافقة أميركية مسبقة وفق ما تقتضيه أصول «المصالح المشتركة» والتحالف والصداقة بين الدولتين؟.

ردود الفعل

رغم أن الادارة الأميركية، وعلى لسان وزير خارجيتها ألكسندر هيغ، عادت وأكدت على استمرار تجميد إرسال الطائرات بعد قصف الأحياء السكنية في بيروت، وتصاعد حدة العنف في الشرق الأوسط، إلا أن الواضح هو أن تلك الادارة تتبع في كل مرة الأسلوب نفسه الذي تتبعه دائماً. فبعد مرور وقت معين على استخدام اسرائيل للسلاح الأميركي في العدوان، تلجأ واشنطن إلى الاعلانات الصاخبة عن معاقبة اسرائيل، ثم تجري تقييماً للوضع وتعيد الأمور إلى سابق عهدها.

وقد أوضح سيمحة دينتس، السفير الاسرائيلي السابق في الولايات المتحدة، حقيقة القرار الأميركي القاضي بالتجميد، وقال أنه كان يهدف إلى تحقيق عدة أهداف هي: ١ ــ التنصل من أي اتهام للولايات المتحدة بأنها كانت تشارك أو تعلم بموضوع العملية ضد المفاعل العراقي. ٢ ــ التخفيف من حدة الغضب في العالم العربي. ٣ ــ تلطيف الانتقادات الموجهة إلى الادارة داخل الولايات المتحدة.

وأضاف دينتس أن هذه الأهداف، بنظر واشنطن، قد تحققت. وكان واضحاً أنه بعد تحقيقها «ستعود الولايات المتحدة لتستأنف تزويد اسرائيل بطائرات أف ــ ١٦. ولم يكن هناك تفكير للحظة واحدة بأن توقف الولايات المتحدة إرسال

الأسلحة الحيوية إلى اسرائيل. فهذا أمر بعيد المدى، والولايات المتحدة لم تكن تقصده» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٩١، مصدر سبق ذكره، ص ١٣).

ويوافق دان سابير، المستشار السابق لرئيس الحكومة لشؤون الاتصالات، على وجود أزمة ما في العلاقات الاسرائيلية ــ الأميركية لكنه لا يقر، بأي حال، القول بأن الأزمة «بلغت أبعاداً لم يسبق لها مثيل أو ما شابه ذلك» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٩٨، ٢١ و٢٢/٧/١٩٨١، ص ١٢). وأشار سابير إلى حدوث أزمات سابقة بين اسرائيل والولايات المتحدة، ارتبطت بإرسال الأسلحة إلى اسرائيل.

أما المصادر الرسمية في اسرائيل، فقد أعربت عن خيبة أملها من سياسة الولايات المتحدة تجاه اسرائيل. ولم تتردد تلك المصادر عن القول ان علاقات اسرائيل والولايات المتحدة هي الآن في «مرحلة صعبة» ويشار بذلك، بشكل أساسي، إلى قرار تجميد إرسال طائرات أف ــ ١٦. أما الرد الرسمي الاسرائيلي على ذلك، فتمثل بالموقف المعلن التالي: إن اسرائيل «لن توقف عملياتها ضد الارهاب. ولن تحقق واشنطن بمثل هذا الضغط هدفها» (**معاريف**، ٢٠/٧/١٩٨١).

وأجملت أوساط الحكومة الاسرائيلية انتقادها للادارة الاميركية بالنقاط التالية:

١ ــ خلافاً للاتحاد السوفياتي الذي يمنح تأييداً غير منقطع لحلفائه، ولا يوجه أي نقد علني لهم، تبدي الولايات المتحدة استعداداً كبيراً للتهجم على حليفتها (اسرائيل)، وتحذيرها، وحتى على فرض عقوبات عليها (تأجيل إرسال الطائرات).

٢ ــ تتحدث واشنطن عن اسرائيل بصوتين: فوزير الخارجية نفسه أرسل، خلال اسبوع، رسالتين مختلفتين، مضموناً، إلى رئيس الحكومة؛ فهو في الوقت الذي أثنى فيه، في الأولى، على العلاقات الحيوية بين اسرائيل والولايات المتحدة لم يتردد، في الرسالة الثانية، عن توجيه التهم ضدها (إرباك الرئيس ريغان).

٣ ــ تعدّ الولايات المتحدة دولة كبرى نصيرة يعتمد عليها؛ فهي تستجيب لضغوط الدول الاوروبية والسعودية، وتلحق الضرر بإسرائيل التي تعرّفها كحليفة وصديقة لها.

٤ ــ إن واشنطن تمس باتفاقيات كامب ديفيد، وبالواقع السياسي الذي خلقته في الشرق الأوسط. فمن بين الاعتبارات التي تنازلت بموجبها اسرائيل عن سيناء وعن ممتلكاتها الاستراتيجية في شبه الجزيرة، كان ذلك الاعتبار المتمثل باستعداد الولايات المتحدة للتعويض عنها بأسلحة جديدة، والآن، تأتي واشنطن وتخرق التزاماتها في هذا المجال فتشكل، بذلك، خطراً على مجرى السلام الذي تحقق في كامب ديفيد، والذي يرتكز، بمدى كبير، على الافتراض القائل بأن تأييد الولايات المتحدة لاسرائيل مضمون بقوة (**هآرتس**، ٢٣/٧/١٩٨١).

الكنيست الاسرائيلي يصادق على تشكيل القوة متعددة الجنسية

في إطار إكمال اسرائيل انسحابها من سيناء المفروض أن يتم وفق اتفاقيات كامب ديفيد، في نيسان (ابريل) ١٩٨٢، وافق الكنيست الاسرائيلي بأغلبية كبيرة على اتفاق تشكيل القوة متعددة الجنسية التي سترابط في سينا، بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي منها. وامتنع عن التصويت عضوا الكنيست، موشي آرنس ودافيد ماغين، وكلاهما من الليكود، والحاخام حاييم دروكمان (المفدال). كما عارض الاقتراح أعضاء الكنيست من كتلتي هتحياه وحداش.

وعرض مستشار وزير الدفاع لشؤون الأمن القومي، ابراهام تمير، أمام الكنيست، تقريراً عن بنود الاتفاق تناول الجوانب الفنية فيه. وقال وزير الخارجية، اسحق شامير، في معرض النقاش الذي جرى: أن تشكيل القوة أمر ضروري وعاجل؛ حيث لم تبق سوى فترة قصيرة للانسحاب من سيناء. وأشار وزير الخارجية إلى أن اسرائيل «لم تفرط في مصالحها الحيوية، وظهر ذلك واضحاً في الاتفاق» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٠٤، ٢٨ و٢٩/٧/١٩٧١، ص ١٧).

وكان بيغن قد اعترض على أحد بنود الاتفاق، في مباحثات أجراها مع رئيس الطاقم الأميركي المفاوض، مايكل ستيرنر، يوم ٧/٧/١٩٨١.

ويتعلق البند هذا بشرط إخراج القوة من سيناء؛ حيث تقول مسودة الاتفاق أنه يمكن إخراج القوة باتفاق الطرفين: مصر واسرائيل. وطلب بيغن صيغة أكثر وضوحاً بالنسبة لهذا البند، لكي يضمن بأن «لا تستطيع مصر إخراج القوة بصورة فردية، مثلما حدث في أيار (مايو) ١٩٦٧، عندما أخرج عبدالناصر قوات الأمم المتحدة من سيناء» (**معاريف**، ١٩٨١/٧/٨). كما عارض بيغن إعطاء أي وضع للأمم المتحدة في إقامة القوة بسبب معارضة الأمم المتحدة لاتفاقيات كامب ديفيد.

هذا ومن المقرر، حسب بنود الاتفاق، أن تشكل القوة من ٣٠٠٠ جندي، نصفهم من الولايات المتحدة والنصف الآخر من استراليا ونيوزيلاندة وفيجي. وتبدأ القوة العمل في ٢٥ آذار (مارس)، وستبلغ ميزانية عمل القوة نحو ٦٠ مليون دولار سنوياً يجري تحويلها بصورة متساوية من قبل الولايات المتحدة واسرائيل ومصر. أما تكاليف الانتشار للسنة الأولى، فتبلغ ١٠٠ مليون دولار (هآرتس، ١٩٨١/٧/١٦).

وتبيّن من النقاشات التي جرت في الكنيست الاسرائيلي، قبل المصادقة على تشكيل القوة، أنه في حالة عدم وجود مشاركة كافية من الدول الأجنبية ستضطر الولايات المتحدة لزيادة عدد جنودها. وسيتمركز الجنود الأميركيون، بشكل خاص، في قاعة ضخمة تقام في منطقة شرم الشيخ. وسوف تستمر طلعات الاستطلاع الأميركي بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء؛ حيث سيقوم الأميركيون بتقديم المعلومات لكلا الطرفين.

وحذر عضو الكنيست، أبا ايبن، في حديثه عن القوة، من وضع العلاقات القائمة حالياً مع مصر التي لم تصل بعد إلى الانسجام. وبرأيه، أن العلاقات مع مصر «أمر غير مرض؛ إذ أن العلاقات الدبلوماسية مضطربة، والأجواء مكفهرة» (ر.إ.إ، العدد ٢٤٠٣، ٢٧، ١٩٨١/٧/٢٨، ص ١٣).

أما عضو الكنيست، موشي دايان، فقد أعلن عن تأييده للاتفاق بدون تحفظ، وحذر من اعتباره وحدة منفصلة، وطالب باعتباره جزءاً من اتفاق السلام. وأكد دايان أن الاتفاق ارتكز، إلى حد بعيد، على رغبة الولايات المتحدة؛ فإذا قرر الأميركيون، لأي سبب كان، سحب قواتهم من القوة، فلن تكون هناك إمكانية منعهم من ذلك. وأشار إلى سوابق عدة لم ينفذ فيها الأميركيون تعهداتهم، وذكّر بالفترة التي تلت الانسحاب من سيناء في العام ١٩٧٥.

ويبدو أن الحكومة كانت أكثر تفاؤلاً بمستقبل القوة والمشاركة الأميركية من عضو الكنيست دايان؛ إذ أكد اسحق شامير أن إسرائيل طلبت ضمان استقرار وبقاء القوة عن طريق «مشاركة أميركية جدية وفعالة فيها». وأن حكومته تعلق أهمية كبيرة على الوجود الأميركي في القوة.

ردود الفعل الاسرائيلية على المناورة البحرية السوفياتية ــ السورية

تناقلت وكالات الأنباء العالمية، في مطلع شهر تموز (يوليو) الماضي، وبخاصة وكالات الأنباء الأميركية والاسرائيلية، معلومات تفيد عن مناورات بحرية واسعة يجريها الأسطول الحربي السوفياتي بالاشتراك مع القطع الحربية السورية في البحر الأبيض المتوسط. وتضمنت تلك المناورات عمليات إنزال للقوات على الساحل السوري.

تقديرات لحجم القوة البحرية السورية

وأعطت المصادر العسكرية الاسرائيلية، بمناسبة هذه المناورات، تقديرات لحجم القوة البحرية السورية، ومدى التطورات والتحسينات التي طرأت عليها. وأشارت إلى امتلاك سوريا لـ ١٨ سفينة حاملة للصواريخ تشمل: ٦ سفن من طراز أوديسا ــ ١، و٦ سفن من طراز أوديسا ــ ٢، و٦ سفن من طراز كومار. كما تملك البحرية السورية أيضاً فرقاطتين ضد الغواصات، من طراز بيتا، وأربع كاسحات ألغام من صنع سوفياتي (**هآرتس**، ١٩٨١/٧/٥؛ ر. إ. إ.، العدد ٢٣٨٥، ٦ و١٩٨١/٧/٧، ص ١٦). وتضيف المصادر الاسرائيلية أن الأسطول السوري صغير وقليل الأهمية، ولكن إذا أخذ بالاعتبار التعاون الليبي ــ السوري في المجال البحري، فإن هذا يشكل «مصدر خطر جديد». خاصة إزاء تعاظم

قوة الاسطول الليبي، خلال السنوات الأخيرة، بصورة ملحوظة. وقد تمثل هذا التعاظم بشراء ليبيا معدات متطورة بكميات ضخمة؛ حيث يمتلك الليبيون صواريخ بحر ــ بحر بعيدة المدى تطلق إلى ما وراء خط الافق.

وقد أجمعت ردود الفعل الاسرائيلية كلها تقريباً، على أن الهدف من هذه المناورات سياسي، وليس عسكرياً أساساً، وأن الأمر يعني الولايات المتحدة أكثر مما يعني اسرائيل (موشي زاك، **معاريف** ١٩٨١/٧/٦و١٩٨١/٧/٥؛ زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٥؛ ر. إ. إ.، العدد ٢٣٨٦، ٧ و١٩٨١/٧/٨، ص ٩).

أما البروفيسور، رئيف ناتان، عضو مركز الأبحاث الاستراتيجية في جامعة تل ــ أبيب، فله تقديرات مختلفة. فالمناورات، برأيه، تشير إلى مدى المساعدة التي سيكون بوسع الاسطول السوفياتي تقديمها في المستقبل للدول العربية. ومن شأن وجود قوة بحرية سوفياتية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، أن «يمنع اسرائيل من القيام بأي محاولة لضرب السفن والمرافىء العربية» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٨٥، ١٩٨١/٧/٧,٦، ص ١٥). ويرى البروفيسور ايتان، أن المناورات المشتركة ومناورات مماثلة في المستقبل، إذا حصلت، سترفع من مستوى الاسطول السوري ومن القدرة العسكرية لدى الدول العربية. ويضيف ايتان أن الاسطول السوفياتي قادر على مساعدة العرب دون إطلاق طلقة واحدة؛ وذلك في مجال جمع المعلومات عن سفن الاسطول الاسرائيلي وحركة الطيران الاسرائيلي. كذلك فإن الاسطول السوفياتي قادر، بمجرد وجوده، على وضع «خطوط حمراء انطلاقاً من افتراض أن الجيش الاسرائيلي لن يرغب في التورط بأعمال عدائية ضد إحدى الدولتين العظميين» (**المصدر نفسه**، ص ١٦). وتحت هذا الغطاء، سيكون بوسع السفن السورية والليبية والجزائرية أن تتحرك بأمان نسبي، لأن اسرائيل لن تتورط في عمليات عدائية، مخافة الخطر الناجم عن خطأ تحديد هوية القطع البحرية.

وافترض مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع، من جهته، أن توقيت المناورة مرتبط بأزمة الصواريخ السورية.

وذهبت افتتاحية لصحيفة «معاريف» باتجاه آخر حين قالت: إن أحد أهداف المناورة البحرية هو إثارة مخاوف معينة لدى الجمهور الاسرائيلي. وستحقق هذه المناورات ربحاً إضافياً إذا قرر الجمهور الاسرائيلي الرد عليها بعصبية ورأى فيها تهديداً لاسرائيل. وتضيف الافتتاحية أنه من المفروض «منع تحقيق هذا الانجاز عن حكام الكرملين، بالمحافظة على برودة أعصاب مطلقة» (**معاريف**، ١٩٨١/٧/٥).

م.ع.

جدل واسع حول سياسة اسرائيل النووية بعد ضرب المفاعل العراقي

تعدّ عملية القصف الجوي الاسرائيلي للمفاعل النووي العراقي «تموز»، من أبرز العمليات العدوانية التي نفذتها اسرائيل ضد الدول العربية منذ قيامها وحتى الآن. وقد كُتب وقيل الكثير في اسرائيل حول الجوانب المختلفة لهذه العملية من سياسية وعسكرية واستراتيجية، وحول نتائجها على صعيد مستقبل علاقات اسرائيل سواء مع الدول الغربية أم مع العالم العربي.

التخطيط للعملية

اتخذت حكومة مناحيم بيغن القرار المبدئي بشأن تدمير المفاعل النووي العراقي «اوزيراك» في تشرين الأول (اكتوبر) من السنة الماضية؛ وذلك بعد أن تمّ بحث الموضوع عدة مرات في اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية. وتفيد المصادر الاسرائيلية أن عدداً من أعضاء هذه اللجنة، وعلى رأسهم وزير الداخلية يوسف بورغ ونائب رئيس الحكومة يغئال يادين ونائب وزير الدفاع مردخاي تسيبوري ووزير المالية يورام اريدور، قد تحفظوا ازاء قرار تدمير المفاعل خشية من نتائجه السياسية، خصوصاً على صعيد علاقات اسرائيل مع الولايات المتحدة واوروبا الغربية،ومما يمكن أن تؤدي اليه من دفع العالم العربي إلى توحيد صفوفه ضد اسرائيل، وتحريك العراق ودول عربية اخرى لبذل المزيد من الجهد لتطوير نشاطها النووي. كذلك خشي هؤلاء من فشل العملية عسكرياً، ومما قد يحدثه ذلك من نتائج خطيرة بالنسبة لاسرائيل (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨١/٦/١٢). إلا أن مؤيدي القرار، وعلى رأسهم رئيس الحكومة بيغن ووزير الزراعة اريئيل شارون، استطاعوا فرض رأيهم في النهاية؛ حيث أفادت المعلومات أن القرار المبدئي الذي اتخذ، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠، قد اتخذ بشكل اجماعي من قبل جميع أعضاء الحكومة، وليس في اطار اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية. وتمثل رأي هؤلاء المؤيدين في القول بأن اسرائيل لا يمكنها التسليم بوجود قدرة نووية لدى العراق، وأن الجهود السياسية الهادئة لمنع ذلك لا يمكنها أن تؤدي إلى أية نتيجة. واعتبروا أيضاً أن الظرف مناسب لضرب المفاعل العراقي، خصوصاً وأن مصر متورطة في مجرى السلام مع اسرائيل؛ وهو المجرى الذي سيبقى سريانه قائماً طالما لم يكتمل الانسحاب من سيناء (**المصدر نفسه**).

بعد اتخاذ القرار المبدئي من قبل الحكومة بشأن تدمير المفاعل، صدرت الأوامر للجيش الاسرائيلي لإعداد خطة عسكرية مفصلة بهذا الشأن.ومنذ ذلك الوقت، أي منذ تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، وعملية التخطيط في الجيش التي شارك فيها، على حد قول المصادر الاسرائيلية، آلاف الأشخاص من مختلف الاذرعة العسكرية، والتي استغرقت آلاف الساعات من العمل المتواصل والتدريبات الكثيفة في الليل والنهار،

تجري على قدم وساق. فقد قامت شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الاسرائيلي، بجمع معلومات دقيقة حول المفاعل تتعلق بـ: موقعه، المواد المستعملة في بنائه، وهل هي من الاسمنت المسلح، وإن كان الأمر كذلك فكم تبلغ سماكته؟ ثم ما هي المعدات والمواد المستخدمة داخل المفاعل؟ وكم يبلغ عمق جوف الجزء الأهم فيه؟ وما هي تركيبة اجزائه الاخرى، ووضعه من ناحية التقدم النووي داخله، أي هل هو «حار»؟ وإن لم يكن كذلك فمتى يبدأ تشغيله؟ وهل سيؤدي تدميره إلى انتشار اشعاعات نووية؟ كذلك، تم جمع معلومات حول العلماء والمهندسين والفنيين، أجانب ومحليين، كمواعيد وصولهم إلى العمل ومغادرتهم له، مثلاً، وأماكن سكنهم وتواجدهم داخل المفاعل، وعددهم (ايتان هابر، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٦/١٢). كذلك جُمعت معلومات جوية حول النظام الدفاعي العراقي حول المفاعل النووي، وهل يشمل بطاريات صواريخ أرض ــ جو، وأين هي مواقعها؟ وأين هي مواقع المدفعية المضادة للطائرات؟ وما هي أنواع الطائرات الاعتراضية في المطارات القريبة من المفاعل والبعيدة عنه، وما هي درجة التأهب بين اطقم هذه الطائرات في كل من العراق وسوريا والأردن والسعودية؟ وتذكر المصادر الاسرائيلية انه بناء على هذه المعلومات امكن تحديد خط سير الطائرات الاسرائيلية إلى منطقة الهدف بحيث لا يؤدي ذلك إلى اكتشافها بواسطة أجهزة الانذار العربية، وتحديد نوعية القنابل التي استخدمت في ضرب المفاعل، وأنواع الطائرات التي ستنفذ المهمة، والفترة، الزمنية التي كان يمكن خلالها البقاء في منطقة الهدف واللازمة من أجل تنفيذ العملية دون تعريض الطائرات للخطر (**المصدر نفسه**).

بعد استكمال عملية التخطيط، فتح المجال أمام الحكومة الاسرائيلية لتحديد موعد تنفيذ العملية. ويبدو أن قرار التنفيذ تأجل ثلاث مرات، خلال الأشهر الأخيرة، لإعتبارات مختلفة لم يكشف النقاب عنها. وذكرت المصادر الاسرائيلية أن المرة الأخيرة التي تأجل فيها تنفيذ العملية كانت في العاشر من ايار (مايو) هذه السنة، وذلك بعدما تبين أن الأمر قد تمّ تسريبه إلى بعض الأشخاص خارج الحكومة، وأبرزهم شمعون بيرس الذي بعث برسالة خطية إلى بيغن يطلب اليه فيها تأجيل موعد تنفيذ العملية لوقوعه يوم الانتخابات الفرنسية. وأضافت هذه المصادر أن بيغن حصل، في الأسابيع الأخيرة التي سبقت تنفيذ العملية، على معلومات جديدة لم يكشف النقاب عنها أيضاً، استطاع، بعد عرضها على أعضاء حكومته، الحصول منهم على تفويضه شخصياً مع وزير خارجيته، اسحاق شامير، ورئيس الأركان رفائيل ايتان، بتحديد الموعد الملائم للتنفيذ.

وفي السابع من حزيران (يونيو) الماضي، وبينما كان الوزراء الاسرائيليون يُدعون سراً للاجتماع في منزل بيغن، كانت الطائرات الاسرائيلية في طريقها نحو قصف المفاعل النووي في العراق...

وقبل استعراض ردود الفعل الاسرائيلية على العملية، لا بد من التطرق، أولاً، إلى الاسلوب الذي تمت به، علماً أن القليل، فقط، من المعلومات قد أعلن حتى الآن. فقد ذكر رئيس الاركان ايتان أن القصف استمر أقل من دقيقيتين، وأن المشكلة الأساسية التي واجهتها الطائرات الاسرائيلية هي مسألة البعد عن الهدف والتأكد من النظام الدفاعي حوله. وأضاف ايتان أنه يُحتمل أن تكون الطائرات الاسرائيلية قد اكتشفت أثناء عبورها الحدود (لم يذكر أية حدود) فقد اطلقت باتجاهها نيران المدفعية المضادة إلا أنه لم تطلق أية صواريخ (**دافار**، ١٩٨١/٦/١٢). واكتفى قائد سلاح الجو، دافيد عفري، بالاعلان عن أن العملية كانت معقدة، وشاركت، في تنفيذها، طائرات «ف ــ ١٥» و«ف ــ ١٦»، وأن الطريق الذي سلكته سيبقى سرياً. كذلك، أنكر عفري أن يكون قد تمّ اعداد قنبلة جديدة خاصة لهذه العملية، معلناً «أن الاسلوب والتقنية كانا جديدين، والتنفيذ كان كاملاً». ورداً على سؤال حول المشاكل التي واجهت الطائرات الاسرائيلية أثناء تنفيذ هذه العملية، أجاب عفري أن هذه المشاكل يمكن تلخيصها بالبنود التالية: أولاً، البعد الذي قطعته الطائرات في الوصول إلى الهدف؛ ثانياً، مشكلة وقود الطائرات؛ ثالثاً، مسألة الاتصال والعلاقة مع الهدف، أيْ الحصول على معلومات مسبقة عنه؛ رابعاً، التحكم والمراقبة في مناطق بعيدة أثناء التنفيذ. واضاف ان التدريبات على العملية استمرت نصف سنة كاملة، وقد نفذت هذه بدقة متناهية وفق الخطة الموضوعة (**المصدر نفسه**).

وفيما يتعلق بالطريق الذي سلكته الطائرات، والذي رفض عفري تحديده، اكتفت المصادر العسكرية الاسرائيلية بالاعلان عن أن هذه الطائرات قطعت الفي كيلو متر، وأنها حلقت، لبعض الوقت، فوق المفاعل النووي أثناء القصف، وأن احدى الامكانات لحل مشكلة وقود الطائرات قد تمثلت في تزويدها به جواً (**دافار**، ١٩٨١/٦/٩).

وربما يكون حديث الطيار الذي قاد العملية أفضل الشهادات التي قيلت حول الاسلوب الذي نفذت به. وأبرز ما أعلنه هذا الطيار الذي رفض الافصاح عن اسمه، في حديث مع مجلة سلاح الجو الاسرائيلي، أن اختيار الطيارين الذين نفذوا العملية قد تمَّ قبل فترة طويلة؛ حيث تدربوا مرات عديدة على جميع تفاصيلها بسرية تامة، حتى أن الضباط والفنيين الآخرين في وحداتهم لم يطلعوا على شيء حولها. واضاف أن الطائرات اقلعت في طريقها نحو الهدف، وهي تحمل كمية قصوى من الوقود والقنابل العادية التي جُرِّبت في عمليات مختلفة قبل ذلك. وقد رافقت الطائرات الهجومية طائرات اعتراضية لحمايتها من الطائرات العربية، وقطعت هذه الطائرات مسافة طويلة حتى وصولها إلى الهدف؛ حيث لم تواجه أية مقاومة، سواء من الطائرات العربية أم من بطاريات الصواريخ والمدفعية المضادة. وأضاف قائد العملية أنه، عند الوصول إلى الهدف، شاهد ورفاقه عدداً من الأبنية الممتدة على بضع مئات من الأمتار محاطة بسور من الاسمنت السميك. أما الهدف نفسه، فكان عبارة عن بناء واحد كبير ذي قبة فضية تصل مساحته إلى بضع عشرات من الأمتار المربعة. وعن حالة التأهب حول المفاعل، زعم قائد العملية أنه فوجيء بقلة اليقظة في بطاريات الصواريخ وبين أطقم الطائرات العراقية. إلا أنه اعترف قائلاً: أنه رغم ذلك «فوجئنا بعد وصولنا فوق المفاعل نفسه باطلاق غزير لنيران المدفعية المضادة للطائرات. وفي تلك اللحظة لم أفكر في شيء، ووصلت ألى نقطة الهدف؛ حيث حررت القنابل بواسطة الضغط على الزر، بعد ذلك دخلت في المجال طائرة اخرى نفذت المهمة ذاتها، وسار كل شيء بتنسيق كامل وبدقة وبسرعة قصوى... وفي طريق العودة كنا نواجه خطر اعتراضنا من جانب الطائرات [العربية]، مما دفعنا إلى توجيه أنظارنا؛ طوال الوقت، إلى أجهزة الرادار أمامنا، باحثين عن طائرات العدو». وأضاف أنه كان يخشى أن يتم اكتشاف الطائرات من جانب الاردنيين أو السعوديين أو العراقيين أنفسهم، مدعياً أنه لو وصلت هذه الطائرات إلى الهدف، وكان لدى العراقيين انذار جيد، لكان هناك احتمال بأن تنتهي العملية بشكل آخر؛ حيث كان بامكان الطائرات العربية مواجهة الطائرات الاسرائيلية في طريق عودتها. «لذلك كانت المشكلة الاولى [لدى الاسرائيليين] هي كيفية الوصول إلى الهدف سراً، مع الأخذ بالحسبان عدة امور غير متوقعة سلفاً» (**هآرتس**، ١٩٨١/٦/١٦).

ردود الفعل الاسرائيلية

تركزت ردود الفعل، في اسرائيل، على المستويين الرسمي والعسكري، في تقديم مبررات العملية العدوانية التي نفذت ضد العراق. فقد تضمن البيان الرسمي، الصادر عن الحكومة الاسرائيلية بعد العملية، اتهاماً صريحاً للعراق بأنه كان ينوي استخدام مفاعله النووي لإنتاج قنابل نووية من أجل توجيهها ضد اسرائيل. وحول توقيت العملية، ورد في البيان المذكور «أن اسرائيل علمت، من مصادر موثوقة، أن هنالك تاريخين محتملين لبدء تشغيل المفاعل هما: مطلع تموز (يوليو) هذه السنة، أو مطلع ايلول (سبتمبر) منها. أي أنه بعد وقت قصير سيبدأ تشغيل المفاعل، مما يخلق ظروفاً لا تستطيع حيالها أية حكومة في اسرائيل اتخاذ قرار بقصفه»، (**دافار**، ١٩٨١/٦/٩). وفي مؤتمر صحافي عقده بيغن بعد العملية، بحضور رئيس الأركان وقائدي سلاح الجو والاستخبارات العسكرية، أعلن هذا «أنه لو تمَّ تشغيل المفاعل لإستطاع العراق انتاج ما بين خمس أو ست قنابل من نوع قنبلة هيروشيما»، مهدداً بأن اسرائيل «لن تسمح لأي عدو بامتلاك اسلحة مدمرة ضدها»، وزاعماً «أن الهجوم ضد المفاعل كان عملاً دفاعياً قومياً من الدرجة الاولى»، مبرراً بذلك استخدام الأسلحة الاميركية في الهجوم «لأن هذه الأسلحة منحت لاسرائيل من أجل الدفاع عن النفس» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٦/١٠).

وتحدثت المصادر الرسمية في اسرائيل، في سياق تبريرها للعملية العدوانية ضد العراق، باسهاب عن الجهود السياسية التي بذلتها في

السابق «لقطع العلاقات النووية» القائمة بين فرنسا والعراق، على حد تعبيرها؛ وذلك بواسطة الغاء «صفقة المفاعل» بين البلدين. وادعت هذه المصادر أنه، رغم الوعود التي حصلت عليها اسرائيل من فرنسا، خصوصاً في عهد الرئيس ديستان، فإنها لم «تطمئن» أبداً، لأنه على حد زعمها، «في اللحظة التي سيكون فيها كل شيء جاهزاً لبدء استخدام المفاعل للأغراض العسكرية، لن يتردد الرئيس العراقي عن طرد الخبراء الفرنسيين من بلده والقيام بالعمل بشكل مستقل». وقد تحدث وزير الزراعة، اريئيل شارون، الذي كان المحرك الرئيسي وراء قصف المفاعل، عن فشل الجهود السياسية التي بذلتها اسرائيل لوقف النشاط النووي في العراق، نافياً أن يكون انتخاب ميتران رئيساً لفرنسا، قد خلق احتمالاً لإيجاد حل لهذه القضية بواسطة وقف ارسال اليورانيوم من فرنسا إلى العراق، مدعياً «أن هذا الأمر لن يكون ذا فائدة، لأنه في الوضع القائم في المفاعل يستطيع العراق الحصول على هذه المادة حتى من أماكن اخرى وليست بالضرورة من فرنسا» (من مقابلة مع اريئيل شارون، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٦/١٢).

وبغية اثبات الادعاءات المتعلقة بنية العراق انتاج اسلحة نووية، راحت وسائل الاعلام الاسرائيلية، بتشجيع من الدوائر الرسمية وتوجيه منها، تركز بكثافة على «نشاط العراق النووي وعلى المساهمين فيه»، بينما نشطت الدوائر العسكرية، خصوصاً قادة الاستخبارات وأبرز العاملين في المجال النووي في اسرائيل، في شرح الامكانات المتوافرة أمام العراق لإنتاج قنابل نووية تستخدم ضد اسرائيل. وقد اسهبت وسائل الاعلام في شرحها لقضية النشاط النووي العراقي منذ بدايته، أي منذ زيارة رئيس الحكومة الفرنسية جاك شيراك لبغداد في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤، واتفاقه مع السلطات العراقية على تزويد العراق بالتكنولوجيا والخبرة الفرنسيتين في مجال التطوير النووي. وتحدثت المصادر الاسرائيلية عن مسودة الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين فرنسا والعراق في صيف سنة ١٩٧٥، بشأن التعاون النووي بينهما، والتي تمت المصادقة عليه نهائياً في أواخر تلك السنة، اثناء الزيارة التي قام بها الرئيس العراقي إلى مركز نووي فرنسي. وتضيف هذه المصادر أن التطورات التي تبعت توقيع هذا الاتفاق جاءت سريعة جداً، خصوصاً بعد الزيارة الثانية لشيراك إلى العراق التي تمت في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، والتي أعقبتها، بفترة قصيرة، وصول بعثة من خبراء الذرة الفرنسيين إلى العراق، وبدء مؤسسات البحث النووي الفرنسية، باستيعاب مختصين عراقيين، ثم مباشرة مهندسين فرنسيين تأسيس القاعدة التحتية لإقامة المركز النووي قرب بغداد. وقد استغرق عمل هؤلاء حوالي سنتين ونصف السنة، من بداية سنة ١٩٧٧ وحتى منتصف سنة ١٩٧٩. وتدعي المصادر الاسرائيلية أن خلافاً وقع بين فرنسا والعراق بشأن الوقود النووي الذي سيستخدم في المفاعل، عندما أصر العراقيون على أن يكون من اليورانيوم المشبع بدرجة ٩٣٪، بينما تحفظ الفرنسيون، بفعل الضغط الدولي عليهم، عارضين تشغيل المفاعل بنوع من الوقود النووي لا يمكن استخدامه للأغراض العسكرية يدعى «كارامل». وتضيف هذه المصادر أن الخلاف بين البلدين حول هذا الموضوع «الذي حسم أخيراً لصالح العراق بعد موافقة فرنسا على تزويده بـ ٧٢ كلغ من اليورانيوم المشبع بدرجة ٩٣٪، لم يؤخر بناء المفاعل، الذي تعرض في نيسان (ابريل) ١٩٧٩ إلى عمل تخريبي في ميناء فرنسي قبيل ارساله إلى العراق. إلا أن هذه المصادر لم تكشف النقاب عن الجهة التي نفذت هذا العمل التخريبي، مكتفية بنقل ما أوردته الوكالات الأجنبية من أن المخابرات الاسرائيلية كانت وراءه. وتعترف هذه أن تخريب المفاعل لم يكن كبيراً؛ إذ أمكن اصلاحه بسرعة. وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩، تمَّ اعداد المفاعل نهائياً لإرساله إلى العراق وهو من نوع «اوزيريس» الذي تبلغ طاقته ٧٠ ميغاواط حراري. وفي مطلع سنة ١٩٨٠، باشر الخبراء الفرنسيون تركيبه في مكان قريب من بغداد. ويلاحظ، هنا، أن اسرائيل كانت تتتبَّع جميع النشاطات التي كانت تتم في هذا الاطار، خصوصاً بعد وصول الشحنة الاولى من اليورانيوم المشبع من فرنسا في منتصف سنة ١٩٨٠، والتي كانت تزن، وفق معلومات اسرائيل، ١٢ كيلو غراماً من اليورانيوم ٢٣٥ المشبع بدرجة ٩٣٪، «الذي يمكن، حسب تقدير المصادر الاسرائيلية، زيادة اشباعه بسهولة إلى درجة

٩٧٪، وتحويله إلى مادة خام لإنتاج القنابل النووية». وتذكر هذه المصادر أيضاً أن العراق اشترى من ايطاليا مختبرات تدعى «الخلايا الساخنة» لإستخدامها في تنقية البلوتونيوم الذي ينتج في المفاعل، من باقي مركبات الوقود والشوائب النووية، واستخدامه في صنع قنابل نووية على غرار تلك التي القيت على ناغا زاكي (شلومو نكديمون، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٦/١٢؛ **دافار**، ١٩٨١/٦/٩؛ **ملحق هآرتس**، ١٩٨١/٦/١٢).

وبناءً على هذه المعلومات، أعلن أحد علماء الذرة الاسرائيليين في معهد الهندسة التطبيقية، التخنيون، في حيفا، وقد رفض الافصاح عن اسمه، أنه يمكن تبيُّن الهدف العسكري للمفاعل العراقي من نوعيته وحجمه ونوعية الوقود الذي كان سيجري تشغيله به، اضافة إلى مرافق الفصل الخاصة بتنقية البلوتونيوم؛ مما يثبت نية العراق في انتاج مادة انشطارية تستعمل في صنع القنابل النووية. وادعى هذا العالم أن تشغيل المفاعل كان يمكن أن يوفر للعراقيين ثلاثة احتمالات: أولاً، استخدام اليورانيوم المشبع الذي تمَّ الحصول عليه من فرنسا لإنتاج قنبلة نووية بشكل مباشر؛ ثانياً، استخدام اليورانيوم الطبيعي الذي حصل عليه العراق عن طريق ليبيا والنيجر لإنتاج البلوتونيوم بواسطة احتراقه في المفاعل؛ ثالثاً استخدام مادة التوريوم التي يمكن شراؤها من السوق لإنتاج يورانيوم ٢٣٣ بواسطة الاحتراق؛ حيث يمكن بواسطته انتاج قنبلة نووية (**دافار**، ١٩٨١/٦/١١). غير أن الخبراء العسكريين، في اسرائيل، أشاروا إلى امكانية حدوث الاحتمالين الاولين فقط، وأبرز هؤلاء رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، العميد يهوشواع سغي، الذي ذكر أن العراق كان بإمكانه انتاج قنبلة نووية حتى منتصف سنة ١٩٨٣، بواسطة اليورانيوم المشبع الذي حصل عليه من فرنسا، أوبواسطة تنقية البلوتونيوم في المختبر الايطالي، لإستخدامه في صنع قنبلة كهذه في منتصف الثمانينات (**هآرتس**، ١٩٨١/٦/١٧). ويشاطر سغي، في رأيه هذا، العالم الذري الاسرائيلي المعروف يوفال نئمان، وهو أحد زعماء حركة هتحياه اليمينية. ويبدو أن تقارير نئمان حول المفاعل العراقي والتي كان يقدمها إلى الحكومة الاسرائيلية، كان لها أثر كبير في اتخاذ القرار القاضي بقصف المفاعل، بصفته أحد الأعضاء البارزين في لجنة الطاقة النووية في اسرائيل. ويذكر نئمان أن فرنسا زودَّت العراق بمفاعلين: الأول صغير ويدعى ايزيس، والثاني كبير ويدعى اوزيراك. وأن المفاعل الأول هو نموذج للمفاعلات التي تستخدم في البحوث على غرار مفاعل ناحال سوريك في اسرائيل، بينما يختلف الأمر بالنسبة للثاني الذي تبلغ طاقته ٧٠ ميغاواط حراري؛ مما يجعل منه نموذجاً متفوقاً جداً على مفاعل ديمونا الذي تبلغ طاقته ٢٤ ميغاواط حراري. ويدعي نئمان أن المشروع النووي العراقي يعتمد على «علماء مرتزقة» في أغلبيته، وأنه اضافة إلى كمية اليورانيوم المشبع، التي يمتلكها العراق والتي تقدر بـ ١٢ كيلو غراماً، كانت هنالك خطة لشراء مئات الأطنان من اليورانيوم الطبيعي الذي يمكن استخراج البلوتونيوم منه بواسطة المفاعل. ويقدر نئمان أن هذه العملية كانت ستستغرق سنتين أو ثلاث سنوات حتى يتمكن العراق من انتاج عدد من القنابل النووية. وهو يرى أن عملية قصف المفاعل أخرت نشاط العراق النووي ثلاث سنوات على الأقل (من مقابلة مع يوفال نئمان، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٦/١٠).

إلا أن المبررات التي قدمتها الحكومة والقيادة العسكرية لعملية قصف المفاعل، لم تقنع المعارضة، الممثلة أساساً في المعراخ، بصحة قرار تنفيذها. فما أن صدر بيان الحكومة بهذا الشأن، حتى ثار النقاش الداخلي حول العلاقة القائمة بين هذه العملية وبين معركة الانتخابات الدائرة للكنيست العاشر. وقد وصل الأمر بالبعض إلى حد نعت هذه الانتخابات بالانتخابات النووية. وقد ترأس زعماء المعراخ حملة الاحتجاج التي قامت ضد الحكومة، حاصرين انتقاداتهم في الجوانب التالية: أولاً، توقيت العملية التي نفذت قبل انتخابات الكنيست بثلاثة أسابيع تقريباً؛ ثانياً، مدى ضرورتها في الوقت الذي لم تستنفد فيه اسرائيل جميع المساعي السياسية لمنع العراق من انتاج قنابل نووية؛ ثالثاً، عدم استشارة المعارضة قبل اتخاذ قرار التنفيذ، كما اعتادت الحكومات السابقة أثناء اتخاذ قرارات هامة على هذا الغرار؛ رابعاً الأخطاء الاستراتيجية والسياسية التي خلفها تنفيذ هذه العملية، وكيف

يمكن أن تنعكس على اسرائيل مستقبلاً.

ففي البيانين اللذين أصدرهما المعراخ بعد العملية، ورد اتهام صريح للحكومة بعدم أخذها في الاعتبار الجوانب المذكورة (نشر البيانان في **دافار**، ١٠/٦/١٩٨١ و **هآرتس**، ١٥/٦/١٩٨١).

أما بيغن، فتأسيساً على خلفية النقاش الشعبي والاعلامي الواسع الذي دار في اسرائيل بعد تنفيذ هذه العملية، كان معنياً جدا باستغلالها في معركته الانتخابية. وهو، لذلك، اهتم باظهار معارضة زعماء المعراخ، خصوصاً بيرس، لتنفيذها؛ وذلك بواسطة نشره رسالة شخصية من بيرس تسلمها في ايار (مايو) الماضي، يدعوه فيها إلى تأجيل قرار التنفيذ. وردَّ بيرس بقوله أن لا حدود لعدم مسؤولية رئيس الحكومة الذي يستغل اعتبارات رسمية وسياسية واقتصادية في معركته الانتخابية، وأن الحكومة لم تستنفد جميع الفرص السياسية التي توافرت لها بعد انتخاب الرئيس ميتران الذي كان قد وعده ببذل كل جهد من أجل جعل المفاعل العراقي عقيماً من أي جهد عسكري. وبالنسبة للتوقيت، ذكر بيرس أن الموعد الأخير الذي نفذت فيه العملية، لم يكن ثمة ما يبرره لأن تشغيل المفاعل كان مستبعداً قبل ايلول (سبتمبر) المقبل. وبالنسبة لإستشارة المعارضة قبل التنفيذ، أشار بيرس إلى أن بيغن لم يتحدث معه حول هذا الموضوع، أو يعلن له شيئاً، وان نشر رسالته يعتبر عملاً خطيراً ينم عن عدم مسؤولية (**دافار**، ١١/٦/١٩٨١). كذلك حذر بيرس من الأخطار الاستراتيجية الناجمة عن عملية قصف المفاعل بقوله: «لقد هدمنا مفاعلاً، وولدنا لدى العرب طموحاً ليس لإمتلاك مفاعلات نووية فقط، وإنما لإنتاج أسلحة ذرية أيضاً. إن ما قاله بيغن للعالم العربي من خلال هذه العملية، هو أن ثمة وسيلة متوافرة للقضاء على اسرائيل، وهي امتلاك الأسلحة النووية» (**المصدر نفسه**). وشارك بيرس، في حملته هذه ضد الحكومة، جميع رفاقه في المعراخ، تقريباً، وأبرزهم رابين الذي أعلن أنه من الصعب التحرر من الشعور بأن توقيت العملية لا يخلو من الاعتبارات الانتخابية (**المصدر نفسه**، ١٢/٦/١٩٨١). ومردخاي غور، رئيس الأركان السابق، الذي أعلن أن العملية نفذت دون أن تؤخذ انعكاساتها السياسية والاستراتيجية بعين الاعتبار. وأضاف غور أن بيغن يستخدم الجيش الاسرائيلي دون أخذ العامل السياسي بعين الاعتبار؛ الأمر الذي يزيد من عزلة اسرائيل في العالم الحر بدلاً من تقوية اندماجها به. «وربما كان أسوأ ما في الأمر هو استغلال هستيريا الخوف من النكبة، ودمجها [في الاعتبارات الأمنية]... فقبل شهر استخدم الجيش لمنع نكبة مزعومة في لبنان، وفي الأيام الأخيرة يرعبنا بيغن بنكبة نووية تؤدي إلى زوالنا كدولة وشعب. وما العجب، اذن، إذا كان المهاجرون يترددون في القدوم إلى اسرائيل، والشباب ينزحون في مثل هذا الجو؟» (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٦/١٩٨١).

إلا أنه يبدو أن دعاية المعراخ هذه لم تثن قطاعات واسعة من الاسرائيليين عن التصويت لليكود في الانتخابات، والعمل على زيادة قوته لخمسة مقاعد اضافية في الكنيست العاشر؛ مما يثبت نجاح بيغن في رهانه الأخير على ورقة ضرب المفاعل النووي العراقي.

ردود الفعل الدولية

واجهت الحكومة الاسرائيلية، بعد تدمير المفاعل النووي العراقي، حملة تنديد دولية عنيفة، ليس من جانب الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية ودول العالم الثالث فقط، وانما أيضاً، من اوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية. ويلاحظ أن اسرائيل كانت مهتمة، أولاً، في مواجهتها لحملة التنديد هذه، بالعمل على تخفيف وطأتها، كي لا تؤثر سلباً على علاقاتها بالدول الغربية؛ وثانياً، في العمل من أجل منع ترجمة هذه التنديدات إلى قرارات عنيفة تتخذ ضدها في الامم المتحدة. وكانت اولى خطواتها، كما درجت العادة لديها في كل مرة تنفذ فيها عدواناً ضد الدول العربية، القيام بحملة اعلامية نشطة لشرح مبرراتها. ويلاحظ أن الجهد الاعلامي الرئيسي الذي بذلته اسرائيل كان في الولايات المتحدة، بهدف تنفيس ردود الفعل الأميركية من جهة، وضمان وقوف اميركا إلى جانبها في الامم المتحدة من جهة أخرى.

إلا أن هذه الحملة الاعلامية لم تجدِ نفعاً على ما يبدو؛ إذ أن اسرائيل فوجئت «برد الفعل الأميركي القوي» الذي وصل إلى حد التنديد بها، واتخاذ عقوبات ضدها. وقد القت باللائمة، في ذلك، على

وزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر، الذي قدم إلى الرئيس ريغان مشروعاً يقضي بفرض عقوبات صارمة ضد اسرائيل، تشمل خفض المساعدات الاقتصادية لها وتأخير امدادها بجميع أنواع الأسلحة، والضغط عليها من أجل السماح بمراقبة دولية لمنشآتها الذرية، والمساهمة في التنديد بها في مجلس الأمن (**دافار**، ١٢/٦/١٩٨١). وتذكر المصادر الاسرائيلية أن وزير الخارجية الأميركي هيغ كان يعارض اتخاذ مثل هذا الموقف المتشدد ضد اسرائيل خوفاً من تأثيره السلبي على مفاوضات «السلام» في المستقبل. إلا أن موقف هيغ هذا لم يمنع، حسب المصادر نفسها، اتخاذ قرار بشأن تأخير ارسال اربع طائرات «ف ــ ١٦» إلى اسرائيل، كان من المقرر تسليمها لها في حزيران (يونيو) الماضي. وقد لخص أحد الكتّاب الاسرائيليين أسباب هذا الموقف الأميركي بقوله: «أن العملية الاسرائيلية ضد العراق قد خطفت، كما يبدو، جميع اوراق الديبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط: فكرة النظام العسكري في المنطقة والانسجام الاسرائيلي ــ المصري، واتجاه المصالحة بين السادات والعالم العربي «المسؤول»، وملامح التباعد العراقي عن الاتحاد السوفياتي؛ والأخطر من ذلك، احتمالات نجاح مهمة فيليب حبيب» (مردخاي بركاي، **دافار**، ١٩/٦/١٩٨١). ويصف كاتب آخر رد الفعل الأميركي بانه كان يهدف إلى امتصاص النقمة ضد اميركا، التي غمرت العالم العربي بعد تدمير المفاعل (رون بن ـ يشاي، **يديعوت احرونوت**، ١٢/٦/١٩٨١). ووفق ما يذكره هذا الكاتب فإن السؤال الذي طرحه الأميركيون هو: «لماذا اختارت الحكومة الاسرائيلية قصف المفاعل النووي العراقي، في الوقت الذي يبدو فيه خطره بعيداً، وقصفه يشكل خطراً على مصالح اميركية كثيرة وحيوية في المنطقة؟... إلى جانب ذلك ثمة ادعاء آخر ضد اسرائيل في اميركا، مفاده أنها ــ أي اسرائيل ــ من خلال عمليتها هذه، قد خلقت سابقة دولية، لا يعرف أحد إلى أين يمكن أن تؤدي، وهل ستقلدها دول أخرى هي في وضع مشابه لوضع اسرائيل؟» (**المصدر نفسه**).

ويلاحظ، هنا، أن التبجيل والتمجيد في اسرائيل بصداقة ريغان، بعد انتخابه رئيساً للولايات المتحدة، قد بدأ يختفي تدريجياً لتحتل مكانه تقييمات اسرائيلية «عملية» لسياسة الادارة الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط. فهنالك من يقول أن وزن العامل الأدبي في نظرة الولايات المتحدة تجاه اسرائيل، قد أصبح قليلاً في عهد ريغان، وبشكل لم يسبق له مثيل في أي من العهود السابقة، منذ فرنكلين روزفلت. وبدلاً منه، ارتفع وزن العناصر المحددة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط عامة؛ حيث لم تعد هنالك نظرة خاصة تجاه اسرائيل، وإنما تساوت الاعتبارات في النظرة الأميركية تجاهها وتجاه باقي بلدان المنطقة (الياهو سلفط، **هآرتس**، ١٤/٦/١٩٨١). ويجمع كثيرون في اسرائيل على أن ثمة عنصرين أساسيين باتا يتحكمان في العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية، أولهما خطر التوسع السوفياتي في الشرق الأوسط؛ حيث تتوازى المصالح بين اسرائيل والولايات المتحدة، وثانيهما عنصر النفط والبترو ــ دولار، وما يفرضه هذان العنصران من مصالح متناقضة بينهما. ففي الاطار الأول، حيث تتوازى المصالح، بدأت ادارة ريغان تنشط، منذ تسلمها السلطة، لإقامة نظام دفاعي شرق ــ أوسطي. وحسب ما تذكره المصادر الاسرائيلية كان يخيل للمسؤولين الاميركيين ان اتفاقات كامب ديفيد قد خففت من حدة النزاع بمدى كافٍ، وأن لا حاجة ملحة إلى بذل جهد اضافي وعاجل لتسويته. وجاءت عملية قصف المفاعل، وقبلها أزمة الصواريخ في لبنان، لتنسف المخططات الأميركية دفعة واحدة (**المصدر نفسه**؛ أ. شفاتيسر، **هآرتس**، ١٩/٦/١٩٨١؛ رون بن ــ يشاي، **يديعوت احرونوت**، ١٢/٦/١٩٨١).

علّقت وسائل الاعلام الاسرائيلية على تطور الموقف الأميركي ـ بعد الموقف الاولي الذي تمثل في تجميد ارسال طائرات الـ «ف ــ ١٦»، وكما برز في المؤتمر الصحافي الذي عقده الرئيس ريغان، يوم ١٦ حزيران (يونيو) الماضي، حيث بادر إلى اعلان موقف معتدل من اسرائيل، مكتفياً بالاعراب عن اعتقاده بأنها كانت تملك خيارات أخرى غير الخيار العسكري ضد المفاعل، وممتنعاً عن تحديد موقف حول ما إذا كانت اسرائيل قد خرقت الاتفاقية مع أميركا حول استخدام الأسلحة الأميركية، في نشاطات عدوانية ــ بأنه كان يهدف إلى تهدئة

الأجواء الدولية والعربية، وتوظيف النتائج السياسية للعملية في اطار السياسة الأميركية حاضراً ومستقبلاً. وفسرت المصادر الاسرائيلية هدف الرئيس الأميركي، من وراء موقفه المعتدل هذا، في رغبته بتوجيه نداءين غير مباشرين إلى اسرائيل، الأول يتعلق بأزمة الصواريخ مع سوريا وضرورة تسهيل مهمة فيليب حبيب بعد الضربة التي تلقتها من اسرائيل بسبب عملية المفاعل. وقد أفادت المصادر الحكومية في اسرائيل أن تفاهماً قد تحقق بين الحكومتين الأميركية والاسرائيلية، يضمن عدم قيام اسرائيل بأية عملية عسكرية ضد الصواريخ السورية في لبنان، مقابل تلطيف ردود الفعل الأميركية على عملية قصف المفاعل، وعدم قيام الادارة الأميركية باتخاذ أية اجراءات أخرى ضد اسرائيل (**دافار**، ١٨/٦/١٩٨١).

أما النداء الثاني الذي وجهه ريغان إلى اسرائيل، عبر مؤتمره الصحافي، وفق تحليلات المصادر الاسرائيلية، فكان يتعلق بالجهود السياسية التي ستبذلها الادارة الأميركية في المستقبل القريب، وبالتحديد بعد تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة، من أجل تجديد مفاوضات الحكم الذاتي، وايجاد تسوية للصراع العربي ــ الاسرائيلي. فعدم انضباط اسرائيل، كما تمثل في أزمة الصواريخ وفي تدخلها في الشؤون اللبنانية وفي العملية العدوانية ضد العراق، «كانت نتيجته تبديل نظام الأفضليات الاستراتيجي للشرق الأوسط كما وضعته الادارة الأميركية: حيث اضطر الرئيس ريغان ووزير خارجيته هيغ، مرغمين، للاعتراف بفشل مبادرتهما الشرق أوسطية، التي كانت مبنية أصلاً على اقناع دول المنطقة بتجاهل خلافاتها المحلية حالياً لصالح بلورة جبهة واحدة وفعالة ضد اهداف التوسع السوفياتي في الشرق الأوسط. ومنذ الأيام الاولى لحكم ريغان، ادعى واضعو السياسة الخارجية أن مجرى السلام بين اسرائيل وجاراتها، وحل مشكلة لبنان وسائر بؤر التوتر الاقليمية يجب أن تنتظر دورها بصبر إلى ما بعد تحقيق «المفهوم الاستراتيجي» في المنطقة، الذي ستكون فيه اسرائيل شريكاً هادئاً... وكانت أزمة الصواريخ في لبنان الاشارة العملية الاولى لعدم امكانية تنفيذ ذلك، وجاءت عملية المفاعل لتقضي على هذا المفهوم نهائياً. [انطلاقاً من ذلك]، تم التوصل، الآن، في واشنطن، إلى اقتناع واضح مفاده أنه طالما أن بركان النزاع الاسرائيلي ــ العربي ومتفرعاته مفتوح، فلا يمكن الوصول إلى أي نظام اقليمي لحماية المصالح الغربية... [وهذا يعني] تبديل نظام الأفضليات لدى ادارة ريغان ومنح أفضلية اولى وكبيرة لإحراز تقدم في مسار السلام» (رون بن ــ يشاي، **يديعوت احرونوت**، ١٩/٦/١٩٧).

وقد بدأت المصادر الاسرائيلية تتحدث عن المواجهة المتوقعة في المستقبل القريب بين الادارة الأميركية والحكومة الاسرائيلية الجديدة، بعد بدء التركيز الأميركي على قضايا الصراع، خصوصاً قضية الحكم الذاتي، «ورغبة واشنطن في ربط المساعدات العسكرية في المستقبل 'بالقرارات الصعبة' التي يجب أن تتخذها اسرائيل فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة. إلاان المواجهة الأساسية بين الطرفين ربما نتجت عن الأفضلية المطلقة بحد ذاتها التي تمنحها الادارة الأميركية لبلورة معسكر معادٍ للسوفييت في الشرق الأوسط؛ حيث يبرز خطر مطالبة اسرائيل بتقديم تنازلات، في حال اقتناع تلك الادارة بأن الثمن المطلوب هو مثل هذه التنازلات» (الياهو سلفط، **هآرتس**، ١٤/٦/١٩٨١). وانطلاقاً من ذلك، فإن ردة الفعل المعتدلة في واشنطن، كما عبَّر عنها الرئيس ريغان، قد وظفت في السياسة الأميركية، حاضراً عبر مهمة فيليب حبيب؛ ومستقبلاً، من أجل احراز تقدم في مسار التسوية عن طريق تنازلات اسرائيلية في مفاوضات الحكم الذاتي.

اسرائيل ومجلس الأمن

تلقت الأوساط الرسمية في اسرائيل نبأ صدور قرار مجلس الأمن الذي ندد بشكل اجماعي بالاعتداء الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي، والذي دعا اسرائيل إلى التعويض على العراق وفتح منشآتها النووية أمام الرقابة الدولية «بأعصاب باردة»، معلنة أن هذا القرار لا يشكل مفاجأة بالنسبة لها، لأن اسرائيل لم يسبق لها أبداً أن حظيت بنظرة متفهمة في المؤسسة الدولية (**هآرتس**، ٢١/٦/١٩٨١). وقد أعلن رئيس الحكومة بيغن، في معرض رده على هذا القرار، أنه لو خُيِّر بين اختيار التنديد في مجلس الأمن مع عدم

وجود المفاعل النووي العراقي، وبين وجوده وعدم التنديد باسرائيل، لفضّل الخيار الأول (**المصدر نفسه**). وقد ساهم في استخفاف اسرائيل هذا ما أعلنه الرئيس ريغان للسفير الاسرائيلي في واشنطن، افرايم عفرون، بواسطة القائم بأعمال وزير الخارجية؛ وذلك بعد صدور قرار مجلس الأمن «من أن اسرائيل يجب ألا تعدّ التصويت الأميركي في الامم المتحدة تغييراً في سياسة الادارة الأميركية تجاهها، وأن الصداقة والالتزام تجاهها ما زالا قائمين» (**المصدر نفسه**). وكان سفير اسرائيل لدى الامم المتحدة، يهودا بلوم، قد وصف قرار مجلس الأمن، بعد صدوره، بأنه عديم الأهمية والتأثير، مضيفاً أن ما ينبغي الأسف عليه هو سماح الولايات المتحدة باتخاذ مثل هذا القرار ومساهمتها في ذلك، ثم تصويتها عليه. وبررت اسرائيل مساندة الولايات المتحدة لهذا القرار بالسعي الأميركي نحو احتواء ردود الفعل العربية، ورغبتها في خلق أساس لتفاهم اميركي ــ عراقي (**دافار**، ٢١/٦/١٩٨١). ويلاحظ أن اسرائيل كانت تراهن على استخدام الفيتو الأميركي في ملجس الامن، وقد أدى الوصول إلى تفاهم اميركي ــ عربي على صيغة القرار المذكور إلى استياء وخيبة أمل لديها؛ حيث اعتبرت بعض أوساطها أن التأييد الأميركي للصيغة النهائية التي صدر بها هذا القرار، إنما يعبر عن حل وسط داخل القيادة الأميركية نفسها. «فمن كان راغباً في فرض عقوبات بعيدة المدى ضد اسرائيل [القصد هنا وزير الدفاع الأميركي واينبرغ] كان عليه الاكتفاء بأقل مما كان راغباً به في البداية. ولكن حتى أولئك الذين اظهروا تفهماً لدوافع اسرائيل في عمليتها ضد المفاعل... لم يجدوا فائدة من توفير التنديد بها وتحذيرها بالنسبة للمستقبل، (افتتاحية **هآرتس**، ٢١/٦/١٩٨١). ويبدو أن أكثر ما أثار مخاوف اسرائيل بالنسبة لقرار مجلس الأمن، هو ما نص عليه من ضرورة اخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية؛ الأمر الذي من شأنه أن يحرمها من تأثير تصنيفها كدولة نووية محتملة. وقد أوضح أحد الكتاب البارزين في اسرائيل أهمية هذا التأثير بقوله: «أن اسرائيل انضمت إلى المعاهدة الدولية لوقف التجارب النووية، إلا أنها امتنعت عن التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وكان واضحاً أن موافقتها على الرقابة من جانب الوكالة الدولية للطاقة النووية، التي تحتفظ بمقرها الرئيسي في فيينا، مرتبطة بخطر أمني لم تكن حتى حكومة المعراخ على استعداد لتحمل مسؤوليته؛ إذ أن أحداً لم يكن بامكانه ضمان عدم وصول تقارير هذه الوكالة من فيينا إلى موسكو، ومنها إلى عواصم عربية. إلا أن رفض اسرائيل هذا [كما يزعم هذا الكاتب] فُسرِّ بشكل لا مفر منه، وكأنما لدى اسرائيل ما تخفيه في هذا المجال، ومنذ سنين يسود الاعتقاد في العالم كله، بأن اسرائيل انضمت عملياً إلى ما يدعى النادي النووي» (فولص، **هارتس**، ٢٦/٦/١٩٨١). ويبدو أن هذا الاعتقاد قد عاد بالفائدة على اسرائيل؛ إذ أن «حقيقة وجوده كان من شأنه ردع الأعداء. صحيح أنه لم يمنع مصر من مهاجمة اسرائيل، إلا أنه ليس من المستبعد أن يكون السادات، بسببه، قد خطط، منذ البداية، حرباً محدودة ضد اسرائيل لسنة ١٩٧٣، وليس حرب ابادة جماعية، لأنه لم يكن متأكداً كيف يمكن أن ترد في حالة كهذه» (**المصدر نفسه**).

على أي حال، فإن تنفيذ قرار مجلس الأمن بالنسبة لفرض الرقابة على منشآت اسرائيل النووية، لن يكون سهلاً، وربما استطاعت اسرائيل طيّه، رغم صعوبة ذلك نظراً للموقف الأميركي المؤيد لفرض رقابة كهذه.

اسرائيل ورد الفعل العربي

أثارت عملية قصف المفاعل النووي العراقي نقاشاً واسعاً في اسرائيل حول مدى انعكاساتها المحتملة في العالم العربي، سواء لناحية رأب الصدع والانقسام بين بلدانه أم لناحية استمراره في السعي للحصول على اسلحة نووية في المستقبل. فمن الناحية الاولى، لوحظ أن ثمة اجماعاً في اسرائيل على أن العملية لم ولن تؤدي إلى توحيد العرب وحلّ خلافاتهم، وان المميز الرئيسي لمنطقة الشرق الأوسط ــ على حد قول رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في اسرائيل، يهوشع سغي، في وصفه للوضع العربي بعد تدمير المفاعل ــ ما زال يتمثل في عدم الاستقرار والتوترات الداخلية والصراعات الأقليمية، مما يعيق تبلور جبهة عربية واحدة ضد اسرائيل (**هآرتس**، ١٧/٦/١٩٨١).

إلا أنه رغم الاستخفاف بقوة العرب، فإن اسرائيل، خصوصاً دوائرها العسكرية، كانت تتوقع رداً عسكرياً عراقياً بعد ضرب المفاعل؛ حيث أعلن رئيس الأركان الاسرائيلي انه اتخذت كافة الاحتياطات لمواجهة أي رد، خصوصاً وأن العراق يملك نظرياً، قوة على الرد (**دافار**، ١٠/٦/١٩٨١).وهنالك من يعتقد في اسرائيل أن الرد العراقي يمكن أن يأتي في مرحلة متأخرة؛ «إذ أن هذا الأمر هو من مميزات شخصية الرئيس العراقي» (زئيف شيف، **هآرتس**، ١٥/٧/١٩٨١). ويرى اسحاق رابين رئيس الحكومة السابق، أن الرد العسكري العراقي يمكن أن يكون عن طريق استخدام الفدائيين ضد أهداف اسرائيلية، أوضرب اسرائيل بواسطة الطائرات أوصواريخ أرض ــ أرض (**دافار**، ١٢/٦/١٩٨١).

إن «التفاؤل» الاسرائيلي باستمرار انقسام العرب لا يخفي مخاوفهم ازاء احتمال استمرار الجهد العربي في الحصول على أسلحة نووية. ويجمع الاسرائيليون، هنا، سواء كانوا رسميين وسياسيين أم خبراء ذرة ومعلقين، على رأي يقول بأن تدمير المفاعل لم يقض على نشاط العراق النووي، أوعلى نوايا العرب الآخرين في السعي للحصول على تكنولوجيا واسلحة نووية. وقد قارن أحد المعلقين العسكريين البارزين في اسرائيل، زئيف شيف، بين الوضع العربي بعد هزيمة ١٩٦٧، والوضع بعد ضرب المفاعل، قائلاً: أنه «على غرار الانتصار الساحق بعد حرب الأيام الستة، فإن الضربة الناجحة للمفاعل النووي العراقي سنة ١٩٨١، ستشجع العرب على تنشيط جهدهم النووي، واختصار الطريق في هذا المجال؛ وذلك بسبب مخاوفهم من اسرائيل التي تريد حسب رأيهم احتكار مجال الذرة، وبسبب الاهانة والمس في كرامتهم العربية... فبعد هزيمتهم في حرب ١٩٦٧، توصل العرب إلى استنتاج مفاده، أن عليهم تحسين وضعهم التسليحي واعادة بناء جيوشهم ومضاعفة قدرتها ــ إذا كانوا راغبين في سد الثغرات واستعادة مناطقهم المحتلة بالوسائل العسكرية المقرونة بمساعٍ سياسية. ولكن بعد تلك الهزيمة تملك العرب الشعور بأن الاحتمالات المتاحة أمامهم للتغلب على اسرائيل في أرض المعركة والقضاء عليها، هي قليلة جداً. ولهذا السبب بدأت تسمع منذ ذلك الحين اصوات عربية تقول ان النصر على اسرائيل يتحقق، في نهاية الأمر، بواسطة الأسلحة غير التقليدية، بعد ربطها بجهد لتقويض الكيان الصهيوني من الداخل، على غرار عمليات ارهابية وحروب استنزاف صغيرة لا تستطيع اسرائيل توسيعها بسبب القوة الرادعة للسلاح النووي العربي» (زئيف شيف، **هآرتس**، ١٦/٦/١٩٨١).

وقد بدأت اسرائيل تتعقب نشاط العراق في اعادة ترميم مشروعه النووي، حيث ذكرت مصادرها أن العراق بدأ في التفاوض مع الحكومة الايطالية لإنشاء مفاعل نووي كبير من نوع «سيران» تبلغ طاقته ٥٠٠ ميغاواط، يتم تشغيله باليورانيوم الطبيعي وبالمياه الثقيلة (مقابل ٧٠ ميغاواط للمفاعل تموز الذي تهدم). بالاضافة إلى ذلك يجري العراق أيضاً ــ وفق ما تقوله المصادر الاسرائيلية ــ اتصالات مع شركة بلجيكية بهدف اصلاح مفاعله القديم الذي أنشأه الروس في الماضي (**المصدر نفسه**، ١٤/٦/١٩٨١). ويجدر بنا، هنا، أن نذكر ما أعلنه رئيس الأركان الاسرائيلي «من أن الطائرات الاسرائيلية لم تدمر، خلال القصف، منشأة فصل البلوتونيوم عن الاورانيوم، لأن القصف تركز على المفاعل نفسه الذي يحرق فيه اليورانيوم ويتولد به البلوتونيوم. أما باقي المنشآت في المجمع النووي العراقي، فقد بقيت سالمة، ولكن لا قيمة لها دون المفاعل» (**دافار**، ١١/٦/١٩٨١). إلا أن منشأة الفصل هذه تصبح ذات قيمة، إذا ما استطاع العراق حقاً الحصول على المفاعل الايطالي.

وليس العراق وحده الذي يحظى نشاطه النووي باهتمام اسرائيل التي بدأت أيضاً تركز على نشاط ليبيا في تمويلها لجزء من مشروع الباكستان النووي، الذي وصل إلى مرحلة متطورة جداً حسب اعتراف اسرائيل. كذلك ذكرت مصادرها أن شركات بريطانية تجري اتصالات سرية جداً مع السعودية بشأن تزويدها بخبرة نووية. وأضافت هذه المصادر أيضاً أنه منذ وقت طويل والاتصالات جارية بين شركات بريطانية والحكومة المصرية حول انشاء مفاعل نووي في مصر، وتزويدها بالخبرة النووية (**هآرتس**، ١٥/٦/١٩٨١).

العلاقات مع مصر لم تتأثر

أكدت المصادر الاسرائيلية الرسمية أن معارضة اسرائيل للجهود العربية في المجال النووي لا تشمل مصر، التي أصبحت تربطها باسرائيل علاقات سلمية. إلا أن هذا الاعلان لم يخفف من حدة ردود الفعل المصرية ضد اسرائيل بعد عملية تدمير المفاعل العراقي، التي نفذت بعد لقاء بيغن والسادات في اوفيره بشرم الشيخ، بثلاثة أيام فقط؛ مما خلق انطباعاً داخل مصر، وفي العالم العربي، يفيد بأن السادات كان على علم مسبق بها. وقد نقلت وسائل الاعلام الاسرائيلية مضمون التقرير الذي أرسله السفير الاسرائيلي في القاهرة، موشي ساسون، بعد اجتماعه إلى السادات الذي اتهم اسرائيل بالغطرسة، وبالرغبة في اظهار تفوقها كما تصرفت في سنة ١٩٦٧، وفي التسبب بضرر لا يقدر لجهود مصر من أجل خلق صورة مختلفة لها في العالم العربي. وصرح السادات أيضاً أمام ساسون بـ «أن مصر لن تسلم أبداً» بعودة اسرائيل إلى تظاهرها بتفوقها ومد يدها الطويلة أمام العالم العربي، مشتكياً من الظروف الشخصية الصعبة التي وجد نفسه فيها نتيجة قصف المفاعل الذي نفذ بعد أيام معدودة فقط من لقائه مع بيغن في اوفيره. ومما قاله السادات لساسون: «لقد دفعتموني إلى وضع غير محتمل، فأصدقائي لا يفهمون كيف أخفى بيغن عني خطة مصيرية كهذه، بينما يؤكد خصومي أنني كنت مطلعاً على سر العملية الاسرائيلية» (**هآرتس**، ١٩٨١/٦/١٥). ونفى بيغن أن يكون قد تسبب في ارباك السادات، «لأن أحداً لا يتوقع منه كشف سر عسكري، وأنه حتى السادات كانت لديه اسرار استراتيجية لم يكشفها له» (**المصدر نفسه**). والجدير بالذكر، أن بيغن قام بارسال رسالة شخصية إلى السادات، عقب تدمير المفاعل، يطلعه فيها على دوافع اسرائيل لتنفيذها، في محاولة لتخفيف غضبه ضد اسرائيل (**دافار**، ١٩٨١/٦/١٠).

وفي مقابلة مع وزير الزراعة، اريئيل شارون، الذي يقال أنه هو الذي نظمّ لقاء اوفيره بين بيغن والسادات قبل الانتخابات الاسرائيلية، وذلك خلال زيارته إلى مصر في ايار (مايو) الماضي، اعلن أن «القرار حول تدمير المفاعل اتخذ قبل اشهر طويلة، وليست هنالك أية علاقة بين اوفره وبغداد، حيث لم يرغب أحد في توريط السادات. وثمة أمر آخر ينبغي توضيحه، وهو ما أعلنه بيغن للسادات، من أنه لا مجال لأية مساومة فيما يتعلق بالمواضيع الأمنية، والدليل على ذلك القتال المستمر ضد [الفدائيين] رغم ارادة السادات» (من مقابلة مع اريئيل شارون، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٦/١٢).

ويبدو، في الواقع، أن الحديث المصريّ حول تأجيل تنفيذ جميع المشاريع المشتركة بين مصر واسرائيل في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والزراعية، احتجاجاً على ضرب المفاعل العراقي، إنما كان ضريبة كلامية فقط، لإمتصاص النقمة الداخلية في مصر ضد اسرائيل؛ حيث أجمع الاسرائيليون على القول أن السادات لن يفعل شيئاً من شأنه التأثير بصورة فعلية على مجرى الانسحاب من سيناء في نيسان (بريل) ١٩٨٢.

استراتيجية اسرائيل النووية

أثارت العملية الاسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي جدلاً واسعاً في اسرائيل حول استراتيجيتها النووية ومدى تأثيرها على قضاياها السياسية والأمنية، وعلاقاتها مع العرب والدول الكبرى. ويلاحظ أن ثمة نقاطاً بارزة في هذا النقاش يجري التركيز عليها كثيراً، وهي: أولاً، أن استراتيجية اسرائيل النووية لا يمكن تركيزها، إلى ما لا نهاية، على مبدأ الاحتكار النووي في منطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي سعت اسرائيل إلى تحقيقه من وراء ضرب المفاعل، وذلك رغم حديث رئيس الحكومة بيغن وسياسيين اسرائيليين آخرين عن أن هذه العملية ستكون سابقة بالنسبة لحكومات اسرائيل المقبلة في موقفها من أي مشروع نووي ينفذ في الدول العربية.

ثانياً: إن الاستراتيجية النووية الاسرائيلية ليست بمعزل عن سياسة الدول الكبرى في المنطقة ومخططاتها حاضراً ومستقبلاً.

ثالثاً: «ان ميزان الرعب» في المنطقة إذا ما تحقق يشكل خطراً على وجود اسرائيل، وبالتالي فإن أية استراتيجية نووية لن تضمن أمنها في المستقبل، كما لن تضمن تخليها عن الأسلحة التقليدية.

وتتمثل استراتيجية اسرائيل النووية، في الوقت الحاضر، كما تعلنها اوساطها الرسمية، في العبارات الثلاث التالية: أولاً، أن اسرائيل لن تكون الاولى في ادخال اسلحة نووية إلى الشرق الأوسط؛ ثانياً، أن اسرائيل على استعداد لتوقيع المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية بعد أن يوقع العرب معها اتفاقات سلام. ثالثاً، حتى يتحقق السلام في الشرق الأوسط، لن تسمح اسرائيل للعرب بالحصول على أسلحة نووية بهدف توجيهها ضدها (اريبه حشفياه، **ملحق هآرتس**، ١٢/٦/١٩٨١).

يفهم من هذه العبارات أن اسرائيل تملك الخبرة النووية الكاملة لإنتاج أسلحة ذرية، وثمة اخبار مصدرها جهات أجنبية تفيد أن اسرائيل تملك، فعلاً، قنابل نووية على غرار قنبلة هيروشيما، وانها اشتركت مع جنوب افريقيا، في عملية تفجير نووي مشترك. كذلك يفهم منها أن اسرائيل تريد حالياً المحافظة على احتكارها للخبرة النووية، وربما السلاح النووي ايضاً في منطقة الشرق الأوسط؛ الأمر الذي حاولت تجسيده، فعلاً، من خلال عملية تدمير المفاعل العراقي.

وتعدّ هذه الاستراتيجية حلاً وسطاً بين وجهتي نظر استراتيجيتين اساسيتين، يجري النقاش حولهما في اسرائيل منذ سنين، وبالتحديد منذ انشاء «معمل النسيج» السري قرب ديمونا في اجواء تميزت بالكتمان والسرية. وحسب رأي اصحاب وجهة النظر الاولى، فإن اسرائيل لا تستطيع ضمان استمرار وجودها في عالم عربي معاد، إلا بواسطة حصولها على قوة نووية رادعة، وعلى هذا الأساس ينبغي الاعلان صراحة عن أن اسرائيل تملك قدرة نووية. وقد كان بن ــ غوريون من كبار اصحاب هذا الرأي، مما دفعه إلى اتخاذ قرار يقضي بانشاء مفاعل ديمونا في الستينات. ولخص امنون سيلع، احد الخبراء الاسرائيليين في المجال النووي، المبررات التي يدعم بها هؤلاء وجهة نظرهم القائلة بخلق «ميزان رعب» بين اسرائيل والدول العربية بقوله: ان اسرائيل، حسب رأي هؤلاء، لا تستطيع الاستمرار لسنين طويلة في سباق التسلح التقليدي، لأن الدول العربية تفوقها ثراءً في الموارد والطاقة البشرية. اضف إلى ذلك أن اتباع استراتيجية نووية، سيفتح المجال أمامها لإستثمار ميزتها التكنولوجية، وردع الدول العربية المسلحة بأسلحة تقليدية، بصورة مطلقة. ومن شأن هذا الردع المطلق أن يفشل، مع الوقت، مخطط العرب للقضاء على اسرائيل، وربما دفع بهم إلى مائدة المفاوضات. أما إذا نجحت الدول العربية في الحصول على اسحلة نووية، أو اذا قدرت على انتاجها، فإن ذلك سيؤدي إلى دخول الشرق الأوسط في العصر النووي؛ الأمر الذي من شأنه أن يمنع نشوب حروب تقليدية. ومما انه ليست هنالك امكانية لحظر انتشار الخبرة والأسلحة النووية، فإنه من المفضل استباق الامور واتباع استراتيجية نووية منذ الآن، وهذا يعني أنه ينبغي على اسرائيل زيادة قوتها النووية في الوقت الذي لا تزال الدول العربية تعمل فيه للحصول على السلاح النووي (امنون سيلع، **دافار**، ١٢/٦/١٩٨١). والجدير بالذكر، أن بيرس، زعيم حزب العمل حالياً، والمبادر إلى اقامة مفاعل ديمونا، يوم كان مديراً عاماً لوزارة الدفاع، وموشي دايان، هما من أنصار كشف الورقة النووية الاسرائيلية امام العرب.

الا أن ثمة نقطتي ضعف اساسيتين في طرح اصحاب هذا الرأي؛ مما يجعل ورقتهم النووية موضع نقد حتى لدى اشد المتطرفين السياسيين في اسرائيل، على غرار اريئيل شارون مثلاً. وتتمثل نقطة الضعف الاولى في ضيق مساحة اسرائيل وتجمع معظم سكانها في منطقة الساحل؛ وهذا يعني عدم قدرتها بشرياً على امتصاص الضربة النووية الاولى، وتوجيه ضربة ثانية وثالثة، وهو الشرط الضروري لإمتلاك أية دولة لقوة ردع نووية. ويعلق شارون على رأي دعاة انشاء «ميزان الرعب» بقوله: ان هذا موقف خاطىء من اساسه نظراً لضيق مساحة اسرائيل وكثافة سكانها في كل المنطقة الوسطى، ولذلك كان تدمير المفاعل النووي العراقي، حسب رأيه، ضرورة امنية من الدرجة الاولى بالنسبة لها (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٦/١٩٨١). أما نقطة الضعف الثانية فتتمثل في ان «ميزان الرعب» لا يمكن ان يعمل، او يؤثر، بمعزل عن سياستي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط؛ «حيث لكل منهما مصالح ومطامح خاصة به، تملي عليه نشر انظمة سياسية وعسكرية يؤدي تقدمها إلى تصادم مع انظمة الطرف الآخر. وقد يدفع هذا الأمر احدى الدول الكبرى إلى الالتزام بحماية شركائها المحليين

من الخطر النووي (الذي تشكله عليها الدولة الكبرى الثانية)، سواء في اطار تحالف اقليمي او اتفاق ثنائي. إلا انه، من الناحية الاخرى، هنالك رغبة مشتركة لدى كلا الجبارين، تتمثل في الحفاظ على الطابع المحدود والمراقب للنزاع بين حلفائهما، كي لا يتورطا في مواجهة نووية. فمثلاً، يسّر الولايات المتحدة ان تقوم وكيلتها في الشرق الاوسط، بضرب وكيلة الاتحاد السوفياتي وعلى العكس، طالما ان سفك الدماء هذا لا يهدد بجر أحد الأطراف، او الاطراف جميعها، إلى خطر استخدام السلاح النووي» (امير اوران، **ملحق دافار**، ١٩٨١/٦/١٢).

ماذا يعني هذا؟ إنه يعني ان اسرائيل لا تستطيع الاستفادة من قوتها الرادعة النووية بصورة كاملة، لأن ذلك يمكن أن يصطدم بسياسة الدول الكبرى في المنطقة. و«ميزان الرعب»، إذا ما تحقق في الشرق الأوسط، لن يمنع نشوب حروب تقليدية على خلفية الصراع العربي ــ الاسرائيلي، طالما أن هذه الحروب تخدم مصالح الدول الكبرى وتكون مراقبة من جانبها كي لا تتطور إلى التراشق النووي. وعلى هذا الأساس، يبدو أن تخطيط أصحاب الخيار النووي في اسرائيل المبني على ان ميزان الرعب، اذا ما تحقق، قد يوفر على اسرائيل خوض حروب تقليدية، ليس هناك ما يثبت صحته. ولا تحظى وجهة النظر النووية هذه، كما يدعو اليها زعماء حزب العمل في الأساس، بموافقة شاملة داخل اسرائيل.

أما وجهة النظر الثانية، وهي لا نووية، فتدعو إلى تجريد منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي، أو الحفاظ على الاحتكار النووي الاسرائيلي في المنطقة. ويبرر اصحاب هذه الدعوة وجهة نظرهم بقولهم: «إن العرب غير عقلانيين في نظرتهم تجاه اسرائيل. وفي اللحظة التي ستمتلك فيها احدى الدول العربية / القنبلة الاسلامية ... لن تتردد عن استخدامها فوراً ضد اسرائيل. لذلك لن ينجح في الشرق الأوسط أي ميزان رعب على غرار ما يسود في العلاقات بين الدول الكبرى. كذلك، فإن اسرائيل لا تملك عمقا استراتيجياً او مجال انذار كافياً، لمواجهة أي هجوم نووي، أي أنها لا تملك خيار الضربة الثانية» (امنون سيلع، **دافار**، ١٩٨١/٦/١٢).

ويبدو أن الحفاظ على الاحتكار النووي الاسرائيلي، في منطقة الشرق الأوسط، ليس عملاً سهلاً؛ إذ يفرض على اسرائيل مهمة الشرطي النووي المتأهب دائماً، كما حدث لدى تدمير المفاعل العراقي، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة كلها. وثمة معارضون، في اسرائيل، لسياسة الاحتكار هذه باعتبار أنها تحمل الكثير من المخاطر ولا يمكن ضمان نجاح تطبيقها دائماً. والحل الأفضل، في نظر هؤلاء، كما أعلنه عيزر وايزمان وزير الدفاع السابق، هو اقامة نظام استراتيجي نووي اقليمي مشترك لإسرائيل وللدول العربية، يرتكز على تأييد الولايات المتحدة. وفي هذا النظام لن تجد اسرائيل نفسها وحيدة في مواجهة أي تهديد نووي عراقي، وانما في نظام مشترك مع مصر والسعودية وربما مع دول عربية اخرى (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٦/١٢).

إلا أن هذا الأمر اصبح مرتبطاً بتسوية الصراع العربي ــ الاسرائيلي في البداية؛ مما يفرض على اسرائيل تنازلات عدة، وهذا ما بدأ يخشاه الاسرائيليون على أي حال. فعملية تدمير المفاعل النووي العراقي فتحت عهداً جديداً في الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وهو عهد النشاط النووي؛ الأمر الذي أصبح تنظيمه مرتبطاً بتسوية هذا الصراع. وإذا لم يتحقق ذلك ستبقى الأهداف النووية في الدول العربية، حسب رأي أحد الكتاب الاسرائيليين، منطقة صيد مسموحة لإسرائيل، مما يبعدها عن أي نظام استراتيجي عربي ــ اميركي، وبالتالي عن ضرورة تقديم أية تنازلات في المناطق المحتلة.

ويبدو أن حكومة بيغن، لن تجيد سوى التفكير بدور الشرطي النووي، رغم ما يشكله ذلك من اضرار بمصالح اسرائيل السياسية والأمنية، ومن تصعيد لحدة الصراع بينها وبين العرب؛ وذلك في الوقت الذي لا تستطيع فيه، عن طريق استخدام القوة، حتى ضمان أبعاد الخطر النووي عنها إلى ما لا نهاية؛ الأمر الذي يخشاه العديد من معارضي سياستها.

حنه شاهين

اتصالات الأعمال

على متن الخطوط الجوية الكويتية

دقة في المواعيد خدمات ممتازة مأكولات شهية

اتصالات سريعة ومباشرة الى الخليج والشرق الأقصى

الخطوط الجوية الكويتية

KUWAIT AIRWAYS

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بوكيل سفركم المعتمد أو:

الكويت مكاتب المبيعات الرئيسية والحجز ت ٤١٢٠٠٠ ـ ٤٣١٨٢١ «عشرة خطوط» أبو ظبي ت ٢٢٢٥٣ ـ ٤١٥٦٩ • عدن ت ٥٣٧٢٨ ـ ٢٤٢٦٦ ـ ٢٢٥٨٩ ـ • الاسكندرية ت ٨٠٠٥٨٤ ـ ٨٠٥١٠٢ ـ
• عمان ت ٣٠١٤٤/٥/٦ ـ • بغداد ت ٨٨٨٠١٨ ـ ٨٨٨٦٣٣٧ • البحرين ت ٢٣٠٣٩٠ • البصرة ت ٢١٧٦٠٧ ـ ٢١٥٦٥٢ ـ • بيروت ت ٢٥٥٠١٢ ـ ٢٥٩٠٧٠١ ـ ٢٤٤٤٥٨ ـ • القاهرة ت ٥٩٨٦٦ ـ
٧٤٩٩٢٥ ـ ٧٥٩٨٧٤ ـ • دمشق ت ٢٢١٠٨٨ ـ ١١٩٩٥٠ ـ • الظهران ت ٨٦٤٢١٠٢ ـ ٨٦٤٢١٠٤ • الدوحة ت ٢٣١٦٢ ـ • دبي ت ٢٨١١٠٦ ـ ٢٨١١٠٩ ـ • الخرطوم ت ٧٧١٧١ ـ ٧٥٧٢٦ ـ
٨١٨٢٦ ـ • مسقط ت ٧٣٤٦٤١ ـ ٧٣٤٧٢٠ ـ • رأس الخيمة ت ٢٩٥٢٤ ـ • صنعاء ت ٥٢٦٦ ـ • طرابلس ت ٦٢/ ٤٧٠٦١ ـ ٤٦٣٨٨ ـ • تونس ت ٢٥٠ ٢٥٤ ـ ٢٥٣ ٢٥٤ ـ ٧٣٩ ٢٥٢

صَدَر حديثاً عن مركز الأبحاث

Ahmad Sidqui Dajani

L'O. L. P. et le dialogue Euro-Arabe

72p. 7L.L.

Euro-Arabe Dialogue

56p. 6L.L.

هاغاناه، اتسل، ليحي

العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة

١٩٣٧-١٩٤٨

تأليف

عبدالحفيظ محارب

٤٤٤ صفحة ٢٥ ل.ل.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

اليوميات الفلسطينيـــة
المجلد الثالث والعشرون

من ١/١/١٩٧٦ إلى ٣٠/٦/١٩٧٦

تضم عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أو ما يُقال أو يكتب عنها، والصراع العربي-الصهيوني

الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين
١٩١٩ ــ ١٩٤٨

الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للامبريالية والصهيونية

تأليف

د. ماهر الشريف

صدرَت الطّبعة الجَديدة من الكُتب التالية

تاريخُ الصهيونيّة، الجزءُ الأول ١٨٦٢ - ١٩١٧

تأليف

صبري جريس

٣٦٨ صفحة ١٥ ل.ل.

يَوميات الحُزنِ العادي

تأليف

محمود درويش

٢٠٨ صفحات ١٢ ل.ل.

القُوات الإسرائيلية المحمولَة جوّاً

تأليف

محمود عزمي

١٧٦ صفحة ٦ ل.ل.

القُوّات المدَرعة الإسرائيلية عبر أربَع حُروب

تأليف

محمود عزمي

٥٢٤ صفحة ١٢ ل.ل.

المُقاطَعة العَربيّة لإسرائيل

تأليف

هاني الهندي

٣٠٨ صفحات ٨ ل.ل.

القِوى السياسيّة في إسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٦٧

تأليف

السيد عليوَهْ حسن

٢٦٠ صفحة ١١ ل.ل.

الإحتلال الإسْرائِيلي للأَراضي العربية

دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام

تأليف

د. تيسير النابلسي

٣٤٤ صفحة ١٤ ل.ل.

مَقالات في الدعاية الصهيونيّة وحرب أكتوبر

٦٢ صفحة ٥ ل.ل.

تأليف

محمد علي العويني

السيد عليوه حسن

سمير كنعاني

تُرسل طلباتكم من هذه الكتب إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب ١٦٩١، بيروت - لبنان

وترسل القيمة إلى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي - فرع رأس بيروت، رقم ١٣٣٧